

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

الثورة الجزائرية و قضايا التحرر في إفريقيا

1954 - 1963

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر

إشراف:

الأستاذ الدكتور . شايب قدارة

إعداد الطالب:

العربي غانم

السنة الجامعية: 2018-2019



شكر و عرفان:

الحمد و الشكر لله سبحانه و تعالى الذي وفقني لإنجاز هذا البحث.

لا يفوتني أن أنوه بالمجهودات الكبيرة و التوجيهات العلمية

والنصائح القيمة التي أسداها لي أستاذي الفاضل المشرف الأستاذ

الدكتور: شايب قدادة، و أن أشيد بتشجيعه الدائم لإتمام هذا

البحث.

و إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

حققت

لقد تمكن الاستعمار الأوروبي من بسط سيطرته على مساحة واسعة من العالم، وإفريقيا واحدة من هذه المناطق التي خضعت له، وظلت هذه القارة على تلك الحال لفترة زمنية طويلة إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية التي أفرزت أحداثا ومتغيرات جديدة منها انتقال الزعامة الدولية إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت المعسكر الغربي الرأسمالي، والاتحاد السوفياتي الذي تزعم المعسكر الشرقي الاشتراكي.

و ظهور منظمة عالمية جديدة عرفت بهيأة الأمم المتحدة، كان من أبرز أهدافها الحفاظ على الأمن و السلم العالميين، كما برزت مفاهيم سياسية جديدة كحق الشعوب في تقرير المصير، التحرر والاستقلال، والتي تجذرت أكثر لدى شعوب المستعمرات خاصة تلك التي شاركت بصورة مباشرة (كشعوب إفريقيا) في هذه الحرب. وكان الشعب الجزائري واحدا من شعوب إفريقيا الذي جُرَّ أبناؤه إلى المشاركة فيها، ودفع الثمن مرتين، المرة الأولى في ميادين المعارك بأوروبا والثانية المئات من الضحايا جراء مجازر ماي 1945.

هذا ما جعل الوعي الوطني يتعمق أكثر ويدفع الشعب الجزائري إلى التوجه تدريجيا إلى تبني خيار الكفاح المسلح كأسلوب وحيد لافتكاك الحقوق واسترجاع الوطن المسلوب، وذلك ما حدث بداية شهر نوفمبر عام 1954 تاريخ تفجير الشعب الجزائري لثورته التحريرية.

تلك الثورة التي تميزت بمكانة خاصة بين ثورات القرن العشرين لما اكتسبته من احترام وتقدير وتأييد عالمي بفضل مبادئها الإنسانية وأهدافها التحريرية والتي أكدت عليها موائيقها سواء بيان أول نوفمبر أو أرضية الصومام أو مؤتمر طرابلس، حيث ورد في بيان نوفمبر رفض كل شكل من أشكال التبعية التي كان الاستعمار يدعو لها، سواء أكانت مشاركة

أو اتحاد أو فدرالية أو مجموعة. وألح البيان على السيادة الكاملة والشاملة، وتعمق هذا المطلب في أرضية الصومام، التي بينت عدالة القضية الجزائرية ومشروعية كفاحها الذي هو في صميم مبادئ الأمم المتحدة الداعية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذا حق الإنسان في الحرية والمساواة والكرامة. وبفضل هذه العقيدة انتقل صدى الثورة الجزائرية إلى الجوار العربي ثم الإفريقي، واستفادت من الدعم والتضامن العالمي بشتى أشكاله خصوصا في المؤتمرات الآسيوية والإفريقية (باندونغ، القاهرة، أكرا...) التي خصصت لها قرارات دعم ومساندة. هذا ما متن الروابط والعلاقات بين الثورة الجزائرية و حركات التحرر العالمية منها والإفريقية وأهلها لتصبح نموذجا رائدا لحركات التحرر العالمية، وشكلت منطلقا مشجعا من أجل التحرر في عالم الجنوب وتبني الكفاح المسلح كأسلوب ناجح أمام إصرار المستعمر على رفض مطالب الاستقلال والتحرر بالأسلوب السلمي.

ومهما اختلفت المواقف وتباينت درجات التأييد للثورة الجزائرية، فإن علاقات الشعوب المناضلة ضد جبروت القهر واستمرار الاحتلال، ظلت قائمة بفضل القرب والامتداد الجغرافي من جهة، وتشابه المعاناة والظلم والتطلع إلى الحرية وتقرير المصير من جهة ثانية.

وأمام هذه الظروف، فقد لاح مفهوم تقرير المصير للشعوب المستعمرة من جديد، وهو ما حفز الشعوب الإفريقية خاصة إلى تأسيس حركات تحررية وطنية قصد التخلص من الاستعمار ومظاهره، وبلغت موجة التحرر هذه أوجها بعد اندلاع ثورة الجزائر، فتراجع الاستعمار الفرنسي وأخذ في تطبيق أساليب جديدة كالاتحاد الفرنسي والجماعة الفرنسية حتى لا تفلت منه المستعمرات الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وصاغت بريطانيا العديد من الدساتير لمستعمراتها، وشجعت فكرة الكومنولث، وأصبح الاستعمار الأوروبي وعلى رأسه

الفرنسي يحس أن حقه في البقاء بإفريقيا لم يعد حقا مطلقا بل لم يعد حقا، إنما قصارى ما يسعى إليه هو البقاء بعض سنوات أخرى، لكن هيات فالوعي التحرري عم الشعوب الإفريقية، وتأثير الثورة الجزائرية حقق مفعوله بانتشار ثقافة التحرر، حيث أخذت الشعوب الإفريقية تطالب بحقها في الاستقلال والحرية، مستخدمة أسلوب العنف الثوري أحيانا، واضطرت فرنسا ومعها القوى الاستعمارية الأخرى إلى التسليم للأمر الواقع، واعترفت فرنسا باستقلال مستعمراتها الإفريقية دفعة واحدة عام 1960 لتتفرغ للثورة الجزائرية، لكن التضامن الإفريقي والعالمي وقف إلى جانب الثورة الجزائرية وأفضل جميع مخططات ديغول الذي اضطر في النهاية إلى الإقرار باستقلال الجزائر سنة 1962، لكن الجزائر اعتبرت أن هذا الاستقلال يبقى غير كامل مادامت هناك شعوب إفريقية أخرى لم تنعم بعد بالحرية والاستقلال، فواصلت الدولة الجزائرية دعمها المادي والسياسي، ومسخرة دبلوماسيتها في الهيئات الدولية لتضغط أكثر على الاستعمار البرتغالي خاصة ليغادر الأراضي الإفريقية وتنتهي بذلك قرون الاستعباد والظلم المسلط على الشعوب الإفريقية.

التعريف بالموضوع وأهميته:

تأتي أهمية الموضوع قصد إبراز دور الثورة الجزائرية في إيقاظ وتشجيع الشعوب الإفريقية على رفض الاستعمار والعمل على التحرر من سيطرته والتخلص من كل الآثار السلبية التي فرضها على القارة، ثم الدعم الشامل الذي قدمته الدولة الجزائرية الحديثة الاستقلال لحركات التحرر الإفريقية خاصة تلك الخاضعة للاحتلال البرتغالي. وعليه فقد حاولت توضيح عدالة الثورة الجزائرية ومشروعية كفاح الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال، وكذا تأثير الثورة الجزائرية في محيطها المغاربي والإفريقي، حيث كانت وبدون

مبالغة ذات تأثير كبير على الحركات التحررية الإفريقية، كما أن الجزائر المستقلة كانت بحق كعبة الثوار كما وصفت من قبل بعض المناضلين الأفارقة. ورغم تشعب الموضوع واتساع القارة وتتنوع وتعدد مظاهر المقاومة فيها إلا أنني ركزت على تلك التي كان فيها تأثير الثورة الجزائرية حاضرا ومنها شمال وغرب إفريقيا التي كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي ثم جنوب إفريقيا التي خضعت للاحتلال البريطاني وعانت شعوبها الميز العنصري، ثم منطقة الكونغو التي خضعت للاحتلال البلجيكي ثم مناطق الاحتلال البرتغالي التي نالت كل الدعم من قبل الدولة الجزائرية المستقلة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى ذاتية وأخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية هي:

- مواصلة البحث في كفاح الشعب الجزائري ضد المحتل الفرنسي، حيث تناولت في رسالة الماجستير النضال الشعبي قبل الثورة التحريرية.
- الكشف و البحث في أبعاد الثورة الجزائرية ذات الإمكانيات المحدودة، وكيف تحولت إلى حركة عالمية معادية للاستعمار، مدافعة عن حق الشعوب في الاستقلال والسيادة و التحرر.

أما الموضوعية فهي:

- إن استراتيجية الثورة الجزائرية المبنية على التكامل بين العمل الداخلي (العسكري) والخارجي (السياسي الدبلوماسي) كانت موفقة إلى أبعد الحدود، إذ استطاعت أن تنقل

الثورة إلى العالمية وتبطل جميع الإجراءات التي اعتمدها فرنسا لجعلها مسألة داخلية، ثم خلال مدة قصيرة، تحولت إلى نموذج تحرري ناجح اعتمده العديد من الشعوب والحركات التحررية في القارة الإفريقية جمعاء. إن هكذا ثورة تحتاج إلى المزيد من الدراسة للاستفادة منها في الكفاح الشامل الذي يوصل إلى التحرر التام.

- الاطلاع على دور الدولة الجزائرية وما قدمته من دعم متعدد الجوانب للحركات التحررية الإفريقية التي لا واصلت النضال. هذا الدور الذي يتجاوز بكثير ما قدمته دول إفريقية أخرى سبقت الجزائر إلى الحصول على سيادتها بسنوات، و أطلق على الجزائر كعبة الثوار، وكيف كان رجال الجزائر - رغم قلة الإمكانيات - يدافعون في منابر المنظمات الدولية والإقليمية وكل قوة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- المساهمة في إضافة عمل أكاديمي إلى الأعمال السابقة التي تناولت الثورة الجزائرية خاصة في بعدها الخارجي، وإفادة المختصين والمهتمين.

إشكالية البحث:

فجر الشعب الجزائري الثورة المسلحة بإمكانيات بسيطة وبعزيمة كبيرة. و تمكنت الثورة من الصمود في وجه جبروت الاحتلال الفرنسي متجاوزة مجالها الجغرافي، فألى أي مدى ساهمت الثورة الجزائرية في تنشيط الفعل الثوري التحرري في إفريقيا عامة وفي المستعمرات الخاضعة للاستعمار الفرنسي خاصة، ونافذة هبت منها رياح الحرية على إمبراطوريات الاستعمار الأوربي في القارة الإفريقية متسببة في إنهاء تواجده بها؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الكبرى تساؤلات فرعية أخرى منها:

- كيف استطاعت ثورة الشعب الجزائري المساهمة في تحرير الشمال الإفريقي ؟

- ما هي أبعاد السياسة الخارجية للثورة الجزائرية ؟
- كيف استطاعت الثورة الجزائرية جلب الدعم والتضامن الإقليمي والدولي لصالحها ؟
- ما علاقة الثورة الجزائرية بالقضية الغينية؟
- ما هو حجم الدعم الذي قدمته الدولة الجزائرية للحركات التحررية خاصة في المجال الدبلوماسي ؟

حدود البحث:

تتعلق هذه الدراسة في حدودها الجغرافية من القارة الإفريقية بدءا بشمالها ثم غربها وجنوبها.

أما الحدود الزمنية فهي تتطلق من سنة 1954 بداية تفجير الثورة التحريرية وتستمر إلى غاية سنة 1963 السنة التي كانت فيها الجزائر دولة مستقلة وذات سيادة قامت بدور نشط في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية ودعم الحركات التحررية من أجل استقلال ما تبقى من مناطق مستعمرة في القارة الإفريقية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بالظروف العامة في كل من الجزائر و المستعمرات الإفريقية سنوات قبل اندلاع الثورة الجزائرية. ثم دور هذه الأخيرة في دفع الشعوب الإفريقية للنهوض للتخلص من الاستعمار و تغيير أوضاعها. وانطلاقا من هذا فإن الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- معرفة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا عقدا قبل اندلاع الثورة الجزائرية ودرجة التغيرات التي عرفتتها هذه الأوضاع بعد اندلاع الثورة الجزائرية.
- تحديد مدى فشل فرنسا في حصر الثورة في الحدود الجزائرية وفي المقابل قدرة الثورة على الوصول إلى الشعوب الإفريقية.
- معرفة مدى التأثير الذي خلقتة الثورة الجزائرية في الحركات التحررية الإفريقية واتخاذها كنموذج سارت عليه في مسارها التحرري.
- تحديد درجة التأثير الذي خلقتة الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية بشمال إفريقيا وغربها.
- معرفة النشاط الدبلوماسي للثورة والأسس التي بنيت عليها السياسة الخارجية.
- إبراز إسهامات الدولة الجزائرية المستقلة في دعم حركات التحرر وخصوصا تلك التي كانت تحت سيطرة الاستعمار البرتغالي والجهد المادي والسياسي الذي لم تردد الجزائر في تقديمه لكل من أنغولا والموزمبيق.

مناهج البحث:

- بغية الوصول إلى نتائج مؤسسة تاريخية وبالنظر لأهمية المرحلة المدروسة في تاريخ الجزائر وإفريقيا، وللتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث وما ارتبط بها من تساؤلات فرعية اعتمدت على المناهج التالية:
- المنهج التاريخي "الاستردادي" لطبيعة الموضوع التاريخية، حيث تم جمع المعلومات التاريخية ضمن سياقها التاريخي (الزمان و المكان و الربط بينها).
- المنهج التحليلي الذي به حلت الأحداث التاريخية وقورنت ببعضها البعض ومدى تأثير بعضها في الآخر.

- المنهج الإحصائي انطلاقاً من الإحصاءات والجداول الواردة في الدراسة بوجه خاص في الفصلين الأول والثاني.

- المنهج المقارن: وذلك للمقارنة بين الأوضاع السائدة في مستعمرة الجزائر ومستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء.

الدراسات السابقة :

أثناء عملية جمع المادة العلمية، وقفت على:

1- دراسة عبد الكريم بلبالي: الموسومة بالثورة الجزائرية وعلاقتها بالبلدان الإفريقية

1954-1962، هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث

والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أدرار للسنة الجامعية

2016-2017 إشراف الدكتور مبارك جعفري وجاءت في 407 صفحة، وبها سبعة

فصول.

جاء الفصل الأول بعنوان أوضاع إفريقيا والجزائر قبل الثورة الجزائرية (أي قبل 1954)

وتعرض فيه الباحث إلى الاستغلال المادي والبشري المسلط على الأفارقة والجزائريين معاً

من قبل المستوطنين وشركات الاحتلال وآثار النهب والاستغلال.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الثورة الجزائرية وعلاقتها بدول الجوار وهنا تعرضت الدراسة

إلى علاقات الدعم والتأييد التي تلقتها الثورة من قبل الدول التي لها حدود مع الجزائر وهي:

تونس، المغرب، ليبيا، مالي والنيجر ثم من جهة ثانية فضل الثورة الجزائرية في استقلال هذه

الدول والتي سبقت جميعاً استقلال الجزائر.

وفي الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان علاقة الثورة الجزائرية بدول غرب إفريقيا ركز على غانا ثم غينيا وساحل العاج وبينت الدراسة أثر الثورة الجزائرية في تغيير سياسة فرنسا في هذه المنطقة الإفريقية، ثم الدعم الذي تلقتة الثورة الجزائرية من هذه الدول بعد استقلالها، خصوصا غانا و غينيا في المحافل الدولية و المؤتمرات الإفريقية.

أما الفصل الرابع فكان بعنوان علاقة الثورة الجزائرية بدول شرق إفريقيا ومنها مصر والسودان وإثيوبيا مع التركيز على الدور المصري خاصة جمال عبد الناصر الذي وقف ماديا وسياسيا إلى جانب الثورة الجزائرية في جميع مراحلها.

الفصل الخامس تناول علاقات الثورة مع دول وسط وجنوب إفريقيا وخصت الدراسة الكونغو، الكامرون، ثم روديسا الشمالية وأنغولا ثم الموزمبيق وحاولت الدراسة التأكيد على علاقة التأثير والتأثر بينهما ثم الدور الذي لعبه المناضل الكونغولي باتريس لومومبا من أجل الوحدة الإفريقية ثم العمل على تحرير القارة وخروج المستعمر الغربي منها.

في حين جاء الفصل السادس تحت عنوان العلاقات الجزائرية الإفريقية من خلال المحافل الإقليمية والدولية انطلاقا من المؤتمرات الإفريقية بدءا باكرا مرورا بالقاهرة وصولا إلى الدار البيضاء ثم مؤتمرات الشعوب الإفريقية والدورات العامة لمنظمة الأمم المتحدة بنيويورك الأمريكية.

أما الفصل السابع والأخير فتناول فيه الباحث تطور السياسة الاستعمارية في الجزائر وردود الفعل الجزائرية والإفريقية مع التركيز على فتح الجبهة الجنوبية والدعم الذي تلقتة الثورة الجزائرية من الحدود الجنوبية وكان الضغط الدبلوماسي على ساسة فرنسا خاصة من قبل الدول الإفريقية المؤيدة للقضية الجزائرية.

2- دراسة عيسى ليتيم: الموسومة بدور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954-1962 هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه العلوم بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باتنة سنة 2015-2016، إشراف الأستاذ الدكتور علي أجقو وتقع في 771 صفحة. جاءت الأطروحة في ستة فصول وكان الفصل الخامس منها قد تناول أشار إلى علاقة الثورة الجزائرية بقضايا التحرر في إفريقيا. وشكل رئيس بعض جوانب البحث، ذلك أن هذا الفصل حمل عنوان جهود جبهة التحرير الوطني لبعث القومية الإفريقية انطلاقا من جهود الجبهة في تثوير القارة من جهة ثم العمل على أفرقة القضية الجزائرية من جهة ثانية ودور دبلوماسية جبهة التحرير في جلب الدعم للثورة خصوصا في هيئة الأمم المتحدة.

3- دراسة محمد لحسن زغيدي: عبارة عن أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر السنة الجامعية 2012-2013 والموسومة بالثورة الجزائرية بين البعد الإفريقي والاستراتيجية العسكرية ومشروع السلم 1954-1956 تحت إشراف الأستاذ الدكتور بوعزة بوضرساية. جاءت هذه الدراسة في 475 صفحة مقسمة إلى ثلاثة فصول، حمل الفصل الأول عنوان البعد الإفريقي للثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى وركز الباحث على التوجه الإفريقي للثورة الجزائرية انطلاقا من بيان أول نوفمبر 1954 ثم من ميثاق الصومام 1956 والجهود الذي بذله قادة الثورة في نقل الصراع من المحلية إلى الإقليمية ثم العالمية. أما الفصل الثاني فكان بعنوان الاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني انطلاقا من العمليات الفدائية والأهداف التي هاجمها والتنظيمات التي اعتمدها، أما الفصل الثالث فهو بعنوان المشروع السلمي للثورة الجزائرية والمستوحى أيضا من بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام انطلاقا من أن قادة الثورة لا يرفضون المفاوضات والحل السلمي للقضية الجزائرية إذا

كانت تحقق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة وخصوصا الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

4- دراسة أحمد بن فليس: والموسومة بالسياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثواب والمتغيرات 1954 - 1962 وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية و الإعلام جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر تحت إشراف الأستاذ الدكتور سليمان الشيخ السنة الجامعية 2007-2008.

وجاءت الأطروحة في 405 صفحة وبها خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الأوضاع الجزائرية السائدة قبل الثورة

الفصل الثاني: سياسية الثورة التحريرية اتجاه العالم العربي

الفصل الثالث: سياسة الثورة التحريرية اتجاه العالم الثالث وهنا تناولت الدراسة في المبحث الأول من هذا الفصل سياسة الثورة الجزائرية اتجاه الدول الإفريقية والمؤتمرات الإفريقية التي حضرها ممثلو الثورة واللقاءات التي تمت بينهم و بين نظرائهم الأفارقة.

الفصل الرابع: سياسة الثورة اتجاه الكتلتين.

الفصل الخامس والأخير كان بعنوان: إدراج القضية الجزائرية في اجتماعات هيئة الأمم المتحدة و تقرير المصير.

والملاحظ على هذه الدراسات الأكاديمية أنها لم تتعرض بالبحث والتعمق في مدى التأثير الذي خلفته الثورة الجزائرية في الحركات التحريرية الإفريقية إلا جزئيا، وفي الغالب في المستعمرات الفرنسية فقط. أما هذه الأطروحة فهي تحاول التعمق أكثر في درجة تأثير الثورة

الجزائرية وتنشيط الوعي الوطني والثوري التحرري في صفوف الأفارقة، كما أنها حاولت أن تغطي مختلف مناطق القارة سواء تلك التي خضعت للاستعمار الفرنسي أو البريطاني أو البلجيكي أو البرتغالي، مرتكزة على ثماني دول كنماذج لتوضيح ذلك.

تقييم أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

للإحاطة بجميع جوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية الأساسية وكذلك الفرعية وإضافة معلومات جديدة للدراسات السابقة، فقد اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع منها: وثائق أرشيفية من الأرشيف الوطني، وعلى وجه الخصوص التقرير العام الذي أعده السيد علي لخضاري السكرتير العام للحكومة المؤقتة حول السياسة العامة لها، والذي تعرض فيه لعلاقات الثورة الجزائرية بمحيطها العربي والإقليمي والعالمي ومدى الدعم الذي تلقته الثورة ماديا وسياسيا ومكانة الثورة الجزائرية في هذا المحيط وظاهرة التأثير البارز على السياسة الاستعمارية الفرنسية خاصة والغربية بشكل عام. وكذا وثائق من مركز الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي (كورنيف) حول تأثير الثورة على المستعمرات الفرنسية ومدى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الدول الإفريقية التي استقلت سنة 1960 وثورته الجزائرية.

هذا إلى جانب كتاب "إفريقيا الثائرة" لمؤلفه تيفود جيري، ذلك الطالب الإفريقي الزنجي الذي كان عضوا نشطا في نقابة الطلبة الإفريقيين والذي استخدمته في الفصلين الثاني والثالث. إلى جانب كتاب "من أجل إفريقيا" لمؤلفه فرانز فانون الذي استخدمته في

الفصلين الثالث والرابع إلى جانب مذكرات المناضل نيلسون مانديلا وسيرته الطويلة ضد الميز العنصري والاضطهاد الذي تعرض له الزنجي لا لشيء إلا للون بشرته.

إلى جانب كتاب جيمس دفي الذي حمل عنوان "الاستعمار البرتغالي في إفريقيا" والذي تناول فيه صاحبه جوانب عدة من معاناة الأنغوليين والموزمبيقيين من الاستعباد والاستغلال الذي سلط عليهم من قبل الامبراطور البرتغالي سالازار وقد استخدمت هذا المصدر في الفصل الخامس، بالإضافة إلى كتاب "الثورة في إفريقيا" لمؤلفه أحمد سيكوتوري الذي تناول فيه الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية وقد استخدمته في مختلف جوانب الدراسة. بالإضافة إلى الحبيب ثامر الذي حمل عنوان "هذه تونس" وما عرفته من تطورات وكذلك كتاب علال الفاسي الحامل لعنوان "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي" واستخدمته في الفصل الثالث. إلى جانب جريدتي المقاومة والمجاهد.

أما فيما يتعلق بالمراجع أذكر منها كتاب "إفريقيا في القرن العشرين" للمؤلفة هيلين دالميدا توبور أستاذة التاريخ لإفريقيا السوداء بجامعة السوربون والعضو في مركز البحوث الإفريقية، هذا الكتاب الذي جاء فيما يزيد عن 650 صفحة استخدمته في مختلف فصول الدراسة لأنه تناول أوضاع القارة الإفريقية في مختلف جوانبها منذ القرن العشرين بل تعداه إلى بداية الألفية الثالثة ضمن الفصل الحادي عشر والذي حمل عنوان عصر التقلبات.

ثم كتاب "إفريقيا منذ 1800" من تأليف رونالدو اوليفر وأنتوني اتمور وقد تناول هو الآخر أوضاع إفريقيا المستعمرة ونضال التحرر. ثم مرجع "حركة التحرير الوطني لجنوب إفريقيا" الذي ألفه إبراهيم نصر الدين وخصه لمختلف جوانب النضال الزنجي في جنوب إفريقيا وسياسة الميز العنصري والدور الذي لعبه المناضل مانديلا وحزب المؤتمر الوطني وقد استعنت به في الفصل الرابع بوجه خاص.

إضافة إلى كتاب "التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية 1954-1964" للمؤلفة عقيلة ضيف الله الذي تناول مختلف التنظيمات الإدارية والسياسية للثورة الجزائرية طيلة مراحلها واستخدمته في الفصل الأول. إلى جانب كتاب سليمان الشيخ الحامل لعنوان "الجزائر بوابة إفريقيا" الذي اعتمدت عليه في الفصل الثالث والرابع. إضافة إلى كتاب "مكة الثوار" لمؤلفه جايمس جفري بيرن أستاذ التاريخ بجامعة كولومبيا الأمريكية والصادر سنة 2016 والذي تناول فيه المؤلف مكانة الثورة الجزائرية في حركة التحرر في العالم الثالث ثم الدعم الذي قدمته الجزائر المستقلة للشعوب الإفريقية المناضلة من أجل الحصول على استقلالها وقد استعنت به في الفصل الخامس.

كما أنني استخدمت كتاب منصف بكاي تحت عنوان "دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية" الصادر عن دار الأمة الجزائر سنة 2017 واعتمدت عليه كذلك في الفصل الخامس.

خطة البحث:

من أجل معالجة موضوع الأطروحة، قسمت خطة بحثي إلى مقدمة، مدخل، خمسة فصول، خاتمة، قائمة المصادر والمراجع و جملة من الملاحق ذات الصلة بموضوع الأطروحة، كما هو موضح:

- مقدمة:

- مدخل: إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية.

- الفصل الأول: الأوضاع العامة في الجزائر ما بين 1945-1954 وقسم إلى ثلاثة

مباحث:

المبحث الأول: الوضع الاجتماعي و الثقافي لمستعمرة الجزائر قبل تفجير الثورة التحريرية واحتوى على مطلبين: أولهما الوضع الاجتماعي للجزائر في فترة 1939-1947. والثاني تناول الوضع الثقافي. و قد اشتمل كل مطلب على مجموعة عناصر.

المبحث الثاني: و هو بعنوان الوضع الاقتصادي، وتضمن ثلاثة مطالب وهي حالة الزراعة وحالة الصناعة وأخيرا حالة التجارة.

المبحث الثالث: تناول الوضع السياسي و تفجير الثورة. خصص المطلب الأول منه للحالة السياسية للجزائر في الفترة 1939-1947 ، في حين تضمن المطلب الثاني لصدور قانون الجزائر الخاص و تداعياته. أما المطلب الثالث فتناول تفجير الثورة وتداعياتها الداخلية و الخارجية.

- **الفصل الثاني:** الأوضاع العامة في إفريقيا جنوب الصحراء ما بين 1945-1954 وقسم إلى أربعة مباحث:

- **المبحث الأول:** الوضع السياسي وفيه مطلبان: تضمن الأول نظام الحكم والإدارة وكيفية ممارستها في مختلف المستعمرات أما المطلب الثاني فتناول القومية الإفريقية وعوامل ظهورها

- **المبحث الثاني:** تضمن الوضع الاقتصادي واحتوى على ثلاثة مطالب وهي حالة الزراعة، حالة الصناعة وحالة التجارة.

- **المبحث الثالث:** تناول الوضع الاجتماعي والثقافي وجاء هو الآخر في ثلاثة مطالب هي الحالة الاجتماعية والصحية وحالة التعليم.

- **المبحث الرابع:** عبارة عن مقارنة بين مجموع تلك الأوضاع سواء في مستعمرة الجزائر أو في مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء و كيف تعاملت كل مستعمرة مع هذه الأوضاع.
- **الفصل الثالث:** الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960 وتضمن مبحثين هما:
- **المبحث الأول:** اشتمل على تجليات تغير السياسة الفرنسية تجاه مستعمراتها بغرب إفريقيا بداية من اندلاع الثورة وحتى 1960. وتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب تناولت: مؤتمر برازافيل ثم القانون الإطاري و نظام الجماعة الفرنسية وأخيرا قضية غينيا واستقلالها سنة 1958 و علاقتها بثورة الجزائر.
- **المبحث الثاني:** اشتمل على التغيرات التي حدثت على السياسة الفرنسية بشمال إفريقيا وخاصة بتونس والمغرب وكيف حاولت فرنسا جاهدة الحفاظ عليهما ضمن الإمبراطورية الفرنسية، غير أن ربح الثورة الجزائرية عجل برحيل الاستعمار الفرنسي عنهما. وجاءت كل قضية في مطلب خاص.
- **الفصل الرابع:** فقد جاء تحت عنوان الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات البريطانية والبلجيكية 1954-1962 واشتمل على ثلاثة مباحث:
- **المبحث الأول:** تعرض بالدراسة لقضية جنوب إفريقيا المستعمرة البريطانية سابقا وتضمن مطلبين، الخلفية التاريخية لجنوب إفريقيا وتأسيس حزب المؤتمر الوطني ودور الزعيم مانديلا النضالي وكذا مدى تأثير الثورة الجزائرية على فكر هذا الزعيم.

- **المبحث الثاني:** حمل عنوان قضية روديسا الجنوبية (زيمبابوي) انطلاقا من: الخلفية التاريخية والاستعمار البريطاني لها كمطلب أول والمقاومة الروديسية وأثر الثورة الجزائرية كمطلب ثان.

- **المبحث الثالث:** تضمن قضية الكونغو البلجيكي في مطلبين: الخلفية التاريخية ومدى تعرض الكونغو للاستغلال المادي والبشري خاصة من قبل الملك ليوبولد. والمقاومة الكونغولية وتأسيس الأحزاب والدور الذي لعبه المناضل باتريس لومومبا ومدى تأثير الثورة الجزائرية على هذا النضال.

أما **الفصل الخامس** والأخير فجاء تحت عنوان دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير إفريقيا 1962-1963 وبالأخص المستعمرات البرتغالية واحتوى على:

- **المبحث الأول:** عنوانه أسس وأبعاد السياسة الإفريقية الجزائرية وجاء فيه مطلبان: أولهما البعد الثوري المبني في الأساس على الثورة الجزائرية ومبادئها وأهدافها. وثانيهما البعد العالمي والجغرافي انطلاقا من الموقع الجيوسياسي للجزائر وما تهدف إلى تحقيقه ضمن الحيز الجغرافي الذي تشغله.

- **المبحث الثاني:** دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية: وجاء هو الآخر في مطلبين: تناول الأول قضية أنغولا ودعم الجزائر لها. وتناول الثاني قضية الموزمبيق وكذا دعم الجزائر لها.

هذا إلى جانب استنتاجات جزئية عند نهاية كل فصل.

صعوبات البحث:

كأي باحث مبتدئ لا بد من مواجهة جملة من الصعوبات ومن بينها:

- الإلمام بجميع جوانب الموضوع وإيفائها حقها في البحث والإثراء.
- التحكم في منهجية البحث.
- الوصول إلى الوثائق الأرشيفية خاصة المتعلقة بالدول الإفريقية التي تزيد الدراسة عمقا وقيمة.

إن مجموع هذه الصعوبات جعلت الدراسة لم تبلغ درجة أفضل مما هي عليه.

المدخل

إفريقيا خلال الحرب

العالمية الثانية

-1 الجانب الجغرافي

-2 الجانب البشري والمادي

بحلول القرن العشرين كانت أغلب أراضي القارة الإفريقية مقسمة بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى،^{1*} هذه الأخيرة اعتمدت على دبلوماسية التوافق حتى لا تتصادم فيما بينها، إلا أن طغيان المصالح والنزعة القومية قد أوقعتها في حرب أوروبية سرعان ما تحولت إلى عالمية دامت ست سنوات من 1939 إلى غاية 1945، لم تسلم منها لا قارة ولا شعوب إفريقيا. التي ساهمت فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، و دارت على أرض إفريقيا معارك بين القوى المتحاربة، وقد شارك أبناء القارة في الحرب كجنود،^{**} وتقدر المصادر أنه جند فيها أكثر من مليون شاب إفريقي، إضافة إلى استغلال الأفارقة كحاملين لنقل وإمداد الجيوش بما يحتاجونه من مؤن خصوصا في تلك المناطق التي لا تصلها سكك الحديد ووسائل النقل الأخرى. ضف إلى ذلك قيام القوى الاستعمارية المتحاربة بنهب الثروات الإفريقية بشكل كبير لسد احتياجاتها، كلما زادت الحرب ضراوة زاد ضغط الحكومات على السكان وطلب العون على المستوى البشري والاقتصادي. وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية كان نصيب الأفارقة هو التجاهل التام لجهودهم وزيادة سيطرة كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال على أراضيهم وإحكام القبضة أكثر.

ولأن القارة الإفريقية أصبحت ذات أهمية كبيرة، قامت هذه الدول الاستعمارية سابقة الذكر إلى رسم سياسات تهدف إلى إبقاء القارة تابعة لها مدة طويلة خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نظرا لما تزخر به القارة من إمكانيات بشرية واقتصادية كثيرة.

* تتمثل في الاستعمار البرتغالي والاسباني والبريطاني والفرنسي والألماني والبلجيكي والاستعمار الإيطالي. لمزيد من المعلومات انظر أحمد امحمد الطوير: تاريخ حركات التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث في الوطن العربي وإفريقيا وآسيا والأمريكتين، منشورات تانيت، الرباط 1998، ص ص 162-163

** فرضت فرنسا التجنيد الإجباري في مستعمراتها سنة 1912، أما بريطانيا ففرضته سنة 1915، مما سمح لهما بتجنيد الآلاف من الشباب الإفريقي في الحربين العالميتين، انظر: محمد علي القوزي: في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2006، ص 193

وهو ما يؤكد جوزيف تشامبرلين «Cherles Joseph CHAMBERLAIN»، أحد السياسيين البارزين في بريطانيا قائلاً: "إن المستعمرات مزارع لم تستغل بعد وضيعات يجب ألا تتطور بدون بريطانيا، ويجب أن تكون سياسة بريطانيا هي استغلال مصادر الثروة إلى أقصى حد ممكن، وهذا هو الأسلوب الذي يجب أن يحل المشكلات الاجتماعية الكبيرة التي يعاني منها البريطانيون والأوروبيون كذلك."¹

ويؤكد هذه الأهمية سياسي بريطاني آخر هو آرنست بيفين «Ernest BEVIN» في فيفري 1946 حيث يقول: "إنني لست على استعداد للتضحية بالإمبراطورية البريطانية لأنني أعلم أنها إذا ما سقطت فإن مستوى المعيشة يسقط بالمثل."²

كانت هذه نظرة الساسة الأوروبيين بوجه عام للقارة الإفريقية وللشعب الإفريقي، وهي عبارة عن نظرة استغلالية مادية إلى أقصى حد، تهدف إلى جعل القارة الإفريقية قاعدة خلفية لعمليات الحلفاء العسكرية. فقد استخدمت لتقوية الحلفاء، وكانت بمثابة إطار تموقع استراتيجي لقواتهم، إذ ساهمت الوحدات العسكرية الإفريقية المجندة في القتال الذي دار فوق الأرض الإفريقية مباشرة في عدة عمليات وفي مناطق متعددة في أوربا وآسيا، وتجلت مشاركة القارة الإفريقية في الحرب العالمية الثانية في:

1- الجانب الجغرافي:

لقد كانت إفريقيا مسرحاً لعمليات عسكرية شاركت فيها القوى الاستعمارية المشاركة في الحرب، وهي بريطانيا وفرنسا وبلجيكا من جهة، وألمانيا وإيطاليا من جهة ثانية. وصفت جلها

1- عبد العزيز الرفاعي: الحركة القومية في إفريقيا أصولها نشأتها تطورها، المكتبة العالمية، القاهرة، 1962،

ص35

2- نفسه، ص 37

بالإمبراطوريات التي تمتلك مستعمرات بالقارة الإفريقية، فحولت القارة إلى منطقة حرب، سواء في شمال القارة أو شرقها و حتى غربها. وتعد إيطاليا صاحبة المبادرة بتحويل شمال إفريقيا إلى ساحة حرب وهذا بعد قيام بينيتو موسوليني « Benito MUSSOLINI » بإعلان الحرب على فرنسا وبريطانيا في 10 جوان 1940 وإعطائه الأمر لقواته المتواجدة في ليبيا بالتوغل شرقا نحو مصر، لكن القوات البريطانية المرابطة هناك تمكنت من صد الهجوم بل والتوغل في الأراضي الليبية واحتلال طبرق. ثم تقدمت نحو طرابلس بداية سنة 1941 بقيادة الجنرال أرشيبالد ويفل « Archibald WAVELL »، لكن ألمانيا أرسلت المدد (Africa korp) بقيادة الجنرال إيروين رومل « Erwin ROMEL » الذي دمر القوات البريطانية وهدد الإسكندرية، واحدة من المدن الكبرى والاستراتيجية المصرية والتي تمثل بالنسبة لبريطانيا أهمية كبرى، إذ أصبح الخطر الألماني يهدد قناة السويس، وهي المعبر الحيوي لبريطانيا، ما جعل وينستون تشرشل « Winston CHURCHILL » يصرح أن حماية مصر بنفس أهمية حماية مقاطعتي كنت وساكس (Kent- Sussex) الواقعتين جنوب شرق بريطانيا،¹ ما يعني أن منطقة شمال إفريقيا تحولت بالفعل إلى ميدان حرب كبير بين بريطانيا من جهة وألمانيا وإيطاليا من جهة ثانية. علما أن جيوشها لم تلتق في معركة فاصلة منذ اندلاع الحرب إلا على أرض الشمال الإفريقي، وهذا بالتحديد في معركة العلمين الشهيرة على الحدود المصرية الليبية، وكان النصر فيها حليف الإنجليز. و قد شارك جنود من الكامرون والسنغال بقيادة الجنرال لوكلارك « LECLERC » مع جيوش بريطانيا ضد إيطاليا لتطهير ليبيا والشمال الإفريقي كاملا من قوات المحور مع بداية شهر ماي 1943.²

1- Ali A. MAZRUI et autres : Histoire générale de l'Afrique, L'Afrique depuis 1835, tome 8, Editions UNESCO, Paris, 1989, p 63

2- ريموند كارنييه: الحرب العالمية الثانية 1942-1945، الجزء 2، ترجمة: سهيل سماحة، انطوان

مسعود، ط2، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983، ص 62

كما أن الشمال الغربي للقارة قد تحول إلى ميدان حرب بنزول قوات أنجلو-أمريكية بالمغرب ثم الجزائر نهاية سنة 1942، وزحفها نحو تونس، وبذلك دمرت القوات الألمانية الإيطالية في الشمال الإفريقي، في واحدة من أكبر خسائر المحور البرية في الحرب العالمية الثانية. ولم تسلم قرى ومدن إفريقيا الشمالية خاصة في ليبيا من الدمار الكبير الذي لحق خصوصا بمدن طبرق وبنغازي، بفعل المدافع وقنابل السلاح الجوي. ويؤكد هذه الحقيقة الجنرال رومل في مذكراته أثناء خروج الألمان من مدينة بنغازي 18 نوفمبر 1942: "حقيقة إن استخدام مختلف الأسلحة قد أدى إلى تدمير كل شيء".¹

وفي شرق القارة وتحديدًا القرن الإفريقي، هذه المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي قد جذبت إليها اهتمام القوى المتحاربة، كانت إيطاليا هي صاحبة المبادرة بمحاولة الاستيلاء على الصومال البريطاني والفرنسي انطلاقًا من الأراضي الإثيوبية التي احتلتها إيطاليا كذلك سنة 1935، وهدف موسولوني إلى تكوين إمبراطورية إيطالية واسعة في شرق إفريقيا بضم كينيا وتنجانيقا وكذلك أوغندا إلى الإمبراطورية الإيطالية وربطها بالمستعمرات في شمال القارة.

كانت إيطاليا تملك قرابة 250 ألف جندي في شرق إفريقيا أغلبهم من السكان المحليين الذين تم تدريبهم وتسليحهم لحماية المستعمرات، وخصوصًا الكنائس الإثيوبية الأفضل تدريبًا. قسمت القوات الإيطالية إلى أربعة فرق: الفرقة الشمالية في أسمرا (Asmara) بإريتريا، الفرقة الجنوبية في جيمما (Jimma) بإثيوبيا، الفرقة الشرقية على الحدود مع الصومال، والفرقة الرابعة في مدينة كيسمايو (Kismaayo).²

1- Idris S. EL-HAREIR : L'Afrique et la seconde guerre mondiale, Presse universitaire de France, France, 1985, p 162

2- <http://www.afrigatenews.net/node/19701>, consulté le 21-10-2017

أما القوات البريطانية فقد كانت تتكون من 30 ألف جندي في شرق إفريقيا منهم مجندون صوماليون وكينيون ومن روديسيا، وكذلك من السودان، تحركت القوات الإيطالية بداية من شهر أوت 1940، ونجحت إيطاليا في ذلك نظرا لظروف بريطانيا المنشغلة بالجبهة الأطلسية، ثم هزيمة فرنسا، وبذلك احتلت إيطاليا مواقع في كينيا والسودان ثم الصومال البريطاني والفرنسي (جيبوتي حاليا).¹

غير أن بريطانيا، ونظرا لأهمية الشرق الإفريقي وقناة السويس، لم تكن لتسمح لإيطاليا بالاستمرار، فجمعت قوات جديدة من المستعمرات الإفريقية وباقي الكومنولث، ووجهت أسطولها إلى المنطقة وبدأت عمليات عسكرية قوية من أجل استرجاع القرن الإفريقي من إيطاليا بداية سنة 1941 بالصومال ثم إثيوبيا في أبريل 1941، وبعدها باقي المناطق وهذا بعد قطع الإمدادات عن القوات الإيطالية.

كما يضاف إلى هذه المعارك معركة مدغشقر التي هزمت فيها قوات حكومة فيشي الموالية للمحور وبعد ذلك اتخذ الحلفاء مدغشقر محطة هامة جدا لقواتها المتجهة نحو شرق آسيا.²

أما في غرب القارة الإفريقية، فقد انتزعت المستعمرات من حكومة فيشي وضم إليها الكونغو البلجيكي وأصبح مركزا هاما لقوات الحلفاء، استخدمها آلاف الجنود الأمريكيون والبريطانيون بين سنتي 1942 - 1943 كقاعدة للتدريب والاستعداد (خاصة نيجيريا) ومن ثمة نقلوا إلى جبهات القتال في أوروبا وآسيا.

1- Idris S. EL-HAREIR : Op-cit, p 164

2- هيلين دالميدا توبور: إفريقيا في القرن العشرين، تعريب، صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013، ص ص 253-255

كما كانت أكرا عاصمة غانا مطارا هاما للقوات الجوية المتحالفة باستقبالها لحوالي 200 طائرة حربية أمريكية في اليوم الواحد.¹ ضف إلى ذلك ميناء فريتاون (Freetown) بسيراليون بمياهه العميقة الذي كان مركزا فسيحا لرسو السفن الضخمة التابعة للحلفاء والناقلة للجنود والمؤن عبر المحيط الأطلسي.

وبهذا، فإن القارة الإفريقية كانت مسرحا لعمليات حربية واسعة، سواء في شمالها أو شرقها أو غربها، دامت أزيد من سنتين من شهر جويلية 1940 إلى غاية ديسمبر 1942. وكانت عاملا حاسما في تحويل مسار الحرب لصالح الحلفاء على حساب دول المحور.

2- الجانب البشري والمادي:

وهذا مظهر آخر من مظاهر مساهمة إفريقيا في الحرب، إذ أقحمت شعوب القارة بشكل كبير، وكانت مصدرا أساسيا للمواد الأولية والغذائية وإمداد الحلفاء بالقوى الشبانية اللازمة. حيث شارك أزيد من مليون شاب إفريقي فيها، وجندت بريطانيا حوالي 400 ألف شخص موزعين كما يلي: 169 ألف جندي من إفريقيا الغربية، 75 ألف من إفريقيا الشرقية، 55 ألف من أوغندا و92 ألف من تنجانيقا « تنزانيا حاليا ». و13 ألفا من نياسلاند ومن هذه القوات من حارب ببورما بآسيا.²

أما فرنسا فقد جندت حوالي 233 ألف من مجموع مستعمراتها الإفريقية³ وشكلت منهم قوة عسكرية شاركت بها إلى جانب الحلفاء لتحرير فرنسا ودحض ألمانيا النازية. فإلى جانب المعارك التي خاضها الجنود الأفارقة على أرض قارتهم، نقل هؤلاء إلى أوروبا وشاركوا في

1- http://www.dakaractu.com/Deuxieme-Guerre-mondiale-du-role-oublie-de-l-Afrique-dans-le-debarquement_a68077.html , consulté le : 22-10-2017

2- هيلين دالميدا توبور: مرجع سابق، ص 238

3- <http://www.afrigatenews.net/node/19701> , consulté le 21-10-2017

عدة معارك، سواء في إيطاليا أو جنوب فرنسا وكذلك مقاطعة نورماندي بشمال فرنسا حيث شارك حوالي 150 ألف جندي إفريقي ضمن صفوف الحلفاء لتحرير فرنسا. وكانت المشاركة مؤلمة جدا للأفارقة حيث قضى الآلاف منهم وتعرضوا للعنصرية وسوء المعاملة وكذا الاعتقال والسجن،¹ ومنعوا من الترقية، ومن استخدام أحدث الأسلحة وظلوا معرضين للسخرية والاحتقار في الوقت الذي قاتلوا فيه كتفا إلى كتف مع الجنود الفرنسيين والبريطانيين والأمريكيين.

ومنه فإن الإمبراطورية الكولونيالية البريطانية جندت ما مجموعه 381 ألف شاب إفريقي من مستعمراتها الإفريقية، قتل منهم 5500 جندي، أي ما نسبته حوالي 15%. أما فرنسا الحرة فقد جندت 80 ألفا من مستعمراتها الإفريقية، بينهم 10500 من مدغشقر، قتل منهم 29,6%، و68500 من مستعمرات جنوب الصحراء، قتل منهم 38%، ومن شمال إفريقيا جند 340 ألف رجل، قتل منهم 36%.

بالتالي فرنسا الحرة قد قدمت بين سنتي 1943 و1945 حوالي 100 ألف شاب.²

وبالإضافة إلى قتال الأفارقة خارج قارتهم، كان هناك أيضا استغلال واسع ومتسارع لثرواتهم الطبيعية منذ بداية الحرب. إذ استخدمت المحاصيل الزراعية في تمويل الجيوش وتم نقلها إلى الموانئ لترسل إلى الخارج. وكان لقرب القارة من أوروبا وسلامة خطوط النقل وسكك الحديد الأثر الكبير في ذلك.

1- Ali A. MAZRUI et autres : Op-cit, p 65

2- http://www.dakaractu.com/Deuxieme-Guerre-mondiale-du-role-oublie-de-l-Afrique-dans-le-debarquement_a68077.html, consulté le 23-10-2017

كما أنشئت بريطانيا هيئة التسويق « Marketing board » دفعت أسعارا أقل للمنتجات الإفريقية المصدرة، في حين رفعت من أسعار المواد المصنعة والمستوردة من بريطانيا. والحال كذلك بالنسبة للتعامل مع حكومة فرنسا الحرة، حيث خفضت من أسعار الصادرات الإفريقية ورفعت أسعار الواردات من فرنسا نحو إفريقيا.

كما ضاعفت فرنسا من الكميات المصدرة إلى أسواق المتروبول لسد الحاجة. والجدول

التالي يوضح ذلك:¹

المناطق السنوات	اتحاد المستعمرات الغربية	اتحاد المستعمرات الاستوائية	الكامرون	الطوغو	المجموع
1943	151.000	18.865	100.000	20.000	360.865
1944	312.000	125.091	111.000	33.000	581.091
1945	347.000	120.769	93.000	27.000	587.769
1946	465.000	163.400	129.000	15.000	772.400

جدول يبين نمو الكميات المصدرة من إفريقيا السوداء الخاضعة للسيطرة الاستعمارية

الفرنسية 1943-1946. الوحدة: طن

و يلاحظ على الجدول الفارق الكبير في كميات التصدير بداية من سنة 1943 و في جميع المناطق. وفيما يخص المواد الخام المقدمة من طرف إفريقيا، فقد عادت بالفائدة الكبيرة على الحلفاء وخصوصا بريطانيا، التي حصلت من مستعمراتها الإفريقية أثناء الحرب على ما

1- هيلين دلميدا توبور: مرجع سابق، ص 265

يلزمها من البوكسيت بنسبة 80% و 87% من المطاط و 80% من الحديد الخام و 75% من النحاس الخام.

وقد أكد هذه الحقائق اللورد سانسبورني أحد القادة البارزين في السياسة البريطانية قائلاً: "لقد كان لإمبراطوريتنا الاستعمارية الإفريقية والمواد الأساسية التي أمكننا الحصول عليها منها... كان ذلك وحده هو الذي أنقذنا من الهزيمة".¹

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استفادت كثيراً من يورانيوم الكونغو، والحال كذلك بالنسبة لفرنسا وبلجيكا، إذ غطت نفقاتها من الثروات التي كانت تتلقاها من مستعمراتها خصوصاً الكونغو. كما أنه لا يمكن أن نغفل على أنه من بقى في أفريقيا من الفلاحين قد شاركوا هم أيضاً مشاركة فعالة في المجهود الحربي وذلك عن طريق العمل المجاني الذي كانوا يقومون به في حقول الذرة والأرز وباقي المحاصيل الغذائية، التي يتم نقلها إلى مراكز التجميع لإرسالها إلى الجنود كي لا تحدث مجاعة أو يموت الجنود المرابطون في شمال إفريقيا جوعاً.² وقد أجبر الإفريقيون على المساهمة مصاريف الحرب، وكان ما قدموه من شباب وموارد غير كاف، ففرضت ضرائب على كل مستعمرة، وهذا بتزكية من الأعضاء الأفارقة (صناعة المستعمر) بالمجالس المحلية. فخارج المواد الطبيعية المنهوبة تسارع كبير، حصلت الإمبراطورية البريطانية بين سنتي 1942 - 1945 على ضرائب مالية بلغت قيمتها ما يقارب المليون جنيه إسترليني، موزعة كما يلي: 44% من نيجيريا، 38% من غانا، 16% من سيراليون، 2% من غامبيا.³

1- ي. ساغلييف، ج. فاسلييف: موجز تاريخ إفريقيا، تعريب، أمين الشريف، مؤسسة العصر الحديث، القاهرة، د.ت، ص 103

2- ألبير تيفود جري: إفريقيا الثائرة، تعريب، نجدة هاجر، سعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1960، ص 34

3- هيلين دالميدا توبور: مرجع سابق، ص 238

وهذا من مستعمرات إفريقيا الغربية فقط التي بها عدد قليل من المستوطنين البيض. كما كانت هناك مساهمات من مناطق أخرى في جنوب القارة ومنها محمية بوتسوانا التي قدم ملكها تشيكيدي (1905-1959) « TSHEKEDI » للجيش البريطاني 10 آلاف رجل من مجموع السكان البالغ 400 ألف - وهو عدد كبير - كما جمع من السكان مبالغ مالية كبيرة كضريبة حرب مساهمة في التخفيف من معاناة الأوربيين.¹

أما فيما تعلق بضرائب المستعمرات الفرنسية فقد بلغت في نفس الفترة أي 1942 - 1945 قرابة 241 مليون فرنك فرنسي. من القرض الإفريقي و200 مليون فرنكا فرنسيا من قرض التحرير. وهكذا، تكون إفريقيا الفرنسية قد دفعت رسميا ما قيمته 1508 مليون فرنك فرنسي طيلة فترة الحرب كلها،² هو مبلغ كبير دفعته تلك الشعوب في حرب لا تعنيها.

لقد جند الشباب الزوج من قبل هيئة مكونة من الدرك والأطباء والمترجمين الذين يصدرون الحكم مباشرة "هذا صالح للخدمة"، سرعان ما يزود هذا الشباب بهوية عسكرية، يقاد رأسا إلى المرفأ ثم إلى مصيره المجهول.

هكذا انطلقت عملية التجنيد القصري لهذه الفئة، لتدفع عن أوروبا ويلات الحرب وينتهي العدوان النازي الذي يهددها والعالم. وقد شهدت الميادين عن مدى قوة وشجاعة وولاء الإفريقي، ومنهم من قضي وهم بالآلاف، ومنهم أيضا من وقع في يد الجيش الألماني وخضع للتعذيب الشديد. فها هو أحد الصحفيين الفرنسيين آنذاك وهو السيد لومون يصف وضع الأفارقة السجناء قائلا: "كنت أمر بصورة دائمة أمام معتقل السجناء الإفريقيين تحت ضباب

1- عائدة موسى: العبودية في إفريقيا، دار الشروق، الجزائر، 2009، ص 180

2- هيلين دالميدا توبور: مرجع سابق، ص 238

اللورين وتلوجه... كنت أرى الجنود الألمان ينهكون قوى الإفريقيين بالعمل الشاق والمتواصل... مساكين هم هؤلاء الذين انتزعوا من ديارهم البعيدة...¹

واصلت القوى الاستعمارية استغلال ثروات إفريقيا، وزاد معه توسع الاستثمار في مختلف الميادين الاقتصادية، بالخصوص استغلال المعادن التي كانت أوروبا فقيرة منها، وبحاجة ماسة لها، ثم إن استغلال رأس المال في هذا المجال يزيد من الربح السريع، وزاد الاستثمار إلى الثلثين خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وبوجه أخص في جنوب ووسط إفريقيا.²

وساعد العامل الجغرافي في تكامل القارتين وضمان النقل البحري من خطر الغواصات الألمانية في نقل المواد الخام والمواد الغذائية إلى الموانئ الأوروبية، فتضاعفت الأرباح على حساب استغلال العامل الإفريقي الذي زادت مدة أيام عمله بدون أجر لصالح الحرب،³ لكن في الأساس لصالح أصحاب رؤوس الأموال، وكان واضحا أن القارة الإفريقية وشعوبها قد تم استغلالهم بشكل كبير خلال الحرب، ذلك لأن مستعمرات آسيا قد فقدت لصالح اليابان وكان على أوروبا أن تحل مشاكلها الاقتصادية عن طريق زيادة الاستغلال في إفريقيا لتعويض النقص الناتج عن فقدان آسيا والضرر الحاصل في أوروبا. وبأتت إفريقيا مركزا فاصلا وحاسما في استراتيجية السيطرة العالمية، ذلك أنها تمثل مخزونا للقوى المتحاربة ورصيда بشريا لوقود الحرب في سبيل إتمام السيطرة، وهذا ما ذهب إليه أحد الجنرالات الأمريكيين " إن التقدير الاستراتيجي لإفريقيا يقوم على عوامل منبثقة، تتلخص في الموقع

1- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 36

2- François BART et autres : L'Afrique continent pluriel, éditions SEDES, Belgique, 2005, p 110

3- محمد علي القوزي: مصدر سابق، ص 203

الجغرافي المميز ومنابع الثروات والمواد الأولية الضرورية لإقامة صناعة الحرب، وكذا نوع القوات وحجمها والموانيء وخطوط المواصلات والشعوب المتواجدة بها. لذا يجب أن تقوم قاعدة عسكرية ضخمة يسيطر عليها العالم الغربي، تكسب فيها القوات المحاربة والمواد والآلات والأسلحة الجاهزة للاستعمال.¹

إن شعوب المستعمرات الإفريقية المشاركين في الحرب وفي مختلف مستوياتها كانوا على قناعة أنه طلب منهم تقديم تضحيات لمحاربة الاضطهاد النازي والفاشي باسم الحرية التي يجب أن يستفيدوا منها، لكن رغم كل ما قدمه الأفارقة من تضحيات بشرية وموارد مالية واقتصادية، تناسى الأوروبيون هذا المجهود. ويتضح ذلك جليا في الاحتفالات بالذكرى السبعين التي جرت في سنة 2014 بمناسبة الإنزال في نورمانديا (6 جوان 1944)، حيث لم يستدع أي زعيم إفريقي، ولم يكرم ولا جندي إفريقي واحد من بين الآلاف الذين ضحوا بأنفسهم من أجل تحرير فرنسا وأوربا. وظل الأفارقة منسيي التاريخ دون ذكر أو تعويض. لكن ولحسن حظ الإفريقيين، فإن تضحياتهم الكبيرة أثناء الحرب لم تذهب سدى، ذلك أن زيادة الاتصال بالعالم الخارجي الأوروبي أثناء الحرب، ومشاركتهم فيها قد فتحت أعينهم ووسع أفق آرائهم السياسية وقوى عزيمتهم على النضال في سبيل حقوقهم وكرامتهم. كما تعلموا الكثير من فنون القتال والدفاع، وتوطدت صلاتهم مع العناصر الديمقراطية، لا في أوربا فقط، بل في أنحاء العالم أيضا. إذ بعدما وضعت الحرب أوزارها، أسهم المحاربون القداماء بهمة ونشاط في معركة التحرير الوطني، ولنا مثال على ذلك فيما صرح به نكروما الزعيم الغاني:² " إن المحاربين القداماء الذين اشتركوا في حرب 1939، عادوا إلى ساحل الذهب ناقلين على

1- حمدي الطاهري: إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، الجزء الأول، إفريقيا تحت ليل الاستعمار، مكتبة

الأداب، القاهرة، 1998، ص 235

2- ي. ساغلييف، ج. فاسلييف: مصدر سابق، ص 108

وضعهم، بعدما أتيحت لهم الفرصة لمقارنة حالهم بحال غيرهم من الشعوب، وكانوا على استعداد لسلوك أي طريقة تؤدي إلى تحسين وضعهم..."

وقد تجلى نمو الوعي الوطني والنشاط السياسي الإفريقي في تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية التي نظمت حركة الكفاح ضد الاستعمار. فتكون سنة 1944، المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون، واتحاد كينيا الإفريقي سنة 1946، والكتلة الديمقراطية السودانية في نفس السنة، ثم توالى بعد ذلك ظهور الحركات السياسية كالحركة الديمقراطية للتجديد في مالغاش وكذلك حزب باتاكا في أوغندا وحزب المؤتمر الشعبي في غانا،¹ دون إغفال الحركات الوطنية في شمال القارة.

وبالرغم من اختلاف برامج هذه التنظيمات الوطنية، إلا أنها وحدت كلمات الجماهير ضد سيطرة الاستعمار، وكافحت لإنجاح ثورات التحرير.

1- ماديهوك بانيكار: الثورة في إفريقيا، ترجمة، رافائيل جرجس، مراجعة، محمد محمود الصياد، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، 1964، ص 66

المفصل الأول

الأوضاع العامة للجزائر

ما بين 1945 - 1954

المبحث الأول: الوضع الاجتماعي والثقافي للجزائر ما بين 1945 - 1954

المطلب الأول: الوضع الاجتماعي

المطلب الثاني: الوضع الثقافي

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي للجزائر ما بين 1945 - 1954

المطلب الأول: وضع الزراعة

المطلب الثاني: وضع الصناعة

المطلب الثالث: وضع التجارة

المبحث الثالث: الوضع السياسي للجزائر ما بين 1945 - 1954 وتفجير

الثورة التحريرية

المطلب الأول: الوضع السياسي للجزائر ما بين 1939-1947

المطلب الثاني: صدور قانون الجزائر الخاص 1947 و تطورات الحركة الوطنية حتى

1954

المطلب الثالث: تفجير الثورة و أبعادها الداخلية و الخارجية

خاتمة الفصل

انتهى عقد الثلاثينات من القرن العشرين والتوتر على أشده بين المسلمين الجزائريين وإدارة الاحتلال الفرنسي. فالحكومة الفرنسية منشغلة بأوضاعها الداخلية المتردية من جهة، والقضايا الدولية المتعاطم خطرهما من جهة ثانية. وبقي المشكل الجزائري دون حل رغم تعدد المشاريع وكثرة الوفود والوعود. وقد رأت حكومة باريس في الأسلوب التقليدي المتمثل في تشديد الأمن وزيادة عدد الجنود وسن القوانين الرادعة هو الحل الأمثل في التعاطي مع الحركة الوطنية الجزائرية. هذه الأخيرة التي أوصلها المؤتمر الإسلامي إلى الفشل والانقسام وزاد اندلاع الحرب العالمية الثانية من قمع فرنسا لها. حيث وقعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحت طائلة قوانين المنع والتشديد والإقامة الجبرية. وحل حزب الشعب ونفي وسجن قادته وشمعت مقراته ومنعت صحافته من الصدور. كما تراجع نشاط حركة المنتخبين و الحزب الشيوعي.

ولم تكن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الأهلية بأحسن حال، ما يفسر كون المستعمرة أبعد ما تكون عن الولاء، رغم تصريحات الحاكم العام «George LEBEAU» جورج لوبو الذي شكر مواطنيه الأعراف الأوربيين والمسلمين - حسب تعبيره - على تلبية نداء الوطن بهذه الحرارة والاهتمام، وأن التعبئة العامة قد تمت بنظام وانضباط رائعين.

لكن هل فعلا استجاب المواطنون الأعراف أمام انكسارات فرنسا في مواجهة الألمان وسياسات القمع والتشديد التي عرفت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية.

المبحث الأول: الوضع الاجتماعي والثقافي للجزائر ما بين

1954-1945

قام المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر على قاعدة تكريس تبعية الجزائر لفرنسا أرضا وشعبا، وقبل عقد من اندلاع الثورة التحريرية، كان العمل متواصلا من أجل تحطيم البنية الحضارية للمجتمع الجزائري والقضاء نهائيا على الأسس الاجتماعية والثقافية والمادية التي يقوم عليها وكذا تدمير القيم الحضارية التي يستند عليها انطلاقا من إضعاف الشعور الديني ومحاربة اللغة العربية والتعليم، وإحياء النزاعات القبلية، ما حرم السكان الأصليين من كل شيء، وتحولوا إلى طبقة أهالي (Indigents) في آخر السلم الاجتماعي محرومين من أبسط الحقوق.

المطلب الأول: الوضع الاجتماعي:

اتسمت الحالة الاجتماعية للجزائريين خلال العشرية التي سبقت ثورة التحرير بسمات منها:

1- الانفجار السكاني و الطبقية:

سجل إحصاء سنة 1954 الذي قامت به سلطة الاحتلال، أن سكان الجزائر المسلمين قد بلغ 8.486.000 نسمة¹ وهو رقم لم تكن سلطات الاحتلال تتوقعه إطلاقا نظرا لتدني المستوى المعيشي، والذي يتضمن الغذاء والسكن والشغل ثم المستوى الصحي. هذه الوضعية جعلت المجتمع المسلم - الذي يمثل الأغلبية - يحتل المركز الأدنى في السلم

1 - René GENDARME : L'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance, Les Capricines, Paris, 1960, p 118

الاجتماعي ويعيش على الهامش، يخضع لقوة المستوطن والإدارة المحتلة، التي لها سلطة الفعل ورد الفعل.

إن ظاهرة الانفجار السكاني تعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية والتي قاربت 3%، وهي زيادة مرتفعة جدا ناتجة عن عادات وتقاليد المجتمع الجزائري المسلم وتغلبه بالإمكانات البسيطة على البؤس والأمراض والمجاعات التي كانت تفتك به سابقا، وليس إلى المجهودات الاجتماعية التي ادعت فرنسا تقديمها للجزائريين.

ذلك أن إحصاء أكتوبر 1954 أثبت أن سكان المدن والبلديات الكبرى من الجزائريين قد ارتفع، حيث وصل إلى 1.397.536¹، وأصبح هو الذي يشكل الأغلبية لأن عدد الأوروبيين من سكان المدن والبلديات الكبرى كان في نفس السنة (1954) 760.402 نسمة، هذا التغيير أعطى للجزائريين المسلمين دافعا لتحسين مدخولهم ومستواهم المعيشي نوعا ما، عن طريق ممارسة أي نشاط اقتصادي مهما كان دخله ضعيفا.

ضف إلى هذا ظاهرة الهجرة نحو الخارج، وخصوصا إلى فرنسا، مما أعطى دخلا إضافيا للأسر والعائلات التي هاجر أبناؤها، لكن مع ذلك بقي الفقر والبؤس ظاهرتين تميزان الجزائري المسلم أينما حل. و نسجل أن القوات اليومية للجزائري المسلم في غالبه خبز الشعير و زيت الزيتون والحليب و مشتقاته التي يحص عليها من مواشيه. أما الأنواع الأخرى من الأطعمة فهي في المناسبات ونادرا².

1 - André NOUSCHI: La Naissance du Nationalisme Algérien: 1914 - 1954, Editions de Minuits, Paris, 1962, p 97

2- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: المقاومة السياسية 1900-1954، ترجمة، عبد القادر بن حراث،

المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 211

وفيما يتعلق بميزة الطبقة وفي ظل هذه الظروف، فإن المجتمع الجزائري هو بدوره

انقسم إلى فئتين:

- الفئة الأولى: وهي العاملة بالفلاحة في الأرياف، وتمثل نسبة 90%.
 - الفئة الثانية: وهي التي تضم التجار والموظفين بالإدارة المحتلة وملاك الأراضي والفئة المثقفة، وجميعها لا يتعدى عدد أفرادها 50.000 فردا من مجموع السكان، أما الطبقة الرأسمالية الإقطاعية فلا وجود لها في المجتمع الجزائري المسلم.¹
- وإلى جانب ظاهرة الطبقة، كان الجزائري المسلم يعاني من ظاهرة البطالة التي كانت تؤثر على حياته، إذ كان الجزائريون يخرجون يوميا في الصباح الباكر ويقفون في طوابير طويلة، ويأتي رب العمل (المستوطن) فيختار من يشاء ويترك الآخرين ليعاودوا الكرة في اليوم الموالي، وهكذا. وكان الأجر اليومي ضئيلا جدا لا يتعدى 8 فرنكات، ثم سرعان ما يطرد الجزائري من عمله لأتفه الأسباب. وقد قدر عدد البطالين سنة 1954 بـ 308.223، وكان أغلب الجزائريين عمالا في الموانئ، حيث يقومون بحمل الأمتعة والسلع وتحميلها من وإلى السفن والبواخر على مختلف أنواعها.²

2- الهجرة:

بعد أن تعرض الجزائريون للاضطهاد في مقومات شخصيتهم وعقيدتهم ولغتهم ونزع ملكياتهم وخضوعهم لنظام إداري مرتبط بالقمع والإجراءات الردعية وفرض الضرائب

1- بلقاسم ميسوم: سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال 1930-1954، مجلة علوم

الإنسان والمجتمع، العدد 6، جوان 2013، ص 66

2 - Abdelatif BENACHENHOU : Formation du sous développement en Algérie, Essai sur les limites du développement du capitalisme, 1830/1962, édition 6, O.P.U, Alger, 1976, p 362

المتنوعة، لم يبق أمامهم إلا الهجرة، التي كانت في البداية إلى البلاد العربية خاصة الشام.¹

ثم تحولت تحت تأثير الظروف الاقتصادية المتردية إلى فرنسا، فبعد الحرب العالمية الثانية عرفت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا تطورا كبيرا لأسباب عدة منها الاقتصادية ومنها الديموغرافية ومنها الاجتماعية. غير أن الدافع الاقتصادي يبقى الأقوى،² ذلك أن الوضعية المادية المزرية لجموع الجزائريين دفعتهم إلى النفي الإرادي كما يعبر عنه.

وذلك بسبب السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الاحتلال، فإيرادات الأرض تراجعت لصالح المحاصيل النقدية، إضافة إلى فشل سياسة التصنيع بسبب التعطيل من طرف المستوطنين، كل هذا جعل الاقتصاد الجزائري ملحقا ومكملا للاقتصاد الفرنسي يتحكم فيه قلة من المستوطنين الذين حققوا أموالا طائلة على حساب ملايين الجزائريين، وأصبحت الجزائر بلدا جائعا غير قادر على ضمان قوت سكانه.

وإلى جانب الدافع الاقتصادي، هناك الدافع الديموغرافي والمتمثل في كبر حجم الأسرة الجزائرية التي ارتفع عدد أفرادها، وفي المقابل عجز هؤلاء على توفير الغذاء ورفع المستوى المعيشي والدخل المالي رغم المجهود المقدم. وهذا راجع إلى الاختلال في قانون العرض والطلب، ذلك أن طالبي العمل كثيرون أما مناصب العمل فهي قليلة، لذا نجد المستوطن يستغل عرق الجزائري ويعطيه في المقابل أجرا زهيدا، ضف إلى ذلك عدم وجود نقابات تنظم

1 - شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج 2، ترجمة، م. حاج مسعود، ع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007، ص 750

2 - عبد الحميد زوزو: دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص 35

وتدافع عن مصالح الفئات الشغيلة، ما جعل هذا المدخول لا يكفي للحصول على الحاجات الأساسية للأسرة، فلم يبق أمام الجزائري سوى التسول أو الهجرة.¹

وأمام هذه الأوضاع والأفق المسدود، تبقى الهجرة هي الأمل لتحسين المستوى المعيشي للأسر والعائلات من جهة، والتخلص من تعاسة الفئة الشابة التي كانت تمثل أكبر نسبة من المهاجرين.

كما أن الظروف السياسية والاجتماعية كان لها دور في الهجرة، ذلك أن قانون الجزائر الخاص (1947) قد حطم آمال الجزائريين في الحصول على المساواة مع المستوطنين.²

ومما زاد الآمال تحطيم أكبر قيام إدارة الاحتلال ممثلة في أعلى قيادة فيها بتزوير عملية الانتخابات، مما أدى إلى قناعة الجزائريين بأن سلطة الاحتلال ستبقى دوماً إلى جانب المستوطنين، وضاعت الثقة تماماً فيها.

هذه الظروف مجتمعة، تركت الشباب خصوصاً يعيش حالات نفسية واجتماعية سيئة للغاية، فتارة كان يشعر بالذنب اتجاه نفسه، وتارة أخرى كان يشتعل ويتقد غضبا وحقداً وكرهية اتجاه المستوطن الذي سلبه كل شيء وخاصة حريته.

هذا الإحباط النفسي واليأس المعنوي يؤيدان فكرة الواقع التعيس اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً الذي فرضته إدارة الاحتلال بالتعاون مع المستوطنين لتحطيم المجتمع الجزائري والقضاء على كل آماله.

1- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيدة الفرنسية، ترجمة، المنجي سليم، الدار القومية للطبع، تونس، 1976، ص 56

2- <http://www.histoire-immigration.fr/dossiers-thematiques/caracteristiques-migratoires-selon-les-pays-dorigine/1-immigration-algerienne>

والحقيقة أن هذه الإدارة ومعها غلاة المستوطنين كانوا يدفعون بالجزائريين من حيث لا يشعرون إلى إنهاء آمالهم بالجزائر والتخلي مجبرين على جنة الجزائر التي حولوها إلى جحيم لأصحابها الأصليين وحققوا فيها أموالا طائلة لم يحققوها لما كانوا في فرنسا، مدعين بأن أسباب هجرة الجزائريين تعود حصرا إلى فقر الأرض وعجزها عن توفير الغذاء لهم.

3- الصحة:

أما فيما يتعلق بالناحية الصحية، فإن مستوى المعيشة المتدهور كان له أكبر الأثر في تدني مستوى الحالة الصحية للمجتمع الجزائري بسبب الارتباط الوثيق بين الوضع المعيشي والصحي. وقد شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية انتشار أكبر الأمراض الخطيرة والأوبئة الفتاكة، وارتفع معها عدد الوفيات بسبب البؤس والفقر والأمراض العديدة.¹

والحقيقة أن الوضعية الصحية كانت متدهورة كثيرا في الوسط الريفي ذي الغالبية الجزائرية. أما في المدن، أين يسكن المستوطنون، فإن قطاع الصحة سجل تطورا وتحديثا في الهياكل والإطارات، إذ أن التوزيع الجغرافي للفريق الطبي من أطباء وصيادلة وجراحي أسنان يكثر في مناطق تواجد الأوروبيين. وتظهر الإحصاءات أنه سنة 1950 كان طبيب واحد لكل 5.005 شخص، وصيدلي واحد لكل 14.553 شخص، وطبيب أسنان واحد لكل 19.434 شخص.² ولكن الحقيقة هي أن الجزائري - وخاصة ذلك الذي يسكن في الريف والجنوب الجزائري - لا حظ له إطلاقا في الخدمات الصحية، بل هناك إحصاءات تقول بأنه في نفس الفترة كان العدد هو 115 طبيبا لمعالجة 8.5 مليون جزائري.³

1- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 36

2 - René GENDARME : Op-cit., p 22

3- البخاري حمادة: فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 91

وهذا ما يؤكد انتشار الأمراض في وسط المجتمع الجزائري، حيث نجد انتشارا واسعا لمرض السل الخطير، الذي كان يعاني منه أكثر من مليون جزائري ويذهب بحياة الآلاف منهم. ثم وباء التيفوس الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد السل، ثم حمى المستنقعات والالتهابات الرئوية والمعدية والجدري والتيفوئيد ومرض الحصبة والتراخوم الذي يصيب العيون.¹

والملاحظ أن الوضع الصحي بالجزائر جد خطير، ولم تبذل سلطة الاحتلال أي مجهودا للحد من خطورته، لا بتوسيع الهياكل إلى الأرياف والجنوب ولا بتكوين الإطارات من أطباء وممرضين. بل تركت المجتمع الجزائري يواجه بمفرده هذه الأوبئة في ظل ظرف معيشي متردي، زاده تراجع إنتاج الغذاء وارتفاع الضرائب. في مقابل ذلك تزايد عدد السكان ويترتب عن ذلك من احتياجات للخدمات الصحية.

سنة الإحصاء	عدد السكان	الزيادة أو النقصان بين الإحصائيين
1921	4.923.200	
1926	5.150.800	+ 227.600
1931	5.588.300	+ 437.500
1936	6.201.100	+ 612.800
1948	7.679.100	+ 1.478.000
1954	8.449.300	+ 770.200

جدول يوضح التطور السكاني لمسلمي الجزائر 1921-1954²

1 - André NOUSCHI : Op-cit., p 72

2 - عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص 168

المطلب الثاني: الوضع الثقافي:

قام المستعمر الفرنسي مباشرة بعد نجاح الاحتلال بالاستيلاء على المراكز الثقافية والتعليمية من مدارس ومساجد ومعاهد وزوايا، وحولها إلى ثكنات وكنائس ومراكز لعلاج جنوده. ثم لجأ ثانية إلى ممتلكات الوقف التي كانت تمون هذه المراكز، فاستحوذ عليها بالقوة العسكرية، مستعينا بعدة قوانين ظالمة. وبذلك تم القضاء على رموز الثقافة العربية الإسلامية التي تحمي انتماء المجتمع الجزائري.

والواقع أن كتابات الدارسين والرحالة وخصوصا الأوروبين منهم أمثال الرحالة الألماني فيلهلم شيمبرا « Wilhelm HIMBRA » الذي زار الجزائر سنة 1831 أي سنة بعد احتلال مدينة الجزائر قائلا: "لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة، غير أنني لم أعثر عليه، في حين أنني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا، فقلما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب..."¹

هذا الاعتراف والتأكيد على مستوى التعليم والثقافة في الجزائر ودرجة الانتشار التي بلغها الشعب الجزائري تؤكدها أيضا شهادة أخرى للسياسي الفرنسي توكفيل* « TOCQUEVILLE » ، الذي قدم تقريرا مفصلا سنة 1847 يوضح فيه حجم الدمار الذي تعرض له الشعب الجزائري أفرادا ومؤسسات : "... في كل مكان وصلنا إليه

1- عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، 2013 ، ص ص 60-61

* مفكر وسياسي أريستقراطي فرنسي (1805 – 1859)، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة سياستها الديمقراطية. زار الجزائر مرتين (1841-1847) قدم رفقة لجنة تتكون من 18 عضوا تقريرا حول حالة الجزائر وكيفية حكمها. "لمزيد من المعلومات انظر:

Joëlle MOLINA, Anouk BARTOLINI : Démocratie et système colonial, Le cas de l'Algérie, Première partie. 1830-1848, UPA, France, 2014, p 8

سلبنا مداخل المؤسسات الخيرية والدينية المخصصة للفقراء والتعليم، وحرفناها عن استعمالها المألوفة، لقد حطمنا المؤسسات الخيرية، وأهملنا المدارس، وحرابنا أماكن التعليم، لقد انطفأت الأضواء في كل مكان حولنا، وتوقف توظيف رجال الدين والقانون المسلمين، بمعنى آخر أننا جعلنا المجتمع الجزائري أكثر بؤسا وأكثر جهلا وأكثر همجية مما كان عليه قبل أن يعرفنا...".¹

ومما تقدم يتضح أن حالة التعليم والثقافة في الجزائر كانت جد مزدهرة قبل الاحتلال الفرنسي، ذلك بفضل الدور الهام الذي لعبته الأوقاف في الحفاظ على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، وتوفير العناصر اللازمة للتحصين والمقاومة والاستمرار.

ولما كان هذا يتعارض مع الهدف الأساسي للاحتلال الفرنسي للجزائر والذي هو العمل على محو كل أثر من ملامح الشعب الجزائري وانتمائه الحضاري،² كان لابد من مصادرة ملكيات الأوقاف وتعطيلها عن دورها. وبالتالي حرمت فرنسا الثقافة والتعليم في الجزائر من أهم داعم لهما، وتأكد بالتالي مدى الحقد الفرنسي تجاه ثقافة المجتمع الجزائري وانتمائه، لذا كان ذلك عاملا حاسما في القضاء على معظم مراكز الثقافة العربية الإسلامية ومؤسسات التعليم التي كانت قائمة قبل الاحتلال، واعتمد المستعمر في ذلك على:

➤ منح البعض الآخر للهيئات التبشيرية المسيحية لتتخذها منطلقات فاعلة لنشاطها، قصد ضرب العقيدة الإسلامية في عقر دارها.

1- Alexis de TOCQUEVILLE : Premier rapport sur l'Algérie, Extraits du premier rapport des travaux parlementaires de Tocqueville sur l'Algérie en 1847, Edition numérique, Quebec, 2002, pp 14-15

2- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1954، المجلد الثاني، ط 5، دار الغرب الإسلامي،

- تحويل بعض هذه المراكز السالفة الذكر إلى معاهد لتعليم ونشر اللغة والثقافة الفرنسيين.
- هدم ما تبقى من المراكز بحجة وقوفها في وجه إعادة تخطيط المدن والمراكز العمرانية.
- نهب المكتبات الوطنية التي عثر عليها في مختلف المراكز الحضرية الجزائرية خاصة قسنطينة، الجزائر، مليانة، تلمسان وبسكرة، ثم إرسال محتوياتها إلى فرنسا.
- حرق وتخریب الكتب والوثائق وكل ماله علاقة بتاريخ وثقافة الشعب الجزائري وبيع البعض الآخر خارج الجزائر.¹

ولم يكتف الاحتلال الفرنسي بهذه الإجراءات الخاصة بالأوقاف ومراكزها ومؤسساتها، بل تعداها إلى عناصر الثقافة الوطنية الأخرى حتى يكمل مهمة المسخ والتشويه والتجهيل، لتسهل عليه بعد ذلك عملية الدمج، ويتجلى ذلك في:

1- محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي:

أ - محاربة اللغة العربية:

نظرا لكونها وعاء الثقافة العربية الإسلامية، فقد كانت اللغة العربية أول الأسس المستهدفة من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي، التي عملت على غلق المدارس العربية والكتاتيب والزوايا التي كانت تعمل على نشرها بين أوساط الصغار والكبار على حد سواء. لتقوم بعد ذلك سلطة الاحتلال بفتح ثلاث مدارس فرنسية سنة 1850 في كل من مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان، وكانت غايتها هي تكوين فئة قليلة من الجزائريين بتعليم محدود تستغلهم سلطة الاحتلال في الإدارة والقضاء لتسهل عملية تسيير شؤونها ومراقبة الجزائريين جيدا.²

1- عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 64

2- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 33

وحتى تحكم سلطة الاحتلال قبضتها أكثر على اللغة العربية وتعليمها، أصدرت قرارا في 18 أكتوبر 1892 يمنع تماما فتح أي مدرسة عربية إلا بعد الحصول على رخصة من البلدية، ثم دعم هذا القرار سنة 1904 حيث قام الحاكم العام بتأكيد شروط منح الرخصة لفتح المدارس العربية وذلك¹:

- أن يقتصر دور المدرسة على تحفيظ القرآن الكريم فقط.
- أن لا يقوم بشرح الآيات، خاصة تلك الحاتة على الجهاد.
- أن لا تتضمن تدريس لا تاريخ الجزائر ولا جغرافيتها وكذا التاريخ العربي الإسلامي.
- أن يكون المعلم مخلصا للإدارة الفرنسية ويخضع لأوامرها.
- يمنع التدريس في هذه المدارس في أوقات تدريس المدارس الحكومية.
- أن يتحصل المعلم على شهادة حسن السيرة من قبل إدارة الاحتلال.

ثم في 8 مارس 1938 أصدر وزير الداخلية الفرنسي آنذاك كاميل شوطان «Camille Chautemps» قرارا ينص على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر يمنع تعليمها تبعا لذلك في المدارس الحكومية والحرّة، وتعتبر عملية تعليمها ونشرها بين أبناء الجزائر عملا عدائيا يعاقب عليه القضاء الفرنسي.² ثم جاء قرار آخر صدر في 22 جويلية 1945 يفرض على معلمي اللغة العربية إتقان اللغة الفرنسية كشرط أساسي لتوظيفهم، وكان الهدف من كل هذا هو ضرب تعلم اللغة العربية وتعليمها، لأن غالبية المسلمين لا يتقنون الفرنسية، وظل الشعب الجزائري متمسكا بلغته ورفض لغة المحتل.³

1- أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 62

2- بلقاسم ميسوم: مرجع سابق، ص 68

3- Abdallah MAZOUNI : Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb, Editions Maspero, Paris, France, 1968, p 59

والحقيقة أن اضطهاد اللغة العربية استمر رغم صدور قانون الجزائر 1947 الذي اعترف باللغة العربية لغة رسمية تدرس في جميع المستويات إلى جانب الفرنسية، لكن المتتبع للتطورات

يجد أن القانون جاء ليحد من انتشارها رغم العراقيل والقوانين السابقة، ودليل ذلك:

- رفض هيئة التفتيش لهذا القرار، واعتبرت أن الذي له الحق في إدخال اللغة العربية في سلك التعليم إلى جانب الفرنسية هم أنفسهم لا غير.
- تقسيم اللغة العربية إلى ثلاثة أصناف:¹
 - لغة عربية عامية، وهي لهجة يستخدمها عامة الشعب لا تستحق التدريس في المدارس.
 - لغة عربية فصحي، وهي لغة القرآن الكريم، وبالتالي فهي لغة ميتة كاللاتينية واليونانية.
 - لغة عربية حديثة، هذه لغة أجنبية على المجتمع الجزائري، وهي تدعو إلى القومية، وبالتالي يجب إبعادها عن التعليم.
- تحديد حجم ساعي قليل للغة العربية، بساعتين في الأسبوع، خارج أوقات التدريس العادية.
- المدرسون لها لا يخضعون للتكوين.
- الاعتماد في التدريس على اللهجة العامية التي لا تفيد الطلاب والتلاميذ.²
- صدور قرار بتاريخ 15 أكتوبر 1949 ينص على منع تدريس اللغة العربية الفصحى بالمدارس الرسمية وبالمساجد.

والملاحظ أن قانون 1947 لم يكن في صالح اللغة العربية بل كان معطلا لها، وسبب

1- رباح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931 - 1956، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1975، ص 94

2- عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 69

ذلك هو عدم جدية حكومة باريس من جهة والمعارضة الشديدة والقوية من أوساط المعمرين في جميع الأحقاب، وهذا خوفاً على ضياع مصالحهم.

ولكن، و رغم كل هذه الإجراءات القمعية والتعسفية ضد اللغة العربية وانتشارها¹ إلا أن الحركة الوطنية وخاصة جناح جمعية العلماء وحزب الشعب الجزائري كانا يطالبان في جميع مؤتمراتهما - بما في ذلك المؤتمر الإسلامي 1936 - بإجبارية تعليم اللغة العربية وجعلها لغة رسمية، وأن يتم التدريس بها في جميع المستويات وبالنسبة للجنسين كذلك. إضافة إلى:

- تشجيع بناء المدارس في المدن والأرياف خاصة حيث تستفحل ظاهرة الأمية.

- تكوين المعلمين في جميع المستويات لأداء مهمتهم على أكمل وجه.

- تخصيص ميزانية لائقة تحقق مخططاً تعليمياً على مستوى العمالات الثلاث.²

وبالرغم من كل هذه المطالب والمواقف إلا أن سلطة الاحتلال ظلت على مواقفها بمنع إدخال اللغة العربية في التعليم الابتدائي كلغة رسمية إلى غاية سنة 1957 لما اشتد عود ثورة التحرير، وكانت فرنسا تلجأ إلى كل وسيلة أيا كانت عليها تقضي على الثورة، لكن هيبات لأن الشعب الجزائري أدرك أن الحقوق تؤخذ بالقوة.

ب- محاربة الدين الإسلامي وممارسته:

بعد اللغة العربية، جاء الدور على العقيدة الإسلامية وتحطيم مؤسساتها، ذلك لكون الدين

1- أحمد مهساس: التعليم والثقافة في الجزائر خلال الثورة الاستعمارية، تعريب حسن بن مهدي، مجلة الثقافة، العدد 85، جانفي 1985، ص 61

2- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 247

الإسلامي مقوما أساسيا من مقومات الشخصية الجزائرية والعنصر الموحد لجميع أفراد الشعب، وعامل التماسك الاجتماعي، والحصن المنيع ضد كل تهديد خارجي ورافدا ثقافي له. ولقد أدرك المستعمر الفرنسي هذه القيمة والأهمية للدين الإسلامي في حياة الجزائريين. فقامت سلطة الاحتلال ثلاثة أشهر بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر بإصدار قرار "سبتمبر 1830" استولت فيه على جميع أملاك الوقف الإسلامية، هذه الأخيرة التي كانت تقوم بشؤون المساجد والمدارس والزوايا والكتاتيب القرآنية ومعاهد العلم والتعليم والثقافة. ثم انتقلت بعد ذلك إلى المؤسسات الدينية وحولتها عن وظيفتها وخصوصا المساجد الكبرى عبر جميع المدن إلى كاتدرائيات ومستشفيات وتكنات. وضمن هذا التوجه كانت غاية فرنسا هو تحويل الجزائر من أرض شرقية إلى أرض غربية.¹ وبقدر جدية سلطة الاحتلال في محاربة الدين الإسلامي ومؤسساته، جدت في تشجيع ونشر المسيحية ومساعدة الحركات التبشيرية بكل الوسائل لتحقيق واحد من أهداف الاحتلال ألا وهو تحويل الجزائر من دار إسلام إلى دار مسيحية.² ولتحقيق ذلك اعتمدت هذه السلطة على:

➤ الاستيلاء على أملاك الأوقاف وجعلها تحت تصرف سلطة الاحتلال كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

➤ تحويل المساجد والزوايا إلى كنائس ومراكز علاج ومكاتب للشرطة. وتؤكد الدراسات أنه كان يوجد بمدينة الجزائر عشية الاحتلال 160 مسجدا وزاوية، حولت كلها عن حالتها ولم يبق منها إلا أربعة مساجد فقط.

1- Farhat ABBAS : La nuit coloniale, Guerre et révolution d'Algérie, Editions ANEP, Alger, 2006, p 22

2- عبد القادر حلوش: حركة التنصير في الجزائر عهد الاحتلال، مجلة الرؤية، عدد 1، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 1996، ص 118

- تكثيف نشاط الإرساليات التبشيرية المسيحية القادمة إلى الجزائر تحت مختلف الأشكال، كالجمعيات الخيرية والتعليمية.
- القيام برقابة مشددة على خطب الأئمة والمرشدين حتى تقضي على دور المسجد في الجهاد.
- التركيز على تنصير الأطفال الصغار واستغلال ظروف هذه الفئة، خاصة الأيتام منهم.
- فتح المجال واسعا أمام الكاردينال لافيغيري أسقف الجزائر 1863 - 1870 ومن معه من الأساقفة ومن جاء بعده وتزويدهم بكل الإمكانيات لتنصير الشعب الجزائري.
- إصدار قانون 27 سبتمبر 1907 الذي يقضي بفصل الدين الإسلامي عن الدولة بصفة نهائية. وتكوين جمعيات دينية تتولى أمور الدين، غير أن هذه الجمعيات هي بيد سلطة الاحتلال تعمل باسمها وتتكلم بلغتها وتضرب بيدها. وهي هيئات تابعة لها.¹
- نشر الفرقة بين أبناء الشعب الجزائري إذ جاء في أحد الكتابات نهاية القرن 19 م : "أنه يوجد في الجزائر عنصران متميزان من حيث اللغة والعادات وحتى الدين. وهما العنصر القبائلي والعنصر العربي، وعلى فرنسا أن تبقى على هذا التمايز والانقسام، وعلى فرنسا تفضيل وحماية العنصر القبائلي في كل الظروف على العنصر العربي."²
- لكن سكان القبائل رفضوا ذلك وطالبوا بضرورة الاتحاد بين المسلمين وعدم إضعاف عاطفة التآخي والتآلف بينهم.
- صدور قرار والي عمالة الجزائر في أبريل 1933 وزع على كامل بلدياتها، يشرح فيه ويهاجم أعضاء جمعية العلماء المسلمين، و اعتبرهم أناسا مشوشين يعملون لصالح جهات أجنبية، وذكر الجامعة الإسلامية، ودليله في ذلك المقالات التي تنشرها صحف الجمعية،

1- عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 82

2- ناصر الدين سعيديوني: مرجع سابق، ص 90

وبالتالي يجب منع رجال الجمعية من التدريس في المساجد وكذا إقامة حلقات الوعظ والإرشاد للمسلمين ومراقبة المساجد. ثم تعدى الأمر إلى تشكيل جمعية دينية موازية لجمعية العلماء تضم أعوان إدارة الاحتلال يرأسها مسيحيون.

والحقيقة أنه أمام هذه الوضعية المزرية والاستهتار بالدين الإسلامي ومقدساته من قبل الإدارة الاستعمارية، قامت الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها السياسية بالدفاع عن الإسلام وأتباعه في القطر الجزائري، وكان من أبرزها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تصدت بكل ما تملك من إمكانيات لمواجهة سياسة الاحتلال، ولا أدل على ذلك من شعارها الثابت "الجزائر وطننا، العربية لغتنا والإسلام ديننا".¹

ولقد بين الشيخ الإبراهيمي الرئيس الثاني للجمعية للشعب الجزائري حقيقة الصراع بين الإسلام وإدارة الاحتلال الفرنسي قائلا: "وجاء الاستعمار الدنس إلى الجزائر يحمل السيف والصليب... تملك الأرض واستعبد العباد، وفرض الجزية، وسخر العقول والأبدان، ولكنه لم يكتف بذلك، بل كان استعمارا دينيا، مسيحيا، عاريا، وقف للإسلام بكل مرصاد، وانتهاك حرماته من أول يوم. فابتز أمواله الموقوفة بالقهر، وتصرف في معابده بالتحويل والهدم، وتحكم في الباقي فيها بالاحتكار والاستبداد، وتدخل في شعائره بالتضييق والترهيب، كل ذلك بروح مسيحية رومانية، تشع بالحقد وتفور بالانتقام".²

ونسجل أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد رفعت العديد من الشكاوي إلى حكومة

1- تركي رابح: الصراع بين جمعية العلماء والإدارة الفرنسية، مجلة الثقافة، العدد 85، جانفي 1985، ص190

2- أحمد طالب الأبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي عيون البصائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص80

باريس، تطالب فيها بضرورة فصل الدين عن الدولة وتحرير دور العبادة من سيطرة إدارة الاحتلال وإرجاعها إلى الجماعة الإسلامية لتتولى تسييرها و الإشراف عليها ماليا و بشريا حسب قواعد الشرع الإسلامي.

وخلال الحرب العالمية الثانية ورغبة في ربح الاستقرار بالجزائر، سارعت إدارة الاحتلال بواسطة الجنرال كاترو « Georges CATROUX » (الحاكم العام على الجزائر) إلى إعلان منشور أوت 1944 والذي دعا إلى العمل بقرار سنة 1907 وهو كفيل بتحقيق مطالب العلماء المسلمين بفصل الدين عن الإدارة، لكن الحاكم العام كاترولم يشذ عن قاعدة سابقه عن طريق تعيين مفتي الجزائر العام على الطراز القديم، وهو مخالف تماما لفكرة فصل الدين عن الإدارة.¹

مما جعل جمعية العلماء تواصل نضالها فيما يخص حرية ممارسة العقيدة، وضرورة فصل الدين عن الإدارة، واعتبرتها من أولويات المطالب.² وقدمت الجمعية تقريرا واضحا إلى الحكومة العامة بالجزائر في شهر أوت من عام 1944 بينت فيه مقاصدها بوضوح تام، إن الجمعية تريد الآن باسم الأمة وباسم الدين التمسك بفكرة فصل الدين الإسلامي عن الحكومة العامة في الجزائر حسب الكيفية التالية:

➤ يجب فصل الدين الإسلامي عن الحكومة فصلا حقيقيا بحيث لا تتدخل في أي

شأن من شؤونه، لا ظاهريا ولا باطنيا ولا في أصوله ولا في فروعها.

➤ كل ما يقرره هذا المؤتمر يعتبر قانونا نافذا لا ينقضه إلا مؤتمر آخر.

1 - عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 85

2- أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 396

- تسلم الأمور الشرعية إلى أبناء الأمة الإسلامية صاحبة الحق المطلق فيه، وهي صاحبة الحق في فرض سلطتها على أمور دينها وذلك عن طريق:
- تشكيل مجلس إسلامي أعلى مؤقت بمدينة الجزائر يتركب من:
- بعض العلماء الأحرار والمشهود لعلمهم ودفاعهم عن عقيدتهم.
 - بعض الأعيان المسلمين المتدينين البعيدين عن مناصب الحكومة.
 - بعض الموظفين المتدينين بشرط أن يكونوا أقل من النصف.
- ويستلم هذا المجلس جميع الصلاحيات التي كانت للحكومة في الشؤون الدينية.
- تتمثل أعمال المجلس في تشكيل جمعيات إما بالانتخاب أو التعيين أو يبقى على تلك الجمعيات الحرة القائمة.
- عقد مؤتمر بين المجلس والجمعيات، يحدد هذا المؤتمر الديني النظام العام للعمل مستقبلاً.
- بعد انعقاد هذا المؤتمر الديني العام يحل المجلس المؤقت ويسلمه جميع صلاحياته.
- يمتلك المجلس الأعلى المشكل السلطة التنفيذية لمقررات المؤتمر الدينية السنوية، ويمتلك المؤتمر العام السلطة التشريعية.¹
- ورغم محاولات الضغط التي استخدمتها الجمعية* خاصة في الصحافة للتأثير على الحكومة الفرنسية، إلا أن هذه الأخيرة لم ترد إلا في سبتمبر 1947 ضمن ما يعرف بقانون الجزائر الخاص، حيث جاء في فصله الثامن وفي مادته الأولى نص يقر صراحة على استقلالية الديانة الإسلامية أسوة بغيرها من الديانات الأخرى وفصلها عن الدولة في إطار

1 - محمد خير الدين: مذكرات الشيخ محمد خير الدين، الجزء 1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985، ص 137

* للمزيد انظر، أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 261

قانون 9 ديسمبر 1905 ومرسوم 27 سبتمبر 1907".

والحقيقة أن هذه الاستقلالية بقيت بيد المجلس الذي يشكل بعد عملية الانتخابات وبالتالي فالمحصلة النهائية أن الدين الإسلامي باق تحت سلطة ورحمة إدارة الاحتلال، ما جعل الجمعية تواصل نضالها لأنها تعلم ما للمسجد من دور فعال في الحفاظ على هوية وانتماء الشعب الجزائري. كما كانت إدارة الاحتلال في المقابل تدرك أهمية المسجد، لكن الكلمة في الأخير كانت للشعب، الذي أبطل خطة المستعمر المبنية على أربعة أبعاد: التفتير، التجهيل، الفرنسة والتنصير.¹

2- محاربة النوادي والصحافة والتاريخ الوطني:

لم تكتمل سلطات الاحتلال بمحاربة اللغة العربية والدين الإسلامي، بل تعدى ذلك إلى النوادي والصحافة وتحريف التاريخ الوطني.

فبالنسبة للنوادي، ونظرا لامتلاكها فضاء أوسع من الحرية مقارنة بالمساجد والمدارس، فقد كانت الأفكار والممارسات الثقافية والاعتقادات الدينية والانتماءات السياسية تنتشر وتنشط فيها وتجلب إليها الجزائريين،² مما أدى إلى تخوف سلطة الاحتلال من تأثيراتها الإيجابية في تبليغ دعوة الدين والعلم في أوساط الشعب الجزائري، مما يؤدي إلى نهضته.

فقامت سلطة الاحتلال وعلى يد وزير الداخلية الفرنسي جورج كاترو بإصدار قانون جانفي 1938 الخاص بالنوادي. وملخص ما جاء في هذا القرار: "منع بيع المشروبات بها بأي ثمن وتوزيعها مجانا على أعضائها أو ضيوفها دون تصريح من الحاكم العام للجزائر".³

1- تركي رايح: ابن باديس والشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة، العدد 2، ماي 1971، ص 64

2- تركي رايح: الصراع بين جمعية العلماء...، مرجع سابق، ص 200

3- نفسه، ص 201

والهدف من وراء هذا الإجراء يتلخص فيه:

➤ إن نشاط بيع المشروبات يساعد النوادي في الحصول على مداخيل إضافية تمكن النادي من مواصلة نشاطه.

➤ كون النوادي مراكز هامة يلتقي فيها الفاعلون في حركة النهضة الذين منعوا من أداء أدوارهم في المدارس والمساجد.

➤ استعمال النوادي كمنابر لإلقاء المحاضرات والدروس وتقرير الأعمال التي هي في صالح الأمة الجزائرية.

وبالتالي فإن عملية الحصول على الرخصة تفتح المجال أمام سلطة الاحتلال بالمراقبة والتدخل في شؤون النادي، وعدم الحصول على رخصة يسمح لإدارة الاحتلال بغلق النادي بدعوى عدم حصوله على رخصة، وبالتالي فالقرار تعد واضح على مقدسات الأمة ومقاومة شديدة للنهضة بكافة الوسائل وفي جميع النواحي.¹ ولكن، ورغم التضيق القانوني والمالي من طرف إدارة الاحتلال على النوادي والجمعيات، إلا أنها استطاعت أن تقاوم وتواصل النضال وتتحول إلى ملاجئ للشبيبة الجزائرية التي وجدت فيها ضالتها لإشباع رغبتها الثقافية والروحية، في وقت كاد فيه الاحتلال الفرنسي أن يقضي على جميع مظاهر الحياة في الجزائر، بما في ذلك المظهرين الروحي والثقافي.

أما فيما يتعلق بالصحافة الجزائرية، فمنذ أن أخذت عناوينها في الظهور، دخلت تحت سيف القوانين الجائرة والتضييق المالي الذي لا يسمح لها بالدوام والاستمرار، وعليه فالصحافة كانت على نوعين:²

1 - عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 261

2 - عبد الرحمن شيبان: مقدمة مجلة الشهاب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 7

• صحافة موالية لإدارة الاحتلال وخادمة له، صدرت بتشجيع منه، تتحصل على الدعم المالي وتستفيد من وسائل الطبع والتوزيع. هدفها هو جذب الرأي العام المسلم نحوها حتى لا يتأثر بغيرها، ولها كل الحرية في إبداء رأيها بمختلف القضايا، ومثالها "كوكب إفريقيا" التي كان يديرها محمود بن دالي.

• صحافة وطنية قام بإصدارها وطنيون جزائريون مخلصون مثل مجلة "الجزائر" التي كان يصدرها "عمر راسم" لتبصير الشعب الجزائري وتثقيفه، فمثل هذا النوع من الصحافة معرض في كل حين للمصادرة والتعطيل بمجرد كلمة صريحة تصدر عنه، سواء كان ذلك باللغة العربية أو اللغة الفرنسية، ودفع أصحابها ثمنا باهضا، سواء بالسجن أو الترخيم أو المنع.¹

ومع الإجراءات الاضطهادية، إلا أن الصحافة الوطنية تطورت خاصة بتطور مطالب الحركة الوطنية وتوجهاتها الإيديولوجية، وبالخصوص تلك التي لم تعترف بالوجود الفرنسي في الجزائر، وعملت على مواجهته، وقامت بنشر الوعي السياسي والثقافي، ودعت إلى وجود أمة جزائرية قائمة بذاتها ذات انتماء حضاري وعقائدي خاص بها.

وفيما يخص التاريخ الوطني، فقد عملت إدارة الاحتلال على تشويه تاريخ الجزائر، وذلك بتقليص مدة تدريسه إلى الحد الأدنى، كما ركزت سلطة الاحتلال على طمس فترة التاريخ الإسلامي، مع التركيز على الفترة الرومانية القديمة، ثم الفرنسية الحالية وذلك حتى تحصل عملية الدمج من جهة وتأكيد أن الجزائر ذات امتداد أوروبي، سواء جغرافيا أو تاريخيا، وليس لها أي بعد آخر غير ذلك، وإضافة إلى نشر فكرة أن أجداد الجزائريين هم غاليون² «Les gaulois» الذين سكنوا بلاد الغال «La Gaule» في غرب أوروبا، وهذا كله تحريف وتزييف للتاريخ الجزائري.

1 - عبد القادر كارليل: تطور الصحافة الوطنية 1919-1939، مجلة المصادر، العدد 13، السداسي الأول

2006، ص 97

2- بلقاسم ميسوم: مرجع سابق، ص 69

لكن، ورغم كل محاولات فرنسا، إلا أنها لم تتمكن من طمس معالم الأمة الجزائرية ولا هويتها ولا انتمائها العربي الإسلامي.

3- محاربة التعليم:

تجمع الدراسات الوطنية والفرنسية التي تعرضت لهذا الموضوع على أن الجزائر قد نجحت إلى حد بعيد قبل فترة الاحتلال في توفير كافة الشروط اللازمة لحصول كل أبنائها على نصيب وافر من العلم والمعرفة.¹ وهذا بفضل الانتشار الواسع للكتابات والمدارس والزوايا، والتي كانت تتمتع بنظام حر في التسيير لا تتدخل فيه السلطة الحاكمة.

لكن هذا الوضع تغير بمجرد احتلال الجزائر سنة 1830، فها هو السيناتور أوجين كومبس « Eugène COMPS » في كتابه "الحقيقة الجزائرية" يعترف قائلاً: "لقد كان التعليم في الجزائر سنة 1830 أقل تقيفاً مما جعلته السلطة العامة الفرنسية، لقد كان هناك ما يزيد عن 200 ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وعلية، وكان الأساتذة المختصون يعلمون التلاميذ الذين يقبلون بغاية الاجتهاد في دروسهم، كما كانت الدروس العامة تنظم في جميع المساجد للكبار".²

كما وصف موريس واهل « Maurice WAHL » (1853-1900) أستاذ تاريخ بثانوية الجزائر) الحالة التي أصبحت عليها مراكز التعليم في كتابه "الجزائر" قائلاً: "لقد بدأنا بتحطيم شبه كلي للمدارس الابتدائية والزوايا والمدارس العلية التي كانت موجودة قبل عام 1830، وبعدها قمنا بمحاولات محتشمة لم تعطنا سوى نتائج هزيلة وسلبية أحياناً".³

1- Jean MONLAU :Les états barbaresques, Editions BUF, Pars, 1964, p 106

2 - عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999،

3- Maurice WAHL : L'Algérie, Libraire Baillière, Paris, 1882, p 252

والحقيقة أن كلى الاعترافين لم يجانبوا الواقع، ذلك أن سلطة الاحتلال استولت على الأوقاف وأغلقت المؤسسات التعليمية القائمة وضيقت على العلماء، فلم يبق إلا العدد القليل من المدارس عديمة الشأن، والتي لم يعد يقصدها إلا 1/5 التلاميذ الذي كان يتعلم بها من قبل.

ثم بعد ذلك أشرفت إدارة الاحتلال على التعليم، بعدما قضت على المدارس الحرة وظهر بداخل هذه الإدارة تياران متصارعان، أحدهما يريد تكوين نخبة أهلية قليلة العدد تخدم مصالحه بالخصوص وتكون بوابة للإدماج ومنهم الأستاذ السالف الذكر.

أما التيار الثاني فيرى في كل عملية تكوين وتعليم تشمل الأهالي أمرا بالغ الضرر، ما جعل التعليم يتقدم ببطء شديد بحيث:

- كانت نسبة تعليم الجزائريين المسلمين تمثل فقط 1,7 % سنة 1890 وهذا في مرحلته الابتدائية، أي 10.000 طفل فقط ممن بلغوا سن الدراسة.¹
 - ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 4,3% أي 33.397 طفل سنة 1900.
 - وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى بلغت النسبة 5,7% أي 49.000 طفل.
 - وعشية الذكرى المئوية الأولى لاحتلال الجزائر كانت النسبة 6% أي 60.644 طفل.
- وبالتالي وخلال قرن كامل من الاحتلال لم تمنح الإدارة الفرنسية حق التعليم إلا لـ 6% فقط من أطفال الجزائر. في حين بقي 94 % منهم دون تعليم أي حوالي 900.000 طفل.
- وما يقال عن التعليم الابتدائي يقال على الثانوي إذ لم يستفد من هذا المستوى التعليمي إلا 150 تلميذا سنة 1914.¹ ومقابل هذا التباطؤ الشديد في نسب المتعلمين من أبناء الجزائر، تسارع تهافل القرارات لمحاربة التعليم.

1 -Yvonne TURIN : Affrontement culturel dans l'Algérie coloniale, médecine et religion 1830-1880, ENAL, Ed2, Alger, 1983, p 229

- فكان قرار مارس من عام 1908 القاضي بالحد من تعليم الجزائريين المسلمين، لأن ذلك سيكون خطرا على الكولون اقتصاديا وثقافيا.
- قرار 8 مارس 1938 الذي أصدره وزير المعارف الفرنسي (شوتان) والذي اعتبر فيه اللغة العربية لغة أجنبية يمنع تعلمها في المدارس.
- قرار جويلية 1945 يجبر معلمي اللغة العربية إتقان اللغة الفرنسية كشرط أساسي لتوظيفهم ما أثار حفيظة المعلمين الذين قرر أغلبهم مغادرة الجزائر² ما ترتب عنه تراجع كبير في الكادر البشري ومعه انخفاض عدد المتعلمين بشكل كبير. والجدول التالي يوضح ذلك:³

السنة	عدد الأطفال البالغين سن الدراسة	العدد الذي اتاحت له الفرصة
1936	ما يزيد عن مليون طفل	100 ألف طفل 1,2 %
1944	مليون و 250 ألف طفل	11 ألف طفل 0,8 %
1954	2مليون و 70 ألف طفل	307100 طفل 14,8 %

جدول يمثل حظ الجزائريين من التعليم الابتدائي من سنة 1936 إلى سنة 1954

والملاحظ على الجدول أن نسبة الجزائريين المتعلمين ضئيلة جدا ذلك أنها كانت تقدر سنة 1936 بـ 1,2 % ثم انخفضت سنة 1944 بسبب للحرب العالمية الثانية إلى أقل من 0,8 % أي 0,8 %، ثم بلغت عشية اندلاع الثورة 14,8 %.

وهذا إذا علمنا أن مجموع سكان الجزائر المسلمون قد تجاوز الثمانية ملايين (8 م.ن)

1 - أحمد مهساس: التعليم والثقافة في الجزائر، مرجع سابق، ص 63

2 - Fadila YAHIAOUI : Roman et Société Coloniale dans l'Algérie de l'entre-deux guerre, éditions GAM ,Bruxelles, 1985, p 54

3- بلقاسم ميسوم: مرجع سابق، ص70

ما يعني أنه باندلاع ثورة التحرير كان هناك ما بنسبة 90% من الجزائريين لا يعرفون لا القراءة ولا الكتابة. ثم إذا تابعنا التعليم الثانوي فإننا نجد: ¹

السنة	العدد الكلي	عدد الطلاب الجزائريين المسلمين
1940 - 1939	18.129	1.358
1944 - 1943	17.666	1.209
1950 - 1949	23.392	2.743

جدول يمثل تطور عدد طلاب التعليم الثانوي من المسلمين الجزائريين بين 1939-1950

والملاحظ على الجدول ضعف عدد الطلاب المسلمين الجزائريين، حيث نجد أن النسبة هي 1/10 الطلاب الفرنسيين، والعملية هنا مقصودة تماما من طرف إدارة الاحتلال، وهي الحد من تعليم أبناء الجزائر. والوضع في التعليم العالي ليس ببعيد كذلك، وهوما يبينه الجدول:

الموسم الجامعي	العدد الكلي	الطلبة المسلمون الجزائريون
1940 - 1939	1.866	89
1944 - 1943	3.476	228
1950 - 1949	4.586	306

جدول يمثل تطور عدد الطلبة الجامعيين من المسلمين الجزائريين بين 1939-1950

يدل الجدول على ضعف عدد الطلبة الجزائريين مقارنة بعدد الطلبة الفرنسيين، للصعوبات التي واجهها الطالب الجزائري، الإدارية منها أو المادية أو العلمية. لأن إدارة الاحتلال كانت تسعى دوما إلى إتاحة الفرصة أمام القلة القليلة من أبناء الجزائر للحصول على الشهادات والمعارف. ²

1 - أحمد مهساس: التعليم والثقافة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 66-67

2- أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 17

أما في مجال التعليم المهني واكتساب الخبرة، فإن الحصول على ذلك يعد ضرباً من الخيال والمستحيل، فمثلاً لا يوجد أي جزائري مسلم في المدرسة الوطنية للفلاحة سنة 1950 التي بها 74 طالباً فرنسياً، وفي المعهد الصناعي العالي بالجزائر لا يوجد سوى طالبين (02) من بين 75 طالب، وبالمدرسة الصناعية العليا بالجزائر 152 طالباً منهم فقط 7 جزائريين.¹ ولقد واصلت إدارة الاحتلال على هذه السياسة القائمة على تعليم فرنسي محدود يرمي إلى القضاء على الشخصية الوطنية، وتعليم عربي يعاني من جميع المشاكل المادية والبشرية.

ورغم مطالب الحركة الوطنية الملحة على تحسين التعليم وتخصيص ميزانيات هامة له، وادعاء فرنسا بالاستجابة إلى ذلك في أمرية مارس 1944 التي أعلن فيها ديغول: " أنه لجميع الأطفال الجزائريين الذين بلغوا سن الدراسة الحق في التعليم"،² إلا أنه ظل حبراً على ورق، لأن هذا البرنامج يتطلب وجود 52.000 قسم تعليمي وعدد مماثل من المعلمين، وهذا يتطلب ميزانية هائلة خاصة إذا علمنا أنه في ذلك الوقت لم يكن موجوداً على الواقع سوى 6.000 قسم ولن يوافق الكولون على منح أية ميزانية إضافية لذلك.

والحقيقة أنه، لمرة أخرى خسرت السياسة الفرنسية وإدارتها الرهان، لأن الشعب الجزائري أدرك تمام الإدراك أن دخوله إلى المدارس أو عدمه سيان، وأن فرنسا لا ولن تفكر في ترقيتهم اجتماعياً وثقافياً، وكل ما تقوم به هو إلهائهم عن مقاصدهم الوطنية لا غير.

لكن هل تخلص الاحتلال من أطروحة " المهزوم " ؟ لقد ولدت هذه الأطروحة خوفاً أقوى من ذلك الذي ولدته لدى المستعمر الذي لم يقرأ أبداً في أعماقه الداخلية تلك الهزيمة، وبقي ينتظر الفرصة السانحة ليؤكد ذلك، وكانت تلك الفرصة يوم الفاتح نوفمبر 1954.

1 - أحمد مهساس: التعليم والثقافة في الجزائر...، مرجع سابق، ص 68

2- عمار هلال: مرجع سابق، ص 25

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي للجزائر ما بين 1945-1954:

الاستعمار الفرنسي للجزائر هو تجربة خاصة وأسلوب مميز جدا، قام على قوة الآلة العسكرية وسياسة الاستيطان، وهدف إلى تغيير الحقائق الديمغرافية والقيم الحضارية والأسس الاقتصادية للمجتمع الجزائري مما يعني الوصول في النهاية إلى الإلغاء التام للوجود التاريخي للكيان الجزائري اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا.

ويتضح هذا من خلال التناقض الصارخ والفاضح في الأهداف الاستراتيجية للاحتلال الفرنسي للجزائر وما تضمنه المنشور الفرنسي لسكان مدينة الجزائر مباشرة بعد احتلالها، والذي جاء فيه: " أما أنتم يا شعب المغاربة اعلموا وتأكدوا وأيقنوا يقينا أن الجيش الفرنسي لم يأت لمحاربتكم ... إنما قصد محاربة باشاتكم الذي أظهر علينا العداوة..."¹ ومن أجل تجسيد ما تؤمن به من مبادئ على أرض الواقع. ولما كانت السياسة الاستعمارية تقوم على الاستيطان كأساس قوي لإثبات الاحتلال الفرنسي للجزائر كانت الأرض الزراعية خاصة ثم الثروات الباطنية والتجارة والصناعة فيما بعد من الأولويات التي ميزت النشاط الاقتصادي للاحتلال والذي وجه كل أهدافه إلى جعله تابعا وفي خدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي كذلك، وهو ما سيوضح حسب القطاعات:

المطلب الأول: وضع الزراعة:

على الرغم من كون الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال اقتصادا قريبا وشبه إقطاعي أساسه الأرض إلا أنه استطاع سد حاجة السكان ووفر لهم احتياجاتهم.²

1- ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص 19

2- حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 302

بل وتذهب بعض الدراسات إلى حد تصدير بعض المنتوجات منها مثلا: القمح، الشعير، الصوف، الجلود، كما أن الجزائر تملك مساحات رعوية، ما مكن من توافر كميات كبيرة من الثروة الحيوانية المتنوعة والممتازة.¹ لكن الوضع تغير تماما بمجرد أن تمت عملية احتلال مدينة الجزائر إذ أخذت سلطات الاحتلال في المصادرة المكشوفة للأرض من أيدي أصحابها الجزائريين وهي من أخصب الأراضي وأجودها مستعملة في ذلك القوة العسكرية من جهة ومن جهة ثانية ترسانة من التشريعات المتتالية والملتوية نذكر منها:

- قرار عام 1830 الذي أعطى الحق للسلطات العسكرية مصادرة أملاك المسلمين من أصول تركية وكذلك الأراضي الموقوفة للمساجد والأعمال الخيرية.
- قرار عام 1832 وتضمن مصادرة جميع الأراضي التي ليس لأصحابها عقود ملكية.
- قرار 1844 وتضمن حق بيع سلطات الاحتلال الأراضي الأوقاف تمهيدا لحصول المستوطنين عليها.
- الأمر الصادر عام 1846 منح حق سلطة الاحتلال في ملكية الأراضي التي ليس عليها بناء، وكذلك الأراضي التي تستعملها القبائل الرحل.
- قانون 1851 والذي استولت فيه سلطة الاحتلال على أراضي الغابات.
- منح سنتي 1852 و 1853 ما يقارب 45.000 هكتار من قبل سلطات الاحتلال لأراضي خصبة بالغرب الجزائري لشركات فرنسية خاصة.
- أمر 1871 الذي نزع من خلاله سلطة الاحتلال 2,5 مليون هكتار من الأراضي عقوبة ضد الجزائريين بسبب ثورة المقراني.²

1- محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 39

2- مساعد أسامة صاحب منعم: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد 3، 2014، ص 224

➤ قانون فارنيي (Warnier) 26 جويلية 1873 والذي يعرف بقانون المستوطنين الذي هدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش وسمح بتطوير القطاع الزراعي للمستوطنين مساحة وإنتاجا.

➤ أمر عام 1876 الذي تحصل أثناءه نازحو الألزاس واللورين على حوالي 100.000 هكتار.

➤ أمر عام 1877 الذي منحت من خلاله سلطة الاحتلال حوالي 100.000 هكتار للشركة

الجزائرية العامة التابعة للقرض العقاري الفرنسي، وهذا بناحية قسنطينة.¹

ثم تلت هذا قوانين متعددة، منها قانون 1887 الذي سمح ببيع الأراضي المشاعة في المزاد

العلمي، ما مكن سلطات الاحتلال بهذا القانون من الاستيلاء رفقة المستوطنين على حوالي

مليون هكتار من أراضي الجزائريين.² وعموما، فإن القوانين العقارية سالفة الذكر وما جاء

بعدها خاصة سنوات 1897 إلى غاية 1926 قد سمحت بتوسيع ملكيات المستوطنين

الأوروبيين بشكل سريع. فخلال هذه الفترة، تم توزيع حوالي ربع مليون هكتار، ما جعل

أراضي المستوطنين تتاهز ثلث مجموع الأراضي الزراعية في الجزائر، وهذا بحلول الذكرى

المئوية الأولى للاحتلال 1930.³

ومنه، فإن عمليات النهب والسلب الاستعماري للأراضي الجزائرية (الجماعية والخاصة

والعرش) أدت إلى تدهور الحالة الاقتصادية للشعب الجزائري، وفي المقابل تحسن كبير في

حياة المستوطن، ذلك الشخص البائس الذي عرف بالأقدام السوداء مع بداية الاحتلال. تحول

إلى إقطاعي كبير و صاحب رأس مال كبير أملى رغبته على ساسة باريس سنوات قليلة بعد

نجاح عملية الاحتلال.

1- ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص 25

2- يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص 8

3- ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص 25

وقد بلغت مساحة الأرض المصادرة من الجزائريين بحلول سنة 1945 حوالي 15 مليون هكتار. ما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر وسمح بظهور قطاعين زراعيين متباينين أحدهما متطور يملك الأراضي الخصبة والبنى التحتية والآلات يستحوذ عليه المستوطنون وأصحاب الفكر الرأسمالي الموجه نحو التصدير، أي الهدف منه الوصول نحو الأسواق الفرنسية خصوصا ثم العالمية.

والثاني قطاع زراعي معاشي متخلف لدى المزارعين الجزائريين الذي ينشط على أراض قليلة الخصوبة بإمكانيات تقليدية، إنتاجها موجه إلى الاكتفاء الذاتي المعاشي.¹

والحقيقة أن سلطات الاحتلال الفرنسي اعتمدت هذا التقسيم خدمة لاقتصادها وسياستها معا، ذلك أنها وضعت كل التسهيلات القانونية منها والمالية والسياسية في خدمة القطاع الأول الخاص بالمستوطنين، سواء من حيث الأشغال العامة كالري والسدود، أو الطرق والموانئ، أو حتى من حيث القروض التي قدرت خلال عقد من الزمن (1939 - 1949) بالنسبة للمستوطنين قرابة 6.5 مليون فرنك، في حين أنها لم تتجاوز 1.3 مليون فرنك بالنسبة للجزائريين.²

وتميز الإنتاج الزراعي للمستوطنين بما يعرف بالمحاصيل النقدية التي توجه رأسا إلى المصانع كمواد أولية زراعية وليست كمحاصيل غذائية إستراتيجية، ويأتي على رأسها الكروم التي توجه لصناعة الخمور. إذ بلغ الإنتاج حوالي ربع مليون طن، إضافة إلى إنتاج الحمضيات الموجهة إلى صناعة العصائر المختلفة، هذا إلى جانب إنتاج القطن والتبغ الذي بلغ إنتاجه سنة 1954 حوالي 220 ألف قنطار.³

1- فيليب رفة: جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1956، ص 93

2- مساعد أسامة صاحب منعم: مرجع سابق، ص 242

3- سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل قيصر داغر، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص 42

ضف إلى ذلك منتوج الأخشاب خاصة الفلين من غابات الشرق الجزائري، وكذلك باقي أنواع الأخشاب التي تسمح للشركات الفرنسية باستغلالها وتزويد السوق الفرنسية بهذه المادة الهامة.

وقد قدرت قيمة صادرات الأخشاب سنة 1950 حوالي 64 مليون فرنك. هذا إلى جانب مادة الحلفاء النباتية التي كانت تصدر بكميات كبيرة وتحتكرها شركة الجزائر تحت قيادة جورج بلانشيت « George Blanchette » الذي لقب بملك الحلفاء.¹

وفي مقابل قطاع المستوطنين، هناك القطاع الزراعي الجزائري "القطاع المعاشي" الذي ضم حوالي 6 ملايين فلاح وعلى مساحات من الأراضي أقل ما يقال عنها أنها فقيرة وقليلة الإنتاج، تحتاج إلى دعم مؤسسات الاحتلال حتى تحقق نوعا من الاكتفاء الغذائي. لكن هذه المؤسسات تخلت عن واجباتها اتجاه الفلاح الجزائري خاصة في مواجهة الجفاف والجراد والوسائل التقليدية، مما أدى إلى تراجع كبير في كمية الإنتاج، حيث بلغت كمية إنتاج الحبوب سنة 1954 حوالي 16 مليون قنطار فقط، في حين كانت تصل الكمية قبل ذلك إلى حوالي 22 مليون قنطار، تراجع إنتاج زيت الزيتون في نفس السنة إلى أقل من 200 ألف هكتولتر بعدما كان سابقا يصل إلى 500.000 هكتولتر سنة 1948. وتراجع إنتاج الثروة الحيوانية سنة 1954 إلى 4.3 مليون رأس بعدما كان نهاية القرن الماضي حوالي 8 ملايين رأس.²

هذا ما أثر سلبا على حياة المسلمين الجزائريين، ومما زاد في مأساتهم أكثر الضرائب المرتفعة والمتعددة التي فرضتها سلطة الاحتلال عليهم كضريبة الأملاك المبنية وغير المبنية،

1 - Larbi OUAR : Le procès de l'impérialisme et du colonialisme français, l'Algérie, Bastion de la résistance, ENAL, Alger, 1986, p 69.

2- البخاري حمادة: مرجع سابق، ص 89

الضريبة على الدخل، الضريبة على أرباح الفلاحة والصناعة والتجارة، ضريبة بيع المشروبات والتبغ، ضريبة حق العبور والرعي وضريبة الأشجار المثمرة.¹

كما تجب الإشارة إلى أن الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) كان لها تأثير سلبي على معيشة الفلاحين الجزائريين الذين فقدوا آبائهم كجنود في صفوف جيوش الحلفاء فقل الإنتاج. ثم تراجع أكثر وأكثر بسبب سنوات الجفاف المتتالية. فإذا كان الإنتاج سنة 1939 قد بلغ حوالي 24 مليون قنطار من الحبوب فإنه لم يتجاوز 5 ملايين قنطار فقط سنة 1945، ما أدى إلى انتشار المجاعات وهجرة الأرياف إلى المدن ثم إلى فرنسا وغيرها.*

كما تؤكد الإحصاءات أن دخل الجزائري المسلم لم يتعد 22.000 فرنك سنويا، في حين بلغ دخل المستوطن 870.000 فرنك وهذا كمتوسط. وبالتالي فإن هذا الوضع لم يكن مجرد صدفة أن يتحول أكثر من 60% من المزارعين الجزائريين إلى عمال زراعيين لا يملكون من حطام الدنيا غير قوتهم اليومي، وذلك لم يكن بعيدا عن هدف المحتل الفرنسي الرامي إلى كسر إرادة الجزائريين وإخضاعهم نهائيا لإرادته.

المطلب الثاني: وضع الصناعة:

لم يكن الوضع الصناعي أفضل حالا من قطاع الزراعة، ذلك أن الجزائر لم تشهد تطورا فيه لأن الاحتلال حارب التصنيع بكل قوة، بل أكثر من ذلك قضى ودمر سياسته العمدية على الصناعات اليدوية والحرفية الأهلية كالنسيج والجلود والنحاس المحلي التي كانت

1- السبتي غيلاني: الحالة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمجتمع الجزائري بين 1930-1945، مجلة

الآداب والعلوم الإنسانية، العدد2، جوان 2009، ص 342

* قدر عدد المهاجرين إلى أوروبا خاصة بمليون مهاجر سنة 1954. لمزيد من المعلومات انظر البخاري حمادة:

مرجع سابق، ص 89

مزدهرة وتلبي حاجة السكان.¹ وقامت في مقابل ذلك بفتح الأبواب على مصراعيها للسلع والبضائع الفرنسية لدخول الأسواق الجزائرية، مما أدى إلى تراجع الصناعة المحلية ثم موتها البطيء، وبقيت بالتالي البضائع الفرنسية محتكرة للأسواق الجزائرية.²

وأثناء فترة ما بين الحربين ازدهرت الصناعة الإستراتيجية التي تقوم على استغلال المعادن لتزويد الصناعة الفرنسية و الأوربية. و ارتفع عدد العمال. و كمثل على ذلك، بلغ إنتاج الفوسفات 850.000 طن، صدر معظمها إلى أوروبا و جنت فرنسا في عام واحد 65 مليون فرنك.³

والجدول التالي يوضح تركيز الشركات الفرنسية على استغلال الثروات الطبيعية الباطنية المعدنية التي تزخر بها الجزائر، و نقلها في شكلها الخام لتحول بمصانع فرنسا وتعاد بشكلها المصنع إلى الجزائر بأثمان باهضة.⁴

المادة	الحديد	الزنك	الرصاص	النحاس	الفوسفات	الفحم
الكمية	2867	71	13	202	426	77

جدول يمثل كميات المعادن المستخرجة من طرف المستعمر الفرنسي بالجزائر سنة 1961.

الوحدة: ألف طن

لكن عند نهاية الحرب العالمية الثانية، عادت من جديد سياسة مناهضة التصنيع في الجزائر إذ صرح مدير الشؤون الاقتصادية قائلا: " ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر، لأن ذلك سوف يؤثر على الزراعة من خلال هجرة اليد العاملة من قطاع الزراعة المتدني

1- محمد العربي الزبيرى: الثورة، مرجع سابق، ص 42

2- فيليب رفل: مصدر سابق، ص 116

3- Lahouari ADDI : De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale, Economie et société, ENAL, Alger, 1985, p 127

4- مساعد أسامة صاحب منعم: مرجع سابق، ص 228

الأجور إلى قطاع الصناعة، وهذا ما لا يقبله المستوطنون من جهة ومصانع الصناعات الغذائية في فرنسا والإحصاءات تؤكد أن عدد العمال في قطاع الزراعة من الأوروبيين هو 32.000 فقط سنة 1954، أما القطاعان الآخريان (الصناعة والخدمات) فقد بلغ العدد 128.000 ما يعني أن الجزائريين هم المستغلون في قطاع الزراعة الذي يتطلب جهدا كبيرا وفي المقابل دخلا ضعيفا.¹

وعلى العموم، فالصناعة كانت تتمثل في بعض معامل الزيت والتبغ والصابون والخمور والنسيج لا غير، كما أن قيمة الاستثمارات سنة 1940 بلغت 149 مليار فرنك كان نصيب الصناعة فيها مليارا و14 مليون فرنك فقط، وهو مبلغ ضئيل جدا. وبالفعل فإن هذا ما جعل الصناعة لا تساهم في الدخل العام سوى بـ 10% عند بداية الثورة التحريرية.²

المطلب الثالث: وضع التجارة

قامت سلطة الاحتلال بمصادرة الأراضي الخصبة وتحويل الزراعة الجزائرية من زراعة منتجة للغذاء ومحقة للاكتفاء الذاتي إلى زراعة نقدية مربحة للمستوطنين وضارة بالسكان المسلمين. كذلك حاربت الصناعة الموجودة وحرمت الجزائريين من فرص التصنيع، ومكنت المستوطنين أيضا من السيطرة والتحكم في مجمل نشاطات التجارة الجزائرية من خلال الاستحواذ على السوق الداخلية الجزائرية، وذلك بفضل جملة من التشريعات الاقتصادية* التي ربطت كليا تجارة الجزائر باقتصاد فرنسا، وجعلت الجزائر مقصدا للشركات

1- جوان جليسي: ثورة الجزائر، ترجمة، عبد الرحمان صدقي أبو طالب، مراجعة، راشد البراوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص 48

2- سمير أمين: مرجع سابق، ص 50
* من بينها قانون 1867: الذي دعم قانون 1865 الذي سمح بتشكيل الشركات المالية في الجزائر، وكذا المصارف والبنوك. ثم قانون 1900، الذي أكد على دور المجالس المالية واستقلاليتها، وحق المستوطنين في

الفرنسية. ومما ساعد على ذلك، احتكار النقل البحري بين الجزائر والعالم الخارجي من طرف شركات الملاحة الفرنسية.¹

وفي ظل هكذا وضع تمكنت سلطة الاحتلال من إحكام قبضتها على التجارة الخارجية والداخلية معا للجزائر، إذ تتحكم سلطة الاحتلال في شراء ونقل وتصدير السلع والبضائع بالقيمة التي تحددها هي والوجهة التي تريدها هي. كما أنها تتحكم أيضا في نوع السلع والبضائع التي تدخل إلى الأسواق المحلية وحسب المبالغ التي تحددها هي، هذا الوضع أدى إلى تراجع الميزان التجاري الجزائري ودخوله دوامة العجز الدائم، لأن قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات، والجدول التالي يوضح ذلك (سنة 1952):²

النسبة %	نوع الواردات	النسبة %	نوع الصادرات
16	مواد زراعية	87	مواد زراعية
02	مواد حيوانية	02	مواد حيوانية
06	مواد معدنية	06	مواد معدنية
55	مواد مصنعة	0	مواد مصنعة

جدول يمثل نسبة صادرات و واردات الجزائر

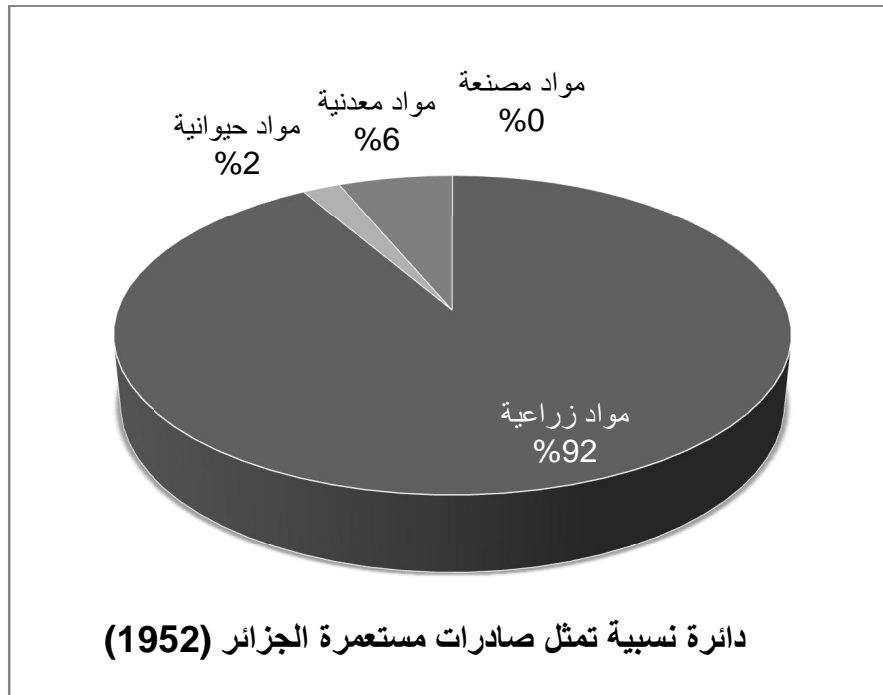
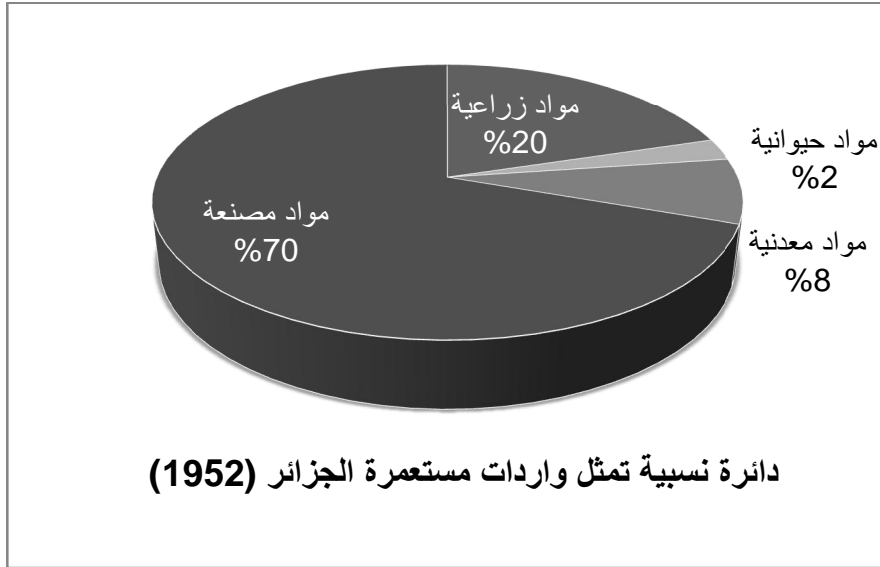
من خلال الجدول، نلاحظ أن المواد الزراعية هي أساس الصادرات، في حين أن المواد الصناعية هي أساس الواردات. وأسعار المواد الزراعية منخفضة لأن مصدرها من محلي، بينما أسعار المواد المصنعة -التي هي أساس الواردات- فمرتفعة لأن مصدرها متروبول. ما أحدث خلا في الميزان التجاري للجزائر وجعله دائم العجز. وهو ما توضحه الرسوم البيانية:

إدارة الشؤون المالية والاقتصادية دون الرجوع إلى الحكومة الفرنسية. انظر عمار بوحوش: التاريخ السياسي، مرجع سابق، ص 186

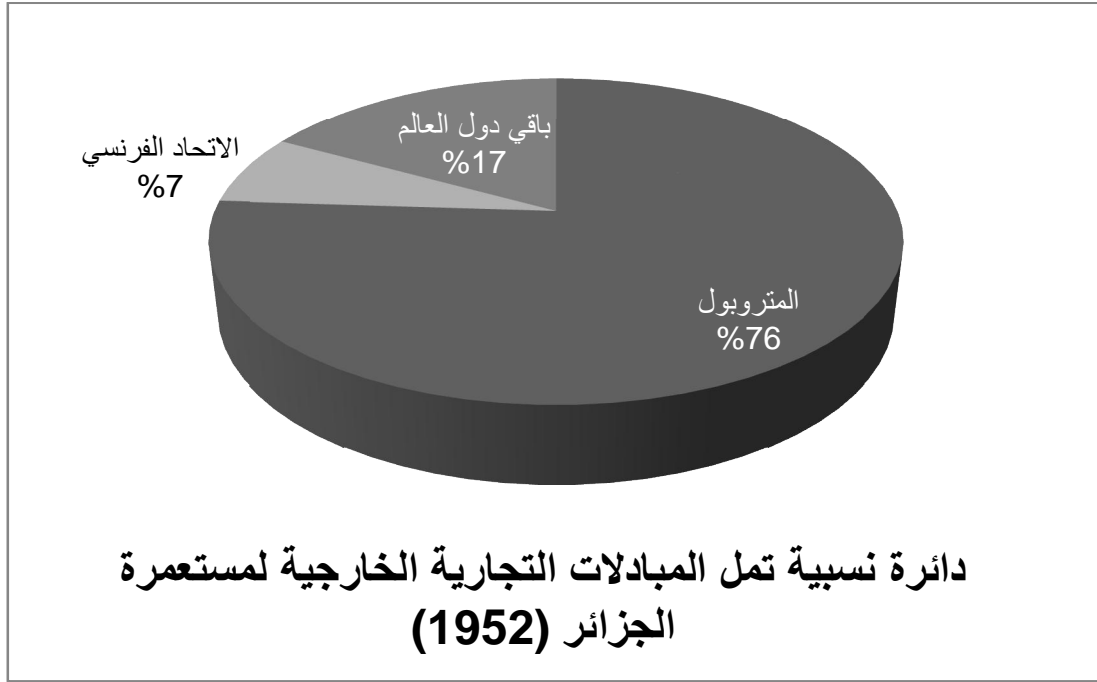
1- حمدي حافظ، محمود الشرقاوي: كفاح شعب ومستقبل أمة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ،

د.ت، ص 27

2- مساعد أسامة صاحب منعم: مرجع سابق، ص 227



وما زاد من حالة العجز التجاري الدائمة، فرض نمط التبادل التجاري، تكون فيه دولة المتروبول هي صاحبة الأولوية، تليها مجموعة المستعمرات الفرنسية، ثم باقي دول العالم. وبذلك، فإن فرنسا تتحكم في التجارة الخارجية الجزائرية كما تشاء.



ومما تقدم يتضح أن الحالة الاقتصادية للجزائر عشية ثورة نوفمبر كانت جد مزرية، ويلخصها أحد المؤرخين الفرنسيين: "لقد بدت الجزائر سنة 1954 فريسة لصعوبات غير قابلة للحل، فاستحوذت أقلية استعمارية على الأرض... وضعف الاستثمارات، وغياب سوق داخلية، وانعدام أي سياسة اقتصادية مستقبلية، كانت كلها تؤكد وتسهم في استفحال الأزمة التي ازدادت مأساوية بفعل التزايد السريع للسكان المسلمين وتدهور مستوى حياتهم".¹

1 - Charles Robert AGERON : Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1964, Presses universitaires de France, Paris, 1964, p 84

المبحث الثالث: الوضع السياسي للجزائر ما بين

1945-1954 وتفجير الثورة التحريرية:

اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939 بين القوى الأوروبية الكبرى المتضاربة المصالح، فسارعت فرنسا إلى فرض جملة من الإجراءات الاستباقية والتعسفية ضد الجزائريين كحل الأحزاب وسجن الزعماء السياسيين ومنع الصحف من الصدور ووضع قواتها في حالة تأهب قصوى، وحمل المجندين الجزائريين إلى الجبهة الأوروبية حتى تضمن استقرار المستعمرة.

أما الفئات الموالية من رجال دين رسميين والأسر الكبيرة وأصحاب الامتيازات وشيوخ العرب والقياد والبشاعوات وقدماء المحاربين وأصحاب الشهادات والنواب، فهؤلاء أعلنوا ولائهم لفرنسا والقتال إلى جانبها.¹ وبسقوط فرنسا أمام ألمانيا في جوان 1940 تغيرت العلاقة بين فرنسا والجزائريين، وأدى ذلك إلى يقظة من كان يرى في فرنسا الأمل والخلص.

المطلب الأول: الوضع السياسي للجزائر ما بين 1939 - 1947:

سادت الفوضى فرنسا وأثر ذلك على الجزائر، إذ تغير ثلاثة حكام عامين خلال سنة واحدة 1941،* مما يدل على عدم الاستقرار والثقة، وأعلن الجنرال بيتان «Philippe

1- أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 173

* و هم على التوالي: الأميرال جون-ماري شارل أبريال، اللواء مكسيم فيغان، ايف شارل شاتل. للمزيد انظر: محمد العربي ولد خليفة: الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقارنة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط 3، منشورات ثالة، الجزائر، 2010، ص 204

«PETAN 1856-1951» أن الجزائر معنية بوقف القتال، وولاء الجزائر لحكومة فيشي لا يحتاج إلى بيان. والجزائر لا علاقة لها بالمتمردين أتباع ديغول، وشدت الرقابة على المسلمين الجزائريين خاصة في المدن الكبرى وعلى النشاط السياسي وتعرض الجميع للاضطهاد من قبل الموالين للجنرال بيتان. كما ساءت الوضع الاقتصادي والاجتماعي.¹

سارت الأمور على نحو من عدم الثقة بين باريس والجزائر حتى نهاية 1942، حيث نزلت قوات الحلفاء (الأنجلو - أمريكية، نوفمبر 1942) بالجزائر، وحلت لجنة فرنسا الحرة CFLN محل حكومة فيشي، ودعا الأدميرال دارلان « François DARLAN » الذي كان القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية عند نزول الحلفاء - جميع سكان الجزائر إلى تأييد فرنسا والحلفاء معا لكسب الحرب ضد النازية الألمانية والفاشية الإيطالية. والشيء ذاته فعله خلفه الجنرال جيرو « Général Henri GIRAUD » الذي رفض مناقشة القضايا السياسية مع الجزائريين بدعوى أنه في الجزائر ليحارب لا ليناقش وأنه بحاجة إلى الجنود.²

والحقيقة أن الجزائريين تحصلوا على وعود من الحلفاء بمساعدتهم على الاستقلال، لذا شاركوا في الحرب إلى جانبهم. وقدمت الجزائر أبنائها وخيراتها دعما للحرب، وكانت سواحلها وموانئها محطات هامة عبر من خلالها الحلفاء إلى أوروبا الغربية قصد تحريرها، وما معارك مرتفعات كاسينو الإيطالية سنة 1943 ومن قتل فيها من جزائريين، إلا دليل قاطع على ذلك. ومع تزامن المشاركة المادية والبشرية في الحرب، كان قادة الحركة الوطنية يتحركون سياسيا وخاصة عباس فرحات الذي حاول التنسيق بين هذه القيادات، وقدم مطالباً

1- جوان جليسي: مرجع سابق، ص 70

2- أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة، الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002،

للحلفاء -من ما تحصل عليه من وعود- عرفت تاريخيا ببيان الشعب الجزائري

(Manifeste du Peuple Algérien) في فيفري 1943.¹

ولكنه أصيب بخيبة أمل كبرى، إذ اعتبر الحلفاء القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا، ثم من لجنة فرنسا الحرة التي أصدرت أمرية مارس 1944 التي تجاوزها الزمن ومع ذلك اعتبرها ديغول - الذي أصبح هو المسؤول عن السياسة الفرنسية في الجزائر - أقصى ما يمكن أن يناله الجزائريون، وأكد في طلبه من الجنرال هنري مارتن « Henri MARTIN » بأن يمنع إفريقيا الشمالية من أن تخرج عن سيطرة فرنسا.²

رفضت الحركة الوطنية سياسة لجنة فرنسا الحرة المجسدة في أمرية مارس 1944، ورد عليها فرحات عباس: "إنها إجابة تافهة لمطامح الشعب الجزائري، وهي منافية ومناهضة للفكرة الوطنية المعبر عنها في البيان".³

استغلت الحركة الوطنية الوضع الداخلي والخارجي الملائمين، وأدى ذلك إلى تأسيس تجمع وطني بعد اتفاق بين تيارات للحركة الوطنية (حزب الشعب، العلماء والمنتخبون) وهدفت إلى التعبير عن الواقع الجزائري وتجميع كل قواه من أجل الدفاع عن حقوق الشعب. عرف هذا التجمع باسم "أحباب البيان والحرية"، كما ظلت القوى السياسية الوطنية الجزائرية ملتزمة بمبادئها الرافضة للنازية والداعمة للحلفاء. وهذا ما أكده فرحات عباس في خطاب له

1- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 301

2- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 173

3- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،

بمدينة سطيف في 29 أبريل 1945، أن العالم سيكون أفضل عند القضاء على النازية والفاشية واختفاء العنصرية والاستبداد، وتحقق الحرية لكل شعوب العالم.¹

لكن الأوضاع تأزمت على كافة الأوجه بالنسبة للمجتمع الجزائري، ذلك أن قادة فرنسا رفضوا الاستجابة للمطالب السياسية للحركة الوطنية من جهة، ومن جهة ثانية زاد عداؤهم للأقلية الأوروبية (الكولون) للجزائريين. وساءت الحالة الاقتصادية أكثر بسبب الجفاف المتتالي وقلة المخزون الغذائي وتكاليف الحرب، فترجع إنتاج الحبوب كثيرا (من 17 مليون قنطار إلى 3 مليون قنطار سنة 1945). وارتفعت الأسعار وانتشرت المجاعة والأمراض، مما كان يوحي بأن الوضع في الجزائر يتصف بالتأزم والتوتر على صعيد الجبهة الاجتماعية.

وعلى صعيد الجبهة السياسية فإن الحركة الوطنية أضحت أكثر صلابة وأعمق وعيا عن ذي قبل، ودخلت مع الفرنسيين عهدا من التحدي والمواجهة لم تعرفه من قبل، حيث اغتم زعماء الحركة الوطنية فرصة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل، وكذا الاحتفال بنهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا يوم 8 ماي 1945، ونظموا مظاهرات سلمية عبر كل مدن الوطن خاصة الشرقية منها، منددين بالقمع الاستعماري ومطالبين بمشروعية المطالب الوطنية والحق في الحرية والاستقلال كبقية شعوب العالم.²

غير أن ساسة فرنسا وعلى رأسهم لجنة فرنسا الحرة (C.F.L.N) وغلاة المستوطنين حولوا المظاهرات السلمية والمطالب الشرعية إلى مجازر كبرى ضد الشعب الجزائري (مجازر ماي 1945)، مستخدمين كل الإمكانيات العسكرية والبشرية، وكانت الحصيلة ثقيلة

1- ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص 124

2- أحمد مهساس: مصدر سابق، ص 232

جدا على الجزائريين،¹ وبذلك حفروا هوة عميقة بين الجزائر وفرنسا. هذه الأخيرة كانت ترى في هذه الإجراءات منعا للجزائريين من القيام بأعمال ونشاطات معادية لها قد تضر بإمبراطوريتها. وأكد الجنرال ديغول هذا صراحة في رسالة وجهها إلى الحاكم العام شاتينيو يوم 11 ماي 1945: " إن فرنسا المنتصرة لن تسمح بأي مساس لسيادتها في الجزائر وأن حملة القمع التي قامت بها في الجزائر هي ردع لهم ولكل الحركات المعادية لفرنسا وأن الإدارة الفرنسية ليست مستعدة للنظر في المطالب الجزائرية مهما كانت، وأنها هي من يقرر ويخطط".² كما أنها ذهبت إلى حد مدح الجيش الفرنسي في مهارته وفعاليتها في قمع تلك الأحداث .

والملاحظة التي يمكن تسجيلها على الساحة الجزائرية بعد أحداث ماي الأليمة، هي أن فرنسا ركزت على ترتيب بيتها داخليا وإعادة بناء نظام حكم قوي يضمن الاستقرار داخليا ويعيد هيبة فرنسا عالميا. ما جعل الجزائر تبقى تحت الحظر العسكري والإهمال السياسي إلى حين.

المطلب الثاني : صدور قانون الجزائر الخاص 1947 و تطورات الحركة الوطنية حتى 1954

1- صدور القانون:

أصيبت الجزائر بعد أحداث ماي 1945 بحالة من الشلل التام بسبب الإجراءات البوليسية المسلطة على الشعب الجزائري بجميع فئاته وأبعدت عن دائرة الاهتمام حتى أنها كانت خارج دستور 1946 الذي لم يأت على ذكر الجزائر. ولم يستشر الشعب الجزائري في استفتاء 21

1- Radouane AINED TABET : Le mouvement du 8 mai 1945 en Algérie, 2^{ème} édition, OPU, Alger, 1987, p 95.

2- لخضر جودي بو الطمين: لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 13

ماي 1945 ولا استفتاء 05 ماي 1946، ولا استفتاء 13 أكتوبر 946 الذي أتى بالجمهورية الفرنسية الرابعة. وكان إبعاد الجزائر من دستور 1946 متعمدا من قبل الساسة والقانونيين الفرنسيين، ليحددوا لها وضعها القانوني فيما بعد.¹

وهو ما حدث بصدور قانون الجزائر الخاص 20 سبتمبر 1947 (Le statut organique de l'Algérie)، هذه الوثيقة جاءت لترضي عدة أطراف في الجزائر، فمن جهة أرادت بها فرنسا المحافظة على مستعمرة الجزائر التي تعد أقدم وأقرب وأغنى المستعمرات والتي بها أكبر عدد من المستوطنين وتحسين صورتها أمام العالم. ومن جهة ثانية إرضاء المستوطنين وعدم إثارة سخطهم وغضبهم.

ثم من جهة ثالثة امتصاص غضب المسلمين الجزائريين. وبعد دراسة دقيقة للوضع السياسي والاجتماعي في الجزائر، قدمت الحكومة الفرنسية هذه الوثيقة للجمعية الوطنية الفرنسية. وفي 20 سبتمبر 1947 وافقت عليها، وتتكون هذه الوثيقة من ثمانية أبواب وستين مادة وقع عليها الرئيس الفرنسي فانسان أوريول (Vincent AURIOL).²

هكذا، وبمقتضى هذا القانون، فالجزائر تتشكل من مجموعة مقاطعات (Groupes de départements d'Algérie) وذات وضع خاص جدا (مقاطعات ذات شخصية مدنية واستقلال مالي وتنظيم خاص)، وهذا ما تضمنته المادة الأولى منه.

كما تضمن في جوانبه السياسية والتنظيمية التركيز على دور كل من الحاكم العام (Gouverneur général) والمجلس الجزائري (Conseil Algérien) وكذا التنظيم

1- محمد بجاوي: مرجع سابق، ص 346

2- محمد العربي الزبيرى: مرجع سابق، ص 30

المحلي (Organisation départementale). فبالنسبة للحاكم العام، فإن قانون 1947

قد خصه بعدد من الصلاحيات منها:

- وسع من صلاحياته بحيث أصبح هو ممثل السلطة العليا للجمهورية الفرنسية بكامل الجزائر.
- التأكيد على أن الحاكم العام للجزائر يعين مباشرة من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية، وبالتالي فهو مسؤول أمامه ويتبع وزارة الداخلية رأسا.
- اتخاذ جميع القرارات واللوائح التنظيمية والتنفيذية والمصادقة على قرارات المجلس الجزائري.¹

- الحاكم العام هو المسؤول عن أمن الجزائر، والسلطة العسكرية تنفذ الإجراءات التي يقرها.
- يشرف ويراقب جميع الدوائر المدنية عدا العدالة والتربية التابعتين لوزارتي العدل والتربية بفرنسا.

- يساعد الحاكم العام مجلس حكومة (Conseil de gouvernement) يضم ستة أعضاء، اثنان يعينهما الحاكم العام، اثنان ينتخبهما المجلس الجزائري أحدهما أوروبي والآخر مسلم، واثنان آخرا من المجلس الجزائري، هما رئيس المجلس ونائباه، وهما أوروبيان بطبيعة الحال.² والملاحظ هنا هو أن المجلس الجزائري دوره استشاري فقط، وأن كل القرارات بيد الحاكم العام.*

أما ما تعلق بالمجلس الجزائري، فقد نص قانون 1947 حوله بما يلي:

- يتكون من مجموعتين متساويتين من سكان الجزائر.

1 - Archives de la Wilaya de Constantine UB 530, Code de l'Algérie annoté, suppléments des années 1946 et 1947

2 - Claude COLLOT : Les instructions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, OBU, Alger, 1987, p 12

* للمزيد انظر المواد 5، 6، 7 من الملحق 2، ص 308

➤ كل واحدة تضم ستين عضوا. يتم انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر لمدة أربع سنوات. وكل مجموعة تصوت على حدة. مجموعة الأوربيين تتكون من المستوطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي، وعددهم 500 ألف، يضاف لهم 150 ألف من الخاضعين للقانون المحلي ويحملون شهادات دراسية عليا.

أما المجموعة الثانية فتضم مليوناً وخمسمائة ألف من المسلمين (مواطنين من الدرجة الثانية)، وبالتالي فإن المجلس يضم 120 عضواً مناصفة بين المجموعتين.¹

➤ منحت المادتان 14 و 52، صلاحيات للمجلس الجزائري، ولكن فقط في القضايا التي تكون خارج اختصاص البرلمان الفرنسي، كمنح الجنسية والتجارة الخارجية والجمارك.

➤ يدرس الجوانب الاقتصادية ويحدد مشاريع مد الطرق وسكك الحديد والضرائب والميزانية وهو ما تحده المادة 17 من القانون نفسه.²

➤ تعرض القانون أيضا إلى قضية اللغة العربية والدين الإسلامي والمناسبات الدينية. في

المادة 57

وفيما يخص التنظيم المحلي، فإن قانون 1947، وفي مادته 53، ألغى النظام الإداري الخاص بأراضي الجنوب ثم نظام البلديات المختلطة فيما بعد. وركز على أن الجزائر تشتمل على:

➤ ثلاث عمالات (Départements) هي الجزائر، وهران وقسنطينة على رأس كل منها محافظ Préfet. ومجلس عمومي يمثل فيه المسلمون الخمسين 2/5.

➤ البلديات ذات كامل الممارسات الفعلية (Commune de plein exercice): توجد في المناطق الجزائرية ذات الغالبية الأوربية، وهي مماثلة لتلك الموجودة في فرنسا، بلغ

1- Archives de la Wilaya de Constantine, op-cit

2 - Ibid

عددها 283 بلدية سنة 1948.

➤ البلديات المختلطة (Communes mixtes): توجد بالمناطق التي يقل فيها الأوربيون، وكانت سنة 1948، تقدر بـ 83 بلدية.

➤ أراضي الجنوب (Les territoires du sud) : بقيت خاضعة للإدارة العسكرية إلى غاية الاستقلال.¹

والحقيقة أن القانون في نظر الوطنيين الجزائريين ما هو إلا مظهر تمهيدي لإدماج الجزائر في دولة المتروبول وأن مطلب الاستقلال التام وتكوين دولة جزائرية تسيير شؤونها كاملة، ألغاه القانون تماما. وهذا دليل آخر على خرق الإدارة الفرنسية لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

ضف إلى ذلك أنه لم يكن يحمل أي صفة ديمقراطية، إذ سوى بين عدد المسلمين الجزائريين المرتفع والأوربيين القليل في عدد نواب المجلس الجزائري.² إضافة إلى أنه حرم المرأة الجزائرية المسلمة من الانتخاب رغم تأكيد المادة الرابعة منه على حقها في ذلك. ما يعني أنه في حال حصول المرأة الجزائرية على هذا الحق، فإن عدد الناخبين المسلمين يرتفع إلى 3 مليون منتخب، وعدد الأوربيين لا يتعدى 500 ألف.³

كما أن التمثيل على مستوى مجلس الحكومة الذي ضم عضوين مسلمين فقط من بين الستة، يعني أن الأغلبية هي لصالح العنصر الأوربي. وإذا ما انتقلنا إلى المجالس البلدية، فإننا

1- عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 124

2- عبد الوهاب بن خليف: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 175

3- عقيلة ضيف الله: مرجع سابق، ص 13

وجد الأغلبية للعنصر الأوربي، ما يعني أن 9 مليون مسلم جزائري هم مواطنون من الدرجة الثانية مقابل مليون أوربي.

إن هذا القانون لا يخلو من التناقضات، إذ جاء في مادته 53، إلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في أراضي الجنوب. غير أن الوضع ظل على حاله إلى اندلاع الثورة التحريرية.

وبالمجمل، فإن قانون 1947، جاء ليحكم قبضة الإدارة الفرنسية والمستوطنين أكثر على مسلمي الجزائر. و يلغي كل محاولة جادة يخطوها الشعب الجزائري و معه الحركة الوطنية نحو التحرر والاستقلال.

2- تطورات الحركة الوطنية:

رفض القانون من قبل الرأي العام المسلم مباشرة بعد التصويت عليه، حيث عبر فرحات عباس عن ذلك بصراحة: "إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد، ولكن ناقشه عوضه الفرنسيون وحدهم، وهو اتفاق أبرم بين فرنسا وفرنسيي الجزائر".¹

ثم استقال بعد ذلك نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وفي رسالة وجهت بتاريخ 31 أوت 1947 إلى رئيس المجلس جاءت فيها الانتقادات التالية:²

- إن قانون الجزائر يعد غير شرعي لأن التصويت عليه تم في غياب المنتخبين المسلمين.
- يتنافى والدستور لأنه سحب حقوقا مكتسبة من المسلمين الحاصلين على الشهادات الدراسية بسبب أحوالهم الشخصية.

1 -Farhat ABBAS : Op-cit., p 135

2- M. KADDACHE, D. SARI : L'Algérie pérennité et résistance 1830 – 1962, OPU, Alger, 2002, p 109

- لم يمنح القانون الجمعية الجزائرية أي سلطة تشريعية. كما راح فرحات عباس في مناسبات عدة يعتبره اعتداء على الشعب الجزائري وممارسة للعنف ضده، بل وحتى السخرية من المجلس الحكومي الذي صاغه.

➤ ومن جهة الحزب الشيوعي الجزائري، فهو الآخر رفض التصويت عليه، ولكنه اعتبره في بعض جوانبه مهما، خاصة انتخاب الجمعية بالتساوي وتعيين المجلس الحكومي من ستة أعضاء وسلطة الجمعية المالية وإلغاء المناطق العسكرية في الجنوب والبلديات المختلطة وحقوق الصحافة وتعليم اللغة العربية حق المرأة المسلمة في الانتخاب وكلها إيجابيات يجب المحافظة عليها وإجبار الإدارة على تجسيدها.¹

➤ أما فيما يخص جمعية العلماء المسلمين فإن موقفها من هذا القانون قد عبر عنه الشيخ الإبراهيمي رئيس الجمعية قائلا: "إنه دستور أخرج أبتير لا يسمع ولا يبصر، مفروض على الأمة الجزائرية التي لم يؤخذ رأيها في وضعه ولم يسمع صوتها في دفعه". كما يضيف موجها نقدا إلى رئيس الوزراء بول رامدي « Paul RAMADIER » قائلا: "في الوقت الذي تطمح فيه أنظار الأمم الضعيفة إلى الاستقلال التام، يرسل لها رئيس وزراء فرنسا صيحة إنذار بأن لا حق لها حتى في استقلال دينها... وإذلاله ! أبعد البراهين اللائحة كفلق الصبح على حق هذه الأمة في السياسة والحياة، تعامل بالدون وتحمل على خطة الهون".²

ومع ذلك، فإنه يدعو لمجاعة الظروف واستغلال ما فيه من خير حتى ولو كان كقطرة

في بحر.

➤ أما حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب)، فقد رفض قاداتها القانون

1 - عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 724

2 - نفسه، ص 732

واعتبروه خطوة إلى الوراء من قبل ساسة فرنسا. ذلك أنه لم يأت بجديد، و ما هو إلا ملخص لمجموع القوانين و المراسيم الصادرة منذ الاحتلال إلى غاية صدوره.

كما رفضت الحركة أن تعطى فرنسا الحق في وضع قانون خاص بالجزائر. وعرفت الحركة نقاشا داخليا واسعا. فهناك من أيد التوجه السياسي و مسايرة مضمونه، ومنهم من أصر على التوجه الثوري رافضا مهازل حكومة فرنسا.¹

➤ ومن جهة الجماهير الشعبية، فإنها لم تعد تثق في السياسات الإصلاحية ولا في الحكومة الفرنسية بل كل طموحها هو الاستقلال والتخلص من ربة الاستعمار الذي طال أمده وأخذت تتطلع إلى العمل الثوري الفعلي وليس إلى إعادة الإدماج والتجنس. وبالتالي، فمناضلو حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اقتنعوا بالكفاح المسلح كخيار أساسي لهم أركان الاستعمار الفرنسي. هذه الفئة المشبعة بالفكر الثوري باشرت اتصالاتها بسرعة وفي سرية تامة.²

وقد زاد في إصرارها، اهتمام الحزب وزعيمه مصالي الحاج بالانتخابات والمشاركة فيها، مما أدى إلى ظهور خلافات داخل الحزب، أخذت تتوسع شيئا فشيئا. فكان عقد مؤتمر 15 فيفري 1947 ببلكور بالجزائر العاصمة، ضرورة سياسية لتوضيح الرؤى وإعادة اللحمة بين صفوف الحزب. وانتهى الحزب إلى القرارات التالية:

- المشاركة في الانتخابات تحت اسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بقيادة أحمد مزغنة، كوسيلة تكتيكية لعرض البرنامج السياسي للحزب، مع التعهد بعدم المشاركة في أي نشاط برلماني.

1- عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 125

2- حليلي بن شرقي: تطور التيار الاستقلالي في الجزائر بعد مجازر ماي 1945، قراءة في الخلفيات والأبعاد، مجلة عصور الجديدة، عدد 9 ، 2013، ص 12

- إنشاء منظمة سرية شبه عسكرية تحت اسم "المنظمة الخاصة" (Organisation) (secrète)، تحت قيادة محمد بلوزداد، تعمل على إعطاء العمل المسلح ضرورة قصوى من أجل تحقيق الاستقلال الوطني.¹

وفي 13 نوفمبر 1947، عقد اجتماع في حي القبة بالعاصمة وبالضبط في منزل محمد بلوزداد، انبثق عنه الميلاد الرسمي للمنظمة الخاصة، وذلك بحضور:² محمد بلوزداد، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر، الجيلالي بلحاج، الجيلالي الرجيمي، أحمد محساس، محمد ماروك.

ووزعت المهام كما يلي:

محمد بلوزداد: قائد المنظمة. حسين آيت أحمد: مسؤول منطقة البائل. محمد ماروك: مسؤول منطقة الجزائر. محمد بوضياف: مسؤول منطقة قسنطينة. الجيلالي الرجيمي: مسؤول منطقة متيجة.

باشر محمد بلوزداد العمل بسرعة، وشكل تنظيمًا سرّيًا مغلقًا ضم من 1000 إلى 1500 مناضل في التكوين النفسي والعسكري والتدريب على استعمال الأسلحة وصناعة المتفجرات وهجمات الكمائن. وهو عمل ثوري حقيقي استعدادًا لمواجهة العدو الفرنسي. وبهذا اكتسبت هذه المنظمة خبرة تنظيمية وعسكرية لم تكن لديها سابقًا.

1 - محمد يوسف: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة: محمد شريف بن دالي

حسين، منشورات الذكرى الأربعين لاستقلال الجزائر، الجزائر، ص 91

2- إدريس فاضلي: حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة ودليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 2004، ص 55

شكلت المنظمة الخاصة النواة الأولى والصلبة لجيش التحرير الوطني، والعقل المدبر للثورة التحريرية من خلال التحضير بكافة الوسائل للعمل المسلح.¹ وقد عرفت المنظمة تغيرات في القيادة لأسباب متعددة، كما قامت بعدة أعمال منها الهجوم على بريد وهران قصد الحصول على الأموال شهر أبريل عام 1949. لكن أمر المنظمة الخاصة لم يستمر طويلا بعد هذه العملية فكشف أمرها شهر مارس 1950 وألقي القبض على العديد من أعضائها ما عرقل تفجير الثورة.

وفي ظل هذه الظروف، تعقدت الأمور أكثر داخل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى وصلت حد انقسامه إلى جناحين متصارعين (المركزيون والمصاليون). لكن المناضلين المتحمسين للعمل الثوري لم تلههم هذه المشاكل عن تحقيق مبتغاهم، حيث أسسوا يوم 23 مارس 1954، "اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA" قصد الإصلاح و لم الشمل، غير أن شهر جويلية عام 1954 بين استحالة تحقيق اللجنة لهدفها بفعل اتساع الهوة بين التيارين المركزي و المصالي. فما كان منهم إلا الابتعاد عنهما و العمل داخل تشكيل مجموعة الـ 22 الحديث النشأة و الإجابة على السؤال التالي: " ...هل نحن ثوريون حقا، إذا كنا صادقين مع أنفسنا فماذا ننتظر إذن للقيام بهذه الثورة؟"² ولم تمض إلا أسابيع قليلة حتى عقدت اجتماعات حاسمة خلال شهر أكتوبر توجت بإنشاء جبهة و جيش التحرير (الوطني) والإجابة عن السؤال.

1- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة ونصوصها السياسية 1954-1962، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، 2012، ص 91

2- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة، نجيب عياد، صالح مثلولي، موفم للنشر،

الجزائر، 194، ص 60

المطلب الثالث: تفجير الثورة وأبعادها الداخلية والخارجية:

بعدما أصبحت الظروف الداخلية و الخارجية مناسبة، قررت النخبة الثورية القيام بعملية التفجير يوم الفاتح نوفمبر 1954 لوضع حد لانكسارات النضال السياسي الذي مل منه الشعب الجزائري، و أخذ يتطلع إلى ما هو أبعد من ذلك، فكانت ثورة نوفمبر نقلة نوعية في جهاد هذا الشعب ورد فعل عنيف على عقم النضال السياسي الذي دام أزيد من نصف قرن دون أن يحقق مطالب الشعب الجزائري.¹ هذه الثورة حملت مشروع مجتمع متكامل ورؤية استراتيجية واضحة في الحاضر والمستقبل انطلاقا من البعد الداخلي الذي بني على أساس تحمل جميع أبناء الشعب الجزائري أعباء الثورة التحريرية . و ذلك بتجميع و تنظيم كل الطاقات المتوفرة لديه، و استخدام كافة الوسائل و الإمكانيات المادية و البشرية و المعنوية من أجل استرجاع الكيان الدولي للجزائر الذي ألغي يوم 5 جويلية 1830 بسبب الاحتلال الفرنسي. وهذا ما عبر عنه بيان أول نوفمبر: "... فنحن نعتبر وقبل كل شيء أن الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلة التحقق، و أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال و العمل..."²

إن الثورة حولت الواقع المزري للشعب الجزائري إلى فعل وري منظم و شامل، وحد الشعب عبر كامل التراب الجزائري حول قيادة جماعية (هي جبهة التحرير الوطني)،³ تعمل له و به من أجل استرجاع كرامة و إنسانية الإنسان الجزائري، التي ظل المحتل الفرنسي

1- مبروك غضبان: قراءة تحليلية لسياسة بيان أول نوفمبر 1954، مجلة التراث، العدد 13 خاص، جويلية، 2005، ص 129

2- وثيقة البيان: مصدر سابق

3- البخاري حمادة: مرجع سابق، ص 220

يدوسها و يستبيحها طيلة سنوات الاحتلال. حارما إياه من ممارسة سيادته على أرضه التي هو صاحب الشرعية الوحيد عليها.¹

إذن، فالثورة الجزائرية إذ تدعو إلى حماية كرامة الإنسان، فإنها تعني كل الساكنة على أرض الجزائر. ما يؤكد البعد الإنساني و الأخلاقي للثورة، التي هي ثورة حق لا ثورة حقد.²

و جاء ذلك واضحا و صريحا في بيان نوفمبر، الذي تضمن أن الثورة الجزائرية تؤيد الحل السلمي، و التفاوض الجاد المؤدي إلى تحقيق الحرية و الاستقلال و حقن الدماء: "... الانفراج الدولي مناسب لتسوية المشاكل الثانوية و من بينها قضيتنا..³

ثم عادت وأكدت الثورة الجزائرية هذا التوجه (السلمي الحضاري) في وثيقة الصومام: "...إن أهداف الثورة هي نقطتها النهائية التي تتحقق ابتداء منها أهداف السلم، الذي يرغم العدو على قبول كل أهدافها السلمية."⁴

هذا التوجه الداخلي للثورة دفع الشعب الجزائري، أفرادا و جماعات، إلى التضحية و الاستشهاد في سبيل استقلال الجزائر أرضا و شعبا.

و على صعيد البعد الخارجي، فإن الشعب الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على نفسه من أجل تحرير بلاده، ولكن هذا لا يعني أن الثورة أهملت الفضاء العالمي انطلاقا من الجوار المغاربي ثم العربي و الأفروآسيوي.

1- إبراهيم مياسي: المرجعية التاريخية للثورة التحريرية الكبرى، مجلة أول نوفمبر، العدد 169، نوفمبر 2006، ص 20

2- البخاري حمادة: مرجع سابق، ص 227

3- وثيقة البيان: مصدر سابق

4- البخاري حمادة: مرجع سابق، ص 227

ويلاحظ هذا انطلاقا من علاقاتها مع الشمال الإفريقي الذي أكد عليه بيان أول نوفمبر 1954 وكذا مؤتمر الصومام 1956 وجاء ذلك واضحا بأن الثورة الجزائرية تسعى إلى تحقيق وحدة الشمال الإفريقي في إطاره العربي الإسلامي.¹

وما مشاركة جبهة التحرير الوطني في مؤتمر طنجة بالمغرب الأقصى سنة 1958 إلى جانب حزب الاستقلال المغربي الحزب الدستوري التونسي إلا دليل على ذلك.²

والحقيقة أن قادة الثورة التحريرية كانوا يسعون من خلال الفضاء الإقليمي والعالمي إلى تدويل القضية الجزائرية لما لعملية التدويل من دعم فعال في إنجاح الكفاح المسلح، ذلك أن العمل الدبلوماسي الخارجي سيجلب بالضرورة الدعم المادي و المعنوي و يعرف العالم أكثر بثورة الشعب الجزائري التي يخوضها ضد قوة استعمارية مدعومة بدعاية استعمارية قوية، فأسند هذه المهمة في البداية إلى الوفد الخارجي ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي أكدت أنه من الأهداف الأساسية للثورة تدمير كل ركائز الاستعمار أينما وجد.³

بالموازاة مع النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الحديثة للثورة في عامها الأول من التفجير، جاء حضور مؤتمر باندونغ أبريل 1955 كدليل جلي على تأييد الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي.⁴

وأكدت وثيقة الصومام تدعيم فكرة التدويل أكثر و تشجيع العمل الدبلوماسي للثورة، إذ

1- وثيقة أول نوفمبر: مصدر سابق

2- لزهرة بديدة: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية و أبعادها الإفريقية، دار السبيل للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 12

3- عبد القادر كارليل: مرجع سابق، ص 86

4 - Sammane B FARAJALLAH : Le groupe Afro-asiatique dans le cadre des nations unies, Librairie DROZ, Genève, 1963, p 99

بعدما كسبت الشعوب المغاربية والعربية إلى صفها انتقل العمل إلى المستوى الآسيوي والإفريقي وحتى إلى كتلة شرق أوروبا، وهذا دعماً لثورة تحريرية تحمل أبعاداً إنسانية وتحريرية عالمية، تعمل من أجل القضاء على الاستعمار والإمبريالية وتحقيق العدالة والمساواة والحرية بين بني البشر ضمن مبادئ هيئة الأمم المتحدة وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد أوردت جريدة المجاهد توضيحاً لأبعاد و مبادئ ثورة الشعب الجزائري بما يلي:
 "خلافاً لثورة 1871، لم تكن ثورة نوفمبر 1954 نتيجة لحادث عرضي وفجائي انتشر بعد ذلك كالحريق، لقد ولدت الثورة بقرار اتخذ بعد تفكير طويل وجاء من طرف نخبة من المواطنين الشباب الذين عملوا لسنين طوال من أجل هذه الفترة الدقيقة...إنها ليست حرباً مقدسة...إنها ليست حرب حق وبغضاء...بل هي كفاح ضد نظام تعسفي، إن الثورة الجزائرية ليست حرب العرب ضد الأوروبيين، ولا حرب المسلمين ضد المسيحيين... كما أنها ليست حرب الشعب الجزائري ضد الشعب الفرنسي..."¹

بفضل هذه المبادئ و الأبعاد التي أكدتها بالخصوص وثيقتا بيان أول نوفمبر 1954 وأرضية الصومام 20 أوت 1956، استطاعت الثورة أن تصمد في وجه المحتل الفرنسي وتقهّر جيروته العسكري داخليا و تفشل دعايته خارجيا نتيجة دبلوماسية محكمة و مترنة، انطلاقاً من عدالة القضية الجزائرية. فكانت الثورة الجزائرية بكل هذا نموذجاً يحتذى به ونبراساً يضيء الطريق لمن أراد التحرر، وقاعدة للنضال و مدرسة للصبر والصمود.

1 - جريدة المجاهد: : ثورة الجزائر 1954، العدد 27، 27 جويلية 1958، ص3

خاتمة الفصل:

ومما سبق، يمكن استنتاج الآتي:

- حطمت أحداث ماي 1945 آمال الشعب الجزائري برمته في الحرية والاستقلال، لتأكد مرة أخرى أن فرنسا المتجبرة لن تترك الجزائر لأهلها بسهولة.
- أهم ما ميز الفترة 1945-1954 سياسيا هو صدور قانون الجزائر الخاص، ورد فعل الحركة الوطنية على ما تضمنه من إصلاحات شكلية.
- واصلت فرنسا خلال هذا العقد تحطيم مقومات المجتمع الجزائري من لغة ودين وتراث، لتجعل من الجزائر إقطاعية برجوازية لصالح المستوطنين، مدعومة بجهاز أمني قوي.
- رغم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المزرية التي عاشها المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة، إلا أن عدد السكان المسلمين ارتفع بشكل كبير، ومعه زاد البؤس والفقر والجهل وانتشار الأمية، وكذا ظاهرة الهجرة.
- إن التناقضات داخل صفوف الحركة الوطنية وغياب ملامح واضحة للمستقبل الذي ستكون عليه الجزائر في ظل التطورات التي عرفتها منطقة المغرب العربي خلال هذا العقد، قد دفعت بالمناضلين الشباب إلى الإعداد لتفجير الثورة المسلحة والاقتران بعدم جدوى النضال السياسي.
- تميزت ثورة نوفمبر 1954، بأبعادها الحضارية والإنسانية و التحررية، والتزامها بمبادئ الأمم المتحدة، ورفضها للظلم والاستعباد، والتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- وكان هذا واضحا وجليا في بيان أول نوفمبر 1954، ووثيقة الصومام 1956.

الفصل الثاني

الأوضاع العامة لإفريقيا جنوب

الصحراء ما بين

1945-1954

المبحث الأول: الوضع السياسي ما بين 1945-1954

المطلب الأول: نظام الحكم والإدارة

المطلب الثاني: القومية الإفريقية و عوامل ظهورها

المطلب الثالث: القوى السياسية المحركة

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي ما بين 1945-1954

المطلب الأول: وضع الزراعة وملكية الأرض

المطلب الثاني: وضع الصناعة

المطلب الثالث: وضع التجارة

المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي و الثقافي ما بين 1945-1954

المطلب الأول: الوضع الاجتماعي

المطلب الثاني: الوضع الصحي

المطلب الثالث: الوضع الثقافي

المبحث الرابع: مقارنة بين أوضاع مستعمرة الجزائر و مستعمرات إفريقيا جنوب

الصحراء

المطلب الأول: سياسيا

المطلب الثاني: اقتصاديا

المطلب الثالث: اجتماعيا و ثقافيا

خاتمة الفصل

بقيت المؤثرات الأوربية مقتصرة على بعض المراكز الساحلية التي أقامها البرتغاليون والهولنديون، ونادرا ما توغلوا وراء السواحل الإفريقية ولم تبذل أية جهود في هذه المرحلة للتأثير على نظم الإفريقيين وثقافتهم. غير أن دخول أوربا عهد الثورة الصناعية والتنافس على الأسواق الخارجية والمواد الأولية حول القارة إلى ميدان صراع حقيقي بين القوى الأوربية خصوصا بعد ظهور ألمانيا الموحدة على مسرح الأحداث، ما استلزم عقد مؤتمر برلين الثاني (15 نوفمبر 1884 - 26 فيفري 1885) لتقسيم أراضي القارة بين هذه القوى. ومنذ ذلك التاريخ، بدأ الإفريقي يفقد أسلوب عيشه وحكم قبيلته وأنماط اقتصاده وخضع لرغبات ثلاث سلطات هي، الإدارة الاستعمارية، والشركات الاستغلالية والإرساليات الدينية. وزادت الأوضاع الإفريقية تدهورا بعد الحرب العالمية الثانية بفعل تزايد استغلال ثروات القارة السطحية والباطنية لتعويض الخسائر، ثم فرض الضرائب وأعمال السخرة. فترتب عن ذلك الهجرة وانتشار الأمراض والمجاعات. ومن عمق هذه الأزمات انبثق الوعي القومي الإفريقي، بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية، ووجود نخبة من المثقفين والنقابات العمالية التي أسست الأحزاب المطالبة بتحسين أوضاع الإفريقيين والمشاركة في تسيير شؤونهم. وما إن حل العقد الخامس من القرن العشرين، حتى ساد الوعي القومي كامل إفريقيا، ولم يعد ينفذ معه لا تغيير الحكام ولا الدساتير.

المبحث الأول: الوضع السياسي ما بين 1945 - 1954

تعرضت القارة الإفريقية لاستعمار أوروبي لم تعرف قارات العالم الأخرى مثيلاً له، وتجلّى ذلك أولاً عندما كانت الأساطيل البحرية الأوروبية تجوب سواحل القارة الغربية ومنها إلى المناطق الداخلية جامعة السكان المحليين، ومصدرة إياهم إلى الأسواق الأوروبية لبيعوا كعبيد ثم يصدروا إلى العالم الجديد ليستغلوا في مجالات الزراعة وغيرها، كل ذلك في أبشع صور استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

وثانياً، خلال النصف الثاني من القرن 19م عند انعقاد مؤتمر برلين الثاني (1884-1885)، اتفقت القوى الأوروبية على تقاسم أراضي القارة فيما بينها دون مراعاة لأبسط حقوق الإنسان الإفريقي، وأقاموا على أراضيها إمبراطوريات واسعة خدموا بها مصالحهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية. والأكثر من ذلك تمسك، هذه القوى الاستعمارية بالقارة بعد الحرب الكونية الثانية رافضة للتخلي عنها بعدما أدركت ما لهذه القارة من أهمية استراتيجية في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: نظام الحكم والإدارة

بعد مؤتمر برلين (1884-1885) توزعت الخريطة السياسية للقارة الإفريقية على القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى بنسبة تزيد عن 95%¹ وذلك بانتهاج سياسة توسعية مكنتها بفضل تفاهماتها المسبقة من جهة وتفوقها المادي والعسكري من جهة ثانية على تكوين إمبراطوريات كبرى اصطلح على تسميتها بأراضي ما رواء البحار. إذ اشتملت الإمبراطورية

1- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 1998، ص 73

الفرنسية مثلا على مساحة تقارب 3 مليون كلم² وهو ما يعادل مساحة فرنسا 9 مرات، خصوصا بغرب إفريقيا. بينما استحوذت بريطانيا على مساحة تقارب مليون كيلومترا مربعا أو ما يعادل 5 أضعاف مساحتها خصوصا بجنوب إفريقيا.* هذه المساحات لم تبقى ثابتة بل ازدادت اتساعا بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما تبنت هذه القوى أسلوب المحميات والتوسع والانتداب.¹ و بعد ذلك انتهجت الدول الاستعمارية في مستعمراتها الإفريقية نظام حكم يتمشى وإيديولوجية كل دولة وحسب أهدافها وتطلعاتها.²

1- بريطانيا:

هذه القوة الاستعمارية الكبرى في العالم آنذاك اختارت نظام الحكم غير المباشر (Indirect rule).** ذلك أنه يتفق وعراقتها البرلمانية، ويعتمد هذا الأسلوب على الخطوات التي طبقها اللورد لوجارد *** « Frederick John LUGARD » مع بداية القرن 20 في غرب إفريقيا وفيه سمح لرؤساء الأهالي الأفارقة بالاستمرار في دورهم والتعاون مع الإدارة البريطانية الحاكمة لتسيير شؤون المستعمرة. ما يعني أن الإفريقي لم يقص من تسيير شؤون قبيلته، وبمرور الوقت يصبح هؤلاء جزء من الإدارة البريطانية ويتخلون عن سلطتهم التقليدية، وبالتالي تحقق بريطانيا بفضل هذا الأسلوب الآتي:

* لمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم 1، ص 307

1- محمود سيد: إفريقيا والأطماع الغربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 113

2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 35

** هناك مستعمرة التاج و فيها استولت بريطانيا على أراض إما بالشراء أو الاحتلال أو التعاقد مع الحاكم الإفريقي. فتصبح هذه الأرض تابعة رأسا إلى وزارة المستعمرات البريطانية و سكانها رعايا بريطانيون. وهناك أيضا نظام المحمية، و فيه تكون الأراضي تابعة للملك البريطاني بموجب اتفاقيات سياسية و سكانها يعتبرون أجناب عن الإمبراطورية. انظر عبد العزيز الرفاعي: نفسه، ص 36

*** (1858-1945) وزير مستعمرات سابق، حاكم عام في نيجيريا (1914-1919) له عدة مؤلفات أشهرها "ميلاد إمبراطوريتها في إفريقيا الشرقية" سنة 1893، لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://biography.yourdictionary.com/frederick-john-dealtry-lugard>

- عدم المساس بالعادات والتقاليد الموجودة حتى لا يكون هناك صدام بين النظام القبلي والنظام الاستعماري الجديد.
- تحاشي الإنفاق وتوفير أموال للإدارة البريطانية بواسطة توظيف الأفارقة الذين لهم نفوذ بين الأهالي مع تنفيذ سياسة بريطانيا في تلك المناطق.
- يخضع تعيين الزعامات الأهلية إلى ضوابط محددة وصارمة منها الانضباط، الطاعة والانقياد التام لما تمليه الإدارة البريطانية.
- العمل على تحكم الوطنيين في فنون الإدارة بالتدرج مع ما يخدم المستعمر للقضاء على مشكلة قلة الموظفين البريطانيين.¹
- والحقيقة أن الشعب المحتل خاضع خضوعا مباشرا للحكم البريطاني، لكنه في الظاهر يرى السلطة في أيدي الحكام المحليين، وهو ما يعبر عنه " بالفارس والحصان"² حيث يعتقد كل واحد أن له الفضل. لكن الواقع هو أن الفارس (بريطانيا) هو من يوجه الحصان (إفريقيا). ثم في مرحلة ثانية ابتكرت بريطانيا لمستعمراتها طائفة متنوعة من الدساتير لتؤكد بها استمرار الحكم الاستعماري وتحكم الحكومة البريطانية في مقاليد الأمور.³ ولكن في المقابل تحاول أن تظهر من خلالها نوعا من المرونة وذلك بإصدار القوانين وإقامة المجالس التنفيذية والتشريعية ومنه فقد انقسم نظام الحكم البريطاني إلى:
- أ- إدارة مركزية: تتمثل في الحاكم العام الذي تركز كل السلطات في يده بمساعدة مستشارين هم في الأصل كبار الموظفين. مهمته تنفيذ سياسة بريطانيا في المستعمرة كما أنه يمثل المملكة بها.

1- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، ط 2، مطابع الإسلام، القاهرة، 1980، ص 665

2- محمود السيد: مرجع سابق، ص 127

3- أحمد طاهر: إفريقيا في مفترق الطرق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت، ص 241

ثم يليه مباشرة المجلس التنفيذي والذي هو عبارة عن هيئة مساعدة واستشارية يتكون من عدد من الموظفين البريطانيين المعيّنين. يقوم هذا المجلس بتنفيذ سياسة الحاكم العام كما يقوم بمراقبة سير الأمور الإدارية والقضائية والإشراف على خدمات البوليس والقوات المسلحة قصد إخماد كل ثورة تحدث في البلاد.¹

ثم يأتي بعد ذلك المجلس التشريعي الذي يضم أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال والمزارعين البيض يقوم بإعداد القوانين وعرضها على الحاكم العام للموافقة عليها أو رفضها، ثم بمرور الوقت يسمح للأفارقة وهم الموالين للإدارة الاستعمارية بدخول هذا المجلس بشكل محدود وطبقاً لموافقة الحاكم العام.²

ب- إدارة محلية: أما هذه فتقوم على أساس تقسيم المستعمرة إلى عدة أقاليم، يمثل في كل إقليم مندوب بريطاني يعينه الحاكم العام ويساعده ممثل محلي على إدارة شؤون الإقليم. كل إقليم يقسم بد إلى مقاطعات، وكل مقاطعة تقسم إلى نواحي، ولكل مقاطعة مجلس محلي يقوم على تسيير شؤون الأفارقة المحلية ومصحة الدولة الحاكمة خاصة جمع الضرائب والمحاصيل الزراعية وتوفير الأيدي العاملة وخدمة المشاريع العامة والمحافظة على النظام العام.³

وقد ظل هذا النظام أداة المحافظة على المستعمرة، فبريطانيا تبدأ في سياستها بالدكتاتورية إذ تركز السلطات في يد الحاكم العام تشريعاً وتنفيذاً ثم تفتح الباب أمام زعامات محلية في شكل مجلس إداري يكون واسطة بينها وبين الأهالي. ثم يتحول هؤلاء إلى موظفين، لتبدأ عملية الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية فيظهر مجلسان تنفيذي وآخر تشريعي.

1- شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا، مصدر سابق، ص 665

2- محمود السيد: مرجع سابق، ص 128

3- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 38

يعين بعض الأفارقة في المجلس التشريعي وذلك أولاً بالتعيين (وهم من كبار الموظفين السابقين) ثم تمنح السلطة للمجلس التشريعي. وبعد ذلك تأتي مرحلة التمثيل القبلي وزيادة عدد الممثلين الأفارقة مما يؤدي تحول الأقلية الإفريقية إلى أغلبية. وبذلك يدخل الأفارقة إلى المجلس التنفيذي ويصبحون فيما بعد وزراء وموظفين كباراً ويتطور الإفريقي في الرتب حتى يصبح رئيساً للوزراء، ما يمهد الطريق لكي تصبح المستعمرة على أبواب الاستقلال فيصدر البرلمان البريطاني قانون يمنح الاستقلال للمستعمرة وذلك في نظام الكومنولث.¹

2- البرتغال وبلجيكا:

أما عن سياسة الحكم البرتغالي والبلجيكي في مستعمراتهما الإفريقية، فقد قامت سياستهما على أساس الحكم المركزي (Direct rule) .

أ- البرتغال: يعد الاستعمار البرتغالي لإفريقيا الأقدم والأطول من نوعه بل والأبشع كذلك. بدأ تجارة العبيد وانتهى بالدمار والخراب الذي لحق المستعمرات البرتغالية. تجلى ذلك طوال الحكم الدكتاتوري للرئيس أنطونيو دي اليفرا سالازار 1928-1968. فقد حكمت البرتغال المستعمرات بواسطة نظام حكم سياسي وإداري مباشر ومركزي مقره لشبونة، التي تعيين حاكماً عاماً على مستعمراتها يقوم باستغلال ثوراتها وخيراتها ويفرض الضرائب حتى بلغت في عهد الدولة الجديدة السلزارية - حوالي 40 % من ميزانية البرتغال - ولكي ينجح الحاكم العام في مهمته زود بأرمادة من القوانين الصارمة،² وأعداد كبيرة من قوات الجيش

1- عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 90

2- ريتشارد جيبسون: حركات التحرير الإفريقية، النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، ترجمة صبري محمد حسن، مراجعة وتقديم حلمي شعراوي، الهيئة العامة للشؤون والمطابع الأميرية، القاهرة، 2002، ص

والشرطة هي الأعلى بين المستعمرات بلغت حوالي مئة ألف جندي. وطبقت هذه القوة تمييزاً عنصرياً بين البيض والسود.

إذ عينت البرتغال على مستعمراتها حاكماً عاماً يتمتع بكل الاستقلال الإداري والمالي والعسكري. هذا الأخير استعان بفرقة من الموظفين المحليين الذين تتوفر فيهم جملة من الشروط: إتقان اللغة البرتغالية، اعتناق المسيحية الكاثوليكية، الولاء التام للحاكم العام، الاندماج في الثقافة البرتغالية. وهذا ما جعل الحاكم العام وبالتالي البرتغال تسيطر كلياً عن مستعمراتها وتستعين بالقوة العسكرية لقمع أي ثورة ضدها وكذا بتلك الفرقة من الأفارقة التي تحولت إلى برتغالية في دمها وتفكيرها ومصالحها.¹

ب- بلجيكا: حكم البلجيكيون مستعمراتهم الإفريقية بواسطة حكم مباشر مركزي مقره بروكسل، وحاولوا عزلها تماماً عن الأحداث والتغيرات التي تقع في أماكن أخرى من القارة. ورفضت بلجيكا تكوين نخبة وطنية تكون مؤهلة للحكم والإدارة. ما أثار حفيظة فان بيلسن صاحب دراسة "خطة الثلاثين عاماً للتحرر السياسي لإفريقيا البلجيكية" عام 1956 التي جاء فيها: "... أن عملية تكوين الكوادر الصالحة للإدارة والحكم متأخرة بجيل كامل عن المستعمرات البريطانية والفرنسية..."² واتهم فان بأنه ثوري خطير جداً على مصالح بلجيكا. لكن بعد أربع سنوات من هذه الدراسة استقلت الكونغو، واعترف رئيس وزراء بلجيكا سنة 1960 بذلك قائلاً: "كان يمكن للحلول السياسية أن تكون أسهل بكثير إذا ما وجدت تنظيمات محلية مؤهلة على مستوى الدوائر والأقاليم..."³

1- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 187

2- نفسه، ص 191

3- رونالدو أوليفر ، أنتوني أتمور: إفريقيا منذ عام 1800، ترجمة، فريد جورج بوري، مراجعة، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، الهيئة العامة للشؤون والمطابع الأميرية، القاهرة، 2005، ص 302

واعتمد نظام الحكم البلجيكي على الحكم المباشر الذي يعطي الحاكم العام كل السلطة في تسيير المستعمرة و في استغلال الثروات و الخيرات.

3- فرنسا:

أما ما تعلق بفرنسا صاحبة الثورة و المبادئ الداعية للحرية و المساواة، فإنها اختيارات نظام الحكم المباشر هي الأخرى أو لنقل نظام الحكم و الإدارة المركزي. ذلك أنها لا ترى ضرورة لبقاء الزعامات و القيادات المحلية أو أية تنظيمات أخرى لإدارة مستعمراتها فيما وراء البحار، و بذلك فهو نظام مختلف عن الذي طبقته بريطانيا. و تميز هذا النظام بمركزية صارمة مقرها باريس،¹ شغل الفرنسيون بمفردهم جميع الوظائف و تولوا تنفيذ أوامر الحكومة الفرنسية و عينوا أنفسهم كتبة و قضاة و رجال تعليم و صحة و اقتصاد، كل هذا بمساعدة الجيش. و ذلك لتتمكن فرنسا من بسط سياستها المعروفة تحت مصطلح سياسة الاستيعاب (Assimilation) وهي بمعناها فرض الثقافة الفرنسية و أنماطها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على الأفارقة حتى يستوعبها ليتحولوا إلى كيان فرنسي تماما، يقطع كل صلة له بحضارته الإفريقية ما يسهل عملية ارتباطه كليا بفرنسا الدولة الأم "المتروبول"² و في مرحلة لاحقة جاءت سياسة المشاركة (Association) وهو أسلوب كانت فرنسا تراه مناسبا لها بناء على التغيرات التي عرفتها أوروبا و العالم و يعني ذلك الإتحاد مع الدولة الأم التي تحكم لوحدها و لمصلحتها، و المستعمرة ما هي إلا امتداد لها ما يستوجب وضعها في نفس النظام. و النتيجة أن السكان تكون لهم حقوق أقل من الفرنسيين ثم تعمل فرنسا لاحقا على إدماج الأهالي في المجتمع الفرنسي و بالتالي تحقق فرنسا رسالتها الإنسانية.

1- نفسه، ص 205

2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 43

والحقيقة أن هذه السياسة هي الأخرى لم تحقق هدفها، لذا تحولت فرنسا إلى التركيز على النخبة بدلا من عامة الشعب، وبالتالي تكوين زعامات وقيادات إفريقية تستوعب الثقافة الفرنسية لكنها تعيش في إفريقيا وتقود جموع الشعب إلى الثقافة الفرنسية. إلا أن سياسة المشاركة وفرنسة النخبة لم تنجح هي الأخرى لأنها كانت سلطة ظاهرية فقط بسبب السيطرة المطلقة للإداري الفرنسي.¹

وبمرور الوقت ظهرت مساوئ هذا النظام المركزي البيروقراطي ما استدعى تبديله، فأدى ذلك إلى تجميع المستعمرات الإفريقية* في وحدات فدرالية حتى تسهل عملية الحكم والتسيير وجاءت على الشكل الآتي:²

- إفريقيا الفرنسية الغربية وضمت (موريطانيا، السنغال، السودان الفرنسي "مالي"، النيجر، الداومي "بنين"، إضافة إلى ساحل العاج، غينيا، وفولتا العليا)

- إفريقيا الاستوائية الفرنسية وضمت (تشاد، أوبانغي شاري "جمهورية إفريقيا الوسطى حاليا"، الغابون، والكونغو)³

طبقت الفيدرالية لتقلل من المركزية المباشرة لباريس، غير أن الوضع تحول إلى مركزية مباشرة بيد الحاكم العام الذي لا يتحرك إلا في حدود أوامر وزير المستعمرات، الذي بدوره يتلقاها من رئيس الجمهورية الفرنسية. ولم تتخذ الحكومات الفرنسية المتعاقبة فيما بين الحربين أية سياسة تخدم الأفارقة.

1- عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 81

* تنوعت المستعمرات الفرنسية بين المقاطعات الفرنسية، الأقاليم المشتركة والدول المشتركة. لمزيد من المعلومات انظر عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية وإفريقيا، الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 30

2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 44

3- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 82

لكن الوضع عرف منحا آخرًا أثناء الحرب العالمية الثانية عندما انهارت حكومة فيشي أمام الحلفاء وظهر فيليكس إيبوي* هذه الشخصية التي أيدت الحلفاء ورفضت سياسة الاستيعاب والإدماج، وطالبت باحترام النظم والعادات الإفريقية. واستغلت حكومة فرنسا الحرة هذه التطورات ودعت لمؤتمر برازافيل بداية من سنة 1944 والذي وضح إلى حد كبير معالم السياسة الفرنسية في إفريقيا السوداء.

ففي المجال السياسي أكد المؤتمر على المهمة الحضارية التي قامت وتقوم بها فرنسا في مستعمراتها، وأن سلطة فرنسا مطبقة في كامل الإمبراطورية مما يعني استبعاد كل فكرة تتعلق بالاستقلال أو حتى الحكم الذاتي آنيا أو مستقبليا وأن فرنسا وحدها هي التي تملك الحق في تحديد اللحظة المناسبة لإعلان الإصلاحات.¹

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي فقد ركز المؤتمر على أهمية الخدمات التي تقدمها فرنسا لشعوب مستعمراتها مع الدعوة إلى فتح الوظائف أمام الأفارقة باستثناء المناصب العليا، إلى جانب التدريب الاقتصادي والإداري ليساهم الإفريقي في البناء الحضاري.

والواقع أن الأفارقة المستعمرين من طرف فرنسا وإلى حد هذا التاريخ لم يكونوا يطالبون بأكثر من المساواة في الوظائف وزيادة عد الممثلين في المجالس الانتخابية، وقد وصف رونالدو أوليفر وأنتوني أتمور في كتابهما إفريقيا منذ 1800: " بأن الوطنيين المتحدثين بالإنجليزية كانوا يكتبون الدساتير، أما نظائرهم الناطقون بالفرنسية فكانوا يكتبون الأدب والشعر".²

* "Félix Eboué" 1884-1944، من أصول إفريقية، حاكم عام لتشاد أثناء الحرب العالمية الثانية، أيد فرنسا الحرة والحلفاء ضد حكومة فيشي. لمزيد من المعلومات انظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص82

1- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 290

2- جوزيف كي زيربو: تاريخ إفريقيا السوداء، القسم 2، ترجمة، يوسف شلب الشام، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984، ص 888

وبصدور دستور 1946 اتضحت رسمياً سياسية فرنسا في مستعمراتها فيما وراء البحار، إذ أكدت أن كل تطور يجب أن يكون داخل إطار ما أطلق عليه "الإتحاد الفرنسي" الذي تحددت فلسفته في مقدمته التي نصت على: "تؤلف فرنسا مع شعوب ما وراء البحار، اتحاد يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات بدون التفرقة حسب الجنس واللون... ليتكون الاتحاد من شعوب فرنسا التي تضع مواردها وتبذل جهوداً مشتركة في سبيل الحضارة وزيادة الثروة... وإيمان فرنسا برسالتها التقليدية يجعلها تقود شعوب هذه البلاد حتى يديروا شؤونهم بأنفسهم وتضمن لكل الأفراد الحريات والحقوق المعلنة في الدستور وحق تولي الوظائف..."¹ وفي ظل هذا الاتحاد أصبح جميع الأفراد مواطنين فرنسيين ولكن يقسمون إلى قسمين هما:

- قسم أول: يخضع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسية "القانون المدني الفرنسي".

- قسم ثان: يحتفظ بالأحوال الشخصية الخاصة بهم وذلك أما لسبب ديني أو قبلي.²

ومن الناحية التنفيذية فقد كانت المستعمرات الإفريقية أبعد ما تكون عن حقيقة السلطة، ذلك أن الاتحاد لم يجتمع في مرته الأولى إلا في أكتوبر عام 1951، ثم منتصف عام 1955 لم يكن يعد من أعضائه الـ 39 أي عضو من مستعمرات ما وراء البحار. وبقيت وزارة ما وراء البحار تمارس سلطاتها عن طريق إصدار قرارات كما كانت تفعل من قبل. ولم يرتق أي إفريقي إلى منصب سامي.

لكن التطورات التي عرفتتها الشعوب الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية، وتزايد نمو القومية كانا يندران بفشل الاتحاد الفرنسي الإفريقي الذي بقي حبراً على ورق، فلا اليسار ولا اليمين ولا الحكومات المتعاقبة في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة استطاعت أن تعطي نفساً جديداً لهذا الاتحاد، حتى ظهرت حكومة منداس فرانس سنة 1954 التي حاولت القيام ببعض

1- نفسه، ص 892

2- محمد علي الفوزي: في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2006، ص 83

الإصلاحات خلال سنة 1956¹ لكنها لم تكن كافية. ثم ظهر تمرد ماي 1958 وتأثير الثورة الجزائرية ما يعني أن الاستعمار حاول السيطرة على القارة بأساليب حكم وإدارة مختلفة ليحقق تبعية المستعمرات له، لكن الوضع كان يسير ضد رغبته في البقاء في القارة.

المطلب الثاني: القومية الإفريقية وعوامل ظهورها

لم تستمر الإمبراطوريات الاستعمارية التي قامت في جميع أنحاء القارة الإفريقية أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 أكثر من نصف قرن، ذلك أنه في العقد الخامس من القرن الماضي أخذ النظام الاستعماري في الانهيار وفي الستينات منه اختفى تماما باستثناء مناطق قليلة.

ذلك أن الاستعمار الذي حاول السيطرة على المجتمع الإفريقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من أجل خدمة مصالحه، كان من جهة أخرى يهيئه بطريقة غير مباشرة إلى اليقظة والبعث القومي الذي أخذ أشكالا وصورا متعددة، بدءا بالانتفاضات أثناء القرن 19 وامتدادا إلى ظهور الفكرة الأفريقية وتشكيل التيارات السياسية وانتهاء بتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات² وفق النظم الحديثة.

مما يعني أن هناك عوامل وأسباب وراء ظهور البعث القومي الإفريقي الذي تقوى أكثر وأكثر وبالرغم من محاولات القوى الاستعمارية لسحق هذه الشعوب الواعية كما لو كانت ما تزال في أيام غفلتها السابقة.³ وذلك بفعل العوامل التالية:

1- جوزيف كي زيربو: مرجع سابق، مرجع سابق، ص 893

2- عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص 27

3- محمد يوسف مقلد: موريطانيا الحديثة غابرها و حاضرها أو البيض في إفريقيا السوداء، دار الكتاب

اللبناني، لبنان، 1960، ص 20

1- العوامل المساعدة على ظهور الوعي القومي الإفريقي:

أ- النظام الاستعماري: حدد مؤتمر برلين الثاني 1884-1885 الكيفيات الاستعمارية في القارة الإفريقية مما شجع هذه الدول على تسريع وتيرة سيطرتها على مناطق القارة وتجزئتها بينها. إذ لم يكد ينته القرن التاسع عشر حتى كانت 95% من الأرض الإفريقية قد خضعت للاستعمار الأوربي الذي أخذ في تطبيق سياسات تمكنه من البقاء في القارة أطول مدة ممكنة.¹

وتمثلت في سلب الحريات بطريقة وحشية وقاسية، إذ سلب الأوربي من الإفريقي حريته في أرضه وفي تنقله وحتى طراز حياته الذي ورثه عن أجداده منذ قرون، وأجبره بقوانينه الصارمة على مغادرة أرضه مصدر عيشه، ثم اضطره إلى العمل عنده في الأرض التي تحولت ملكيتها إلى الأوربي بثمان زهيد لا يسد حاجياته من الغذاء والكساء فما بالك أفراد عائلته. هذا إلى جانب استخدام القوة العسكرية ضده مما أدى إلى مقتل العديد من الأفارقة الراضين لهذا الأسلوب، إضافة إلى نظام العمل الإجمالي (السخرة) التي كانت تعتمد الدول الاستعمارية بإجبار الفلاحين الأفارقة على ترك مزارعهم للعمل مدة معينة بدون مقابل في المناجم والمصانع ومد الطرق وإقامة الجسور² لصالح شركات الاستغلال الأوربية.

ما أدى إلى تدمير أسس المجتمع الإفريقي القديم الذي يقوم على ركيزة القبيلة وزعيمها الذي هو في مكانة القداسة، وحل محله حاكم أوربي يطبق قوانين جديدة يخضع لها الجميع، فتشتت القبائل وحرمت من وحدتها. كما تغيرت لغة الخطاب وحلت لغة المحتل محل اللهجات الإفريقية المختلفة والمتعددة.

1 - ر.ن. بيتس: أساليب السيطرة الأوربية ومؤسساتها، تاريخ إفريقيا العام 1880-1935، المجلد السابع، مراجعة، م. أسيواجو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990، ص 319
2- محمد علي القوزي، مرجع سابق، ص 50

إضافة إلى التخلي عن المعتقدات الوثنية التي كان يعتنقها الإفريقي ومجيء البعثات التبشيرية الأوروبية لتتغلغل داخل المجتمع الإفريقي لنشر المسيحية والمثل العليا فكان لزاما نشر اللغة أولا وهذا يتطلب مدارس لتعليمها وبالتالي تمكن الإفريقي من الإطلاع على مبادئ الإنجيل : "أن الناس متساوون أمام الله"¹ لكن ما يراه الإفريقي من الأوربي المسيحي لا يدل على ذلك.

كما أن التجارة قد تغيرت على ما كانت عليه قبل دخول المحتل، إذ تميزت بالرواج بين القبائل الإفريقية ومع جيرانهم شمالا وجنوبا شرقا وغربا برا وبحرا. لكن بدخول المحتل تراجع ذلك النشاط سواء داخليا أو خارجيا بسبب سيطرته على المسالك وتقسيم القارة الإفريقية وتغيير النمط الاقتصادي، فاختلف أسلوب المقايضة وعوضه التعامل بالنقد الذي لا يملكه الإفريقي، كما تغير المحصول الزراعي المعاشي وحل محله المحصول النقدي. واختفت كذلك المنتجات الصناعية التقليدية وحلت محلها الصناعة الاستخراجية، مما اضطر الإفريقي إلى تغيير نشاطه الاقتصادي والهجرة من الريف إلى التجمعات الاقتصادية حول المناجم والموانئ ونشأة مجتمع جديد من المشتغلين باستخراج المعادن، وظهرت تجارة التجزئة ونمت المدن الحديثة وتوسعت معها المخازن للتصدير للمواد للعالم الخارجي.

وأخذ الاقتصاد التبادلي² محل الاقتصاد المعاشي، وتغير معه المجتمع الإفريقي تماما فاختلف الولاء للقبيلة والقرية والزعيم والقانون الإفريقي السابق، ومع الأيام ظهر عمال وتجار وموظفون أفارقة احتكوا بالأوروبيين واستقروا على أطراف المدن الحديثة كما ازدهرت حركة المواصلات من وإلى المدن والموانئ واتجه إلى أفق أوسع وهو المهنة وطبقة العمال من جهة ثم من جهة ثانية نحو اللون والذي هو ضروري لنمو القومية.³

1- رونالدو أوليفر: أنتوني أتمور، مرجع سابق، ص 195

2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 71

3- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 93

وبالتالي، نرى أن الظاهرة الاستعمارية وأساليبها القمعية الاستغلالية خدمت ومن حيث لا تشعر القومية الإفريقية التي أخذت في التبلور مستغلة في ذلك التناقضات التي أحدثها المحتل الأوروبي.

ب - أثر الحرب العالمية الثانية: كان للحرب العالمية الثانية والتي انتهت سنة 1945 أثر بالغ في تاريخ العالم وبالخصوص التاريخ الإفريقي، ذلك أن مئات الآلاف من الأفارقة شاركوا في ميادين القتال وبجبهات مختلفة (إفريقيا، أوروبا، آسيا) مما جعل الأفارقة يحتكون خلال هذه الحرب بالعالم أجمع وعلى نطاق أوسع مما كان عليه الوضع أثناء الحرب العالمية الأولى، فكانت هذه مناسبة للأفارقة كي يكتشفوا الرجل الأبيض على حقيقته من غير قناعه الإمبريالي إذ رأوه يرتجف من الخوف ويكذب ويخدع ويبيكي ويخون...

ولم يكن السود في كل هذا لا أسوأ ولا أفضل من سكان بقية مناطق الأرض، كما أنهم لا يقلون عن المستعمرين آدمية وإنسانية وجلدا وعملا¹ وخير دليل على تأثير الحرب ما صرح به نائب إفريقي أمام البرلمان الفرنسي قائلا: "بمعاونتنا لكم أيها الفرنسيون للتخلص من جزمة هتلر تذوقنا طعم الحرية، فلا تعتقدوا أنه في إمكانكم بعد اليوم أن تحرمونا هذا الطعم اللذيذ"²، وقد كشفت هذه الحرب أن ظاهرة السيادة والتفوق التي كانت للبيض على السود قد زالت وأسقط قناعها هتلر الذي احتقر السود والبيض على سواء، وعرف بالتالي الجنود الأفارقة قيمة الكرامة الإنسانية، وبعودة هؤلاء إما سالمين أو مشوهين اشتركوا في الحركات السياسية في بلادهم مطالبين بحقهم في الحرية والمساواة.³

1- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 36

2- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 36

3- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 82

ج- سياسة الولايات الأمريكية والاتحاد السوفياتي:

خرجت أوروبا منهكة القوى من الناحيتين المادية والبشرية وارتفع الدين العام للإمبراطوريتين الاستعمارييتين مما جعلهما تتنازلان عن مركز الريادة وظهور آخرين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. فالولايات المتحدة الأمريكية آثرت خدمة مصالحها وطالبت بسياسة الباب المفتوح في القارة الإفريقية ورفعت من استثماراتها وتبادلها التجاري،¹ كما عملت على إقامة نظام الوصاية الدولية الذي يقوم على مساعدة الشعوب على إدارة نفسها بنفسها ومن ثم الاستقلال والتحرر، والذي يترتب عنه في النهاية المساواة الاقتصادية في الأسواق الإفريقية ومن جهة أخرى، فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على دعم تحرر إفريقيا يجعلها هي من يواجه الضعف والفراغ الذي تمر بهما بريطانيا وفرنسا أمام الزحف السوفياتي.² أما ما تعلق بالاتحاد السوفياتي فإن سياسته قامت على معاداة الإمبريالية والتي هي شكل من أشكال الاستعمار واقتسام أراضي العالم واستغلال الشعوب الضعيفة. وبالتالي أعلن قادة الاتحاد السوفياتي، في مؤتمراتهم مع شعوب الشرق الحرب المقدسة على الإمبريالية، ودعم الإتحاد السوفياتي النقابات والجمعيات التي تحارب الإمبريالية الغربية وكل هذا من أجل تحرر الشعوب الإفريقية والآسيوية، وبالتالي سياسة القوتين العظيمنتين الجديدتين ساهمت بشكل أوبآخر في إيقاظ القومية الإفريقية.³

د- دور منظمة الأمم المتحدة:

ساهمت هذه المنظمة العالمية التي ظهرت سنة 1945 في نهضة القومية الإفريقية، انطلاقا مما جاء في المادة الأولى من ميثاقها: "أن تنتشر هذه المنظمة العالمية بين الأمم

1- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 370

2- فرانتر فانون: من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،

1980، ص 110

3- ي. ساقلييف، ج. فاسلييف: مرجع سابق، ص 84

علاقات صداقة مبنية على احترام مبدأ المساواة في حقوق الشعوب ومنها حق تقرير المصير...¹

كما أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة تعلن رسميا ضرورة وضع حد للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره وبصورة عاجلة وبلا قيد ولا شرط، وبأنه من الملائم أن تتخذ - بلا إبطاء - التدابير الخاصة التي من شأنها أن تنقل السلطة إلى شعوب هذه الأقطار وفقا لإرادتها وبدون أي تمييز للعرق أو الدين أو لون البشرة. و الأقطار المعنية هي تلك الموضوعة تحت الوصاية، أو غير المستقلة أو سائر البلاد التي لم تتل بعد استقلالها.²

ورغم النقائص التي عرفتها المنظمة الأممية من حق الفيتو وتسلط الكبار خدمة لمصالحهم إلا أنها منحت فسحة للأفارقة كي يطلوا على العالم مطالبين بحقوقهم وبإرسال بعثات لتحقيق في سياسات الاستعمار من تمييز وتتكيل ونهب واستغلال، وفعلا أرسلت عدة لجان تحقيق إلى القارة وقدمت تقارير سوداء تكشف الممارسات اللاإنسانية التي يمارسها الاستعمار على شعوب القارة.

هـ - القدوة الآسيوية:

هناك صفات تجمع شعوب القارتين (آسيا وأفريقيا) ومنها أنهما خضعتا للاستعمار الأوروبي وبشكل خاص الإنجليزي والفرنسي، ثم أن شعوبها وقع عليها التمييز العنصري بسبب لون البشرة - الأصفر والأسود -³ مما أدى إلى حدوث تضامن سريع بين شعوب القارتين خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

1- جوزيف كي زيربو: مرجع سابق، ص 836

2- محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005،

3 - أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 300

ولما كانت آسيا أسبق للتحرر من الاستعمار الانجليزي والفرنسي - الهند والهند الصينية- فإن لذلك أثر إيجابي على يقظة القومية الإفريقية وكانت قدوة سواء بكفاح المهاتما غاندي السلمي في الهند أو الكفاح المسلح الذي خاضه حزب الفيت منه في الهند الصينية. وقد شارك آلاف الأفارقة فيه تحت إمرة فرنسا، ثم الدور الذي لعبته إندونيسيا أيام أحمد سوكارنو وذلك بعقد مؤتمر باندونغ¹ لآسيا وإفريقيا أين التقى لأول مرة ممثلو 29 دولة يمثلون شعوبا كانت ترزخ تحت شر العبودية والاستغلال والتمييز العنصري وها هي الآن تريد أن تنهض من جديد ويكون لها دور في القضايا الإنسانية.

و- المؤتمرات والاجتماعات الدولية:

التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية والتي أظهرت للأفارقة مدى أهمية وحدة الأهداف والآراء فكان لها أثر قوي في نمو الوعي الإفريقي وضرورة بناء حركات تحررية لمراجعة الاستعمار منها:

- مؤتمر نيودلهي 1949: وقد نتج عنه تشكل جبهة آسيوية² داخل هيئة الأمم المتحدة

لمساندة القضايا الإفريقية والآسيوية - لم تكن حينها سوى ثلاث دول إفريقية مستقلة وهي مصر، ليبيريا وإثيوبيا-

- مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية: عقد بالقاهرة سنة 1951 وعالج القضايا المختلفة التي تعاني منها الشعوب المستعمرة في كافة الميادين وطالب بخروج الاستعمار.

المطلب الثالث: القوى السياسية المحركة:

تفاعلت هذه العوامل وأدت إلى نمو الوعي القومي الإفريقي الذي تجلى بوضوح بعد

1- ي. سافلييف، ج. فاسلييف: مرجع سابق، ص 130

2- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 36

الحرب العالمية الثانية أين أخذ يعبر عن ذاته بقدر تجدد المجتمع الإفريقي ومكوناته ومستوياته الفكرية وقادت الحركة القومية الطلائع التالية:

أ- النقابات العمالية الإفريقية « Les syndicats »:

ازدادت حركة التعدين في القارة الإفريقية منذ عام 1938 وازداد النشاط المنجمي خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها وزاد معه استثمار الشركات الأجنبية لزيادة الأرباح التي بلغت سنة 1956 بحوالي 48%. ونتيجة لهذا زاد عدد المشتغلين في قطاع التعدين وجذب إليه آلافا من العمال الكادحين سعيا وراء الرزق وتحسين الوضع المعيشي، ومن هنا ظهرت طبقة العمال على حساب المجتمع الإقطاعي القديم.¹ واستقرت هذه الفئة العمالية بالقرب من المدن فالتقت بالتالي مع الفئة المثقفة وأخذت تنتشر بينهما الأفكار العمالية الخاصة بتنظيم النقابات وعقود العمل ونظام الأجور والتأمين والعطل واللجوء إلى الإضراب من أجل انتزاع الحقوق.²

غير أن السلطات المحتلة واجهت هذه النقابات بكل قوة ووصلت إلى حد الحضر خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن تصميم فئة العمال على المطالبة بحقوقها جعلها تشن العديد من الإضرابات وفي مختلف القطاعات كقطاع السكك الحديدية سنة 1925 وإضراب عمال الموانئ سنة 1929 ثم إضراب التعدين سنة 1939.

والحقيقة أن هذه الإضرابات لم تحقق المرجو منها نظرا لمواجهتها القوية من طرف الشركات الاستثمارية وكذا الحكومات المستعمرة، إلا أنها استطاعت في النهاية أن توصل الفكرة الوطنية، وقد عبر عنها أحد المثقفين الأفارقة بقوله: " إنه ليس من العدل أن نعمل في المصانع، أو في استغلال الأرض، إذا كان هذا الاستغلال وذاك العمل يبقيان الأيدي العاملة

1- ي. سافلييف، ج. فاسلييف: مرجع سابق، ص 88

2- زاهر رياض: استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 432

على تعاستها وبؤسها... أيها الإفريقيون لقد حان الوقت لتغيير الدفة والريان معا... لا دواء لكم إلا بذلك إذا أردتم حقا حياة حرة عزيزة كريمة إنسانية.¹

ب- دور المفكرين والمتقنين:

أخذ المجتمع الإفريقي يتصدع في أركانه الأساسية خاصة ما بين الحربين العالميتين وحل محل الطبقات القديمة أخرى حديثة ومنها الطبقة المتقنة وشبه البورجوازية والعمال وزادت العلاقات نموا ومعها الروابط تتوسع وتتعدى حدود القبيلة إلى الجماعة الكبرى للإقليم متخذة الثقافة واللغة والمصالح المشتركة أساس بنائها.²

وفي ظل هذا الوضع أحس المتقنون بواجب الدفاع عن القومية الإفريقية وإيقاظ الضمير الإفريقي من الولاء للاستعمار الذي كان هدفه هو سحق المجتمع الإفريقي وجعله يخدم مصالحه لا غير. وهكذا أخذت النزعة الزنجية " (Négritude) تتشكل و تتطور على يد هؤلاء المفكرين والمتقنين المطالبين بتأكيد الذات انطلاقا من مواجهة المحتل الأبيض وقوانينه وأخلاقه وأساطيره، فالتمثل والاندماج بالغرب الذي كان مقبولا ومحتملا أصبح بعد الحرب العالمية الثانية يكشف عن زيف لا طائل منه، وصار الكائن الاجتماعي الزنجي يطالب بشخصيته المستقلة باعتباره مطلبا حيويا.³ من أجل ذلك عمدت هذه الفئة إلى الصحافة كأساس قوي لنشر أفكارهم، ورغم قلة إمكانيتها إلا أنها كانت أبرز ما تكون ظهورا في المستعمرات البريطانية ومنها ما كان يكتب باللغة السواحلية* (Swahili) خاصة في كينيا ومنها ما كان

1- ألبير تيفود جيرى: مصدر سابق، ص 97

2- زاهر رياض: مصدر سابق، ص 436

3- جوزيف كي زيربو: مرجع سابق، ص 849

* لغة لعدة دول في الساحل الشرقي لإفريقيا منها أوغندا، كينيا، تنزانيا. وهي رسمية في الأخيرتين. يستخدمها حاليا أكثر من 50 مليون نسمة. لمزيد من المعلومات انظر قاموس لاروس الإلكتروني:

<https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/swahili/75996>

يحرر بالإنجليزية والسواحلية معا مثل جريدة بوكيانا جاندي. كما أن مجلة التي تحمل عنوان " الحضور الإفريقي " ** (La présence africaine) التي كان يشرف عليها المفكر "أليون ديوب" وقد كان لها دور كبير في نشر الوعي القومي الإفريقي.

وبهذا تمكنت الفكرة القومية من التطور ولو ببطء بين مجتمع إفريقي يحاول أن يستغل كل الإمكانيات من أجل تأكيد الذات والقضاء على العنصرية ثم التحرر فيما بعد.

ج - دور الحركات الطلابية:

يعود الفضل في نشر التعليم في أوساط المجتمع الإفريقي القديم إلى الإرساليات التي كان عليها أن تعلم لكي تنتشر المسيحية في البلاد الوثنية، فكانت بالتالي تخدم المجتمع الإفريقي. وتبين الإحصاءات أنه في سنة 1925 كانت الكنيسة الكاثوليكية تسيطر على 80% من التعليم، وما جامعة لوفان نفسها إلا مؤسسة كاثوليكية، ذلك أن حكومات الاحتلال كانت تعمل على الحد من نشر التعليم حتى لا تتكون طبقة مستنيرة ويقظة.¹

لكن اضطرها النشاط الإداري والاقتصادي المتزايد إلى الاستعانة باليد العاملة الإفريقية، مما ألزما فتح مجال التعليم في حدوده الدنيا، حيث تمكن بعض الطلبة من مواصلة دراستهم في الخارج خاصة بريطانيا ولكن على نفقة أوليائهم خلافا لفرنسا التي كانت تضع العراقيل أمام الطلبة ولا تعطي المنح المدرسية إلا بشروط قاسية جدا منها مثلا المعدل المرتفع ثم حسن السيرة التي يحددها الحاكم العام دون سواه.²

وهو ما جعل عدد الطلبة في بريطانيا أكثر لأنها كانت تقبل الطلبة الأفارقة في

** مجلة أدبية وسياسية سنغالية أسسها أليون ديوب سنة 1947، تنتشر النقاشات السياسية والثقافية والأدبية للمفكرين السود الناطقين بالفرنسية والانجليزية والبرتغالية. للمزيد انظر موقع المجلة :

جامعاتها فساعد على ميلاد التنظيم الطلابي الذي حمل اسم "اتحاد طلاب الغرب الإفريقي (WASU) سنة 1926.

هذا التنظيم الذي كان متأثرا بأفكار الجامعة الإفريقية وناضل من أجل المساواة وحقوق الأفارقة في المستعمرات البريطانية.

وعموما فقد أدى الطلبة السود دورا هاما في كشف الغطاء عن روح الأفارقة وعن أحوالهم أمام المجتمعات الأوروبية التي لم تكن على اطلاع كبير بتلك المعاناة كما كانوا يحضرون ويتابعون حلقات دراسية مع مناضلي الأحزاب والحركات التقدمية الأوروبية كالحزب الشيوعي الفرنسي وحزب العمال البريطاني، مما أعطاهم تكوينا سياسيا إضافيا ساهموا به في تأسيس الأحزاب في إفريقيا عند عودتهم ودخولهم مباشرة في النضال القومي الإفريقي.¹

كما كانوا يناضلون من جهة أخرى بدور العبادة والكنائس وهناك اطلعوا على مواقف هامة لأساقفة مسيحيين منهم البابا بيوس 12 الذي بعث بعد الحرب العالمية الأولى رسالة إلى البعثات الإفريقية: "إن الكنيسة التي رأت على مر العصور ولادة الكثير من الشعوب ونشوء الكثير من الدول لا يمكنها إلا أن تهتم بولادة دول جديدة، وشعوب تأخذ بتحمل مسؤولياتها في نظام الحرية السياسية ... ليفكر المستعمرون وليتذكروا أن الشعوب لا تموت... قد تهان وتغلب على أمرها لكنها تحمل النير الذي فرض عليها متململة وتستعد للأخذ بالثأر... ورفع نير العبودية".² وفي ظل هذه الأفكار السياسية منها والدينية، فإن الحركات الطلابية كانت هي الأخرى واحدة من الركائز التي قامت عليها القومية الإفريقية التي ثارت بعد الحرب العالمية

1- جوزيف كي زيربو: مرجع سابق، ص ص 850-851

2- ألبير تيفود جيري: مصدر سابق، ص 113

الثانية خاصة من أجل تحرير إفريقيا. فما هو المبشر الكاثوليكي الأب جوزيف ميشال المرشد العام للطلاب الأفارقة في باريس يتكلم عن وجوب القضاء على الاستعمار لأن المستعمرين خانوا رسالة المسيح بالجشع والطمع والاعتداء على حرمان الشعوب.

د - دور رجال الدين:

عمد الاستعمار الأوروبي في إفريقيا إلى نشر الديانة المسيحية على حساب الديانات المحلية، وأقام الكنائس حول التجمعات السكانية مما جعل الأفارقة يعتنقون المسيحية ويطلعون بالتالي على تعاليم الإنجيل، وتدرجوا بمرور الوقت في المناصب الدينية حتى وصل البعض منهم إلى منصب الأسقف وتعمق بالتالي في فهم تعاليم المسيحية والتي تتناقض مع ما يمارسه المحتل في مختلف الميادين الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدينية. فمثلا العبارات التي تنشد في الكنيسة هي "يا راية الخلاص التي قادت أجدادنا إلى النصر، والتي تبعث في أولادهم الأمل، يا أبناء هؤلاء انشدوا مثلهم لتحيا جان دارك لتحيا فرنسا..."¹ كيف وانطلاقا من هذا النشيد أن لا نعتبر أن هذا الدين ليس دين أجنبي دخلاء علينا ولا يقتل فينا كل شعور وطني قومي؟ كل هذا دفع الأفارقة إلى إيجاد كنائس خاصة بهم وتمكنوا من نشر مذاهبهم التي تعادي الاستعمار والتمييز العنصري، فما هو مثلا الأب ماركوس غارفي* الذي أنشأ كنيسة أرثوذكسية إفريقية كانت بعض تعاليمها تقول "إن الملائكة سود وإن الشياطين من البيض"²، وهام أساقفة مدغشقر قد أطلقوا تصريحاً جاء فيه "إن الحرية السياسية أساسية، والحرمان

1- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 51

* ولد في جامايكا سنة 1887 وتوفي بلندن سنة 1940، لقب بموسى الأسود. نشط خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان يدعو إلى توحيد الزنوج وتحسين أوضاعهم. أسس جريدة "عالم الزنوج"، وتعرض لمضايقات وحتى السجن بالوم.أ. لمزيد من المعلومات انظر:

Têtêvi GODWIN et autres: Père de l'unité africaine des peuples, sa vie, sa pensée, ses réalisations, tome1, harmattan, paris, 2000

2- جوزيف كي زيربو: مرجع سابق، ص 853

منها نقص في التربية ولا يمكن إلا أن يكون مؤقتا، وعلى الكنيسة أن تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وحكم نفسها بنفسها".¹ وهذا الوضع يوضح مدى الوعي الذي بلغه رجال الدين وكشفهم عيوب المحتلين، لذا كان هؤلاء في نظر السلطات الاستعمارية أشد خطرا من السياسيين.

هـ - الأحزاب السياسية:

هناك العديد من الهيئات المختلفة التي اشتركت في ظهور الحركة القومية في إفريقيا جنوب الصحراء، لكن تبقى الجهة المختصة في حمل عبء النضال في الميدان السياسي وممارسة العمل المباشر هي الأحزاب السياسية، سواء منها الشرعي أو غير الشرعي. وقد كان انبعاثها يتزايد بداية من عام 1945، حاملة فكرة أن لن يستمر الأوربيون أوصياء على الإفريقيين، وفي يدهم وحدهم تقرير مصيرهم، بل ارتفع الصوت الإفريقي عاليا مطالبا بتحديد الإفريقي لمصيره ومستقبله بنفسه.²

وقد انبعثت الأحزاب الإفريقية:

- إما من قاعدة قبلية قومية لم تتمكن السلطات الاستعمارية من سحقها مثل قبيلة الناغاني الكونغولية التي أسست جمعية الباكونغو 1949، والتي تحولت إلى حزب سياسي بداية الخمسينيات من القرن الماضي.³

- وإما من منطلقات دينية تجمع عدد كبير من أتباع ديانة معينة، فتلتف تلك الروابط الروحية حول شخصية دينية قوية، ما يجعلها تتحول إلى روابط سياسية تكون بداية لتكوين حزب

1- ألبير تيفود جيرري: مصدر سابق، ص 113

2- فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف الاستعمار الاستقلال، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص 307

3- جوزيف كي زيربو: مرجع سابق، ص 856

سياسي. وقد حدث هذا في السودان الفرنسي "مالي حاليا" الذي أدى إلى ظهور حزب الأمة السوداني بداية 1951 أو حزب المؤتمر الإسلامي في غامبيا أو حزب الوحدة الإسلامية في غانا ثم المجلس الوطني لنيجيريا والكامرون - بسبب الوصاية - ثم اتحاد كينيا الإفريقي سنة 1946، الحزب الوطني الديمقراطي في غينيا، وتلا ذلك ظهور العديد من الأحزاب وأصبح نشاطها معروفا داخل إفريقيا وخارجها.¹

- وهناك شكل ثالث هو البعد الإقليمي والذي ترى فيه قومية ما أنها مضطهدة ومقسمة بين دول استعمارية عدة فتحاول هذه القومية أن تجمع نفسها إقليميا لتدافع عن ترابطها ووحدتها ومثال ذلك حزب الأحرار في السودان الفرنسي.²

أخذت الأحزاب السياسية الإفريقية تنظم نفسها وبمقدار إمكانياتها وبالضروريات المحلية وعلى حسب ما يتمتع به قادتها من قوة في الشخصية أو الانتماء العشائري، وكانت الأحزاب الإفريقية تبنى على لجان الأحياء، ثم لجان القرى، ثم الخلايا في المدن. وبالتالي فعلاقة الجوار كانت أقوى من غيرها، إذ يتمكن الحزب من الاجتماع بسهولة أكبر.

وكانت الأوامر تنتشر بسرعة بين المناضلين، كما أن الانتساب لهذه الأحزاب كان مختلفا فالأحزاب الأفضل تنظيمًا والمثابرة على عقد الاجتماعات وتوزيع البطاقات وجمع الاشتراكات تعد الأكثر حضورا في الساحة الإفريقية.³

والحقيقة أن الأحزاب السياسية الإفريقية كانت في بدايتها عبارة عن جماعة ضغط لعلاج بعض المسائل الجزئية، ولم يكن هدفها الوصول إلى طرق المسائل السياسية أو الوصول إلى الحكم. ثم تطورت هذه الأحزاب تبعا لتغيرات داخلية وأخرى عالمية مما جعل

1- محمد علي القوزي: مصدر سابق، ص 396

2- ي. سافلييف، ج. فاسلييف: مرجع سابق، ص 110

3- جوزيف كي زيريو: مرجع سابق، ص 863

سقف المطالب يتغير خاصة في المستعمرات البريطانية ليصل إلى المطالبة بالاستقلال وإقامة حكومات وطنية، مع إمكانية البقاء ضمن إطار رابطة الكومنويلث «Commen wealth». أما بالمستعمرات الفرنسية فكانت المطالبة بحماية الحقوق الطبيعية والمساواة بين المتساكنين، إلا أنها لم ترق إلى درجة الحصول على الاستقلال بسبب قمع سلطات الاحتلال الفرنسي.¹

كما أنه تجب الإشارة إلى دور الصحف والتي كانت تنشر أفكار الحزب ومواقف القادة التي هي زاد المناضلين على درب النضال. ومن هذه الصحف صحيفة "الشرط الإنساني" التي كان ينشرها المناضل سنغور، وصحيفة "أخبار المساء" التي كان يصدرها الزعيم نكروما، وكذلك صحيفة "قائد الدفة" التي كان يصدرها أزيكيوي* وغيرها من الصحف - والتي كانت أكثر انتشارا في المستعمرات البريطانية عنها في الفرنسية- ما جعل الأحزاب تصبح أكثر نضجا وتوسعا وفعالية.² لكن سلطات الاحتلال كانت تواجه هذه الصحافة بنوع من القمع والمنع والغرامات المرتفعة.

هذه كلها عوامل اشتركت في بعث القومية الإفريقية التي هيأت أرضا خصبة أيقظت الفرد الإفريقي وانتبه إلى الغبن والاستغلال وعدم المساواة والتمييز الذي يعاني منه بسبب هذا الدخيل الأوروبي الذي وجبت الثورة عليه.

1- فيج جي دي: تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة وتقديم وتعليق، السيد يوسف نصر، مراجعة، بهجت رياض صليب، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 390

* 1996-1904: مفكر وسياسي نيجيري ناضل من أجل استقلال إفريقيا، أسس عدة أحزاب وصحف من بينها « African morning post » بأكرا، متخذا إياها منبرا للدفاع عن استقلال غرب إفريقيا. تولى رئاسة نيجيريا بين سنتي 1963-1966. لمزيد من المعلومات، أنظر:

Austine Uchechukwu Igwe : ZIK OF AFRICA, AN APPRAISAL OF THE CONTRIBUTIONS OF DR. NNAMDI AZIKIWE TO AFRICAN SOCIO-POLITICAL AND ECONOMIC GROWTH IN THE TWENTIETH CENTURY, Global Journal of Arts Humanities and Social Sciences, No.4, 2015

2- زاهر رياض: مصدر سابق، ص 434

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي ما بين 1945-1954

استمرت أهمية القارة الإفريقية تزداد يوما بعد يوم في سياسات القوى الاستعمارية الأوروبية، ولكنها زادت أكثر بعد الحرب العالمية الثانية لما قدمته القارة ماديًا وبشريًا في جهود الحرب من جهة ونظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي لحقت بفرنسا وبريطانيا جراء الحرب، ثم لظهور التنافس الشديد بين القوتين العظميين الجديدتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. لهذا أدركت كل من بريطانيا وفرنسا الأهمية البالغة للمستعمرات الإفريقية بالخصوص، لذا نجد المستر أتلي « Clement Richard Attlee » رئيس وزراء بريطانيا في جانفي 1948 يعلن صراحة عن أهمية المستعمرات الإفريقية قائلا "إن أهداف الدول الاستعمارية الأوروبية هي في مجملها حل مشكلات النظام الاستعماري عن طريق مضاعفة استغلال المصادر المحلية في إفريقيا...".¹ وإن "دول غرب أوروبا لا تستطيع أن تعيش وحدها كوحدة اقتصادية، ومن ثم نشأت الرغبة في ضم إفريقيا وغيرها من المناطق الواقعة فيما وراء البحار اقتصاديا إلى غرب أوروبا..."¹ وكان وزير المستعمرات الفرنسي ألبرت ساروت « Albert SARRAUT » * قد سبقه إلى التأكيد على الإسراع في عملية استغلال المستعمرات الإفريقية حيث قال "يجب أن تكون مستعمراتنا مركزا للإنتاج وليس أبدا متاحف لعرض العينات".²

وبالتالي ففلسفة العهد الجديد التي نادى بها الاستعماريون بعد الحرب العالمية الثانية

1- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 366

* لمعرفة سياسته في استغلال المستعمرات، انظر كتابه المعاد طبعه حديثا عن دار "هارماتان" بباريس سنة

2012، تحت عنوان « GRANDUR ET SERVITUD COLONIALES »

2- رونالدو أوليفر ، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 204

بأنها تختلف عن الاستعمار القديم ما هي في الحقيقة إلا ذر للرماد في العيون. وأن البعد الاقتصادي لعملية الاحتلال الأوروبي لإفريقيا أكد. وجاءت سياسة العهد الجديد لتؤكد، إذ صرح وزير المالية البريطاني أيام حكومة أتلي سنة 1948: " إن مشروعات التنمية في إفريقيا لم تكن في يوم من الأيام مشروعات خيرية تخدم الأفارقة، بل هي مشروعات مادية أوجدناها لمنفعتنا..."¹ ما يعني أن الدول الاستعمارية عليها الإسراع في إنتاج المواد الأولية على اختلاف أصنافها في المستعمرات وبأية وسيلة كانت حتى تعوض كل نقص تشهده أوروبا.

والحقيقة أن المتتبع للأوضاع الاقتصادية بمختلف جوانبها الزراعية والصناعية والتجارية خلال الفترة من (1945 - 1954) يدرك مدى تأثير البعد الاقتصادي على سياسات الدول الاستعمارية في إفريقيا وخاصة بعدما فقدت هذه القوة مستعمراتها في آسيا وقبلها في أمريكا. ويتضح ذلك في الإجراءات المتبعة، فكل المشاريع قامت على نهب موارد الشعوب الإفريقية وثرواتها، وفي الحصول على أكبر ربح ممكن* وبأسرع وقت مستطاع دون أدنى اعتبار للمستقبل الاقتصادي للقارة، إذ تم سرقة المناجم وآبار البترول واغتصاب الأراضي من أصحابها الأصليين، ثم إجبارهم على التحول إلى عمال زراعيين يخدمون أسيادهم البيض من المستعمرين.

ضف إلى ذلك إدخال أنظمة الاحتكار الزراعي بضم مساحات واسعة من الأراضي وتحويلها إلى مستعمرات كبرى لإنتاج محاصيل نقدية مربحة. وأقيمت لأجل ذلك سكك الحديد

1- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 366

* حققت بريطانيا فائضا في وارداتها خلال قرن من استغلال مستعمراتها الإفريقية بلغ حوالي 25 ضعفا سنة 1855 قدر بـ 30 مليون جنيه، وبلغ سنة 1950 أكثر من 740 مليون جنيه). انظر أحمد طاهر: مصدر

سابق، ص 35

والموائئ لتصدير المنتوجات الزراعية والمواد الخام. وكذا إنشاء القواعد العسكرية البرية لإجبار الشعوب المغلوبة على تلبية أوامر الإدارات الاستعمارية والخضوع لها خضوع العبيد.

المطلب الأول : وضع الزراعة وملكية الأرض

اتسم الاقتصاد الإفريقي قبل الاستعمار بطابعه التقليدي الذي يهدف إلى إشباع حاجات القبائل التي كانت إما رعوية أو زراعية. وكانت الملكية الجماعية هي السائدة لدى الوطنيين الأفارقة ولم تكن ظاهرة التملك الفردي للأرض معروفة لدى الأفارقة حتى مجيء الاستعمار ومعه المستوطنون البيض، الذين حولوا مساحات كبيرة من الأراضي التي كانت تستغلها القبائل الرعوية لمواشيهم إلى ملكيات خاصة جد خصبة تنتج محاصيل زراعية جديدة¹ على السكان المحليين كالفول السوداني، القطن، البن، الشاي، ونظرا لما تحقق من تطور في هذا المجال، لجأت القوى الاستعمارية إلى وضع خطط زراعية تقوم على الآتي:

- قامت الحكومات الاستعمارية بوضع اتفاقيات تقيد الأفارقة وتجبرهم على التعامل وفقها، واعتبرتها أساس التعامل بينها وبينهم خاصة حول ملكية الأرض. وكمثال على ذلك ما قامت به بريطانيا في أوغندا سنة 1900 والتي على إثرها تم اقتطاع جزء من الأراضي الصالحة وتم منحها للكاباكا (أي الملك) الذين هم موالون للاحتلال وصارت ملكا خاصا لهم أطلق عليه اسم "أرض الميلو". (Milo Land) في حين اعتبرت الأراضي الأخرى ملكا للحكومة البريطانية، وبذلك حصلت بريطانيا على 10550 ميل مربع من الأراضي الصالحة إضافة إلى مساحات واسعة من الغابات.²

1- جون هاتش: تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة، عبد العليم السيد منسي، مراجعة، محمد

أنيس، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1969، ص 161

2- يوسف سليمان: جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا 1894 - 1962 مجلة الدراسات

الإفريقية، عدد 5، 2016، ص 160

ونفس الشيء طبقته حكومة الاحتلال الفرنسي في غينيا إذ اعتبرت أن خيرات غينيا السطحية و الباطنية خيرات مهجورة لا مالك لها لذا انتقلت ملكيتها مباشرة للدولة الفرنسية و ما غينيا إلا إقليم إفريقي يعتبر امتدادا لدولة المتروبول.¹

- فرض الضرائب المرتفعة من قبل حكومات الاحتلال على من يملك الأرض، وفي مرحلة لاحقة تجبر الفلاحين الأفارقة على ترك نشاطهم ليتحولوا إلى عمال مزارعين لمحاصيل زراعية نقدية غير معهودة لديهم. هذه المحاصيل تحتاجها الدول الاستعمارية لاقتصادها التجاري لا المعاشي (البن، القطن...)، و هي مواد أولية زراعية للصناعة في أوروبا.

- القيام بعمليات إصلاح واسعة للأراضي وإجراء تجارب زراعية مكثفة حول زراعة المحصول الواحد (القطن، البن، المطاط، الفول السوداني).²

- مد سكك الحديد من قبل الحكومات الاستعمارية قصد الاستغلال الأمثل للخيرات انطلاقا من الموانئ على السواحل إلى المناطق الداخلية، ومثال ذلك خط الحديد الذي أنشئ من منطقة كسمايو (Kusmaiou) إلى بحيرة فكتوريا شرق إفريقيا سنة 1901 ثم تلتها خطوط أخرى منها خط حديد شرق إفريقيا الألماني ، غرب إفريقيا الفرنسي وغيرها.³

- فتح المجال أمام الشركات الأوروبية لاستثمار رأس مالها في الميدان الزراعي قصد زيادة الاستغلال وبالتالي حصول الحكومات الاستعمارية على أرباح طائلة بفعل ضرائب تفرض على هؤلاء المستثمرين بنسبة تتراوح بين 5% و 10%.

1- أحمد سيكوتوري: إفريقيا والثورة، ترجمة مجموعة من الاختصاصيين، مراجعة، أديب اللجمي، ط 2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1968، ص 33

2- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 367

3- محمود السيد: مرجع سابق، ص 98

فمثلا بلغ عدد المستثمرين في غابات الغابون¹ بشجرة "الأكومية" ذات الخشب العالي الجودة حوالي 23 مستثمرا، وهذا سنة 1946 مما أدى إلى تناقص أشجار الأكومية حتى أصبحت نادرة الوجود.

وارتفع مدخول موازنة بريطانيا مثلا سنة 1946 إلى 60% عن السنوات السابقة، والحال كذلك لباقي الدول الاستعمارية. هذه الأموال تستخدمها الدول الاستعمارية في تثبيت وجودها بالإفناق على الجند وإقامة القواعد العسكرية، وعلى موظفي الإدارة ثم مد طرق المواصلات وتوسيع الموانئ من أجل الشحن إلى الأسواق العالمية، ثم ربط المستعمرة بالدولة الأم اقتصاديا لتموين ضمان لاستمرار ظاهرة التبعية الاقتصادية.²

بعدها ذلك قامت الدول الاستعمارية بإنشاء مؤسسات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي سنة 1946. والظاهر من هذه المؤسسات المالية أنها في خدمة شعوب المستعمرات ومساعدتهم، لكنها هي في الحقيقة على العكس من ذلك تماما. إذ أنها تبيح استغلال القارة أكثر بواسطة تطوير وسائل الإنتاج وتحديث وسائل النقل للرفع من الاستنزاف ومنه زيادة الأرباح، باعتبار الأفارقة أضمن سوق استهلاكي للدول الاستعمارية.

وهي بذلك تسعى إلى خدمة اقتصادها لا غير، فالبرنامج الذي حدد سنوات (1954-1957) يهدف إلى زيادة إنتاج المحاصيل المعدة للتصدير، فمنتوج القطن ارتفع من 38 إلى 55 ألف طن جاف، ومنتوج البن ارتفع من 132 إلى 170 ألف طن، ومنتوج الكاكاو ارتفع من 110 إلى 150 ألف طن وهذا في المستعمرات الفرنسية لإفريقيا الغربية والاستوائية،

1 -Hubert DESCHAPS et autres : Histoire générale de l'Afrique noire, Tome 2 de 1800 à nos jours, Presse universitaire de France, Paris, 1971, p 525

2- يوسف سليمان، مرجع سابق، ص 166

وبالتالي فالمحاصيل اللازمة لغذاء الأفارقة لم تلق الاهتمام والتطوير.¹

ومما سبق يتضح أن الدول الاستعمارية تسعى من وراء مشاريع التطوير الاقتصادي والاجتماعي إلى تحقيق ما يلي:

- تأمين سوق تحتكرها شركات الدول الاستعمارية تفوق أرقام استثماراتها 500 مليار جنيه استرليني.
- تحسين ميزان التبادل التجاري وتفادي العجز أمام ميزان الولايات المتحدة الأمريكية.
- الإبقاء على ولاء الجيوش والموظفين والموالين من الأفارقة بتوزيع الامتيازات عليهم.²
- استخدام هذه الأموال في استمرار السيطرة على مناطق النفوذ فيما وراء البحار بإنشاء القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية وهذا ما يؤكد أحد الزعماء العسكريين الفرنسيين بيار موس « Pierre MOUSSE » ما من شك أن نفوذ بلد ما وهيمنته يرتبطان باتساع المجال الذي يستطيع فيه هذا البلد أن يفرض نفسه فيه.³
- ثم في الأخير تطبيق سياسة المحصول الواحد التي يفرضها الاحتلال على الأفارقة حيث تختص مناطق واسعة وأحيانا إقليم برتمه في إنتاج محصول معين. فمثلا اختصت غانا في إنتاج الكاكاو، أما غامبيا فتخصصت في زراعة الفول السوداني، في حين أنتج القطن في أوغندا والبن في كينيا ونيجيريا في زيت النخيل، وهكذا أنهكت الأرض وتحصل المستوطنون والمستثمرون على الأموال الطائلة. ومن وراء ذلك الحكومات الاستعمارية

1- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص ص 94 ، 95

2- حلمي محروس إسماعيل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 295

3- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 97

من خلال نسب الأرباح و نسب الضرائب التي تفرضها.

وهكذا عمل الاحتلال الأوروبي في إفريقيا على تغيير الزراعة من معاشية إلى نقدية تجارية ومعها تحولت ملكية الأرض من جماعية مشاعة إلى فردية وخاصة، كما زاد الفقر وانتشرت المجاعات و تدنى المستوى المعيشي للإفريقي حتى صار أقصى ما يتمناه هو الحصول على قوت يومه.

المطلب الثاني: وضع الصناعة

عرف المجتمع الإفريقي الصناعة في شكلها التقليدي منذ القديم، وكانت تحقق له احتياجاته البسيطة لكن مع دخول الاستعمار الأوروبي، تغير الاقتصاد الإفريقي من اقتصاد معاشي يوفر الحاجيات للجماعة إلى اقتصاد كولونيالي نفعي يهدف إلى زيادة الأرباح وإشباع حاجة الصناعة الأوروبية التي يزداد نهمها يوما بعد يوم إلى المواد الخام من المستعمرات الإفريقية. لذا ومع بداية القرن العشرين والتوسع في انجاز سكك الحديد والموانئ واكتشاف الثروات السطحية منها والباطنية في الأرض الإفريقية، زاد الاستغلال وكذا دخول رأس المال والاستثمار¹ إلى إفريقيا، وتوسعت صناعة التعدين واستخراج الثروات المعدنية وغير المعدنية من الأرض الإفريقية، ونقلت عبر المحيطات إلى مصانع أوروبا، واعتبرت المستعمرات الإفريقية امتدادا طبيعيا أوروبا الغربية من جهة الجنوب. وعرفت الصناعة في إفريقيا مرحلتين بارزتين هما:

• المرحلة الأولى: من بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الثانية 1939: تميزت

هذه المرحلة في بدايتها بالكشف عن المواد الباطنية. وبالفعل تم الكشف على احتياطات

ضخمة جدا ومتنوعة موضحة في الجدول التالي:²

1- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 45 - 54

2- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 131

النسبة بالنسبة للعالم	المنطقة	لمعدن
27,3 %	غرب القارة	النحاس
40,3 %	غرب القارة	الكروم
14 %	غرب القارة	القصدير
37 %	غرب القارة	المنغنيز
80,9 %	غرب القارة	الكوبالت
32 %	الشمال الغربي للقارة	الفوسفات
58 %	جنوب ووسط القارة	الذهب
98 %	جنوب ووسط القارة	الماس
12 %	وسط القارة	الرصاص
06 %	غرب القارة	الحديد

جدول يمثل تواجد المعادن بقارة إفريقيا

بناء على الجدول يتضح أن القارة غنية جدا بالثروات المعدنية إضافة إلى المواد الأولية النباتية، الغابات الواسعة والكثيفة التي تنتج الثروة الخشبية و المطاط الطبيعي* الذي يعد واحدا من الثروات الهامة في العالم آنذاك.² ثم الحيوانات ومنها خاصة مادة العاج.

ونظرا لهذه الإمكانيات، كان لابد من إقامة سكك الحديد والموانئ والملاحة النهرية لنقل

واستغلال هذه الثروة من مناطق إنتاجها إلى مناطق تصنيعها. وبفضل هذا، فإن القارة

الأوروبية كانت هي المسيطرة على التصنيع في العالم بنسبة فاقت 52% حتى سنة 1914.

* ظهرت أهمية المطاط الطبيعي سنة 1895، حينما اخترعت العجلات المطاطية للسيارات والدراجات، مما أدى إلى زيادة الطلب بشكل رهيب على هذه المادة. لمزيد من المعلومات انظر رونالدو أوليفر، أنتوني أتومور:

مرجع سابق، ص 179

2- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 124

وبانتهاء الحرب، زاد السلب والنهب للثروات الإفريقية، لكن ومع ذلك تدهورت الصناعة في كل من بريطانيا وفرنسا أمام التصنيع الأمريكي والألماني، حيث بلغ مستوى الفن الهندسي الصناعي فيهما أعلى مما هو عليه في بريطانيا وفرنسا. وتحولت الصناعة في الأخيرتين من التصنيع الأساسي إلى الاستهلاكي كصناعة الخمر والتبغ والفندقة.¹

ثم وفي وقت لاحق أخذ الوضع يزداد تراجعاً حتى بلغ سنة 1929، سنة الكساد الاقتصادي العالمي أو ما يعرف بالأزمة الاقتصادية العالمية حد الإفلاس، فتأثرت القوى الاستعمارية وتأثرت اقتصادات إفريقيا معها، وسادت حالة الكساد العام. ذلك أن اقتصادات القارة الإفريقية قد تم ربطها باقتصادات الدول الأوروبية كلياً. ثم أدمجت بعد ذلك في اقتصادات الدول الرئيسية للعام الرأسمالي.

وبالفعل، فقد أدت أزمة 1929 العالمية إلى الحد من نمو اقتصاد إفريقيا وتراجعته سواء في المناجم أو المزارع، حيث توقف بيع المحاصيل الزراعية الأحادية والنقدية التي تنتج في إفريقيا وسرح آلاف العمال من المناجم وكذا آلاف الفلاحين. وبذلك قطع دخل الإفريقي الضئيل أصلاً فلا هو في أرضه ينتج غذاءه ليكفي حاجته ولا في منجمه يعمل ليتحصل على مقابل مالي.²

فانتشر الفقر والجوع مما دفع الإفريقيين إلى العودة إلى الاقتصاد المعاشي وتربية المواشي وأسلوب المقايضة والابتعاد عن اقتصاد النقد، ورفض دفع الضرائب ثم استخدام سلاح الاضطرابات. والملاحظ أن ظاهرة الكساد الاقتصادي التي أصابت العالم وإفريقيا بينت

1- نفسه، ص 38

2- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 206

مدى التغيير الكبير الذي طرأ على حياة الإفريقيين وعلى اقتصادهم الذي تحول من اقتصاد في خدمة السكان المحليين إلى اقتصاد يخدم مصالح المستوطنين والدول الاستعمارية.

وفي سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، حاولت الدول الاستعمارية النهوض بالاقتصاد الإفريقي من جديد عن طريق فتح الاستثمار الخاص وتطبيق سياسة الاتفاق الجديد (New Deal) وتدخّل الحكومات إلا أن الوضع بقي يراوح مكانه حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.¹

• **المرحلة الثانية: من الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1960** : خلفت الحرب

العالمية الثانية تغييرات جذرية على مختلف الميادين العالمية لا سيما الميدان الصناعي، ذلك أننا إذا تعرضنا للسياسة الاقتصادية للقوتين الاستعماريّتين، (بريطانيا وفرنسا) بعد الحرب العالمية الثانية نجدها تقوم أساساً على التغلب على الضعف الذي أصاب اقتصاديهما. وذلك بزيادة الإنتاج في المستعمرات سواء أكان هذا الإنتاج يخص المواد الخام الزراعية كالمطاط و زيت النخيل و الكاكاو والسكر والبن والقطن والفول السوداني و الأخشاب وغيرها. أو المعدنية كالتصدير و النحاس و المعادن الثمينة كالذهب والألماس واليورانيوم...² وهذا كله لزيادة الصادرات حتى تتمكن هذه الدول من موازنة العجز في الميزان التجاري وإيجاد فائض مالي وباستغلال جهود شعوب المستعمرات واستغلال ثرواتهم السطحية والباطنية.

ومن أجل ذلك أصبحت إفريقيا الممول الاقتصادي الأكبر للقوى الاستعمارية. بعدما

1 - Catherine Coquery-Vidrovitch : Les changements économiques en Afrique dans le contexte mondial (1935 -1980), Histoire générale de l'Afrique, Tome 8, Éditions Unesco, 1998, p 311

2- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص47

الفصل الثاني الأوضاع العامة لإفريقيا جنوب الصحراء ما بين 1945-1954

فقدت مستعمرات آسيا فانتقل رأس المال إليها وأصبحت بالتالي إفريقيا هي أمل غرب أوروبا والعالم الرأسمالي عامة. والجدول التالية توضح ذلك التحول الاقتصادي الذي ارتكز على القارة الإفريقية:

البلد	الكمية سنة 1930-1939	الكمية سنة 1950-1959
ليبيريا	1.000 طن	38.000 طن
نيجيريا	2.000 طن	31.000 طن
الكامرون	3.000 طن	5.000 طن
الكونغو	1.000 طن	25.000 طن
المجموع	7.000 طن	99.000 طن

جدول يمثل إنتاج المطاط الطبيعي في إفريقيا¹

المادة	1934	1954
نحاس	21.3	28
ذهب	9.2	58
منغنيز	13.7	36
كروم	12.3	40
أمينات	9.5	17.5
زنك	1.9	08
ألماس	02	07

جدول يمثل إنتاج المعادن / الوحدة طن²

نلاحظ على الجدول الأول ارتفاع كميات استغلال المطاط الطبيعي الإفريقي من قبل

1 - William CLARENCE-SMITH : Grands et petits planteurs de caoutchouc en Afrique (1934 – 1973), Revue Economie rurale, No 331, 2012, p 102

2- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 131

الفصل الثاني الأوضاع العامة لإفريقيا جنوب الصحراء ما بين 1945-1954

الشركات الأوروبية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. و اختلفت كمية الإنتاج من بلد لآخر حسب اختلاف الظروف المناخية.

أما الجدول الثاني فيوضح جليا ارتفاع كمية المعادن المستخرجة إما لتدخل في الصناعة أو لتصدر خاما إلى الأسواق العالمية، خاصة المعادن الثمينة التي ارتفعت أسعارها وعرفت رواجاً كبيراً خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المادة	الفترة	الكمية (ألف طن)
قهوة	1938 - 1934	140
	1958 - 1954	280
كاكاو	1938 - 1934	490
	1958 - 1954	500
قطن	1938 - 1934	651
	1956 - 1951	787
سكر	1938 - 1934	1100
	1952 - 1948	1560
زيت النخيل	1955	870
	1958	940

جدول يمثل إنتاج المحاصيل الزراعية¹

الملاحظ على هذا الجدول، زيادة كمية المنتوجات الزراعية النقدية التي توجه للأسواق الأوروبية والعالمية، قصد زيادة الأرباح وتغطية العجز في الميزانيات الأوروبية.

1- Maxwell Owusu : L'agriculture et le développement rural, Histoire générale de l'Afrique, Tome 8, Éditions Unesco, 1998, pp 375-377

إفريقيا الجنوبية	إفريقيا الغربية	إفريقيا الشمالية	إفريقيا الوسطى	إفريقيا الشرقية
24.5 %	6.1 %	10.4 %	5.8 %	3.6 %

جدول يمثل اليد العاملة الصناعية¹

كما نلاحظ أيضا تطور الاستثمار في المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم إنفاق مبلغ 1200 مليون جنيه استرليني في الفترة بين (1920 - 1937) بمساهمة حكومة بريطانيا. ثم مبلغ 7400 مليون جنيه ما بين (1945 - 1955)، أما فرنسا فساهمت بمبلغ 6500 مليون دولار و بلجيكا 4000 مليون دولار بعد الحرب. وهذا ما يدل على بداية تدخل الحكومات الاستعمارية في الاستثمار الإفريقي بعدما كان متروكا للاستثمار الخاص.²

والملاحظ كذلك على هذه المرحلة سعي الأوربيين المتزايد إلى حل مشكلات بلدانهم التي تضررت كثيرا من جراء الحرب العالمية الثانية، وذلك باستغلال المستعمرات الإفريقية ماديا وبشريا. وقد أشارت نيويورك تايمز في عددها 01-01-1949 بأن: " استمرار الاستعمار في إفريقيا وآسيا يعتبر أمرا لا بد منه لإعادة بناء الدول الغربية التي خربتها الحرب."³

إن العودة إلى مستوى حياة الرفاهية في أوروبا يعتمد إلى حد كبير على استمرار تدفق المواد الخام واليد العاملة الرخيصة من إفريقيا، ولا يمكن لأوروبا أن تستغني عن مصادر الثروة من المستعمرات الإفريقية.

1 - Ibid, p 408

2- ي. سافلييف، ج. فاسلييف: مرجع سابق، ص 119

3- أحمد طاهر، مصدر سابق، ص 125

وفي نفس السياق، أقرت لجنة الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية بداية 1950 بأن: "أوروبا لا تزال متأخرة وأن عجز الدولارات لا يزال قائما والفجوة بين ميزان المدفوعات والمقبوضات لا تزال واسعة..."¹

ومن هنا لجأت القوى الاستعمارية الأوروبية إلى وضع خطط وسياسات اقتصادية جديدة للتغلب على العجز المالي والديون المتراكمة ومن ذلك:

- العمل على تخفيض التعريفات الجمركية على الصادرات القادمة من مستعمرات ما وراء البحار إلى ما نسبته (20 %) وهذا لزيادة الصادرات إلى أسواقها ومن ثم تقوم هي ببيعها للأسواق العالمية.
- خفض قيمة العملة المحلية كالجنيه والفرنك بنسبة (20 %)، مما يسمح بتوافر هذه العملة والعمل بها بالأقاليم المستعمرة ما يوفر عليهما البحث عن الدولار.
- زيادة تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم التسهيلات قصد زيادة حصول الدولة المستعمرة على ضرائب وأرباح إضافية.²
- احتكار تصدير المواد المنتجة من قبل الفلاحين في الأقاليم المستعمرة عن طريق إنشاء ما يعرف بمجالس التسويق (Marketing consulting) والتي كان دورها سرقة الفلاحين. ولنضرب مثال على ذلك:

في أفريقيا الاستوائية الفرنسية، احتكرت شركة القطن الفرنسية تصدير هذه المادة، إذ كانت تشتري 1 كغ بـ 60 فرنكا ثم يبيعه في ميناء التصدير بـ 245 فرنكا، وهذا سنة

1.1955

1 - محمود السيد: مرجع سابق، ص 120

2 - Maxwell Owusu : op cit, p394

مثال آخر عن دور مجالس التسويق سنة 1954: سعر الكاكاو في السوق الحرة هو 520 جنيها للطن الواحد، تشتريه المجالس من الفلاح الإفريقي بـ 170 جنية فقط ثم وفي نفس السنة أعلنت الحكومة البريطانية أنها سوف تستولي على الفرق بين السعر المحدد 170 جنية والسعر في السوق الحرة ثم فرضت ضريبة إجبارية على الفلاح الإفريقي قيمتها 65 جنيها وهي ضريبة صادرات.²

وبالتالي إذا ما حسبنا نصيب الفلاح الإفريقي نجده 105 جنيها فقط، أما نصيب الحكومة البريطانية فهو 415 جنيها كربح صاف عن طن واحد من الكاكاو. والذي كان ينتج بكميات هائلة. هذه الأموال كلها تذهب إلى خزانة الحكومة البريطانية وهذا حتى تتغلب على عجزها المالي وتدفع ديونها وتحسن مستوى معيشة سكانها الذي تضرر بسبب الحرب العالمية الثانية. ما يجعل مصير الإفريقي مجهولا.

وإذا أخذنا مثلا آخر عن أرباح الشركات، نجد شركة جنوب إفريقيا الانجليزية التي تستغل نحاس روديسيا الشمالية³ الذي يبيع كله للخارج بلغت قيمة المبيعات سنة 1937 (12 مليون جنية) منها حوالي مليون جنية ضرائب للحكومة البريطانية. وقفزت المبيعات سنة 1954 لتصل إلى 48 مليون جنية أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف كاملة وكان نصيب الحكومة البريطانية منها حوالي 5 مليون جنية. كما أنه يجب أن نذكر من جانب آخر مدى استغلال العامل الإفريقي الذي كان أجره أقل بكثير من أجر العامل الأوربي فالأول يتقاضى 134 جنيها، أما الثاني فأجره لا يقل عن 1600 جنيها. وإذا علمنا أن عدد العمال الأفارقة

1 - حلمي محروس إسماعيل: مرجع سابق، ص 295

2 - أحمد طاهر، مصدر سابق، ص 262

3- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 313

الفصل الثاني الأوضاع العامة لإفريقيا جنوب الصحراء ما بين 1945-1954

كان 26.800 عاملا في جنزب إفريقيا، مقابل 500 عامل أوروبي. ونسبة أجر العامل

الإفريقي إلى الأوربي هي 1/11. فكم هي الأرباح التي تحصل عليها هذه الشركات؟

كما أنه من جهة أخرى، كانت الحكومات الاستعمارية تدعي أنها تقوم بتخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير الحكومات في المستعمرات، وتخصص لذلك أرصدة مالية تهدف من ورائها إلى مساعدة المشاريع الاقتصادية لتحسين المستوى المعيشي للسكان الأصليين حسب الجدول:

الوحدة مليون فرنك فرنسي، السنة 1955²

الباب	المبلغ	النسبة المئوية بالنسبة للميزانية
إنتاج زراعي	6376	22,2 %
تربية المواشي	2966	8,3 %
تصنيع	/	/
خطوط الحديد	7183	12,9 %
طرق وجسور	5104	18,1 %
مطارات	580	2,1 %
صحة	2117	7,6 %
تعليم	1212	4,3 %
أعمال بلدية و قروية	936	3,3 %

جدول يمثل توزيع ميزانية مستعمرات غرب إفريقيا الفرنسية حسب القطاعات

1- نفسه، ص 109

2 - ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 94

والملاحظ على هذا الجدول أن الأرصدة المخصصة للمشاريع التي تخدم الإفريقي قليلة جداً، وبالتالي فإن النتائج المنتظرة منها سوف لن تكون في صالح السكان المحليين. أما القطاعات التي تخدم دولة المتروبول وشركاتها، فهي المستفيد من الأرصدة المالية. ومثال ذلك نسبة الزراعة وسكك الحديد مع الصحة والتعليم. والحاصل زيادة الاستغلال والتصدير قصد الاستنزاف.

إلى جانب السياسات السابقة الذكر، فقد أخذت القوى الاستعمارية تهتم بمصدر طاقة جديد ألا وهو الطاقة الكهرومائية التي تعد القارة أكبر مصدر لها بقدرة تصل إلى 200 مليون كيلوواط أي 1/5 الإمكانيات العالمية.¹

وتوجهت السياسات حينها إلى هذه الطاقة عن طريق إقامة السدود على الأنهار الإفريقية سواء في أوغندا على نهر النيل أو نهر الزامبيزي بين الروديسيتين أو على نهر كومبو في غينيا وعلى نهر الكونغو كذلك، كل هذا من أجل توفير الطاقة اللازمة - بدون مقابل - لصهر النحاس والألمنيوم ونقله نصف مصنع إلى مصانع العالم لتباع بأعلى الأسعار.²

لكن ورغم ما قيل فإن الحرب العالمية الثانية قد جعلت القوى الاستعمارية رغماً عنها تقيم بعض الصناعات في إفريقيا لما تعذر الحصول على السلع، لانصراف الدول الصناعية للحرب من جهة وصعوبات النقل البحري من جهة ثانية. فظهرت مصانع تنتج السلع اللازمة للاستهلاك المحلي، وقامت شركات بإنشاء بعض المصانع في الأقاليم الإفريقية لسد المطالب المحلية ولم لا التصدير.

ويلاحظ من خلال ذلك تطور صناعة الأسمنت ومواد البناء مما أدى إلى توسع المدن

1- نفسه، ص 132

2- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 58

وزيادة هجرة الإفريقيين من الأرياف طمعا في الرزق والعمل بالصناعة، بعدما استولى المستوطنون على الثروة الزراعية. وقد أدى هذا التغيير في الاقتصاد الإفريقي إلى فجوة متزايدة الاتساع بين الإنتاج والاستهلاك، إذ كانت السلع التي يمكن للإفريقيين الحصول عليها كلها تقريبا من منشأ أجنبي. وبالتالي كانت سمة الاقتصاد الإفريقي بفعل الاستعمار "أن الإفريقيين ينتجون ما لا يستهلكون ويستهلكون ما لا ينتجون"، وترتب عن ذلك تخلف وتبعية اقتصادية كاملة.

المطلب الثالث: وضع التجارة

لم يسلم قطاع التجارة من التغيير الذي لحق بقطاعي الزراعة والصناعة بفعل الاحتلال الأوروبي، بل إن قطاع التجارة كان الأكثر تأثرا سواء من حيث السلع المتبادلة أو أسلوب المبادلة أو ما تعلق بطرق التجارة. ذلك أن التجارة كانت محلية بين أفراد القبيلة الواحدة أو القبائل المتجاورة، ويتم تبادل السلع المنتجة من قبل الفلاحين سواء زراعية كانت أو حيوانية في أسواق غالبا ما تكون موسمية، يتم فيها تبادل الذرة، الأغنام والأبقار، ثم مصنوعات يدوية كالنسيج، الفخار، الجلود، أدوات نحاسية وقصديرية وحلي، كل هذه المبادلات تتم بواسطة المقايضة.¹

هذا الأسلوب التقليدي مكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي واستمرار استقرار الإفريقيين بمناطقهم وممارسة اقتصادهم التقليدي. لكن بدخول الأوروبيين إلى القارة تغيرت أوضاع هذه المجتمعات، بداية بالإتجار بالبشر ضمن ظاهرة الرقيق التي غيرت كثيرا في اقتصاديات القارة وأثرت سلبا عليها، إلى الاحتلال الأوروبي لإفريقيا الذي غير ملامح التجارة الداخلية والخارجية للقارة لصالحه.²

1- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 33

2- حمدي الطاهري: إفريقيا بين الاستعمار والاستقلال، ج 1 إفريقيا تحت نير الاستعمار، مكتبة الآداب، القاهرة، 1998، ص 64

ذلك أنه أخذ يتاجر بالسلع والمنتجات التي ينتجها الأفارقة وأوصلوها إليه ليقوم هو بتصديرها عبر المحيطات إما إلى العالم الجديد أو أوروبا وحتى آسيا ويجني الأرباح الطائلة. ثم مع بداية القرن العشرين، لما تم اكتشاف الثروات المعدنية الهائلة وتوسيع وسائل النقل البرية من سكك حديد وبحرية من موانئ وملاحة نهرية ونقل جوي، فتح المجال للاستغلال الخاص في القارة فاستولى أصحاب رؤوس الأموال والشركات على التجارة الخارجية حيث صدرت الخامات المعدنية (من نحاس، قصدير، ألمنيوم، ذهب) وخامات حيوانية كالعاج، ونباتية كالأخشاب، وزراعية (كالكطن والبن والكاكاو والمطاط...) وأصبحت القارة بالتالي مصدرا للمواد الأولية على اختلافها نحو مختلف بلدان العالم.¹

كما تمت سيطرة المستوطنين على التجارة الداخلية بإدخال الاقتصاد التبادلي في محلات التجزئة بالتجمعات السكانية وإدخال النقد في المعاملات التجارية، وعادت الفوائد للمحتل الذي تحكم في الحركة التجارية بجميع أشكالها.²

هذا إلى جانب التحكم في الطرق التجارية التي كانت قديما عبارة عن طرق برية تقليدية من منطقة البحيرات في أواسط إفريقيا عبر الصحراء إلى الشمال، أو عبر الأنهار إلى الشرق والغرب ثم الجنوب، أو عبر البحار إلى الشرق وبالتحديد بلاد العرب والهند. لكن الاحتلال الأوروبي غير تلك الطرق بإدخال سكك الحديد التي عبرت القارة من أقصاها إلى أقصاها، واستخدم المحيط الأطلسي كطريق تجاري هام يربط القارة الإفريقية المستعمرة بالأسواق العالمية. وأصبحت للتجارة أهمية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة لبريطانيا وفرنسا من أجل تغطية العجز في ميزانيتها التجاريين أمام الولايات المتحدة الأمريكية وكذا لتسديد الديون المترتبة عليهما جراء الحرب.³

1- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 57

2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 71

3- أحمد طاهر: مصدر سابق، 387

لذا كان اللجوء إلى عملية التصدير ضرورة تنمي الثروة المالية ويزيد من أموال الخزانة أمرا ضروريا. ضف إلى ذلك جلب الواردات من المتروبول دون غيرها للأسواق الإفريقية وبيعها بأسعار مرتفعة. وقد ذكرت صحيفة الحياة الفرنسية في أبريل 1954 أن سكان المستعمرات مضطرون للاستيراد بأسعار مرتفعة من فرنسا ما يمكن استيراده بأسعار أقل من الخارج. فهم يشترون القمح الفرنسي بما يزيد عن 80% عن سعر القمح في السوق العالمية ومادة السكر بما يزيد عن 100% والقطنيات بـ 35%...¹ كل هذا لصالح دول الاحتلال لا للشعوب الضعيفة. والجدول التالي خير مثال على استنزاف ثروات القارة الإفريقية من طرف المستعمر، وربط تجارة المستعمرات بدول المتروبول .

البلدان المستوردة	البلدان المصدرة		
	اليابان	أوروبا الغربية	الو.م.أ وكندا
المجموع			
39	-	18	21
61	30	22	09
73	-	67	06
173	30	107	36

جدول يمثل صادرات المنتجات الغابية من المناطق المتخلفة إلى البلدان المتقدمة في الفترة

ما بين 1953 - 1955 / الوحدة: مليون دولار²

يبين لنا الجدول أن قارة إفريقيا هي أكبر مصدر لهذه المنتجات عالميا بمجموع 73 مليون دولار، وأن جل هذا المنتج موجه لأسواق أوروبا الغربية. كما أن هذه الأخيرة هي أكبر مستورد لهذه المنتجات وتحديدا من إفريقيا. ما يؤكد ربط الاقتصاد الإفريقي بالدول الاستعمارية.

1- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 82

2- <http://www.fao.org/docrep/68738f/68738f07.htm> , consulté le: 18/08/2017

وعليه، فإن الملاحظة التي تسجل على السياسة الاقتصادية للقوى الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا وخصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تقوم بالأساس على التغلب على نواحي الضعف في اقتصادياتها، وهي تعمل على زيادة الإنتاج القادم من المستعمرات، سواء كان هذا الإنتاج يمثل المواد الخام على اختلافها بما في ذلك استخراج المعادن الثمينة وتصدير كل هذا إلى الأسواق العالمية رغبة في الحصول على العملة العالمية "الدولار" وتحقيق الموازنة في الميزان التجاري أو لتسديد الديون. ثم من ناحية أخرى جلب الواردات من مصانع هذه الدول الاستعمارية إلى الأسواق الإفريقية وبيعها بأسعار مرتفعة لتحقيق أرباح طائلة تستخدم في ترفيه المجتمعات الأوروبية على حساب تعاسة الإفريقيين.

المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي والثقافي ما بين 1945-1954:

لم تكن الأوضاع الاجتماعية لشعوب إفريقيا جنوب الصحراء، بأفضل حال من الأوضاع السياسية والاقتصادية. ذلك أن الاستعمار الأوربي قد فكك البناء القبلي ودمر الزعامات القائمة وقضى على القوانين وتقاليد الحكم. كما قسم القبائل بين عدة دول استعمارية. ودمر الأسس الاقتصادية التي ألفها الإفريقي منذ عهود. فساد الفقر والمجاعات وانخفض المستوى المعيشي وظهر التمييز العنصري، وساد الظلم والحيث الذي صار ميزة الاستعمار الأوربي لإفريقيا طيلة تواجده بها.

المطلب الأول: الوضع الاجتماعي:

1- البنية الاجتماعية:

كانت القبيلة هي أساس البناء الاجتماعي للمجتمع الإفريقي عبر تاريخه الطويل، وهي الضامن لتماسكه الاقتصادي والحضاري بشكل عام. لكن دخول الاحتلال الأوربي إلى الأرض الإفريقية ومنذ عهد الأمير هنري الملاح سنة 1442¹، البرتغالي الذي جمع حوله الرجال الأفارقة ليعلمهم المسيحية، لكنه باعهم ثم عاد من جديد إلى السواحل الغربية الإفريقية لي جلب المزيد، ويكون بذلك أول من فتح الباب على تجارة العبيد التي كانت أول مظهر حطم القبيلة الإفريقية وأخذ معها بعد ذلك المجتمع الإفريقي يتآكل من الداخل بفضل صراع القبائل ضد بعضها البعض، ثم من الخارج بفعل ما قامت به القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى نهاية القرن 19م من تقنيل و نزوح واستغلال.

1- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 49

وبعد مؤتمر برلين الثاني الذي جزأ القارة وحولها إلى أقاليم احتلال صغيرة، وفرض عليها الحدود السياسية، فتفرقت القبائل وتشتتت بين قوى استعمارية ذات أنماط سياسية وإدارية ولغوية مختلفة، ثم لجأت هذه القوى إلى تحطيم الزعامات الإفريقية والتنظيمات القبلية المحلية وتعويضها بحكام إداريين أوروبيين يتولون جميع شؤون الحياة في المستعمرة.¹ وفي حالة الإبقاء على الزعامات المحلية فإنها تتحول إلى خدمة المحتلين وليس السكان المحليين، مما أدى إلى الصراع بين هؤلاء الزعماء العملاء والسكان المحليين.

ليس هذا فحسب بل تعرض المجتمع الإفريقي بعد ذلك إلى ما يعرف بسياسة الاضطهاد العنصري التي طبقت عليه طيلة العهد الاستعماري والتي كان شعارها:

إذا كنت أبيضاً فأنت على حق...

وإذا كنت أسمرًا فيمكن تحملك...

ولكن إذا كنت زنجياً فإذهب إلى حيث...²

وظاهرة التفرقة العنصرية التي عانى منها الإفريقيون في ديارهم ظهرت بعد هجرة الأوروبي الأبيض إلى القارة وممارسته لسياسته العنصرية بفضل قوته وتسلطه إذ كان يأخذ امتياز الحصول على الأرض ويحولها إلى ضيعة يستغل فيها الإفريقيين كعبيد ثم يفرض عليهم الضرائب ويطبق عليهم العدالة التي يرغب فيها. وبذلك طبق إقطاع العصور الوسطى في إفريقيا بعدما قبر في أوروبا.

وعلى الرغم من قلة المستوطنين البيض إلا أنهم فرضوا سياستهم بفضل قوة الشرطة والعملاء الأفارقة. وبالتالي فالاضطهاد العنصري القائم على الاعتقاد في سمو العنصر

1 - Jean Suret Canale : La république de Guinée, Editions sociales, Paris, 1970, p86

2- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 13

الأبيض وعلى التقسيم الأساسي بين البيض والسود عد من بين العوامل الفعالة في العلاقة بين المجتمع المحلي والمستوطنين وعلى علاقة تعامل كل منهما مع الآخر.¹

فالأبيض ينطلق من كبريائه وعلمه وسلاحه والاعتقاد بأن القيم الأوروبية هي المقياس الذي يجب أن تقاس به جميع القيم الأخرى، وأن الحياة القبلية الإفريقية وما يرتبط بها من معتقدات وعادات وتصرفات هي حياة همجية وحشية لا تمت للحضارة بصلة يجب تعديلها وتقويمها. والإفريقي يرى في القبيلة وما يتصل بها أساس الأمن والطمأنينة الاجتماعية التي يتمتع بها المجتمع الإفريقي القائم على أساس القبيلة.

2- المستوى المعيشي:

لكن ومع هذا الاضطهاد وجد المستوطنون البيض أنفسهم في حاجة ماسة إلى العمالة الإفريقية التي يستعملونها في الزراعة لإنتاج المحاصيل النقدية أو استغلال المطاط والأخشاب وحتى في المناجم لما اكتشفت هذه الثروات الهائلة، فجمع الأفارقة في مناطق معزولة في وضع اجتماعي جد وضيع وبأجور زهيدة جدا.

والجدول التالي يكشف مرتب عامل إفريقي وآخر أوروبي في نفس الفترة 1954-

1955 وبنفس الكفاءة والدرجة وفي إقليم واحد خاضع للاستعمار الفرنسي:²

الدرجة	العامل الأوروبي	العامل الإفريقي	الإقليم
3	35275 ف ف	8300 ف ف	السنغال
3	33950 ف ف	7440 ف ف	الداهومي (البنين)

جدول يمثل الفرق بين مرتب عامل إفريقي و آخر أوروبي

1- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 183

2- ألبير تيفود جري، مصدر سابق، ص 76

نستخلص من الجدول أن دخل العامل الأوربي يفوق دخل زميله الإفريقي بما يزيد عن أربع أضعاف. رغم أن المجهود المبذول من قبل العامل الإفريقي الأسود يفوق بكثير ما يبذله الأبيض، و مع ذلك فالتمييز في الأجر ظاهر و جلي.

أما في المستعمرات البريطانية فتظهر الإحصائيات أن دخل الإفريقي الكيني هو 6 جنيهات سنويا مقابل 210 للأوروبي، أما في روديسيا الشمالية * 10 جنيهات مقابل 500 للأوروبي، وهذا سنة 1949.¹

هذا الوضع أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر والعوز في المجتمع الإفريقي، فمن جهة أخذت منه الأرض الخصبة وطرده إلى أراض فقيرة وتجمعت بها أعداد كبيرة من الأفارقة، مما جعل الإنتاج غير كاف. ومن جهة ثانية تحول الأفارقة إلى عمال سواء زراعيين أو منجميين، فاستغل عرقهم وجهدهم بأثمان زهيدة جدا لا تلبي حاجياتهم البسيطة، مما أدى إلى سوء الأحوال المعيشية والاجتماعية للشعوب المستعمرة في إفريقيا خاصة، وهذا باعتراف المحتل نفسه.

حيث أرسلت الحكومة البريطانية إلى نيجيريا بعد الحرب العالمية الثانية لجنة للوقوف على المستوى المعيشي بها، فوجدت اللجنة أن 51% من الأطفال يموتون قبل بلوغ سن السادسة وهذا بسبب قلة الغذاء، أما في مستعمراتها شرق إفريقيا فالكارثة أعظم إذ بلغت النسبة 70% والمستوى الغذائي في إفريقيا الغربية الفرنسية أدنى بكثير مما هو عليه في المستعمرات البريطانية.²

* تعرف حاليا بزامبيا، مساحتها 752.641 كم²، عرفت بهذا الاسم سنة 1964، عاصمتها لوساكا. وهناك روديسيا الجنوبية، وهي الأخرى مستعمرة بريطانية، عرفت منذ 1965 بام زيمبابوي، تقدر مساحتها بـ 390.580 كم²، وعاصمتها هاراري. لمزيد من المعلومات انظر: علي موسى، محمد الحمادي: جغرافية

القارات، دار الفكر، دمشق، 1982، ص 404

1- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 113

2- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 80

كما أكدت الدراسات الطبية والتقارير الصحية أن وجبات الطعام التي يتناولها الإفريقي بها نقص كبير في كميات البروتين الحيواني وحتى النباتي والمعادن خاصة لدى الفئة العاملة في المدن. لهذا طالب ألبير سارو ورئيس مجلس الاتحاد الفرنسي بالآتي: "إن كل عمل استعماري وكل سعي وراء الثروة في المستعمرات يواجه قبل كل شيء مشكلة الأيدي العاملة...إنها مفتاح البنيان الاقتصادي... إنه من الضرورة القصوى الحفاظ على رأس المال البشري ليتسنى لنا زيادة رأس المال النقدي..."¹

هذا الفقر والعوز والتعاسة عاشها الإفريقي منذ نزول قوات الاحتلال الأوروبي في أرض إفريقيا، واستمرت طيلة وجودها بل وحتى بعد خروجها من القارة. ولقد أكدت تقارير الهيئات الرسمية للأمم المتحدة ومنها منظمة التغذية والزراعة « FAO » سنة 1950 أن أكثر من 3/4 سكان إفريقيا بالخصوص يعانون سوء التغذية والأمراض الفتاكة والمعدية، ولا يملكون دائما الملابس والمسكن الذي يؤويهم طيلة حياتهم، وهذا ما يؤكد أن متوسط العمر في إفريقيا لا يتعدى سن 30 سنة عند الرجال في حين يبلغ في بريطانيا وفرنسا وبلجيكا 68 سنة، ومعدلات وفيات الأطفال في إفريقيا هي 40% في حين تتراوح في الدول الاستعمارية بين 10 و25%.

كما أكدت التقارير الرسمية لمنظمة الصحة العالمية سنة 1953 قائلة: "غالبية سكان إفريقيا مصابون بسوء التغذية، ويعتبر غذاء الإفريقي الأقل مستوى في العالم أجمع، وإن سوء التغذية هو الشبح الكامن وراء جميع المشكلات الصحية في إفريقيا."²

وإذا كان الإفريقي يعاني من تفكك القبيلة كأساس للبناء الاجتماعي، ومن ظاهرة الميز العنصري، والفقر والمجاعة كأساس للعلاقات الاجتماعية، فإنه يضاف إلى كل هذا الحيف

1- نفسه، ص 83

2- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 113

الفصل الثاني الأوضاع العامة لإفريقيا جنوب الصحراء ما بين 1945-1954

والظلم مشكلة أخرى ألا وهي آفة الضرائب التي كانت تفرض على الإفريقيين، حيث يخضعون لأفدح الأنواع التي سنتها الإدارات الاستعمارية بالاشتراك مع الشركات التجارية والبنوك ومؤسسات التأمين،¹ وهذا كله لاستغلال الإفريقي.

وتنوعت هذه الضرائب، منها الضريبة الشخصية، ضريبة المواشي، ضريبة الأسلحة النارية... وقد أكدت التقارير الرسمية سنة 1953 أن الضرائب التي تفرض على الإفريقيين تمثل ما نسبته 55% من واردات الخزنة خاصة الفرنسية، في حين أن نسب مساهمة الشركات المتعددة وصاحبة الامتيازات في الخزينة ضئيلة مقارنة بما تربحه من أموال طائلة إلى جانب الضرائب التي يكدح الإفريقي ليلا نهارا من أجل تسديدها.

وقد فرض عليه نظام آخر هو نظام السخرة² حيث يجبر الإفريقيون بالآلاف إلى الأعمال الشاقة في مد طرق المواصلات وسكك الحديد، وتوسيع الموانئ لأيام دون مقابل، مما يجعل الإفريقي يترك أطفاله دون معين لأسابيع، ثم يعاد هذا العمل مرات ومرات في السنة، مما أدى إلى بروز ظاهرة الهجرة من الأرياف نحو المدن، وهذا قصد العمل في الصناعة الاستخراجية، مما أثر سلبا على الحياة الإفريقية الريفية التقليدية.³

الفرد	إفريقيا الوسطى	إفريقيا الشرقية	إفريقيا الشمالية	إفريقيا الجنوبية	إفريقيا الغربية
سكان المدن	4029	6654	4251	6590	6010
نسبة القوى العاملة	5.89	3.66	10.44	24.27	6.10

جدول يمثل تطور العمالة الإفريقية في الصناعة والاستقرار بالمدن سنة 1950⁴

1- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 90

2- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 203

3- حلمي محروس إسماعيل: مرجع سابق، ص 295

4 - Maxwell Owusu : Op-cit., p 408

من خلال الجدول يتضح لنا أن السياسات الاستعمارية كانت تقوم على تعبئة القوى العاملة لاستغلال المواد الأولية دون تكوين هذه القوى أو تحسين أوضاعها الاجتماعية، فزادت ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن، وتكدس الأفارقة حول المدن في مساكن غير لائقة، وكانت بذلك بداية ظهور مدن الصفيح، التي تعد واحدة من مميزات المراكز الحضرية الإفريقية التي مورس فيها التمييز العنصري في أوضح صورة.

لم تتوقف القوى الاستعمارية عند هذا الحد في تغيير وتدمير البنية الاجتماعية للمجتمعات الإفريقية، بل تعدتها إلى مظاهر أخرى منها:

المطلب الثاني: الوضع الصحي

تؤكد التقارير الرسمية لمنظمة الصحة العالمية أن عامل سوء التغذية يعد العنصر الفعال في انتشار الأمراض بين الإفريقيين، ذلك ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات خاصة عند الأطفال. وقد لوحظ أن الأم الإفريقية تستمر في إرضاع الطفل لأنها لا تجد غذاء آخر له، وأن السكان الإفريقيين في الغالب لا يتناولون ثلاث وجبات.

هذا الوضع سمح بانتشار الأمراض في أوساط المجتمع الإفريقي ومنها على الخصوص الملاريا والحمى الصفراء والبرص والزهري، وكان نصيب فرص العلاج بالمستشفيات - سرير واحد لكل 37.000 مريض بنيجيريا - للإفريقيين ضئيلة جدا.¹

حيث نجد أنه يوجد في إفريقيا الاستوائية طبيب واحد لكل 30 ألف نسمة، وفي إفريقيا الغربية طبيب واحد لكل 35 ألف نسمة، وفي نيجيريا طبيب لكل 133 ألف نسمة، وسرير واحد لكل 3800 مريض، في الوقت الذي يوجد فيه طبيب واحد لأقل من 1000 نسمة في بريطانيا ولـ 740 نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية.²

1- حلمي محروس إسماعيل: مرجع سابق، ص 297

2- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 48

أما عملية الحصول على الأدوية أو التلقيحات فذلك ضرب من المستحيل، لأن دخل الفرد الإفريقي قليل جدا وأسعار الأدوية مرتفعة لا بل خيالية لا يستطيع الإفريقي اقتناءها. إن هذا الدخل لا يكفي لسد الحاجة من الغذاء فما بالك للحصول على الدواء والعلاج، مما جعل التقارير الصحية تؤكد أن 2% فقط من سكان المستعمرات صالحون للخدمة العسكرية.¹

وقد انتشرت آفة أخرى دخيلة على المجتمع الإفريقي أثرت سلبا على صحة أفرادها المتهاكلة سلفا وهي آفة استهلاك الخمر التي روج لها المحتل، مما أدى إلى انتشار الحانات في مختلف المدن الإفريقية وارتفعت معها صادرات الخمر إلى إفريقيا، والجدول التالي يوضح ذلك:

البلد	1948	1949	1954
إفريقيا الغربية	11.367 طن	16.800 طن	87.000 طن
إفريقيا الاستوائية	2.293 طن	5.153 طن	19.738 طن
الطوغو	310 طن	413 طن	2.636 طن
الكامرون	1.392 طن	5.043 طن	23.813 طن

جدول يمثل صادرات الخمر إلى إفريقيا²

والغريب في الأمر أن لجنة المشتريات في البرلمان الفرنسي قررت في كانون الأول سنة 1954 إرسال بعثة للترويج للكحول في إفريقيا وذلك بمباركة الوزير الفرنسي لما وراء البحار، وتم عقد صفقات كبرى لتصدير الخمر إلى إفريقيا، وهذا ما أثر سلبا على صحة الإفريقيين. وأدى ذلك إلى تباطؤ نمو سكانها. و هذا ما يؤكد الجدول التالي:³

1- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 113

2- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 84

3- محمد رياض، كوثر عبد الرسول: إفريقيا دراسات لمقومات القارة، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 239

السنة	عدد السكان/ مليون نسمة
1930	164
1940	191
1950	222
1960	273
1970	344

جدول يمثل تطور سكان القارة الإفريقية ما بين 1930-1970

والملاحظ على الجدول أنه خلال عقدين كاملين، أي من 1930 إلى 1950، زاد عدد سكان إفريقيا ب 58 مليون نسمة فقط. في حين وخلال عقد واحد، أي من سنة 1960 إلى 1970، فإن عدد السكان زاد ب 71 مليون نسمة. والمميز في هذا العقد (1960-1970) هو نيل غالبية الشعوب الإفريقية حريتها، وأخذت حكوماتها تهتم لأوضاع السكان الاجتماعية، ما أعطى هذه الزيادة التي لم تكن في العقود السابقة، أين كان الحكم للسلطات الاستعمارية التي لم تهتم إطلاقاً بالسكان الإفريقيين إلا في مجال واحد هو استغلالهم التام في كافة الميادين، وأبشع مثال على ذلك ضريبة الرأس (Poll tax)¹، التي كان يدفعها رب الأسرة الإفريقي عن كل فرد من أفراد أسرته، إن مثل هذا الإجراء لا يشجع أبداً على زيادة السكان.

المطلب الثالث: الوضع الثقافي

أبرز ما ارتكز عليه الوضع الثقافي في القارة الإفريقية في هذه المرحلة هو التعليم، حيث تولت الإرساليات التبشيرية في بداية الأمر مهمة تعليم أبناء إفريقيا من أجل تسهيل نشر المسيحية والقضاء على الوثنية المنتشرة في القارة، وذلك لا يتم إلا بتعليم القراءة والكتابة قصد حفظ الإنجيل، فنال التعليم القسط الأوفر من اهتماماتها وأنشأت المدارس تحت رعاية

1- أحمد طاهر: فصول من الماضي والحاضر، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص 133

الجمعيات التبشيرية التابعة الكنسية الكاثوليكية.

وكانت هذه المدارس تستقطب أبناء الزعماء الإفريقيين من أجل كسبهم إلى صفها أولاً ثم إلى صف القوى الاستعمارية فيما بعد، واستمرت هذه المنظمات التبشيرية في هذه المهمة رغم قلة الإمكانيات حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وتميزت المدارس بأنها ابتدائية فقط يدوم التعليم بها 4 سنوات لا غير.¹ ويتم التعليم باللغة الأوروبية التي يجب أن تنتشر في الأقاليم المستعمرة، والمقصود هنا اللغة الأم للدولة المستعمرة، وكان المعلمون أوروبيين هم من يقومون بالمهمة. كان التعليم يركز على القراءة والكتابة والحساب والدين فقط.

وبحلول سنة 1925، أخذت الحكومات الاستعمارية تهتم بالتعليم وذلك بإنشاء المدارس وتقديم المساعدات للمؤسسات التي تشرف عليها الإرساليات. وهذا ليس حبا في تحسين أوضاع الأفارقة ولكنها اضطرت إلى ذلك في ظل نشاطها الاقتصادي والإداري المتزايد خاصة بعد الحرب العالمية الأولى من أجل الاستعانة بطبقة من الإفريقيين ك مترجمين أو جباة ضرائب أو موظفين أو مستخدمين تجاريين، كل ذلك من أجل زيادة استغلال خيرات القارة وتعويض الضرر الذي لحق بأوروبا جراء هذه الحرب المدمرة. وقد أكد هذه الوضعية غوستاف ويرنيك «Gustave WARNECK» (1834-1910) وهو منظر إرسالي ألماني قائلا: " أدخلت الأنظمة الاستعمارية في حساباتها نشر المسيحية لكي تغزو، وبمساعدة الإرساليات التبشيرية وبسيطرتها تزيد بالتالي مردود مستعمراتها"²

ولكن مع كل ذلك كانت فكرة الحد من انتشار التعليم ملازمة لكل عمل تقوم به الحكومات الاستعمارية، فما هو جورج هاردي «George HARDY» المدير العام السابق للتعليم في الجزائر وإفريقيا السوداء، والعضو في أكاديمية العلوم الاجتماعية السياسية

1- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 256

2 - هيلين دالميدا توبور: مرجع سابق، ص 53

يحذر قائلا: "إن التعليم في المستعمرات ليس أمرا سهلا، والخطر فيه ليس أن نعلم قليلا بل في أن نعلم كثيرا.¹

والملاحظ لهذا القول يجده السبيل المتبع في كل عمل تقوم به السلطات المستعمرة في إفريقيا. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية لم تملك معظم المستعمرات الإفريقية أكثر من مدرستين أو ثلاث. فعلى سبيل المثال في مستعمرة غينيا البريطانية التي تعد واحدة من أغنى المستعمرات في غرب إفريقيا لم يكن بها سنة 1945 سوى 945 تلميذا فقط في الابتدائي. وبالتالي فإن ظاهرة الأمية كانت منتشرة جدا في إفريقيا. حيث تصل إلى نسبة 90% في إفريقيا الاستوائية الفرنسية والغربية كذلك، 80% في نيجيريا وكينيا البريطانيتين والحال كذلك باقي المستعمرات.²

إذ نجد في الموزمبيق المستعمرة البرتغالية التي بلغ عدد سكانها سنة 1954 ستة ملايين نسمة لم يكن بها سوى 5.000 تلميذا في الابتدائي و73 تلميذا في الثانوي، وفي غانا الأكثر تطورا فإن نسبة المتعلمين بها هي فقط 02% من مجموع السكان.³

وقد اعتمدت السلطات المحتلة على نفس المناهج التي تدرسها في بلدانها وبنفس لغتها ومعلميها وحتى تاريخها. ولنا مثال على ذلك إذ يقول مؤلف كتاب إفريقيا الثائرة، أنه كان رفقة زملائه في المدارس الابتدائية يتعلم من أساتذته أن أجداد أجداده غاليون وأنهم كانوا يتعلمون اللغة الفرنسية وكأنها لغتهم القومية. ولا توجد ساعة واحدة لتعليم اللغة الإفريقية. ويضيف، تقوم فرنسا من أجل إضعاف الروح القومية وتقديس فرنسا في نفوس الأطفال الصغار بتلقينهم أناشيد تقدم قبل الدخول إلى الحجرات، وكلها تمجد فرنسا ومنها:

1- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 59

2- هيلين دالميدا توبور: مرجع سابق، ص 53

3- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 46

يا فرنسا إن يدك القوية قد حطمت قيودنا

كان الطغاة يبيعوننا كالحبوانات

كانوا يقتلون أبناءنا ويجتاحون أملاكنا

فجئت وعتقتنا وجعلت منا بشرا

والحقيقة أن السلطات الاستعمارية وضعت حواجز كبيرة للحد من تعليم الأفارقة،¹ خاصة التعليم العالي. ذلك أنه لم يكن في المستعمرات الفرنسية جميعها (إفريقيا السوداء) والتي تبلغ مساحتها حوالي 7.5 مليون كلم² وعدد سكانها أكثر من 30 مليون نسمة، وحتى سنة 1950 سوى جامعة واحدة هي جامعة "داكار" بالسنغال. وعدد الطلبة الأفارقة بها قليل جدا ويعانون التمييز في كل شيء. وفي سنة 1956 صدر قانون يحدد المنح الدراسية للأفارقة ويخضع كل طالب لرغبات المدير العام للتعليم.²

ولقد تعرضت سياسة القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على طلبة التعليم العالي من الأوروبيين أنفسهم للنقد، حيث قام الأستاذ ميشال ديفي بكتابة مقال في مجلة طالب إفريقيا السوداء وبعدها السادس يفضح فيه هذه السياسة قائلا: "من الظلم أن نقيّد التعليم في وجه الإفريقيين، ومن الإجرام أن تفرض شروط على طالب المنح الجامعية لا تفرض على زملائه الآخرين... إننا نعلم أنه إذا لم نعد نحن إلى إعداد نخبة من الإفريقيين تستطيع أن تتولى الأمور مكاننا في الأقطار الإفريقية لتطویرها فإنهم سيعمدون بأنفسهم حتما إلى التمرس القاسي لفنون الثورة". لكن ورغم هذه التحذيرات، إلا أن السلطات الاستعمارية وخاصة الفرنسية منها ظلت على سياستها الحذرة جدا من توسيع التعليم في مستعمراتها خوفا من أن يصبح العلم

1- محمود السيد: مرجع سابق، ص 97

2- حلمي محروس إسماعيل: مصدر سابق، ص 296

سلاحا بأيدي الشعوب الإفريقية، فتنتهي به أحلام القوى الاستعمارية فيما وراء البحار.¹

كما أن بعض الإفريقيين تنبهوا إلى الهدف من وراء التعليم، فالمناضل أحمد سيكوتوري يفضح تلك العيوب قائلا: "إن التعليم الذي أعطونا إياه لم يكن فقط إلا لإذابة شخصيتنا وإضفاء الطابع الفرنسي علينا، وأن يقدم لنا مدنيته على أساس أنها حضارتنا ويحدد نظراتنا الخاصة الاجتماعية، الاقتصادية والفلسفية باختصار إنسانيتنا، كتعبير عن الهمجية ومجرد بدائية نصف واعية، من أجل أن يخلق فينا المركبات الضاغطة التي تنتهي بنا إلى أن نصبح فرنسيين أكثر من الفرنسيين أنفسهم، وأن هناك إلى جانب هذه الظواهر مزايا وضمانات تعد أمورا غريبة تماما عن حياة أغلبية الشعب الإفريقي".² والحاصل، أن الحكومات الاستعمارية الأوربية في إفريقي استغلت أراضي القارة إلى حد الاستنزاف، ومعها الإنسان الإفريقي إلى حد التضحية بحياته في سبيل المحتل الأوربي. و ما ألوف الضحايا في الحربين العالميتين، إلا دليل على ذلك.

إلى جانب النواحي الاجتماعية التي تم التطرق إليها والتي تؤكد مدى الغبن والاستغلال الذي يخضع له الإفريقيون، يضاف إلى كل ذلك استغلالهم بشريا وماديا في الحربين العالميتين (1914-1918) (1939-1945) فالتهمت هذه السنوات العشر جهود الشعوب الإفريقية وثروتها القومية، إذ زج بحوالي مليون إفريقي في جيوش القوى المتحاربة من الجانبين. وخلال الحرب العالمية الثانية ارتفع العدد إلى أكثر مليون ونصف مليون إفريقي فيها إما كمجندين أو كحاملين، ذلك أنه يلزم 3 حاملين لبيقى الجندي الواحد مقاتلا في الميدان.

1- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 70

2- جاك ووديس: جذور الثورة الإفريقية، ترجمة وتعليق، أحمد فؤاد بلبع، مراجعة، عبد المالك عودة، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1971، ص 403

وقد تمكنت القوى الاستعمارية من حشد هذه الأعداد من الإفريقيين نتيجة قانون التجنيد الإلجباري الذي فرضته فرنسا في مستعمراتها بدءا من سنة 1912، لكل الذكور البالغين من 20 إلى 28 سنة، كما أن بريطانيا فرضت نفس القانون (التجنيد الإلجباري) في مستعمراتها (شرق وغرب إفريقيا) بدءا من سنة 1915 على الذكور البالغة أعمارهم ما بين 18 إلى 45 سنة مدة 4 سنوات. ما مكنها من توفير هذه الأعداد الكبيرة من المجندين والحمالين. وكان العدد هائلا من القتلى والمصابين في ميادين القتال، كما أن الأمراض الفتاكة قتلت الكثير ممن نجا وخاصة مرض الأنفلونزا الذي نقله الجنود العائدون إلى أوطانهم.¹

1- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 193

المبحث الرابع: مقارنة بين أوضاع مستعمرة الجزائر

ومستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء

بعد التعرف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت عليها سواء مستعمرة الجزائر أو مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نحاول إجراء مقارنة بين المنطقتين خلال هذا العقد لنحدد مدى استعداد كل منطقة للثورة على تلك الأوضاع.

المطلب الأول: سياسيا

1- في مستعمرة الجزائر:

بعد أحداث ماي وما ترتب عنها من مجازر وتخريب ونهب ودمار، أصدرت فرنسا قانون العفو العام قبل صدور دستور 1946 بشهر واحد. و سمحت بإعادة تشكيل الحركة الوطنية، ليس حبا في الجزائريين بل لتحسين صورتها عالميا، ورغم أن الجزائر كانت معنية بهذا الدستور إلا أن الظروف لم تسمح بذلك. وحتى تمتص فرنسا الغضب الشعبي وتكسب وطنيين إلى جانبها، أصدرت قانون الجزائر الخاص سبتمبر 1947، هذا القانون الذي لم ينصف الشعب الجزائري وتضحياته لصالح فرنسا، وكرس عدم المساواة وسيطرة المستوطنين البيض على الشعب الجزائري، بل وأعطاهم حرية تسيير الجزائر أكثر من ذي قبل. ورغم ما فيه من عيوب، لم تتوان سلطة الاحتلال من استخدام أسلوب التزوير، الذي أعلن فيه صراحة عن إبعاد العناصر الوطنية عن المجلس.¹

1- عمار هلال: مرجع سابق، ص 365

وبالتالي فإن القانون الطموح والخطة العملاقة في سياسة فرنسا لإدماج الجزائر قد ذهبت هباء الرياح، وانحازت حكومة باريس إلى صف المستوطنين، وبرهنت بالتالي مرة أخرى على عدم نيتها في إيجاد حلول ناجحة للمشكل الجزائري.¹

ومما سبق، فإن الوضع السياسي، سواء في إفريقيا جنوب الصحراء أو في الجزائر، لم يختلف عن بعضه، إذ تميز بوضع دساتير وقوانين لامتناص الغضب الشعبي فقط، وكلها تتميز بالعنصرية والفرقة بين الشعوب والمستوطنين دون استثنائها، أما مجال المساواة فيها فذلك من المستحيل. ولا يمكن أن يسلم الفئات الذي يعطى للإفريقيين من التزوير، مما يوصل شعوب المستعمرات إلى قناعة فشل النضال السياسي، وأن الحرية والاستقلال لا بد لها من تضحيات جسام.

2- في مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء :

اجتمع الزعماء الإفريقيون بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (1945) في كل من باريس الفرنسية ومانشستر البريطانية لدراسة الأوضاع، لكن سار كل زعيم منهم في طريق منفصل ومتباين عن الآخر.

فقد سعى إفريقيو فرنسا وراء الحصول على ضمانات في الدستور الفرنسي المقبل، والذي من الممكن أن يقود إلى المساواة داخل الجمهورية الفرنسية الرابعة. أما إفريقيو بريطانيا فقد وضعوا خططهم على أساس نقل مبدأ الحكم الذاتي إلى جماهير شعوبهم.²

وبالتالي يلاحظ عدم وجود تفاهم بين المجموعتين بالرغم من وجود سمات مشتركة. إذ

1- البخاري حمادة: مرجع سابق، ص 96

2- جون هاتش: مصدر سابق، ص 45

تعاني الشعوب من ندرة المواد الغذائية وقلة الواردات وارتفاع الأسعار والتضخم، وكذا انتشار ظاهرة البطالة وعودة الآلاف من الجنود المشاركين في الحرب،¹ ما يعني انتشار ظاهرة البؤس والفقر والجهل، وهذا ينذر بانفجار الوضع، اجتماعيا على الأقل.

وفي ظل هذه الظروف، تتدخل الحكومات الاستعمارية في الوقت المناسب ملوحة بجملة من الإصلاحات، تنظمها دساتير خاصة بالمستعمرات، والهدف من ورائها هو امتصاص الغضب الشعبي لا غير.

في ظل هذه الظروف جاء دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة أو دستور أبريل 1946 أو ما يعرف كذلك بدستور الاتحاد الفرنسي (Union Française) وكله عنصرية وتمييز وتفريق، ولم يشفع للإفريقيين ما قدموه من تضحيات في سبيل تحرير فرنسا من النازية.

إذ أكد هذا الدستور على الحكم المباشر والرأسي (Vertical rule) الذي يعتمد على رئيس الجمهورية ثم وزير المستعمرات ثم الحاكم العام في المستعمرة ثم الموظفين الفرنسيين.²

وقد فصل بين المواطنين الفرنسيين بحيث:

- إقليم أول يخضع لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي (القانون المدني الفرنسي) وهم البيض.
- إقليم ثان يحتفظ فيه المواطنون بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم، إما بسبب قبلي أو ديني، وهم السود.

كما فصل بينهم في التمثيل في الجمعية التأسيسية، إذ لم يحصل القسم الثاني (السود) إلا على 13 مقعد من بين 622 مقعداً.¹ وهم يمثلون أزيد من 20 مليون نسمة ودون استشارتهم،

1- عبد العزيز الرفاعي، مرجع سابق، ص 76

2- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 84

وبالتالي فإن عملية الضمانات في الحصول على المساواة تعتبر ضرباً من الخيال.

وبالنسبة لبريطانيا ومستعمراتها، فقد ابتكرت هي الأخرى طائفة من الدساتير المتنوعة والمتشعبة تضمن بها استمرار وجودها وتؤكد سلطتها في النهاية على مقاليد الأمور، وهذه الدساتير هي لامتناس الغضب الشعبي ثم سرعان ما تعدلها أو تلغيها لتحل محلها قوانين أخرى، وهذا تبعاً لقوة الكفاح الوطني ومدى انتشاره دون استشارة الشعوب.

ولنا أمثلة على ذلك، فدستور غانا 1951 جاء بعد كفاح واضطرابات انطلقت منذ سنة 1948، ودستور نيجيريا لعام 1947 جاء بعد الإضراب العام والشامل الذي شل البلاد ومؤثراً في اقتصاد بريطانيا سنة 1946.

ودستور أوغندا جاء سنة 1955 بعد ثورة شعبية عارمة دامت سنوات، والحال كذلك بالنسبة لدستور كينيا سنة 1954 والذي ضحى من أجله الآلاف من شعبها إثر ثورة الماوماو.² وبالتالي فالدساتير قد اتخذتها القوى الاستعمارية لامتناس الغضب الشعبي في المستعمرات لا غير، ولم تكن أبداً وسيلة لتحقيق الاستقلال.

فكما فشل زعماء السود في المستعمرات الفرنسية في الحصول على المساواة، فشل كذلك نظرائهم في المستعمرات البريطانية في نقل الحكم الذاتي إلى الشعوب.

والأكثر من ذلك قيام سلطات الاحتلال بعمليات تزوير الانتخابات، سواء في فرنسا أو بريطانيا، هذه الأخيرة تعمدت فيها تزوير انتخابات أبريل 1953 بغينيا البريطانية ضد حزب تقدم الشعب الوطني الذي فاز بحوالي 70% من الأصوات. لكن الإدارة البريطانية زورت العملية ولم يحصل الحزب إلا على 6 مقاعد فقط من بين 24 مقعداً.

1- جون هاتش: مصدر سابق، ص 49

2- أحمد طاهر: إفريقيا...، مصدر سابق، ص 245

وشارك الحزب في الحكومة المحلية، لكن الحكومة البريطانية رأت ذلك خطرا على مصالحها، فأرسلت جيشا قويا وبأسلحة متطورة شهر أكتوبر من نفس العام لا للقضاء على ثورة غينية فحسب بل لتعطيل حكومة محلية شرعية انتخبت حسب القانون البريطاني المصاغ للمستعمرة، وبالتالي عطل الدستور ودخلت البلاد تحت الحكم العسكري الديكتاتوري.¹

وعليه، فإن الأفارقة لم يحصلوا إلا على تمثيل شكلي في المجالس التنفيذية والتشريعية التي لم تعط للإفريقي إلا الحضور الجسدي لا غير.

المطلب الثاني: اقتصاديا:

1- في مستعمرة الجزائر:

تميز الوضع الاقتصادي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية بمواصلة استغلال الثروات المعدنية المستكشفة من فحم وفوسفات وحديد، والحال كذلك بالنسبة للمحاصيل النباتية والغابية من حلفاء وفلين وأخشاب، عادت بالأموال الطائلة على الشركات الفرنسية، ثم مواصلة البحث والتنقيب على البترول والغاز.²

أما في المجال الزراعي، فقد تطورت زراعة الكروم والحوامض، لتندر أموالا طائلة على المستوطنين، بلغت سنة 1954 حوالي 90 مليار فرنك. وفي المقابل، زاد بؤس السكان الأصليين أصحاب الأراضي، إذ لم يتعد دخل الفلاح الجزائري آنذاك 22 فرنك فرنسي. ودخل الأوروبي تجاوز 8700 فرنك فرنسي، هذا الفرق الهائل في الدخل دفع بالجزائريين إلى الهجرة.

1- رأفت غنيمي الشبخ: إفريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1982، ص 190

2 - مساعد أسامة صاحب منعم: مرجع سابق، ص 231

كما أن الصناعة المحلية التقليدية قد دمرت، ولم تسمح فرنسا بإقامة صناعة في الجزائر لتبقى سوقاً لمنتجاتها. كما احتكرت التجارة بنوعيتها، والنقل الداخلي والخارجي.¹

وعليه فإن الوضع الاقتصادي هو الآخر، سواء في مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء أو الجزائر، كان متشابهاً إلى حد بعيد. إذ تميز باستغلال الثروات السطحية والباطنية، وتحويل الزراعة من معاشية إلى نقدية خدمة للمستوطنين. ولم تنشأ صناعة خوفاً من تطور المستعمرات، كما احتكرت التجارة الداخلية والخارجية، ما عاد على المستوطنين والشركات الاحتكارية والحكومات الاستعمارية بالفائدة الكبرى، وعلى السكان الأصليين بالبؤس والفقر والمجاعات.

2- في مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء:

ما يلاحظ على هذا الوضع هو زيادة النهب والاستغلال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سنة 1954، وذلك من أجل تعويض ما فقد أثناء الحرب من جهة وللحاق بالقوتين العظميين من جهة ثانية.

وتؤكد الإحصائيات أن فترة التعديلات الدستورية في المستعمرات البريطانية التي جاءت بعد الحرب قد زاد معها معدل الاستغلال والاستنزاف للإنسان والثروات معاً.

ذلك أن الأرصدة الإسترلينية ما بين سنتي 1949 و1954 لغرب إفريقيا البريطانية قد ارتفعت بنسبة خيالية حيث كانت سنة 1949 تقدر بـ 200 مليون جنيه، وارتفعت لتصل سنة 1954 إلى حوالي 488 مليون جنيه، ما يعني استغلال دماء شعوب المستعمرات من

1- عبد العزيز وطبان: الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، دون تاريخ، ص 41

أجل توفير حياة الرخاء للبريطانيين.¹ وما يقال عن استغلال مستعمرات غرب بريطانيا يقال عن مستعمراتها في شرق وجنوب إفريقيا، سواء في مزارع كينيا التي تحولت إلى إنتاج المحاصيل النقدية، وتحصل المزارعون البيض على أرباح طائلة على حساب بؤس السكان الأصليين. أو في جنوب إفريقيا. حيث استغلت مناجم الألماس والذهب والنحاس من قبل شركات منجمية احتكارية بريطانية عادت بالربح الكبير عليها وعلى الحكومة البريطانية، وخسرت المستعمرات ثروتها.² و استغلت الشعوب في العمل الشاق و بأجر الزهيد.

وفيما يخص فرنسا، فإنها حولت مستعمراتها خاصة تلك التي تقع في غرب إفريقيا إلى سوق واسعة لمنتجاتها لتحسين ميزان التبادل التجاري لها، فاسحة المجال لشركاتها التجارية في استثمار ما قيمته 500 مليار فرنك فرنسي، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، مستغلة الثروة المعدنية والمحاصيل النقدية والثروة الخشبية، ما وفر لفرنسا سنويا أرباحا وصلت إلى 300 مليون دولار.³

المطلب الثالث: اجتماعيا وثقافيا:

1- في مستعمرة الجزائر:

ساعت الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري بسبب تراجع مستوى المعيشة وانتشار البطالة وتزايد عدد السكان، إضافة إلى انتشار الجهل والامية بسبب محاربة التعليم ومحدوديته.

1- جون هاتش: مصدر سابق، ص 110

2- نفسه، ص 111

3- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 97

كما أن الوضع الصحي لم يكن بأحسن حال بسبب قلة الكوادر الطبية والمؤسسات، فانتشرت الأمراض على اختلافها وتراجع متوسط العمر، و انهار الوضع الاجتماعي بجميع صورته.¹ ولتوضيح الصورة أكثر نورد ما جاء في تقرير اللجنة الفرنسية التي شملت العديد من الشخصيات البارزة في مجال السياسة والإعلام والاقتصاد والعلم والدين التي زارت الجزائر شهر أفريل 1954 قصد الإطلاع على الأوضاع ومعرفة الحقوق العامة بالقطر الجزائري.

وبعد الاطلاع والاستماع، عاد الوفد إلى بلاده وعقد ندوة صحفية حضرها ممثلو الأحزاب والهيئات والجمعيات والإعلام. وصرح خلالها الوزير فرانسوا مثيران « MITTERAND » « François » قائلاً² : " رأينا ما يسمى بالاستعمار الكبير، رأينا نحو عشرة من عظماء المستعمرين يملكون أغلب الأراضي الزراعية، بينما العشرة ملايين جزائري يتألمون ويكادون يموتون جوعاً، رأينا من يملك 16 ألف من الهكتارات، وشركة تملك 85 ألف هكتار، رأينا الأرض الفلاحية الضئيلة والفقيرة في بلاد القبائل الكبرى، إذا قسمناها على السكان فإن لكل واحد منهم 7 أمتار فقط، لا تزيد ولا تنقص. ثم رأينا حالة العمالة المؤلمة في الميدان الفلاحي، كيف تناول العمال 300 فرنك فرنسي لليوم الواحد فهالنا الأمر، حتى إذا سألناهم كيف تستطيعون العيش بذلك المقدار الزهيد ولكم عائلات كثيرة العدد؟ أعلمونا والأسى يملأ قلوبهم: إن ذلك المقدار إنما هو نظري فقط، إنما هم يأخذون في الحقيقة أقل من ذلك بكثير، من تكلم أو طالب بحقه يطرد من العمل." هذه صورة عن حالة البؤس والاضطهاد التي عاشها المجتمع الجزائري بشهادة شخصيات فرنسية فاعلة أشهراً قليلة قبل تفجير ثور أول نوفمبر 1954.

1 - Larbi OUAR : Op-cit., p 60

2- بلقاسم ميسوم: مرجع سابق، ص 60

من خلال المقارنة التي شملت مختلف الميادين، نقول أن المستعمر واحد مهما كانت جنسيته، هدفه خدمة مصالحه بالدرجة الأولى، ولا يهمله وضع الشعب المحتل. وتفكير المستعمرين هو كيفية البقاء لمدة أطول واستغلال أكبر للثروات الطبيعية والبشرية خدمة لمصالحه. ما يعني أن وضع الشعوب المستعمرة في ظل هذه الظروف هو واحد، وأن عليها القيام بثورة لكي تتخلص من هذا الوضع.

2- في مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء:

لقد دمر الاستعمار الأوروبي القبيلة والحكم المحلي والزعامات القائمة بمعنى النظام التقليدي، الذي أعطى استقراراً طويلاً للمجتمعات الإفريقية. وحل محله نظام إداري تسلطي مركزي يمثله الحاكم العام الأمر النهائي في المستعمرة. وادعت القوى الاستعمارية القضاء على الهمجية والتخلف السائد في المجتمعات الإفريقية، ونقل الحضارة ونشر التمدن. فهاهو الكاتب فيكتور هيجو يصف الاستعمار بالعظمة ويبرره بأنه جاء لينير شعوبا كانت في الظلام.¹

ومن أجل تحقيق هذه الأكذوبة الاستعمارية، سادت لغة الاحتلال بدلا من اللغات المحلية، كما انتشرت الديانة المسيحية² و استخدم التعليم في خدمة الإدارة و القضاء الاستعماري لفئات جد محدودة. والحال كذلك بالنسبة لقطاع الحصة الذي لم تستفد منه إلا فئات قليلة من الإفريقيين الذين سيخدمون إدارة الاحتلال.

وبالتالي فظاهرة المحافظة على الوضع والتفرقة العنصرية كانت هي المميزات العامة التي ميزت الحياة الاجتماعية والثقافية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.³ يضاف إليها فكرة

1- Victor HUGO : Choses vues, Charpentier et Co, Paris, 1888, p 52.

2- أحمد طاهر: إفريقيا..، مصدر سابق، ص 22

3- جون هاتش، مصدر سابق، ص 37

التفوق والاستعلاء من قبل المستوطنين البيض على السكان الأصليين السود والتي قد جعلت من المستحيل تعايش المجتمعين مما أدى إلى تزايد الحقد والكراهية بينهما.¹

ويسوق أحمد طاهر في كتابه "إفريقيا في مفترق الطرق" مثالا عن مدى همجية المحتل الأوروبي، أين سمح القائد العام للقوات المسلحة البريطاني في كينيا سنة 1953 أرسكن « Arksan » : " يقتل الإفريقيون إن وجدوا في المناطق المحرمة عليهم، ثم وضعت جائزة قدرها 5 شلين عن كل رأس إفريقي".

هذا القرار البربري دفع بالمستوطنين إلى الخروج في رحلات صيد، ليس ضد الضواري بل لقتل الكينيين والحصول على الجائزة التي يحتسي بها الخمر عند المساء.²

1- محمد علي القوزي: مرجع سابق، ص 88
2 - أحمد طاهر: إفريقيا...، مصدر سابق، ص 287

خاتمة الفصل:

- اقتصر التواصل الأوروبي مع القارة الإفريقية على سواحلها في العصر الحديث، ثم تعددت حركة الكشوف الداخلية للقارة، فتم التوغل فيها، ومن هناك بدأت أهميتها البالغة تظهر للأوروبيين.
- كاد تضارب المصالح بين القوى الاستعمارية أن يؤدي إلى الاصطدام بينها، مما جعلها تعقد مؤتمر برلين الثاني 1884-1885 الذي فتح الباب لتقسيم القارة الإفريقية وتسارع وتيرة الاحتلال لاغتصاب الأرض الإفريقية.
- بقيت إفريقيا قرونا عديدة تحت حكم الإفريقيين دون غيرهم، حتى جاء الاحتلال الأوروبي وبدأ التقسيم وقضى على الحكم المحلي والقواعد التي كان يقوم عليها من قبيلة وزعامات محلية وعادات وتقاليد، وحل محله نظام الإدارة الأوروبي وكذا نظام العقوبات.
- تنوعت أنظمة الحكم الاستعماري الأوروبي في إفريقيا من مباشر طبقته فرنسا في مستعمراتها، والحال كذلك بالنسبة لبلجيكا والبرتغال، إلى غير مباشر طبقته بريطانيا في مستعمراتها، وهذا خدمة للمصالح الاستعمارية.
- أضرت سياسة الحكم الاستعماري بوحدة وتماسك القبائل الإفريقية، ذلك أن التقسيم الذي وضعه الاحتلال جعل القبيلة الواحدة تقسم بين دولتين استعماريتين أو أكثر.
- استولت القوى الاستعمارية على أرض الإفريقيين بالقوة ثم سنت قوانين حيازة الأرض وحرية بيعها وشرائها، وبذلك فقد الإفريقي أهم مصادر رزقه فتأثرت حياته كلها وتحولت إلى بؤس وشقاء دائم.

- زاد استغلال القارة بعد اكتشاف ما في باطن أرضها من ثروات معدنية هائلة وهامة قصدزها الشركات العالمية من أجل الاستثمار وزيادة الأرباح، مما جعل القوى الاستعمارية تتمسك أكثر بالقارة.
- تنوعت أشكال الاستغلال الاستعماري بهدف البحث عن أكبر قدر ممكن من الفائدة في البلاد المنكوبة. وقد استخدم المستعمر في سبيل الوصول إلى هدفه كل الوسائل من إدارة استعمارية - التي يرأسها الحاكم العام- إلى أجهزة البوليس والجيش للقمع، إضافة إلى الأساليب الخفية من رشوة وفساد وتفريق، خدمة للاحتكارات والاستغلال المتواصل.
- قاوم الإفريقيون الاحتلال الأوروبي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أين ظهرت توجهات سياسية وعمالية وطلابية تطالب بخروج المحتل الأوروبي من القارة وتركها لأبنائها يختارون النظم التي يرونها صالحة لتسيير شؤونهم بأنفسهم، ورفض جميع الدساتير التي وضعها المحتل من أجل تحسين أوضاع الإفريقي المتردية في كافة الميادين.
- إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت نفسها تقريبا سواء في الجزائر أو مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي فإن عقد الخمسينات من القرن العشرين سوف يكون حاسما في نضالها.

الفصل الثالث

الثورة الجزائرية و قضايا التحرر

في المستعمرات الفرنسية

1954-1960

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

المبحث الأول: تجليات تغير السياسة الفرنسية في مستعمراتها بغرب إفريقيا 1954-1960

المطلب الأول : مؤتمر برازافيل 1944

المطلب الثاني: أثر الثورة الجزائرية في تغيير السياسة الفرنسية في إفريقيا

المطلب الثالث: قضية غينيا

المبحث الثاني: تجليات تغير السياسة الفرنسية في مستعمراتها بشمال إفريقيا 1954-1956

المطلب الأول: قضية تونس

المطلب الثاني: قضية المغرب الأقصى

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

لقد ترتب عن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية وتطورها السريع، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي تغيرات كبيرة وبارزة على صعيد السياسة الفرنسية تجاه مستعمراتها الإفريقية، ما شجع الأفارقة أنفسهم على رفض القهر والاستغلال الذي تعرضوا له منذ نهاية القرن 19 وحتى منتصف القرن 20، وبالتالي ضغطوا على فرنسا من أجل المزيد من التحرر والاستقلال.

فما كان من فرنسا والوضع هكذا، إلا التظاهر بالاستجابة لمطالب الشعوب الإفريقية، بتحسين أوضاعهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. و ذلك بوضع دساتير جديدة و زيادة عدد الممثلين في مختلف المجالس، و توفير مناصب الشغل و بناء المؤسسات التعليمية والصحية.

غير أن صمود الثورة الجزائرية و ما تحمله من مبادئ إنسانية داعية إلى تحرير الإنسان واحترام حقوقه الكاملة وفي مقدمها الحرية والمساواة وكذلك أهدافها الواضحة الرامية إلى تجسيد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، " إن كفاح الجزائر هو كفاح إفريقيا وانتصارها انتصار لإفريقيا جمعاء. ..."¹

كل هذا جعل مراوغات فرنسا السياسية المتعددة نقشل و يزداد في المقابل تصميم الشعوب الإفريقية على التمسك بالمطالب قذوة بكفاح الشعب الجزائري، ما أجبر ساسة فرنسا على التخلي عن إمبراطوريتهم الاستعمارية قصد التفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية. لكن خيوط العقد قد تقطعت.

1- جريدة المجاهد: الثورة الجزائرية وتحرر إفريقيا، العدد 66، 18-04-1960، ص 6

المبحث الأول: تجليات تغيير السياسة الفرنسية في مستعمراتها

بغرب إفريقيا 1954 - 1960

المطلب الأول: مؤتمر برازافيل 1944

قبل عقد من اندلاع الثورة الجزائرية لم يخطر إطلاقا ببال الساسة الفرنسيين انهيار إمبراطوريتهم الاستعمارية التي يتفاخرون بها بتلك السرعة التي تمت بها "16 سنة فقط"، ويمكننا التأكيد على ذلك انطلاقا من مؤتمر برازافيل الذي عقد بداية من سنة 1944، هذا المؤتمر الذي دعت إليه لجنة تحرير فرنسا الحرة بزعامة الجنرال ديغول وكان محوره الأساسي حول مناقشة مستقبل السياسة الفرنسية في مستعمراتها وبوجه أخص الإفريقية منها، وتثبيت أقدام فرنسا في القارة الإفريقية، ولا أدل على ذلك أن المؤتمر لم يدع إلى حضوره ولا إفريقي بل جمع إلى جانب المفوض بالمستعمرات الفرنسية (رينيه بلفين) ثمانية عشر حاكما هم حكام المستعمرات الفرنسية، وجاء في خطاب الافتتاح للجنرال ديغول "... تحت ضغط القوى التقليدية التي أطلقت الحرب، رفع كل شخص وكل شعب رأسه ليتطلع إلى الآخر ويتساءل عن مصيره..." ثم أضاف "... إن الأمة الفرنسية وحدها ولا أحد غيرها تمكن من تحديد الخطة المناسبة للإصلاحات الإمبراطورية التي سنقرها في الأراضي التي تسيطر عليها..."¹.

إن التعمق في تفاصيل مؤتمر برازافيل يكشف رغبة فرنسا القوية في استيعاب شعوب

المستعمرات، ليس فقط في الميدان الثقافي بل تعداه إلى باقي الميادين ويتضح ذلك في:

1- جوزيف كي زيربو: مرجع سابق، ص 888

1- الميدان السياسي:

أكد المؤتمر أن المهمة الحضارية التي تقوم بها فرنسا في مستعمراتها الإفريقية ستتواصل باعتبارها أمة العبقورية الخالدة المخصصة للمبادرات التي ترفع الإنسان إلى قمة الكرامة والأخوة، حيث يمكن لجميع الالتقاء في يوم من الأيام. وجاء في خطاب ديغول* في المؤتمر السالف الذكر: "حضرات الحكام العامون، أنتم لديكم جذور ضاربة في الأرض الإفريقية وبالتالي تعرفون دائما ما يمكن تحقيقه وما هو عملي. على الأمة الفرنسية وحدها أن تجري في الوقت المناسب الإصلاحات الإمبراطورية التي ستقررها في سبيل سيادتها. وفي هذا السياق، سوف تقومون بإعداد الشروط الأخلاقية والسياسية وغيرها التي تبدو لكم قابلة للتطبيق تدريجيا في جميع أراضيها وبتطويرها يتقدم سكانها.. سوف يندمجون في المجتمع الفرنسي بهويتهم ومصالحهم وطموحاتهم ومستقبلهم".¹

والملاحظ على الخطاب أنه لم يتضمن أدنى تفكير في استقلال المستعمرات،² و سياسة فرنسا أصحاب الثقافة والحضارة هم من يخطط و يقود الشعوب الإفريقية إلى الأهداف التي يحددها هؤلاء. والقادة الأفارقة مجرد وكلاء عن الإدارة الفرنسية ويتم اختيارهم عادة من بين الكتبة والمترجمين الأكثر كفاءة في الجهاز الإداري لمساعدة الحكام الفرنسيين لا غير.

2- الميدان الاقتصادي والاجتماعي: أكد المؤتمر على المركزية الاقتصادية وأن

فرنسا هي صاحبة الرؤى المستقبلية والتنفيذ، وسوف تواصل فتح الوظائف والتدريب المهني والتنمية الزراعية وتوسيع طرق المواصلات، إضافة إلى تطوير التعليم والخدمات العامة.

* للاطلاع على الخطاب كاملا انظر الملحق رقم 3، ص 311

1- شارل ديغول: مذكرات الحرب- الوحدة- 1942-1944، ترجمة، عبد اللطيف شرارة، مراجعة، أحمد

عويديات، ط 2، منشورات عويديات، 1982، ص 256

2- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 205

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

والحقيقة الصادمة للسياسة الفرنسية وما تتضمنه من تناقضات يظهر جليا في سياسة الإدماج التي اتبعتها ذلك أنه لم يستفد من الجنسية الفرنسية ومعها الحقوق السياسية سوى 2000 شخص من بين 14 مليون إفريقي في غرب إفريقيا الفرنسية منذ بداية القرن 20 وحتى انعقاد المؤتمر.¹

إن فرنسا مصممة على عدم التفريط في إمبراطوريتها فيما وراء البحار، و يؤكد دستور عام 1946 ذلك ، حيث جاء في ديباجته ما نصه "... إن الجمهورية الفرنسية الأمينة على تقاليدنا ووفقا لميثاق الأمم المتحدة تعلن عزمها على متابعة رسالتها في مساعدة الشعوب التي أخذت على عاتقها تحريرها للوصول إلى درجة من التطور تتيح لها أن تدير شؤونها بنفسها..."، ثم يلي في فقرة لاحقة ما نصه"... والمستعمرات التي كانت جزءا من الإمبراطورية الفرنسية السابقة، والتي كانت قد وعدت بالحرية والحكم الذاتي أصبحت جزءا من الجمهورية التي لا تتجزأ...".²

وهذا يتعارض مع ما وقعت عليه فرنسا كأحد الأعضاء على ميثاق الأمم المتحدة وبين ما جاء في مؤتمر برزافيل الذي يرفض كل فكرة للحكم الذاتي أو الاستقلال، في حين أن الفصل العاشر من الميثاق ينص على " ... أن أعضاء الأمم المتحدة الذين يتحملون حاليا أوفي المستقبل تبعة إدارة أقاليم لم ننتل بعد شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي، يقرون بأن مصالح سكان هذه الأقاليم لها المقام الأول... ويقبلون أمانة مقدسة في أعناقهم... ويكلفون بتقديم هذه الشعوب في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم وينمون الحكم الذاتي، مقدرين الأمانى السياسية لهذه الشعوب حق قدرها...".³

1- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 205

2- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 83

3- ألبير تيفود جري: مصدر سابق، ص 17

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

ويضيف دستور 1946 أن الجمهورية الفرنسية تتكون من:

- الجمهورية الفرنسية: وهي الميتروبول أي فرنسا الأوربية ومديريات الجزائر ومديريات ما وراء البحار في جزر الأنتيل.*
- أقاليم ما وراء البحار وهي المستعمرات الإفريقية.
- الأقاليم الشريكة وهي المناطق الوصاية الفرنسية (الكامرون، الطوغو).
- الدول الشريكة وهي المغرب وتونس ودول الهند الصينية.

هذا يعني أن كل هذه الأراضي تكون الاتحاد الفرنسي الذي يعتبر جميع الأفراد مواطنين فرنسيين، وتمثل الأقاليم في الجمعية الوطنية الفرنسية وكذلك مجلس الاتحاد. كما يسمح الدستور بتكوين هيئات برلمانية إقليمية تشرع للشؤون الداخلية وسمح الدستور للانتخابات لمليون نسمة من بين ستة عشر مليون نسمة، لكن أنشأ هيأتين انتخابيتين واحدة خاصة بالأوروبيين والأخرى بالإفريقيين، وهذا تمييز عنصري شبيه بقانون الأهالي مع الملاحظة أن هذا التمييز قد تم إلغاؤه في مؤتمر برازافيل لكن شكليا فقط.¹

وما يمكن تسجيله على السياسة الفرنسية في مستعمراتها الإفريقية خلال حكم الجمهورية الرابعة، هو التمسك بها في إطار الاتحاد الفرنسي وإبعاد أي فكرة للحكم الذاتي على الأقل في المستقبل المنظور، وهذا لإدراك فرنسا لمدى أهمية هذه المستعمرات في إعادة بناء فرنسا لما تزخر به من ثروات طبيعية وأيدي عاملة رخيصة، ثم إبراز قوة فرنسا واستمرارها على الساحة الدولية إلى جانب القدرة على تسديد ما عليها من ديون بفعل الحرب.

* انظر الملحق رقم 7، ص 318

1- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية وإفريقيا، صفحة دبلوماسية ناصعة، ص 29

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

كما أنه يجب أن نذكر بأن الوطنيين الأفارقة وإلى غاية 1954 كانت مطالبهم تتلخص في المطالبة بالمساواة في مجال العمل وتوسيع مجال الانتخابات وزيادة عدد الأعضاء الممثلين في المجالس الخاصة بالأقاليم والجمعية الفرنسية وتخفيض الضرائب وتحسين الخدمات العامة. ما شجع فرنسا على مواصلة تجاهل الشعب الإفريقي و مطالبه.

وبالمجمل فإن الجنرال ديغول لم تكن له دراية كبيرة بالقارة الإفريقية وشعوبها قبل الحرب العالمية الثانية إلا سطحياً، لكن وبتوليته قيادة لجنة فرنسا الحرة والارتكاز على المستعمرات الإفريقية مادياً وبشرياً وجغرافياً إلى جانب الحلفاء في تحرير فرنسا، ويقول ديغول معترفاً بالجهد "...لقد قدم رجال أفارقة ومن مدغشقر العون لنا في صفوف جيوشنا."¹

أدرك تمام الإدراك أن استمرار فرنسا كدولة قوية مرهون بمدى بقائها في مستعمراتها، من أجل ذلك أسرع بعقد مؤتمر برازافيل سنة 1944 لوضع سياسة تثبت أقدام فرنسا في إفريقيا وتجعلها تنافس القوى العظمى الأخرى. لقد واصلت الجمهورية الرابعة على نفس السياسة، بل ووضعت دستوراً للجماعة الفرنسية التي لا يمكن أن تتجزأ وبالتالي فالمستعمرات الإفريقية قاعدة إستراتيجية وعامل يستعان به لتثبيت الشرعية أمام الفرنسيين والحلفاء، وما الأفارقة إلا لخدمة دولة الميتربول أياً كان زعماءها. و لكن هل سيستمر هذا التجاهل و هذا الخداع الفرنسي للشعوب الإفريقية.

1- Philippe OULMONT, Maurice VAISSE, De Gaulle et la décolonisation de l'Afrique subsaharienne, Nouvelle imprimerie Laballery, France, 2014, p 18

المطلب الثاني: أثر الثورة الجزائرية في تغيير السياسة الفرنسية في إفريقيا:

إفريقيا:

أورد ألبير تيفود جري في كتابه إفريقيا الثائرة، وهو شاب مثقف مناهض للاستعمار من مستعمرة الداومي (البنين حاليا) واصل تعليمه في جامعة تولوز وتحصل على دبلوم في التاريخ، وشغل منصب رئيس تحرير مجلة "طالب إفريقيا السوداء" التي يصدرها الطلاب الإفريقيين، ما نصه: "تتابع شعوب القارة السوداء، بانتباه زائد أكثر بكثير مما يعتقدون في أوروبا أحداث الجزائر، ليس ذلك لأن الآلاف من أبناء إفريقيا قد اضطهدتهم فرنسا للقتال دفاعا عن مصالحها في حرب سماها غي مولى نفسه بأنها حرب حمقاء لا مخرج منها بل لأن المسألة الجزائرية تشكل اليوم مفتاح المسألة الاستعمارية بكاملها، وذلك لأن مصير المستعمرات كلها منوط بمصير الحرب في الجزائر، ولأن الجزائريين يتحملون اليوم أكبر قسط من الآلام التي بلي بها شعب مغلوب على أمره..."¹

إن ما كتبه هذا المثقف الشاب عن البعد التحرري الإفريقي للثورة الجزائرية لم يكن غائبا على أذهان قادة الثورة، بل أدركوا تمام الإدراك أهمية القارة في دعم نضال الشعب الجزائري وضرورة خروجه إلى جنوب الصحراء حتى يعم النضال كل القارة وبالتالي يصبح النموذج الجزائري أسلوبا ينتهج من قبل الحركات الوطنية التحريرية في إفريقيا التي تعاني من الاحتلال الأوربي، وبذلك يتحقق تحرير القارة الإفريقية ككل، هذه القارة التي تأخر تحررها مقارنة بقارتي أمريكا الجنوبية وآسيا.²

1- مصدر سابق، ص 38

2- اسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 163

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وفي المقابل فإن ساسة فرنسا كانوا قلقين جدا بل ومتخوفين من انتقال الثورة الجزائرية إلى باقي مستعمرات فرنسا، خاصة تلك جنوب الصحراء الكبرى وحاولوا جاهدين أخذ التدابير اللازمة لمنع وصول آثارها إلى تلك المستعمرات، لكن ريح الثورة وصل إلى العديد من الأقاليم المستعمرة وخصوصا حين تفجر الوضع في الكامرون سنة 1955،¹ أي شهورا قليلة من اندلاع ثورة تحرير الجزائر، هذا الوضع أربك كثيرا قادة فرنسا فدخلوا في مفاوضات وحوارات جادة مع الزعماء السياسيين في المغرب وتونس قصد التوصل إلى صيغ تنهي الصراع المسلح بينهما وبين فرنسا. فعاد الملك محمد الخامس من منفاه إلى بلده، ودخل في مفاوضات مع فرنسا. و كذلك الحال في تونس، حيث شدد بورقيبة على غي مولي لكي تحصل تونس على استقلالها، كل هذا جاء بفعل ضغط الثورة الجزائرية من جهة، و من جهة ثانية رغبة فرنسا للتفرغ و القضاء عليها .*

لقد تحول كفاح الشعب الجزائري إلى محرض فعال لشعوب القارة الإفريقية على طلب الاستقلال وإنهاء الوجود الاستعماري الأوربي بالقارة، والدعوة إلى ضرورة الوحدة والتحالف انطلاقا من:

• فصل إفريقيا عن فرنسا بواسطة التنديد بالسياسة الفرنسية تجاه مستعمراتها الإفريقية في كافة الميادين التي تصب فقط في مصلحة الاستعمار الفرنسي، فكانت الحركات التحررية قد أخذت تطالب برحيل الاستعمار عن أراضيها متخذة من المقاومة الجزائرية مثلا أعلى لها في تصديها للإدارة الفرنسية.²

1- ظاهر جاسم محمد: مرجع سابق، ص 58

* الأرشيف الوطني الجزائري، علبة رقم 2G2/04/01 ، ص 7 . للمزيد انظر الملحق رقم 8، ص 319

2- جاك فريمو: فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتيران، ترجمة هشام صالح، دار الأرض للنشر، قبرص، 1991، ص 225

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

• إشراك حركات التحرر الإفريقية في المعركة ضد فرنسا، ومنها على سبيل المثال تحول سياسة حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي الذي عقد مؤتمره العام في كوناكري الغينية سنة 1955، حيث كان بارزا جدا الاتجاه المعادي للاستعمار والداعم لحقوق الإفريقيين وحريرتهم.¹ وهكذا أخذت الحركة التحررية في إفريقيا الفرنسية ترتبط في تطورها بمدى تراجع الاستعمار الفرنسي أمام صمود الشعب الجزائري، وانتشار صدى ثورته لدى شعوب إفريقيا. " إن الوطنيين الإفريقيين استطاعوا الاعتماد بشكل ما على العنف في التحرر مستفيدين حقا وبطريق غير مباشر من الكفاح المسلح الدائر في الجزائر. ويؤكد فرحات عباس أن فكرة إزالة المستعمرات الإفريقية من إفريقيا السوداء " إنما جاءت تحت ضغط أحداث شمال إفريقيا على فرنسا".² إضافة إلى الاتجاه العام الحر المنبثق من خارج القارة. لكن فرنسا حاولت تجاهل هذا الاتجاه المعادي لها والمطالب بالتحرر الكامل، قامت فرنسا بمحاولة تضليليه وخداعه لخدمة مصالحها وأغراضها، فحاولت تطوير سياستها في إطار الحكم الذاتي والاستقلال المحلي ضمن ما عرف بـ :

1- القانون الإطاري (La loi cadre) 1956:

ويعرف كذلك بقانون (دوفري) نسبة لصاحب الفكرة وهو السياسي الفرنسي غاستون دوفري « Gaston DEFFERRE » ، الصادر في 23 جوان 1956، وجاء هذا القانون الإطاري نتيجة قلق فرنسا المتزايد مما بدأت تبثه الثورة الجزائرية من وعي تحرري وتأثير متنامي على رفض الاستعمار والمطالبة بالتحرر من قبل الشعوب الإفريقية الخاضعة للاستعمار، خاصة بغرب إفريقيا.

1- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 172

2- كلود فوتيه: إفريقيا للإفريقيين، ترجمة، أحمد كامل يونس، دار المعارف ، القاهرة، د.ت، ص 251

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

إذن أمام هذا الوضع، أدركت فرنسا أن أعظم خطر أصبح يهدد تواجدتها في إفريقيا هو الكفاح المسلح، الذي يخوضه الشعب الجزائري في إطار ثورة مسلحة تحريرية تسعى للوصول إلى كافة الشعوب الإفريقية لكي تثور في وجه الاحتلال مهما كانت تسميته.

وبذلك تكون الثورة الجزائرية قد تجاوزت المواجهة الثنائية بينها وبين الاستعمار الفرنسي بطرح المفهوم الشامل للتحرر من الاستعمار الأوربي على مستوى القارة الإفريقية.¹ ومن هذا المنطلق واستفادة من خبرته في إفريقيا، وضع غاستون دوفري هذا القانون مرتكزا فيه على قناعاته بتطور الثورة الجزائرية وفشل الحكومات الفرنسية في مواجهتها والتصدي لها، مما تطلب إدخال إصلاحات لصالح الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار تفاديا لانتقال عدوى " النموذج الجزائري " إليها، ويظهر ذلك جليا في تصريح له عند وضع القانون جاء فيه "... لا ينبغي أن تسبقنا وتسيطر علينا الأحداث، ونصبح بعد ذلك مستسلمين لمطالب عندما يعبر عليها بشكل عنيف... إنه من المهم أن نتخذ الإجراءات التي تسمح بتفادي النزاعات الخطيرة في الوقت المناسب".²

وقد تضمن "القانون الإطاري" الإشارة إلى عدة إصلاحات منها:

- إرساء مبدأ الانتخاب العام في أراضي الأقاليم لما وراء البحار.
- منح الفرص الوظيفية للكوادر الإفريقية.
- السماح للأفارقة بتكون مجلس محلي، يتم عن طريقه انتخاب مجلس حكومي يمثل السلطة التنفيذية المحلية.³

1- أحمد بن فليس: الثورة الجزائرية وتحرر إفريقيا، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 134
2 - Leo HAMON : Introduction à l'étude des partis politiques de l'Afrique noire, Revue juridique et politique d'outre-mer, Paris, Avril-Juin, p 165

3- ظاهر جاسم محمد: مرجع سابق، ص 59

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

إن "القانون الإطاري" حدد نوع النظام السياسي الذي سوف يتبع في أقاليم ما وراء البحار، ما وثق الصلة أكثر بين دولة الميتروبول والمستعمرات الإفريقية وذلك بالتخفيف من المركزية السابقة ومنح نوع من اللامركزية للأقاليم، وذلك على النحو التالي:

- تقام في جميع أقاليم ومديريات ما وراء البحار - باستثناء الجزائر - جمعيات برلمانية على أساس الاقتراع العام، بواسطة القائمة الموحدة لكافة الانتخابات، سواء بالنسبة للجمعية المحلية أو الجمعيات البرلمانية، وكذا الجمعيات البرلمانية للتشريع في الشؤون الداخلية.¹
- إنشاء مجلس تنفيذي يكون مسؤولاً عن الإدارة الحكومية في الأقاليم، بالإضافة إلى زيادة عدد الإفريقيين في الوظائف كما سبق الإشارة إليه.

• جعل الخدمات الإدارية من اختصاص الحكومات الإقليمية داخل كل إقليم، ويتم نقل السلطة إليها من اتحادات التي كانت موجودة سابقاً وهي: اتحاد إفريقيا الفرنسية الاستوائية وعاصمته برازافيل، اتحاد إفريقيا الفرنسية الغربية وعاصمته دكار.

- تحويل سلطة التشريع من برلمان باريس إلى البرلمانات الإقليمية المنتخبة.

- انتخاب ممثلين الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الجمهورية.²

وعليه فإن قانون دوفري "القانون الإطاري"، قد أوجد نوعاً من نظام حكم ذاتي داخلي، وسمح لشخصيات إفريقية منتخبة بتولي الشؤون الداخلية لأقاليم ما وراء البحار، لكن بقاء الحاكم العام الفرنسي بهذه الأقاليم وتلقيه الأوامر من باريس،³ هو ما جعل قادة الثورة التحريرية الجزائرية يعتبرونه مناورة وخدعة فرنسية تهدف إلى ضمان استمرار الوجود الفرنسي في إفريقيا، وبالتالي تمنع استقلال الشعوب الإفريقية.

1- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 175

2- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل، مرجع سابق، ص 84

3- هيلين دالميدا توبور: مرجع سابق، ص 374

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

إن هذه السياسة اللامركزية وهذه الإصلاحات الشكلية المقدمة ما هي في الحقيقة إلا صورة مظلمة تسعى من ورائها فرنسا إلى بلقنة البلدان الإفريقية من جهة ثم تشتيت جهود المقاومة والتحرر ، وتركيز قوتها في الجزائر من أجل القضاء على الثورة الجزائرية ومنع تأثيرها خارج حدودها من جهة ثانية، وبالتالي استبعاد كل احتجاج مسلح في إفريقيا السوداء.¹

إن إيمان الثورة الجزائرية بعدالة قضيتها وتمكنها من الصمود والوقوف في وجه الجيش الفرنسي الذي تزايد عدده يوما بعد يوم -كان العدد عند اندلاع الثورة 56.500 جندي ثم وصل العدد إلى 120.000 جندي بداية 1956- سوف يفرض على فرنسا أن تخضع عاجلا أم آجلا لمطالب الشعوب الإفريقية جنوب الصحراء. إذ وكما استجابت لمطالب شعبي تونس والمغرب فإنها سوف تستجيب للمطالب المقدمة من قبل شعوب إفريقيا السوداء، لكن بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى.

ولذا نبهت ثورة الجزائر شعوب هذه الأقاليم "إفريقيا السوداء" إلى التشدد في المطالب ورفض تلك الإصلاحات لأنها في النهاية لن توصل إلى الاستقلال والتحرر التام وهذا ما نلاحظه في النداء الذي وجهته جبهة التحرير الوطني لشعوب المستعمرات "... إن الهوس الأكبر للمحتل هو قمع حركتي تحرر في آن واحد ... لذا عند كل ثورة وطنية جديدة ومن أجل منعها من التوسع، نجد المستعمر يرخي الخناق على المستعمرات الأخرى لكي يوهما بأنه يستجيب للمطالب، بينما هو في الحقيقة يفكر فقط كيف يحافظ على مصالحه لا غير...".²

ويتجسد هذا الطرح بوضوح في الجزائر ذلك أن فرنسا لم تفكر منذ صدور دستور 1946 في الاستجابة للمطالب الوطنية في أقاليم ما وراء البحار، لكن وبعد اندلاع ثورة

1رجع سابق، ص 39 - عبد الله مقلاتي: م

2- Mohamed GANTARI: Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne 1954-1962, OPU, Vol 2, Alger, 2011, p 832

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

التحرير الجزائرية بادرت فرنسا إلى إصدار القانون الإطارى والتخلي كلياً عن قرارات مؤتمر برازافيل. وسمح بنوع من اللامركزية لصالح تلك الأقاليم رغم إدراك سياسة فرنسا أنه قد تجاوزته الأحداث. كما قامت فرنسا ببعض الإجراءات لعزل الثورة إفريقيا، ومنها إغراء الزعماء الإفريقيين بمنحهم مناصب علياً في الحكومة الفرنسية، حيث:

• تعيين بعض الإفريقيين في الأمم المتحدة ليدافعوا عن موقف فرنسا أمام القضية الجزائرية.

• عين هوفوت بوانيه في منصب وزير الدولة في الحكومة الفرنسية عام 1956.¹

• وعد الأفارقة بمشاريع إصلاحية اجتماعية واقتصادية تهدف من ورائها إلى الاستقرار بالمستعمرات وإبعاد خطر تأثير الثورة الجزائرية.

ويؤكد صاحب القانون نفسه "دوفري" لدى تقديمه له أمام المجلس الوطني الفرنسي شهر أكتوبر 1956 قائلاً: "اليوم ليست الاعتبارات السياسية هي التي تعرقل الحكومة في إتباع لجنة الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار للطريق الذي سلكته، ولكن عندما نكون ديمقراطيين لا نستطيع التحرك إلا في الإطار الذي يسيطر عليه الدستور... وبالطبع هذا الأخير "الدستور" لا يتماشى والمطالب الوطنية الإفريقية، ما يمكن أن يفتح الطريق أمام أعمال العنف والسير باتجاه الشعار الذي أطلقته جبهة التحرير الجزائرية".²

إن جبهة التحرير الجزائرية والتي تعاملت كثيراً مع هكذا إصلاحات تعرف أن المحتل يأخذ ولا يعطي، يعد ولا يفي، لذا فهي تدعو الأفارقة إلى رفض الإصلاحات بصوت عال:

1- عبد الكريم بلبالي: الثورة الجزائرية وعلاقتها ببلدان إفريقيا، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أدرار، 2016-2017، ص 293

2- Chikh SLIMANE : L'Algérie porte de l'Afrique, Editions Kasbah, Alger, 2000, p 117

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

"أيها الإفريقيون إلى السلاح، الموت للاستعمار الفرنسي".¹ وحتى تفضح أكثر ساسة فرنسا قامت بتوجيه رسالة إلى القوى الحية في إفريقيا ألا وهي الشبيبة المناضلة -خصوصا بعدما قامت فرنسا بضرب الأفارقة بالأفارقة، أي حينما أغرت بعض الزعماء بالمناصب السياسية ومنهم هوفوت باونيه « Houphouet boigny » النائب الإفريقي ورئيس حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي RDA الذي رأى بأن الثورة الإفريقية يجب أن تكون تحت الراية الثلاثية الألوان وأن الجزائر يجب أن تبقى تحت السيادة الفرنسية.²

وعلى لسان جريدة المجاهد التي جاء فيها "...يا شباب الأوطان المضطهدة يجب أن تعلموا أن مستقبل وجودكم الوطني وقضية حريتكم واستقلالكم هو اليوم على المحك في الجزائر... إن بعض نوابكم الآن في المجالس الفرنسية يزعمون أنه يكفي أن تشتعل حرب الجزائر، وما تضعه من مصاعب أمام الحكومة الفرنسية في نطاق النظام البرلماني للإسراع في إزالة الأساليب الاستعمارية، لكن ذلك غير صحيح... نعم قد جسد القانون الإطار الذي وافقت عليه فرنسا وبسرعة تحت ضغط الثورة الجزائرية، بداية لارتخاء الضغط على البلدان الإفريقية، لكن نرى أنه من الخطأ الفادح أن يأمل إخواننا في تطور حقيقي من طرف فرنسا بتجاوز العبث الذي يمثل في القانون الإطار أن شعوب المستعمرة لا تريد كلمة حسنة يدلي بها السيد، لكن تريد بالضبط فعل هذا السيد... يا شباب إفريقيا حان الوقت كي يشارك جميع المستعمرين لإنهاك المحتل الفرنسي، أينما كنتم يجب أن تعرفوا أنه حان الوقت لكي نوحّد جهودنا ونوجه ضربة للمحتل يجب أن نعمل جميعا على حفر القبر الذي يوضع فيه الاستعمار إلى الأبد...".³

1- محمد المبروك يونس: تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية 1952-1977، اللجنة الشعبية للثقافة والإعلام، 2007، ص 49

2- Mohamed GUENTARI : Op-cit., p 844

3- جريدة المجاهد: رسالة موجهة إلى شباب الأوطان المضطهدة، عدد 25، 14-06-1958، ص 8

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وبالفعل، فإن استمرار الثورة الجزائرية وعجز حكومة فرنسا في إنهائها رغم جميع المحاولات أفنعت الإفريقي أنه هو الآخر مطالب بالثورة لاستعادة حقوقه المسلوبة وتقرير مصيره دون تضحيات كبيرة وفي زمن ثوري قصير. وقد تأكد هذا في مؤتمر كوتونو شهر جويلية 1958، حين طالب الإفريقيون بالمزيد من التوجه نحو الاستقلال.

2- نظام الجماعة الفرنسية: (La Communauté) 1958

عاشت الجمهورية الفرنسية الرابعة أقل من أربع سنوات بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، عرفت خلالها عدم الاستقرار السياسي وحتى الفراغ الحكومي بسبب العجز في القضاء على الثورة الجزائرية وحالة القلق السائد مع التساؤل كيف العمل؟ وهذا ما عبر عنه غاستون دوفري: "إذا انقلبت علينا حرب الجزائر سنخسر إفريقيا وسيسقط الجيش..."¹.

هذا ما أثر سلبا كذلك أيضا على المستعمرات الإفريقية وعلى نظام الاتحاد الفرنسي ذلك أن المسائل العاجلة كانت ترجأ إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة، ولما تقوم الحكومة بوضع سياسة جديدة خاصة بالمستعمرات ترفض في البرلمان وتفشل الحكومة ثم تعوض بأخرى وهكذا. ما جعل محاولات الترضية السياسية التي جاء بها السياسيون الفرنسيون تعتبر في نظر الإفريقيين قديمة لا تتماشى مع الظروف المتغيرة التي بلغتها القومية الإفريقية.

وبالتالي فالثورة الجزائرية أوقعت هذه الجمهورية في مأزق حقيقي تجلى في تمرد "عصيان" 13 ماي 1958 الذي كان سببا في عودة الجنرال ديغول من الباب الواسع إلى سدة الحكم في باريس بعدما اختفى عن الساحة منذ انتخابات 1946، هذا التمرد الذي وصفه الجنرال سالان بقوله: "إذ لم يتول الحكم في أقرب الآجال - أي ديغول - فإن القيادة العسكرية في الجزائر لا يمكنها منع تحرك محتمل باتجاه باريس..."²

1 - محمد عباس: ديغول والثورة الجزائرية، دار هومه، الجزائر، 2007، ص 259

2 - نفسه، ص 220

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

أمام هذا الإصرار من الجيش اقتنع الرئيس الفرنسي روني كوتي « René COTY » أن الوضع خطير ولا يجب أن يضاف إلى محنة فرنسا (أي الثورة الجزائرية) مشكل آخر يراه جليا أمامه هو تقسيم فرنسا وأن الرجل المناسب والقادر على أداء المهمتين معا: (القضاء على الثورة الجزائرية والحفاظ على وحدة فرنسا) هو الجنرال ديغول فما كان من رئيس الجمهورية الفرنسية الرابعة كوتي أمام هذه الأوضاع إلا أن وجه رسالة يوم 29 ماي من عام 1958، إلى نواب غرفتي البرلمان جاء فيها: ¹ "...إننا الآن أمام حافة الحرب الأهلية... وأن الخطر أصبح يهدد الوطن والجمهورية ولهذا فقد اتجهت إلى الأكثر شهرة من بين الفرنسيين، إلى الذي قادنا خلال السنين الأكثر ظلما في تاريخنا لاستعادة حريتنا، والذي حقق حوله الإجماع ورفض الديكتاتورية مقابل الجمهورية... إنني أطلب من الجنرال ديغول أن يتفضل بالحضور من أجل الاجتماع برئيس الدولة، لبحث معه في إطار الشرعية الجمهورية - ما تقتضيه فورا حكومة إنقاذ وطني وما يمكن عمله بعد ذلك في أجل قريب لإصلاح مؤسساتنا إصلاحا جذريا.¹

قبل ديغول ما طلب منه وشكل حكومة نالت أغلبية برلمانية (329 صوتا مقابل 224) وكانت حكومة موسعة. وأبرز ما كان يخطط له ديغول هو التغييرات الدستورية التي تحتاجها فرنسا الاستقرار السياسي وحل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية،² بعد هذا التوجه الداخلي انتقل الجنرال ديغول إلى المستعمرات الفرنسية وكان مدركا أن الاتحاد الفرنسي قد تجاوزته الأحداث ولا بد من تطبيق سياسة جديدة فيما وراء البحار تحدد العلاقة بينها وبين دولة الميتروبول.

1- رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم و الخلاص، منشورات بونة للبحوث و الدراسات، الجزائر، 2017، ص 196

2- شارل ديغول: مذكرات الحرب- الأمل- التجديد 1958 - 1962، ترجمة، سموحي فوق العادة، مراجعة: أحمد عويدات، منشورات عويدات، ببيروت، 1971، ص 38

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وبالفعل فقد جسد ديغول أفكاره في دستور 1958، والذي يراعي التغييرات التي طرأت على القارة الإفريقية من استقلال لبعض الدول والثورات المشتعلة في أجزاء أخرى وما تفرضه الثورة الجزائرية من واقع ميداني، فكانت فكرة نظام الجماعة الفرنسية (La communauté française) ، وهي عبارة عن اتحاد فيدرالي يضم فرنسا ومستعمراتها الإفريقية وضحاها الدستور كآتي:

* تكون فرنسا مع الجمهوريات الإفريقية التي تقبل هذا الدستور رابطة الجماعة الفرنسية (Franco- African Community) اتحاد فيدرالي بين جماعات مستقلة.

* تتكون الحكومة من رئيس الجمهورية الفرنسية ومندوب عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة إضافة إلى سكرتير عام ومستشار فني حسب المادة 80 منه. وتكون الحكومة مسؤولة عن السياسة الخارجية للجماعة وعن شؤون الدفاع وكذلك الشؤون المالية والاقتصادية والتعليم العالي.

* للجماعة مجلس تنفيذي يتكون من رؤساء حكومات الجماعة، لدراسة المسائل الكبرى. حسب المادة رقم 82.

* نص الدستور على أن يكون للجماعة مجلس شيوخ يتكون من مندوبين عن برلمانات الدول الأعضاء ويعدد مقاعد قدر بـ 284 مقعداً¹ نصيب دولة الميتروبول منها 176 ويتم توزيع المقاعد المتبقية على عدد الدول الأعضاء ولكل واحدة ثلاثة مقاعد، يشرع القوانين ويدرس المعاهدات الدولية والاتفاقيات بين الدول الأعضاء وقراراته ملزمة حسب المادة 83 منه.²

* تشكل لجنة تحكيم عليا تتكون من سبعة أعضاء حسب المادة 84 من هذا الدستور. يختارهم رئيس الجماعة (أي رئيس الجمهورية الفرنسية) من بين موظفين وقضاة ومدرسين، ممن

1- عيسى ليتيم: دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا و العالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في تاريخ الحديث و المعاصر، جامعة باتنة، 2015-2016، ص 518

2- Philippe OULMONT, Maurice VAISSE, Op-cit, pp 49-50

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

تتوفر فيهم الخبرة والكفاءة وتتمثل مهمة هذه المحكمة في الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين أعضاء الجماعة وقراراتها تكون ملزمة.

* تلتزم فرنسا بتقديم المعونة الفنية والإدارية لأعضاء الجماعة.

إن التمعن في مواد هذا الدستور تؤكد بأن فرنسا لم تترك ناحية من النواحي إلا وفرضت عليها الشخصية الفرنسية الاستعمارية، وألغت تماما الشخصية الإفريقية إلا في الأمور البسيطة التي لا تعدى الشؤون الداخلية. ذلك أن الدستور ركز جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية الفرنسية، الذي يعتبر آليا رئيس الجماعة واختصاصاته واسعة وشاملة بل وديكتاتورية حيث يمثله مندوب في كل قطر من أقطار الجماعة هو وحده من يختاره. كما يحق لرئيس الجمهورية الفرنسية ترأس المجلس التنفيذي والدعوة إلى انعقاده ويقرر جدول أعماله ومكان جلساته، كما يحق له وحده تعيين سكرتير المجلس التنفيذي، كما يشرف على تنفيذ قرارات لجنة التحكيم وعلى الاتفاقيات والمعاهدات... ورئيس الجمهورية الفرنسية هو من يختار أعضاء لجنة التحكيم السبعة.

إن رئيس الجمهورية الفرنسية هو من يدعو مجلس الشيوخ إلى الانعقاد أولا يدعوه، كما أن الجنرال ديغول قد قيد هذه الجماعة وربطها بالحكومة المركزية في باريس خصوصا في المسائل المالية والاقتصادية والخارجية والدفاع. وبالمجمل فإن دستور الجماعة الفرنسية قائم على منطلق ديكتاتوري، إذ ركز جميع السلطات في يد شخص واحد، احتقر الشعوب الإفريقية ومنعها من تحقيق آمالها في الحرية واتخاذ ما تشاء من قوانين.

بعدها اتضحت معالم دستور الجماعة الفرنسية انتقل ديغول وبسرعة إلى الخطوة الثانية وهي ذات أهمية كبرى بالنسبة له، ليؤكد بها حنكته ومقدرته على قيادة فرنسا والحفاظ على أمنها الداخلي واستقرارها الخارجي. طرح الدستور الجديد على الاستفتاء المصيري يوم

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

28 سبتمبر من عام 1958،¹ كان موعد مصيري لاستفتاء الأفرقة على هذا الدستور الذي خیرهم في الحقيقة بين أمرين لا ثالث لهما.

إما البقاء تحت السيادة الفرنسية وبالتالي الاستفادة من العديد من الامتيازات، وإما الاستقلال عن فرنسا والحرمان من هذه الامتيازات. وحتى يمدد ديغول سياسته والدعاية لدستوره نظم زيارة لإفريقيا السوداء في الفترة الممتدة من 20 إلى 28 سبتمبر من عام 1958، حاثا في عدة عواصم الأفرقة على قبول الدستور والتصويت بنعم لصالحه، لما يوفره لهم من مزايا.²

ومن هذه العواصم نذكر (برازافيل، كوناكري، دكار، ايجان، تاناريف، مدغشقر) وكان ديغول يعتقد أن الأقطار الإفريقية سوف تصوت لصالح الدستور وبالتالي البقاء تحت المظلة الفرنسية وحثه في ذلك وقوف بعض النخب الإفريقية إلى جانبه ودعت إلى التصويت بنعم لصالح الدستور والبقاء تابعة لفرنسا.

إلا أن هناك من رفض الفكرة من أساسها وطالب بالاستقلال، وصرح زعيم غينيا الفرنسية أحمد سيكوتوري « Ahmed SEKOU TOURE » في خطاب مباشر أمام الجنرال ديغول قائلاً: "...نحن نفضل الفقر مع الحرية على الثراء مع العبودية..."³

والحقيقة أن حملة الاستفتاء التي قادها ديغول شخصيا قد خلفت نقاشات حادة في أوساط الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والطلابية في إفريقيا. ومن الأمثلة على ذلك التصدع الواقع في صفوف التجمع الديمقراطي الإفريقي، بين الزعيمين هوفوت بوانيه الداعي إلى قبول الدستور والزعيم سيكوتوري الراض له، كما أن نقابة الاتحاد العام لعمال

1 - Ibid, p 55

2- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 293

3- محمد فائق محمد: مرجع سابق، ص 39

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

إفريقيا (Union Général) (des Travailleurs Africains Noirs) من جهة واتحاد

طلاب إفريقيا (Fédération des Etudiants Africains Noirs) من جهة ثانية

طالبت الشعوب الإفريقية برفض الدستور وعدم الاستفتاء بنعم لصالحه.¹

والواقع أن هذا الإنكار لدستور الجماعة وعملية الاستفتاء قد ساهمت فيها جبهة

التحرير الوطني التي نهبت إلى المراوغات والغموض الذي يتضمنه الدستور، وطالبت بتأكيد

الدعوة إلى فكرة الاستقلال التام، وإلى التضامن من الشعوب الإفريقية المناضلة.

وهذا ما يؤكد فرانس فانون في كتابه من أجل إفريقيا: "إن المساهمة في الاستفتاء

معناها الاعتراف الضمني بالانتماء إلى عائلة، إلى أمة ذات مشاكل مشتركة بين مختلف

أفرادها في حين أن الواقع مخالف لذلك، لأن كل إفريقي يصوت بمناسبة الاستفتاء

يساعد على شد وثاق شعبه وبلده بأحاييل الاستعمار الفرنسي".²

وفي النهاية تم الاستفتاء على الدستور كما حدد له يوم 28 سبتمبر من عام

1958، وتم قبوله بنسبة 95% مع تسجيل اختلافات في النسب بين الأقطار الإفريقية

المصوتة، إلا أن ما نعص على ديغول هو رفض الشعب الغيني للدستور والتصويت بـ "لا" ما

أجبر ديغول على الاعتراف لغينيا باستقلالها مع حرمانها من المساعدات الاقتصادية والتقنية

الفرنسية. ورد سيكوتوري على ذلك قائلاً: "إن كفاحنا لم يتوقف يوم 28 سبتمبر ... بل إنه

أصبح أقوى مما كان في أي وقت مضى للقضاء على البقية الباقية من آثار الاستعمار

البعيض... نحن نوقن بأنه طالما أن إفريقيا ترزخ تحت الاستعمار فإن عين غينيا لن تنام...

غينيا تشارك الشعوب المستعمرة آلامها، لإسعاد المواطن الإفريقي والوصول إلى الحرية

والازدهار..."³

1- أحمد بن فليس: مرجع سابق، ص 136

2 - فرانس فانون: مصدر سابق، ص 136

3 - أحمد سيكوتوري: مصدر سابق، ص 5

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

إن هذا التطور الحاصل في غينيا سوف يؤثر لا محالة على سياسة ديغول وفي مجموعته الإفريقية، نظرا لما لهذه الدولة من موقع استراتيجي في غرب إفريقيا، ولما تحصلت عليه من تأييد خاصة من جبهة التحرير الوطني التي عبرت عن ذلك في جريدة المجاهد تحت عنوان "تحية لغينيا " جاء فيه: "إن جمهورية غينيا حية كل الحياة، وارتقاؤها إلى الاستقلال يعتبر منحي هام نحو وحدة واستقلال إفريقيا... ستبرهن على أنها تستطيع الحياة بدون فرنسا، وغيرها من الشعوب المخدوعة اليوم من قبل قادتها، فستطلب الاستقلال وتحصل عليه، ومن منذ الآن نجد في كل الأراضي المسماة (الفرنسية) أصواتا ترتفع لتقدم تحية للشعب الغيني...".¹

وبعد مرور أسبوع واحد من ذلك الانتصار الباهر حسب الصحافة الفرنسية، بدأت الانشاقات تطفوا على السطح ومعه ظهرت معطيات جديدة تعطي تفسيرات لمعنى "نعم"، ذلك بفضل النشاط المتزايد لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني والمتمثل أساسا في الحكومة المؤقتة التي ظهرت للوجود شهر سبتمبر عام 1958، والتي كان من بين أبرز أهدافها التركيز على البعد الإفريقي وإفشال السياسة الفرنسية الهادفة إلى حصار الثورة الجزائرية، وعبر فانون عن هذه الحقيقة قائلا: "... و بعد أسبوع واحد على هذا النجاح الضخم بدأت المحاولات الفاشلة تترنح، لأن حرب الجزائر تحدد بوجودها وبطابعها واستمرارها قيمة هذا الاستفتاء...".²

إذن بدأت ملامح التصدع داخل هذا الجسم غير المتجانس انطلاقا من قطر موريطانيا الإسلامي الذي صوت لصالح الدستور نسبة عالية تطالب باستقالة المجلس القديم وتعويضه

1 - جريدة المجاهد: تحية لغينيا ، عدد 10، 30-10-1958، ص 8

2 - فرانس فانون: مصدر سابق، ص 140

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

بأخر منتخب خلال أربعة أشهر (جانفي 1959)، ثم يجري الشعب الموريطاني بعد ذلك استفتاء يحدد العلاقة بينه وبين مجموع الشعوب الأخرى.

والشيء ذاته حدث في دولة الداھومي (البنين حاليا) التي أعلن زعيمها سورو أبيتي « Sourou Migan Apithy » أنه على زعماء إفريقيا السياسيين التشاور من أجل اتخاذ موقف مشترك إزاء العلاقة مع فرنسا ونظام الجماعة.¹

لم يتوقف الأمر عند أقاليم إفريقيا الغربية بل تعداه إلى أقاليم إفريقيا الوسطى التي طالبت شعوبها هي الأخرى بتحديد العلاقة مع فرنسا الديغولية ويظهر هذا في الغابون التي كانت نسبة التصويت فيها بـ "لا" مرتفعة جدا، ما اضطر السيد ليون أمبا « Léon MBA » بعد أسبوع من الاستفتاء إلى التوجه إلى باريس للتفاوض حول إنشاء دولة غابونية مستقلة.

ولقد ترتب هذه التطورات محاولات وحدوية ومنها مثلا (اتحاد مالي) الذي ضم السنغال والسودان الغربي وأعاد تقييم موقفه من فرنسا حيث طالب بالاستقلال التام عن فرنسا، بداية من عام 1959، كما ضمت ساحل العاج إلى اتحاد "المجلس"، الذي ضم إلى جانب ساحل العاج كل من فولتا العليا، الداھومي والنيجر وطالب هذا التكتل هو الآخر بالاستقلال التام عن فرنسا بداية من سبتمبر 1959.²

أمام هذه التطورات وجد ديغول نفسه مجبرا على تعديل دستور الجماعة وأدخل عليه فقرة تنص على إمكانية طلب الأقطار الإفريقية استقلالها وبالتالي حرية إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع فرنسا أو غيرها.

وتم هذا التعديل في يوم 14 جوان من عام 1960، وبالتحديد على المادة 86 لتتص على : ".يجوز أيضا للدولة العضو في الجماعة أن تصبح مستقلة بطريق الاتفاق دون أن

1 - نفسه، ص ص 141، 142

2- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 297

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

يترتب على هذا الاستقلال توقف انتمائها إلى الجماعة، وللدولة المستقلة التي ليست عضواً بالجماعة أن تتضمن إليها بطريق الاتفاق دون أن تفقد بذلك استقلالها...¹.

وبهذا انتهى تماماً دور الجماعة الفرنسية كما رغبها الجنرال ديغول ومنح الاستقلال لإثنتي عشر مستعمرة كل على حدة، كانت مشكلة للجماعة الفرنسية سنة 1960 وهي: (مال، السنغال، فولتا العليا، ساحل العاج، الداومي، إفريقيا الوسطى، التشاد، النيجر، الغابون، الكونغو برازافيل، الكامرون، موريتانيا)،² كل هذا بفعل الحضور القوي للثورة الجزائرية على الساحة الإفريقية وما مارسته من ضغوط كبيرة على ساسة فرنسا، وما حققته من انتصارات داخلية وخارجية. فساهمت بشكل أو بآخر في التعجيل باستقلال الأقطار الإفريقية وهذا ما أقره الجنرال ديغول: "... تحولت مستعمراتنا السابقة في القارة السمراء وكذلك في الجزيرة الكبيرة على المحيط الهندي "مدغشقر" إلى جمهوريات بمساعدتنا... لأنني قدرت كم من ثورة قد تقوم في ممتلكاتنا السابقة إذا ما رفض لها ما هو عدل وإنصاف ولا مفر منه، بل سيكون واقعا محتوما من جهة أخرى في تيار الحقائق السياسية والنفسية للحرب المتواصلة في الجزائر.."³ وبذلك فإن الجنرال ديغول لم يتمكن من تحقيق أهداف سياسته في إطار الجماعة الفرنسية التي ظن أنها تقف إلى جانبه ومؤيدة لجميع مواقفها، لكن الثورة الجزائرية حسمت الموقف لصالح خدمة قضايا تحرير الشعوب الإفريقية وتحقيق الاستقلال والوحدة الإفريقية. وبذلك يفشل ديغول وباقي ساسة فرنسا في إفريقيا ويكون ديغول نفسه ولا أحد غيره الموقع على الاستقلال لغالبية الشعوب الإفريقية، الذي كان يراه قبل سنوات قليلة في

1- Philippe OULMONT, Maurice VAISSE, Op-cit, pp 68-69

2- عبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 125. للمزيد انظر الملحق رقم 9، ص 320

3- ظاهر جاسم محمد: مرجع سابق، ص 60

مؤتمر برازافيل أمرا مستحيلا لكن الثورة الجزائرية جاءت لتجعل المستحيل واقعا.

المطلب الثالث: قضية غينيا:

1- الخلفية التاريخية لغينيا:

كانت أرض غينيا التاريخية الفوتاجالون (Fouta Djallon) جزءا من الممالك الإفريقية القديمة الممتدة من مالي وسنغاي حتى غانا، اعتنق أغلب سكان هذه المناطق الإسلام وكونوا دولا تسيطر شؤونهم حتى مطلع القرن 19، أين بدأ المغامرون الأوروبيون يتوغلون في مناطق عدة من غرب إفريقيا من أمثال الفرنسي غاسبار رتيودور موليان Gaspard « Théodore MOLLIN (1872/1796) الذي وصل إلى غينيا الوسطى سنة 1818، ثم لحق به مواطنه لويس إدوارد بوي ويلوماز Louis Edouard Bouet « WILLAUMEZ (1871/1808) والذي أصبح فيما بعد (1841) حاكما عاما على إقليم السنغال. عقد اتفاقيات مع زعماء القبائل المحليين تهدف إلى ضمان المصالح الفرنسية في المنطقة. لكن الذي وضع الأسس الأولى للهيمنة الفرنسية في هذا الجزء من إفريقيا هو أوليفير دوساندرفال (1919/1840) « Olivier de SANDEVRAL » بداية من 1880، ثم أخذ بعده الفرنسيون يخطون خطوات جادة لتدعيم ممتلكاتهم على ساحل إفريقيا الغربي بعد مؤتمر برلين¹. ونظرا لكون غينيا كانت تخضع لحكم القبائل الذي يمتاز في العادة بالضعف والتفكك فقد تمكن الفرنسيون من التوغل في الأراضي الغينية وأقاموا بها مستعمراتهم لما تتميز به هذه المنطقة من موقع استراتيجي مهم سواء على الساحل أو الامتداد نحو المناطق الداخلية لإفريقيا الغربية².

1- رونالدو أوليفر، انتوني أتمور: مرجع سابق، ص 156

2- اسماعيل حلمي محروس: مرجع سابق، ص 275

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

قاومت القبائل التوسع الفرنسي في غينيا غير أن الجنرال الفرنسي فيدهرب لويس لوين سيزار « Louis Leon Cesar FAIDHERBE » والذي كان يحكم السنغال هدد القبائل الغينية باستخدام القوة العسكرية إذا لم يتوقفوا عن محاربة فرنسا وإعلان الطاعة لها. وفعلا سير هذا الأخير حملة عسكرية انتهت إلى إعلان الحماية الفرنسية على سواحل غينيا بالتهديد.¹

أما المناطق الداخلية فقد واصلت المقاومة خاصة من قبل المقاوم المسلم ساموري توري « TOURE » (1830/1900) « Samory »، ما أخرج عملية استيلاء فرنسا على غينيا لسنوات أخرى رغم قلة الإمكانيات وعدم توازن القوى بينه وبين القوات الفرنسية.

وقد حاولت فرنسا إقناعه بالتوقف عن المقاومة والاستسلام إلا أنه رفض ذلك قائلا: "أنا متيقن من أن الفرنسيين أقوى مني سلاحا ورجالا، لكنني لن أقبل أبدا أن يقول أبنائي غدا أنني صالحت الاستعمار على احتلال بلادي، سأقاتل حتى أقتل وعلى الأجيال القادمة أن تتم المقاومة."²

حاول ساموري توري تنظيم المقاومة وتقوية جيشه بالتحالف مع القبائل المجاورة لكن قوة الجيش الفرنسي عدة وعتادا تمكنت منه بعد حصاره وأسرته على يد الضابط الفرنسي هنري جوزيف يوجين غورو « Henri Joseph Eugene » (1867/1946) « GOURAUD » خريف 1898، وتم نفيه للغابون أين توفي سنة 1900. وقد أفرطت فرنسا في القمع العسكري حتى تمنع السكان من أية مقاومة وبهذا أنهت محاولات المقاومة

1- إبراهيم شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 507

2- جريدة المجاهد: أحمد سيكوتوري: زعيم يعيش مع الشعب، عدد 56، 1959/11/30، ص 11

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

ضد تواجدها في غينيا وتمكن بذلك من السيطرة على غينيا التي أصبحت ضمن ممتلكاتها تحت اسم غينيا الفرنسية منذ سنة 1904.¹

بعد أن استقرت الأوضاع لفرنسا في غينيا مع مطلع القرن العشرين، شرعت في تسيير هذه المستعمرة إداريا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا بهدف إخضاع الشعب الغيني واستغلاله لصالح فرنسا والعمل على محو سمات شخصيه والقضاء على روح المقاومة والثورة لدى الشعب الغيني. والواقع أن منطقة غرب إفريقيا بما في ذلك غينيا قد شهدت بداية القرن العشرين حركة استعمارية ممنهجة انطلقت بترسيم الحدود الاستعمارية للمنطقة ثم تعيين حاكم عام يتلقى أوامره مباشرة من وزير المستعمرات الفرنسي في باريس.² وفيما بعد تم تقسيم المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية إلى قسمين:

• قسم إفريقيا الغربية الفرنسية والمعروف اختصارا باسم AOF : Afrique Occidentale (Française) ويضم كل من موريطانيا، السنغال، مالي، داهومي، ساحل العاج، غينيا، فولتا العليا وكانت عاصمته الإدارية هي داكار.

• قسم إفريقيا الاستوائية الفرنسية والمعروف اختصارا باسم AEF : Afrique Equatoriale Française) ويضم كل من تشاد، الغابون، إفريقيا الوسطى، الكونغو وعاصمته الإدارية برازافيل.³

طبقت فرنسا في مستعمرة غينيا كغيرها من مستعمرات غرب إفريقيا حكما مباشرا، إذ يقوم حاكم المستعمرة بمساعدة عدة نواب فرنسيين بتسيير شؤونها في كافة الميادين كما أنه يستعين بالضباط العسكريين، وفي حالة حدوث أي طارئ فإنه يعود رأسا إلى وزير

1- محمود شاكر: غينيا ص 56

2 -Jean SURET CANAL : La république de Guinée, Editions sociales, Paris, 1970, p84

3- عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 82

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

المستعمرات الذي يعد المرجع الأساس في إدارة شؤون المستعمرات. كما قسمت غينيا أولى مجموعة من الدوائر الإدارية تحت قيادة ضابط سياسي، وكل دائرة قسمت إلى فروع كل فرع أسند إلى رئيس قسم، وكان مقابل ذلك يتم عزل القيادات المحلية وينصب مكانهم فرنسيون أغلبهم من الموظفين الحكوميين المتقاعدين.¹

سارت فرنسا على فكرة أنها صاحبة الفضل عندما تقبل بوجود المستعمرات الإفريقية داخل إطار الحضارة والمدنية الفرنسية، وأن رعاياها الإفريقيين يستفيدون من مكاسب المدنية الفرنسية في ظل رعايا فرنسا الأم، لكن الحقيقة غير ذلك إذ أن فرنسا جعلت الحكم في يدها في شتى المجالات وحرمت الأفارقة من أبسط الحقوق وكان الجميع في خدمة مصالحها لا غير معنى أن الدولة الأم تحكم لوحدها ولمصلحتها.²

حاولت فرنسا جاهدة وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى أن تجعل من شعب غينيا شعباً مندمجاً كلياً في الثقافة الفرنسية، ذلك أن معظمه ظل متمسكاً بقيمه وعاداته وثقافته ما يعني فشل سياسة الإدماج الكلي،³ فلجأت سلطة الاحتلال إلى أسلوب المشاركة (Association)، الذي يقوم على فرنسة النخبة وبالتالي إيجاد زعامات محلية تقود الشعب إلى الحضارة والمدنية الفرنسية، أطلق عليهم مصطلح "النخبة" (Elite)، لتكون بذلك الواسطة بين سلطة الاحتلال والمجتمع المحلي.

لكن تطبيق هذه السياسة اصطدم بعراقيل الموظفين الفرنسيين أنفسهم، ضف إلى ذلك وقوف النخبة إلى جانب الشعب وقد عبر عن هذا أحمد سيكوتوري حين قال: "إن ما أرادت

1- ويليام توردوف: الحكم و السياسة في إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، دت، ص 42

2- جون هاتش: مصدر سابق، ص 35

3- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 83

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

أن تسوقه فرنسا لرعاياها حتى ينعموا بالحرية وحقوق الإنسان لم يكن في الحقيقة سوى إهانة مستمرة لحریتهم المصادرة وكرامتهم المهذورة وشخصیتهم المحنقرة، إذ لم يكونوا يستشارون في أي شيء يخص بلادهم وحياتهم، لقد كان الحكام العامون للمستعمرات يمارسون سلطانهم كاملاً، بمساعدة مجلس يضم ممثلاً واحداً فقط عن الإفريقيين مقابل خمسة عشرة ممثلاً للمستعمرين البيض، وهؤلاء الإفريقيون يعينون فقط طبقاً لدرجة عبوديتهم للقائمين على سلطة الاحتلال".¹

أما فيما يخص الميدان الاقتصادي فإن غينيا كانت بالنسبة لفرنسا مصدراً للمواد الخام الزراعية منها والمعدنية وكذا العمالة الرخيصة، وميداناً لتصرف فائض الإنتاج واستثمار رؤوس الأموال وقد عبر عن ذلك صراحة أحمد سيكوتوري: "اعتبر الاستعمار الفرنسي أن خيرات غينيا السطحية والباطنية هي خيرات مهجورة لا مالك لها، لذا انتقلت ملكيتها للدولة الفرنسية، وغينيا لم تكن سوى مستودعاً رخيصاً يقدم اليد العاملة بأجور زهيدة، وتغذي الجيش الفرنسي بجنود يدافعون عن شرفه، وبذلك فإن غينيا امتداد لدولة الميتروبول".²

وانطلاقاً من هذه النظرة فقد تدفق المستوطنون البيض إلى غينيا وتحصلوا على آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة بمساعدة الحاكم الفرنسي، وأخذوا في زراعة المحاصيل النقدية التي تعود عليهم بالأرباح الطائلة باستغلال العمالة الغينية بأقل الأجور وكانت المحاصيل التي تتم زراعتها تتمثل أساساً في البن، الموز، التبغ ثم الأخشاب.

وفي مجال الصناعة ركزت فرنسا جهودها على الصناعة الاستخراجية وأنشأت شركة

1- أحمد سيكوتوري: إفريقيا والثورة، ترجمة مجموعة من المختصين، مراجعة أديب اللجمي، ط 2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1968، ص 33

2- نفسه، ص 34

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

تعدّين غينيا التي أخذت في استغلال الذهب واليوكسيت وخام الحديد ثم بعدها شركة فالومي الغامبية للمناجم (Compagnie des mines de falémé gambie) التي زادت في نهب واستغلال معادن غينيا وحققت أرباحا طائلة استفادت منها الحكومة الفرنسية، وحتى تتمكن فرنسا من استغلال غينيا أحسن استغلال قامت بإنشاء خط حديد يمتد على مسافة 560 كلم داخل غينيا إلى ميناء كوناكري، قصد تسهيل عملية نقل البضائع من وإلى غينيا وكذا التحكم الفرنسي في التجارة الداخلية والخارجية للمستعمرة.¹

2- المقاومة الغينية وأثر الثورة الجزائرية:

بنت فرنسا سياستها في غينيا فترة ما بين الحربين العالميتين على المبدأ الامبريالي التسلطي الذي يمنح فرنسا هيمنة واسعة على شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومراقبة السكان بشكل مستمر حتى لا تكون هناك أي حركة قد تضر بمصالح فرنسا ووجودها في المنطقة. إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية وتعرض فرنسا للهزيمة أمام ألمانيا النازية أين وقف الأفارقة ضد حكومة فيشي وأيدوا حكومة فرنسا الحرة بزعامة شارل ديغول والحلفاء،² وبعد هذا الموقف ادعت فرنسا بأنها سترد بإجراء تعديل على نظام الحكم الفرنسي في مستعمراتها الفرنسية فيما وراء البحار وكانت الدعوة لعقد مؤتمر برازافيل نهاية شهر جانفي من عام 1944 تحت رئاسة وزير المستعمرات روني بليبان René « PLEVEN » ، وبحضور ديغول وحكام المستعمرات وغياب الإفريقيين رسمت هناك السياسة الفرنسية التي تستعبد الحكم الذاتي ولوفي المستقبل البعيد.

وقد عبر عن ذلك بوضوح الجنرال ديغول: "... كانت غاية المؤتمر هو محاربة الأفكار

1- محمود شاكر: مرجع سابق، ص 66

2 - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 82

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

والتجارب والتأكيد على أسس عملية يمكن منها تدريجيا إقامة مجتمع مشترك فرنسي يشمل أراضي إفريقيا السوداء ليحل محلها جهاز الإدارة المباشر...¹

والحقيقية أن فرنسا اعتمدت هذا الأسلوب لقطع الطريق أمام أي محاولة لتحرر المستعمرات، وبالفعل فقد تنبه بعض قادة الحركة الوطنية الإفريقيين إلى ذلك وأكدوا أن مؤتمر برزازفيل ما هو إلا التفاف على حقوقهم كما أنه محاولة لإطالة أمد الوجود الفرنسي في إفريقيا وهذا ما ذهب إليه المناضل أحمد سيكوتوري قائلا: "... إن المؤتمرين قرروا صياغة دستور الاتحاد الفرنسي الذي يفتح آفاقا للمساواة بين المستعمرين والمستوطنين وفي علاقاتهم الحالية، لكن سرعان ما تخلى الجميع عن الروح التي كانت عند صياغة المشروع وذلك لصالح تقارب رمزي يبقى على النظام القديم، ذلك أنه لم يكن هناك مجال للاعتراف للمستعمرات في أن تمارس سيادتها الخاصة ولوفي المستقبل البعيد."²

أحدثت الحرب العالمية الثانية تغيرا واضحا بفعل مشاركة الغينيين فيها وكذلك التغيرات التي عرفها المجتمع الغيني بتحول بعض فئاته من فلاحين إلى عمال في الصناعة الإستراتيجية. بعد صدور دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة سنة 1946 الذي منح غينيا نوعا من الاستقلالية الإدارية، سمحت بانتشار الوعي الوطني أكثر وظهور وتنظيمات مهنية وشبانية دعمتها الفئة المنقفة ما سمح بتشكيل أحزاب سياسية تجاوزت الفكر التقليدي والسيطرة القبلية.³

وكان من بين تلك الأحزاب التجمع الديمقراطي الإفريقي (RDA : Démocratique Africain Rassemblement) الذي كان معبرا عن مدى وعي

1- شارل ديغول: مذكرات الحرب - الوحدة 1942-1944، ص 257

2- أحمد سيكوتوري: مصدر سابق، ص 30

3- Jean SURET CANAL : Op-cit, p60

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

ونضج الإفريقيين بوضعهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إذ بعد الانتهاء من النقاش حول دستور 1946 دعا الأفرقة إلى عقد مؤتمر جامع في باماكو شهر أكتوبر من عام 1946، يضم جميع الشعوب الإفريقية الخاضعة للسيطرة الفرنسية قصد تنظيم الصفوف للقيام بعمل مشترك سياسي هدفه تحرير إفريقيا، وكانت غينيا حاضرة بقوة وممثلة بعشرة مندوبين وقد حقق المؤتمر نجاحا كبيرا وكشف عن مدى النضج السياسي الذي بلغه الإفريقيون.*

لكن سياسة فرق تسد وإصدار الدساتير من أجل الإصلاحات الشكلية في المستعمرات الإفريقية جعلت الحزب يتصدع وتشتت جهوده، كما أنه كان يحمل بداخله تناقضات، إذ أنه كان من جهة يدعو إلى تحرير إفريقيا ومن جهة ثانية يطالب بالدمج في النظام الفرنسي.

في ظل هذا التناقض الصارخ التقى المندوبون الغينيون الذين حضروا مؤتمر باماكو شهر ماي من عام 1947 وشكلوا المكتب المؤقت للتجمع الديمقراطي الإفريقي جناح غينيا، أو ما يعرف باسم الحزب الديمقراطي الغيني (PDG) : Parti Démocratique Guinéen، مقره مدينة كوناكري الذي أصر فيه الزعيم العمالي الغيني أحمد سيكوتري على تجميع سكان غينيا حول هدف واحد ألا وهو المطالبة بالاستقلال أو بالاتحاد الكامل مستغلا في ذلك التطورات التي تمر بها فرنسا والعالم.

استطاع سيكوتوري تنظيم حزبه جيدا، بحيث اعتمد فيه على الإنسان الإفريقي والشخصية الإفريقية ما جعله يتوسع داخل الأوساط الشعبية، وضم فئة الفلاحين والعمال والشباب ومجموعات النساء،¹ ردت فرنسا بقوة على نشاط الحزب خوفا على مصالحها واستهدفت

* النظام السياسي للحزب. انظر أحمد سيكوتوري، مصدر سابق، ص ص 39، 40.

1- ك، ماديهو بانيكار: الثورة في إفريقيا، ترجمة رافاييل جرجس، مراجعة محمد محمود الصياد، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر، مصر، 1964، ص 190

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

بصورة مباشرة زعامات الحزب خاصة المناضل سيكوتوري الذي سجن سنة 1950، ومنعت الاجتماعات وحرية التجول وقمعت المضربين.

غير أن الإصرار على نيل الحقوق مكن القومية الغينية من التماسك وساعدها كذلك ظروف منها هزيمة فرنسا في الهند الصينية ثم نجاح الحركات التحررية الثورية في شمال إفريقيا وخاصة الثورة الجزائرية¹ ثم إخفاق العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، واتجاه غانا نحو الاستقلال. إلى جانب صدور القانون الإطار في عهد حكومة غي موليه عام 1956، ما سمح لسيكوتوري لأن يصبح عمدة لمدينة كوناكري ويفتح مجال العمل السياسي والنقابي أمامه واسعاً، وخصوصاً بعد عام 1956 من القرن الماضي الذي يعتبرها سيكوتوري مرحلة النضال من أجل استعادة السلطة حيث وجب على الجماهير الشعبية التحلي بالصبر وأخذ القدوة من الشعب الجزائري الثائر.

وتزامن ذلك مع التصويت على القانون الإطار، هذا القانون الذي يعتبره سيكوتوري فحاً يستهدف تحطيم النضال الإفريقي ويدعوا إلى تكوين حكومة في كل إقليم لا حول ولا قوة ولا سلطة لها إلا ما تستمده من الحاكم الاستعماري الذي يظل الرئيس الحقيقي للإقليم، وإقامة مثل هذه الحكومات المحلية هي تحويل لنضال الشعوب وبالتالي فالحزب يرفضها.

ثم تكون الثورة الجزائرية إلى جانب سيكوتوري إذ بعد سنتين فقط من صدور القانون الإطار (Loi Cadre) تطيح ثورة الشعب الجزائري بالجمهورية الرابعة وبكل مشاريعها، ويأتي ديجول إلى السلطة بعد العصيان الذي حدث في الجزائر شهر ماي 1958.²

1- محمد حربي: حياة تحد صمود، مذكرات سياسية، 1945-1962، ترجمة، عبد العزيز بوبكير، علي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 358

2 - Paphaël DELPARD : L'histoire des pieds noirs d'Algérie 1830-1962, E. Michel Lafon, 2002, p 144.

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وأدرك أن مطالب الإفريقيين لم تبق كما كانت سابقا، تكتفي بالمساواة والتمثيل النيابي وحتى الاتحاد، بل أصبحت تطالب بالاستقلال وهذا بفضل ربح الثورة الجزائرية الذي تجاوز وبقوة كل جهود الجمهورية الرابعة في إبقائه على الأقل في الشمال الإفريقي لكن دون جدوى.¹

ما جعل ديغول يدرك أن موعد زوال الاستعمار قد اقترب وأن الخطر يهدد ممتلكات فرنسا في إفريقيا جنوب الصحراء، إذا تركت خارج خطة فرنسية شاملة تأخذ بالاعتبار الوضع في الجزائر وما يحيط بإفريقيا.

لذا قام الجنرال ديغول بالإعلان عن سياسة جديدة تطبق في إفريقيا السوداء موضحا أن الاتحاد الفرنسي السابق أصبح متأخرا وأن هناك فكرة جديدة تحدد العلاقة بين فرنسا وأقاليم ما وراء البحار تدعي بـ"رابطة المجموعة الفرنسية" (Communauté Française) وهي اتحاد فدرالي بين جماعات مستقلة، وضع لها دستور جديد شهر أوت من عام 1958 يحدد العلاقة داخل الجماعة الفرنسية والتي يبقى فيها رئيس فرنسا هو الأمر والناهي.² لكن الشعب الغيني و معه الزعيم سيكوتوري قد حسموا أمرهم قبل هذه العملية حين قال هذا الزعيم: "... إن الشعب الغيني يرفض هذه السياسية الجديدة، ذلك أننا عرفنا الاستعمار و جربنا وسائله الوحشية التي عاملنا بها كما لو كنا كائنات حقيرة...".³

لم تكن الأساليب الجديدة إلا ذرا للرماد في العيون ووجها جديدا لمواصلة اضطهاد الشعوب

1- ظاهر جاسم محمد: دراسات تاريخية في العلاقات العربية الإفريقية، دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ليبيا، 2003، ص 58

2- عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 88

3- محمد فائق محمد: عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار الوحدة، بيروت، 1980، ص 38

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

الإفريقية. و يضيف سيكوتوري: " لقد وعد الدستور بكل شيء لكنه لم يعط شيئا.. لم ينجم عن السياسات السابقة كالاتحاد إلا الحرب في الهند الصينية وفي شمال إفريقيا والاضطهاد والقتل في حرب الجزائر واستغلال أقاليم إفريقيا جنوب الصحراء ومدغشقر ... إن الاستفتاء هو وسيلة أراد بها المستعمر أن يختصر الطريق ويتعجله إلى كبت حريات الشعوب الإفريقية والقضاء على استقلالها والإطاحة بكرامتها. لذا فكفاحنا لم يتوقف يوم 28 سبتمبر من عام 1958، بل أنه أصبح أقوى مما كان في أي وقت مضى للقضاء على البقية الباقية من آثار الاستعمار البغيض، وغينيا لن تغفل أو تنام وهي تشارك الشعوب الإفريقية آلامها وتعمل لإسعاد المواطن الإفريقي للوصول إلى الاستقلال والنهضة والازدهار".¹

وهكذا استطاع هذا السياسي الإفريقي الذي تكون في اتحادات العمال قيادة هذه الفئة التي كان لها دور فعال في مناهضة الاستعمار الأوربي في إفريقيا، وأن يكسب ولاء الشعب الغيني بصبره وتحمله ودهائه حتى أنه سمي بـ (Silly) أي الفيل وكان يدعو الجماهير إلى التمسك بالصبر والتحمل وبأخذ ثورة الشعب الجزائري نموذجا على ذلك بكونها حددت هدفها بكل وضوح ألا وهو الاستقلال التام عن فرنسا، وإنهاء الاستعمار الفرنسي إنهاء تاما، ويقول بأن الثورة يجب أن ترسم لنفسها أهدافا هي الاستقلال والديمقراطية والوحدة الإفريقية. وأن إفريقيا وهي تناضل فذلك من أجل النصر ، لا تطلب سوى الحياة لشعوبها ولا تريد إلا أن نسترد كيانها والانتفاع بمواردها وبضائعها وحقها في تقرير مصيرها.² والواقع أن الثورة الجزائرية وانطلاقا من مبادئها الواردة في مواثيقها فإنها تسعى إلى تجسيد القيم الإنسانية وبالذات احترام حقوق الإنسان والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا انطلاقا من

1- أحمد سيكوتوري: غينيا بعد عام من استقلالها، الدار القومية للطباعة والنشر، دت، القاهرة، ص ص

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

معاناة الشعب الجزائري طيلة عقود من السيطرة الاستعمارية، ومن هذا المنطلق فإنها نجحت في إيقاظ الوعي لدى الشعوب الإفريقية وخاصة الشعب الغيني الذي أعاد الثقة في نفسه والتف حول فكر قائده وقرر الاستفتاء بـ "لا"، حتى يسترجع كامل سيادته ويقرر مصيره بنفسه. ذلك أن كلمة "نعم" تعني استمرار التبعية للمحتل الفرنسي، وهذا معناه استقلال شكلي أو استقلال مشروط. وهو ما رفضه سيكوتوري المعروف بمواقفه الثابتة ضد الاستعمار و القوى الرأسمالية.¹

و تجلى فشل فرنسا الاستعمارية التي طبقت استعمارا استيطانيا سيطر على كل شيء وحتى لا تفقد تلك المستعمرات لجأت إلى إصدار القانون الإطارى سنة 1956 بعد سنتين فقط من اندلاع الثورة الجزائرية، ثم دستور 1958 وذلك كإجراء لتخفيف الضغط الذي أحدثته الثورة الجزائرية في كل مستعمرات إفريقيا. لكن إدراك الشعب الغيني لهذه الحيل واقتناعه بقدراته جعلته يجبر الجنرال ديغول على قبول استقلال غينيا سنة 1958، مباشرة بعد الاستفتاء والانفصال عن فرنسا، وأن كفاح الشعب الجزائري لم يبق حبيس الشمال الإفريقي بل تعداه إلى أعماق إفريقيا فبعث فيها روح التحرر ورفض الوجود الفرنسي، وأن غينيا هي بداية العقد الذي حاولت فرنسا أن تحافظ على تماسكه بين أيديها لكنه تنثر بفعل الثورة الجزائرية لسنتين فقط بعد استقلال غينيا. ذلك أن الطريق أصبح مفتوحا أمام كل الشعوب لتطالب ديغول مكرها في حقها بالاستقلال والانفصال عن فرنسا. ومن هذا المنطلق، قال مندوب غينيا في الأمم المتحدة: "إنه يجب عدم نسيان أن استقلال الكثير من الدول الإفريقية يعود أساسا إلى شجاعة وتضحيات الشعب الجزائري."²

1- إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومه

للطباعة والنشر والتوزيع، ص 166

2- K.MAAMMERY : Les nations unies face à la question algérienne, SNED, Alger, 1969, p 194

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

كما يجب التذكير أن غينيا وبعد حصولها على استقلالها يوم 12 أكتوبر من عام 1958 ساندت الثورة الجزائرية مساندة قوية وهاجمت السياسة الفرنسية المطبقة ضد ثورة التحرير والدعوة إلى إنهاء الحرب فوراً.¹

وكانت عاصمة غينيا "كوناكري" مركزاً فعالاً للدعاية الجزائرية على طول القارة الإفريقية وعرضها وكانت العلاقة بين قادة غينيا وقادة الثورة الجزائرية وثيقة ودائمة،² وقد أكد مؤتمر أكرا للدول الإفريقية المستقلة عام 1958، - والذي حضرته غينيا - مدى الدعم الذي نادت به إلى جانب باقي الدول لصالح الثورة الجزائرية، وأبدى سيكوتوري الرئيس الغيني روح التضامن والأخوة من ثورة الشعب الجزائري قائلاً: "...إن الشعوب الإفريقية الحرة تكافح في واجهة واحدة مع الشعوب العربية التي ترتبط معها في الغالب بروابط تاريخية وثيقة، ولكي نضاعف فعاليتنا يجب أن نسير في وحدة قوية دائمة، وفي تماسك متزايد وتصميم يشدد ويتأكد كلما اشتدت الأخطار التي تهددنا"،³ كما أكد هذا التضامن فرانس فانون الذي يرى بأن الثورة الجزائرية تحولت إلى قضية قارة، وهذه غينيا الدولة المستقلة حديثاً في الطرف الآخر من الصحراء تمدد ظل الثورة الجزائرية نحو الأقطار التي يتوهم الاستعمار أنه متمكن منها أشد التمكّن.⁴

وفي مؤتمر الدورة الإفريقية المنعقد يوم 26 ديسمبر من عام 1960 صرح سيكوتوري قائلاً: "...لن نهتم بأشغالنا هذه إلا بالدفاع عن الحرية الجزائرية."⁵ وأضاف حاثا الحكومات

1 - CADF, N° 1H/1596

للمزيد انظر الملحق رقم 10، ص 321

2- ك. ماديهو بانيكار: مصدر سابق، ص 239

3- جريدة المجاهد: انتصارات جديدة لشعوب إفريقيا، عدد 51، 21-09-1959، ص 10

4- فرانس فانون: مصدر سابق، ص 15، 1

5- جريدة المجاهد: إفريقيا والأفارقة، عدد 86، 02-01-1961، ص 12

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

الإفريقية على دعم الثورة الجزائرية: "إن كل حكومة لا تهتم بقضية الشعب الجزائري في استقلاله، إنما تشارك الاستعمار في جرائمه... وأن أية حكومة تعلن أنها غير مسؤولة إزاء القضية الجزائرية فإنما تتحمل بموقفها هذا مسؤولية تأييد الاستعمار ومناصرة الظلم والعدوان".¹

وعليه فإن الثورة الجزائرية قد أنارت الطريق للشعب الغيني وجعلته يتجه مباشرة إلى الاستقلال وفك الارتباط بفرنسا وتعيد له الثقة في نفسه وأن الكفاح والصبر واتضح الهدف لابد أن يوصل في النهاية إلى الحرية والاستقلال، وفي المقابل ردت غينيا المستقلة بدعم كامل للثورة الجزائرية وعلى كافة الأصعدة حتى نال الشعب الجزائري حريته واستقلاله.

1 -CADF, N° 1H/1596

المبحث الثاني: تجليات تغير السياسة الفرنسية في مستعمراتها

بشمال إفريقيا 1954-1956:

أدرك قادة الثورة التحريرية الجزائرية منذ البداية الأهمية الكبرى التي يمثلها النضال التحرري المشترك في شمال إفريقيا، كونه معركة واحدة ضد عدو مشترك، وأكد على هذه الحقيقة بيان أول نوفمبر و مؤتمر الصومام اللذان ركزا على البعد المغاربي لهذا النضال ضمن إطاره الجغرافي والعربي الإسلامي.* وأن أحداث المغرب وتونس. ثم تفجير الثورة الجزائرية جميعها تمثل الكفاح الثوري في الشمال الإفريقي وهو ما كانت تنادي به الحركات الوطنية منذ سنوات، وفي المقابل تؤكد الاستعمار الفرنسي من خطر هذه الوحدة في الكفاح ضد مصالحه بل ووجوده في قارة إفريقيا. ومن أجل الحفاظ على جوهرة ممتلكاتها في إفريقيا - أي الجزائر - دخل في سلام مع تونس والمغرب من أجل خوض الحرب والقضاء على الثورة الجزائرية. وهذا ما يؤكد أن السياسة الفرنسية قد تغيرت فعلا في مستعمراتها سواء تلك الواقعة في جنوب الصحراء أو المحميتين (تونس والمغرب) ويتجلى ذلك في :

المطلب الأول: قضية تونس:

1 - الخلفية التاريخية لتونس:

منذ أن أخذ الاحتلال الفرنسي للجزائر في الاستقرار بدأت فرنسا تتطلع وتعقد العزم لبسط نفوذها في تونس لأنها كانت تعتبرها امتدادا للجزائر من جهة، ومن جهة أخرى لما تحتله من موقع استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط.

* للمزيد انظر الملحق رقم 11، ص 333

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

لذا كانت فرنسا لا تترك فرصة إلا انتهزتها لتتدخل في الشؤون الداخلية لتونس، وقد شجعت قنصلها في ذلك نتيجة الصراع المشتد مع إيطاليا بالخصوص على احتلال تونس.

زاد النفوذ الأجنبي تغلغلا في البلاد التونسية منذ النصف الثاني من القرن 19، حينما احتاجت الدولة إلى الأموال لإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد وهذا خلال حكم الباي محمد الصادق (1859-1882).¹ الذي أصدر دستورا عام 1861 ومعه تكبدت الدولة الكثير من النفقات في مجال الإدارة مما أدى إلى تراكم الديون في عهده حتى بلغت 28 مليون فرنك. ولكي يتخطى هذه الأزمة طلب قرض بقيمة 35 ملون فرنك من الدول الأوروبية. لكن دون جدوى لأنه قد أضاع الكثير منه بسبب نهب السماسرة.

فلجأت الدولة التونسية إلى فرض الضرائب المرتفعة على الأهالي لتسديد الديون، لينتج عن هذا الوضع ثورة شعبية بزعامة علي بن غذاهم سنة 1864، مما زاد في تعقيد الأوضاع أكثر.²

وأمام هذه الأوضاع الضاغطة داخليا وخارجيا سلمت الدولة مصلحة الجمارك للأجانب مقابل ما حصلت عليه من ديون. فزادت الأوضاع اضطرابا، مما أفضى إلى تكوين لجنة مالية دولية وحدت الديون في دين واحد بلغت قيمته 125 مليون فرنك. وتزايد الصراع بين أعضائها مما حول الدين من دين مالي إلى دين سياسي، وتوسعت معه امتيازات القوى الكبرى الأوروبية في تونس. إذ تحصلت فرنسا على امتياز إنشاء خط حديد الجزائر تونس سنة

1- ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص 232

2- الحبيب ثامر: هذه تونس، تقديم، الرشيد ادريس، مراجعة وتحقيق، حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 61

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

1874 ثم ميناء تونس.¹ وبذلك فقد ضمنت فرنسا لنفسها وسيلة جد سريعة لنقل جيوشها من الجزائر إلى تونس في أقصر وقت وكذا من جهة الشرق بالإنزال البحري في الميناء الذي سوف ينجز، تم هذا في عهد القنصل روسطان.²

أما بالنسبة لإيطاليا فقد حصلت على امتياز انجاز خط حديد تونس حلق الوادي لتنافس به فرنسا.

صممت فرنسا على محو عار هزيمة 1871 أمام ألمانيا وذلك بتوسيع المستعمرات في شمال إفريقيا، لأنها لا تستطيع الثأر من ألمانيا، واستطاع جول فري والذي هو من أبناء اللورين الضغط على السياسة الفرنسية بانتهاز الفرصة في تونس وتأمين حدود الجزائر ورعاية المصالح الاقتصادية الفرنسية الحساسة هناك وإلا فإيطاليا ستسبقها لذلك.

تذرت فرنسا للقيام بمغامرتها باعتمادات بعض القبائل التي تسكن شمال غرب تونس على الأراضي الجزائرية ولزوم من تأديبها لأن باي تونس لم يكن قادرا على ذلك.

ورغم تعهد الباي محمد الصادق على ضمان الأمن على الحدود، زحف الجيش الفرنسي من الجزائر على تونس، بينما نزلت قوات أخرى من البحر بميناء تونس ثم مدينة طبرقة وبعد معارك لم تدم طويلا وصلت القوات الفرنسية إلى بلدة منوبة يوم 12 ماي من عام 1881.³

حوصر الباي في قصره، وهناك عرض عليه قائد الجيش الفرنسي الجنرال بربار « Jules BREART » والقنصل روستان « Théodore ROUSTAN » ما عرف تاريخيا بمعاهدة

1- نفسه، ص 63

2- ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 234

3 عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 140

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

الباردو، ولم يتركها له الوقت للنظر فيها ولا لاستشارة شعبه، وبالتالي أُجبر على إمضاءها تحت التهديد باجتياح الجيوش الفرنسية للأراضي التونسية وتم ذلك يوم 12 ماي 1881، وضمت

المعاهدة البنود التالية:

المادة الأولى: إن معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقيات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية والباي قد وقع تحديدها وتأكيدتها.

المادة الثانية: تحتل القوات الفرنسية المراكز التي ترى احتلالها لازماً لتحقيق النظام وحفظ الأمن بالحدود والسواحل، كما نصت هذه المادة كذلك على أن هذا الاحتلال يزول عندما تتفق السلطانان الحربيتان الفرنسية والتونسية على أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على حفظ الأمن.

المادة الرابعة: على دولة الجمهورية الفرنسية التعهد بتنفيذ جميع المعاهدات الموجودة بين الحكومة التونسية ومختلف الدول الأوربية.

المادة السادسة: تتولى فرنسا بواسطة وزرائها المفوضين وقناصلها تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها في الخارج، ومقابل ذلك يتعهد الباي بعدم إبرام أي عقد ذي صبغة عامة مع دول أخرى دون علم سابق للحكومة الفرنسية والحصول على موافقتها.¹

والملاحظ أن الاتفاقية انطلقت من دعوى حسن الجوار والحفاظ على الأمن إلى احتلال مناطق من تونس دون تحديد وإلى عدم أحقية باي تونس في عقد الاتفاقيات إلا بموافقة فرنسا ما يعني أن الاتفاقية قد ضربت سيادة تونس في الصميم رغم أنها لم تذكر إطلاقاً في موادها العشر كلمة حماية.

1- الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 63 للمزيد: انظر الملحق رقم 12، ص 335

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وبعد سنتين من توقيع معاهدة البارود اتضح لفرنسا أنها لا تحقق لها الهدف المرغوب منها وخصوصا الشؤون الداخلية لتونس وعلى الخصوص سلطة الباي، فكان لابد من التفكير في معاهدة أخرى وكانت الفرصة مناسبة مع الباي الجديد (علي باي) الذي أرغم على توقيع معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة "المرسى" بتاريخ 8 جوان من عام 1883، ونصت في مادتها الأولى على فرض الحماية الفرنسية على تونس. وجاء فيها:

المادة الأولى* على حضرة الباي المعظم، لما كان قصده أن يسهل للحكومة الفرنسية "إتمام حمايتها" تكفل بإجراء الإصلاحات الإدارية والعسكرية والمالية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها.¹

والحقيقة أن الحكومة الفرنسية قيدت الباي التونسي وتدخلت في كل صلاحياته، بل وجعلت أوامره العلية (المراسيم التي يصدرها) غير نافذة ما لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي نفسه، ومنذ ذلك الوقت لم يستطع الباي القيام بأية مبادرة واقتصر دوره على ختم الأوامر من دون أن يستشار حتى صياغتها، وأقام المقيم الفرنسي "كاميون" نظاما يخوله حكم البلاد باسم الباي من أعلى مستوى إلى أدناه.²

ومنذ 10 نوفمبر من عام 1884 أخذ المقيم العام الحق في التصرف في شؤون تونس نيابة عن الحكومة الفرنسية وبالتالي بسط النفوذ السياسي والإداري ثم تلاهما الهيمنة على الميدان الاقتصادي، إذ استولت فرنسا على أراضي الدولة البور ثم أراضي الغابات ثم أراضي الأفراد الذين لا يستطيعون إثبات حق الملكية ثم أراضي القبائل والأوقاف. وسلمت فيما بعد

* للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة، انظر الملحق رقم 12، ص 335

1- نفسه، ص 65

2- عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، دار هوم، الجزائر، 2012، ص 101

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

ثروة البلاد المعدني إلى الشركات الفرنسية. وفي مرحلة لاحقة امتدت يد فرنسا إلى التجارة التي أصبحت بيد الفرنسيين سواء بنظامها الجمركي أو طرق النقل أو العملة. كما لم يسلم الميدان الثقافي، إذ حلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية وأهمل التعليم واضطهد المثقفون والمعلمون وبدأت الثقافة الفرنسية في الانتشار والتضييق على التقاليد والانتماء العربي الإسلامي.¹

2- المقاومة التونسية:

واجه الشعب التونسي جيوش الاحتلال الفرنسي منذ فرض الحماية على تونس بما يملكه من إمكانيات، لكنه اصطدم بعدو فرنسي أقوى منه، فلجأ إلى الكفاح السياسي بمختلف وسائله متجاوزاً جميع أشكال القهر والاضطهاد. ولم يظهر الكفاح السياسي في شكله المنظم إلا مع بداية القرن 20، أين ظهر جماعة من الشباب الواعي والمثقف الذي تخرج من المدرسة الصادقية وكذا الخلدونية، ومن هؤلاء البشير صقر وعلي باش حمبة الذين نشطا في إلقاء المحاضرات وكتابة المقالات في صحيفة "التونسي" 1907. ثم انضم إليهما الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وجميعهم عملوا على مقاومة مشاريع الاحتلال والدفاع على حقوق الشعب التونسي. وكان لهذا النشاط صدها خصوصا عندما حدثت صدامات بين الشعب التونسي والجالية الإيطالية بسبب الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911، ما جعل سلطة الاحتلال تضيق الخناق على الصحيفة وتمنعها من الصدور سنة 1912. وبعد الحرب العالمية الأولى وإطلاع المثقفين التونسيين على مبادئ ويلسون، أرسلوا العرائض وتوجهوا إلى باريس مطالبين بحقوقهم في التحرر والاستقلال لكن خيبة لأمل كانت هي الإجابة.²

1- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 142

2- الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 142

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وفي ذلك الوقت كانت هناك فئة من الشباب المثقف التونسي تقدم عريضة مطالب إلى

المقيم العام الفرنسي في تونس ثم إلى الباي "محمد الناصر" تركز حول منح البلاد نظاما دستوريا. فوعدهم الأخير بالنظر في ذلك، وانطلاقا من هذا الوعد قرروا تأسيس حزب يقوم على أساس المطالبة بنظام دستوري أطلقوا عليه اسم "الحزب الدستوري" وكان هذا العام 1920 وأهم ما تضمنه:

- إنشاء مجلس تشريعي يشترك فيه التونسيون والأوروبيون
- قيام حكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي.
- إنشاء جيش قومي.
- إرجاع الأراضي لأصحابها.
- فتح جميع الوظائف الإدارية أمام التونسيين.

وعلى الرغم من تحفظ الثعالبي إلا أنه اعتبر هذه المطالب كمرحلة أولية، وقبل منصب

رئيس الحزب.¹

لكن السلطات الفرنسية ضيقت عليه الخناق بالسجن ثم النفي مما جعل الحزب يتحول إلى هيكل دون روح وهو ما عبر عنه تقرير استخباراتي فرنسي في نهاية 1928 جاء فيه: "إن الحزب الدستوري لم يعد موجودا فهو مبعثر يتآكل داخليا منعدم الإمكانيات المالية، وعمله يكاد يكون منعدما..."²

لكن حدثت تغييرات أدت إلى بروز أفق جديد من العمل الوطن الفرنسي ومنها:

1- ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 250

2- زهير ذوايدي: تحولات العمل الوطني التونسي سنوات الثلاثين 1929 – 1939، الأطلسية للنشر، تونس، 2003، ص 7

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

• تأسيس تنظيم نجم شمال إفريقيا سنة 1926 بفرنسا وفيه بدأت عملية تأطير للفئات المغاربية المناهضة للاستعمار الفرنسي وكان في العديد من الوطنيين التونسيين ومن ضمنهم طلبة أمثال طيب ذباب، أحمد بن ميلاد، الهادي نويرة، صالح بن يوسف... استفادوا من العمل التنظيمي والدعائي، كما احتكوا بالأوساط الثقافية والحزبية والبرلمانية الفرنسية، فتعمق وعيهم السياسي وبالتالي استفاد هؤلاء كثيرا من مدرسة نجم شمال إفريقيا التي كونتهم جماهيريا وسياسيا.¹

• تأسيس جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا بباريس سنة 1927 وضمت فريقا من المناضلين الذين سوف يشكلون قيادات الحركات الوطنية المغاربية ومن هؤلاء في تونس الصالح بن يوسف، الحبيب بورقيبة، الحبيب ثامر وسليمان بن سليمان وغيرهم، استطاعوا التكوين السياسي والعقائدي والفكري خارج الحزب الدستوري، مما أدى إلى ظهور تناقضات داخل الحزب بين جيلين يختلفان في أسلوب النضال.²

كما أن الجماهير الشعبية كانت لها مواقف جد متقدمة ضد إجراءات اتخذتها فرنسا كالمؤتمر الأفخاريستي سنة 1930 وقضية التجنيس وغيرها. في حين اعتمد الحزب وصحافته أسلوب الاعتدال في مواقفه مما جعل بورقيبة يهاجم بعنف جماعة الحزب الدستوري قائلا: "... إن الصحافة الدستورية تعتمد أسلوب الاعتدال في حين تسيل الدماء في تونس وبنزرت وتنتظر الجماهير في عدة مناطق، إن هذا الأسلوب إن كان حذرا فهو في غير محله بصفة واضحة، وأما إن كان رفاقنا الدستوريين يعتبرون ذلك الموقف قمة الإستراتيجية، فنحن لا نجد مانعا من أن نقول لهم إن الأحداث قد تجاوزتهم..."³

1- نفسه، ص 10

2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 146

3- زهير ذوادي: مرجع سابق، ص 15

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وفي ظل هذه التناقضات تأسس جريدة مستقلة للتعبير عن آراء الاتجاه الجديد عرفت باسم "العمل التونسي" سنة 1932، كان من أبرز الناشطين فيها لحبيب بورقيبة إلى جانب الدكتور أحمد الماطري¹ وكان منهجها التحريض ضد نظام الحماية وقد جاء في بعض مقالات الجريدة ما يلي: "... انطلاقا من سنة 1930 نشاهد ظهور جيل جديد من المثقفين أصيلي التوجه ، داخل البلاد متخرجين من المعاهد العليا الأوربية وفي محاولة افتتاح كان الحزب الدستوري أول من أفتح هؤلاء المثقفين الشبان ولكنهم كانوا هم الذين اكتشفوا أن الحزب لم يكن سوى مجموعة من الأعيان الهرمين، فدفعهم تفتهم الفكري تجاه الطموحات الشعبية دون اعتبار لأصولهم الاجتماعية والجهوية، إضافة إلى امتعاضهم من التكتيكات البيزنطية التي تحملهم بأنفسهم قيادة الحزب الدستوري وبالتالي قيادة الحركة الوطنية.²

وصل الصراع داخل الحزب إلى نقطة اللاعودة مما جعل الحزب يقرر فصل أعضاء جريدة العمل التونسي من اللجنة التنفيذية خلال مؤتمر "تهج الجبل" في ماي 1933، لكن هذه الفئة لم ترض بذلك فدعت إلى عقد مؤتمر عام للحزب والذي تم ببلدة قصر هلال يوم 2 مارس من عام 1934. امتنع أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين لجماعة العمل التونسي عن حضور المؤتمر مما جعل المؤتمرين يفصلونهم عن الحزب، وانتخبوا "ديوانا سياسيا" لإدارة الحزب والذي سمي منذ ذلك التاريخ "الحزب الحر الدستوري الجديد" وعين الأستاذ لحبيب بورقيبة أمينا عاما له.³

نشط بعدها الحزب و أوصل أفكاره التوعوية الوطنية إلى كل القرى النائبة إضافة إلى المدن،

1- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 146

2- زهير الذوايدي: مرجع سابق، ص 35

3- الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 50 - 51

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وبقي الأعضاء السابقون ينشطون تحت اسم الحزب الدستوري القديم. لم تقف السلطة الاستعمارية موقف المتفرج من نشاطات الحزب الجديد بل أخذت في الاضطهاد بالاعتقال والمنع والمتابعات القضائية والسجن طيلة سنتين كاملتين، لكن الشعب واصل صموده مما اضطر سلطة الاحتلال إلى تغيير المقيم العام بآخر جديد وهو جيون « Armand GUILLON » وذلك سنة 1936، الذي حاول العمل على انفراج الوضع فأطلق سراح المعتقلين ووسع الحريات العامة وسمح بتأسيس النقابات والجمعيات، لكن اندلاع الحرب العالمية الثانية أوقف كل نشاط ذلك لأن الحكومة الفرنسية عادت من جديد إلى سياسة الاضطهاد حفاظا على مصالحها.¹

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية انتقل بورقيبة إلى القاهرة وتولى أمور الحزب خلفا له المناضل الصالح بن يوسف وتمكن من عقد مؤتمر وطني كبير للخريف في عام 1946 أصدر بعض القرارات الجريئة منها:

- إسقاط الحماية الفرنسية على تونس.
- التأكيد على الانتماء العربي لتونس.
- الانضمام إلى جامعة الدول العربية مباشرة بعد الاستقلال.²

لكن الشرطة الفرنسية داهمت مقر المؤتمر وقامت باعتقال العديد من قادته وتم سجنهم ما أثر على نشاط الحزب. عاد بورقيبة إلى أرض الوطن بعد أربع سنوات من الغياب، وحاول أن يعيد النشاط للحزب من جديد ثم سافر إلى فرنسا سنة 1950 وأعلن مطالبه أمام الرأي العام

1- جون هاتش: مصدر سابق، ص 185

2- ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 253

الفرنسي ومنها:

- إعادة السيادة لتونس.
- وضع دستور يحدد العلاقة بين تونس وفرنسا في المستقبل.

فتظاهرت فرنسا بإعلان بعض الإصلاحات وتشكيل حكومة محلية، لكنها تراجعت فيما بعد أمام ضغط المستوطنين وأصحاب الامتيازات، فكان رد فعل الحركة الوطنية هذه المرة عنيفا إذ اتجهت إلى العنف ورد المستوطنون بالعنف المضاد واغتيل النقابي فرحات حشاد عام 1952 على يد عصابات المستوطنين.¹ و تأزم الوضع أكثر، حيث تشكلت خلايا مسلحة كانت بداية لتكوين ثوار تحرير تونس سنة 1954 وانتشرت أعمال الثورة في شرق ووسط وغرب البلاد، وفي مثل هذه الثورات المشتعلة ضد فرنسا في مستعمراتها (الهند الصينية، المغرب الأقصى والجزائر...) كان لا بد لفرنسا من البحث عن حلول سلمية.

3- استقلال تونس وأثر الثورة الجزائرية 20 مارس 1956:

بعدها وقع رئيس الحكومة الفرنسية منداس فرانس « Mandès France » اتفاقية الاستقلال مع ثوار الفيتنام في شهر جوان من عام 1954، صرح يوم 31 جويلية من نفس السنة أمام الباي في قصر قرطاج منح تونس استقلالها الداخلي. وإجراء مفاوضات مع بورقيبة، لكن فرنسا لجأت إلى أسلوب المماطلة والتأجيل.² مع اشتراط نزع السلاح من المجاهدين التونسيين قبل الشروع في التفاوض حول الاستغلال الداخلي الذي يجب أن يكون

1- ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 255

2- عامر رخيبة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 1، 1999، ص 142

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

الهدف النهائي من المفاوضات،¹ وجاء أول لقاء جدي للمفاوضات يوم 23 نوفمبر من عام 1954، أي بعد اندلاع الثورة الجزائرية التي أربكت السياسة فرنسا وهذا ما عبرت عنه جريدة لوموند الصادرة يوم 2 ديسمبر من عام 1954، بقولها: " ... أن فرنسا لم تف بوعدها بالاستقلال الداخلي لتونس

رغم وضع المجاهدين "الفلاقة" لأسلحتهم إلا تحت ضغط الثوار في الأوراس..."²

وأمام هذا الوضع سحبت الثقة من حكومة منداس فرانس مع بداية سنة 1955، وتولى رئيس حكومة جديد هو إدغار فور « Edgar FAURE » الذي واصل المفاوضات ووقع على بعض ما تم الاتفاق عليه حول الاستقلال الذاتي. وصرح بأن ما وقع عليه هو الهدف النهائي وأن الاستقلال التام ليس موضوع التفاوض ولو حتى على الأمد البعيد وهذا ما يؤكد الحاكم العام الفرنسي في تونس سنة 1955 بيار دي لا تور « Pierre de LATOUR »:

"... إن فرنسا ستبقى في تونس، حتى ولو رفضت عروضها السخية..."³

وهذا يعني أن الحكومة الفرنسية قد وقعت مع تونس على الاستقلال الداخلي الذي لا يلغي إطلاقا معاهدة الحماية (معاهدة البارود) التي تمت سنة 1881، حيث تحتفظ فرنسا بالأمن الداخلي (الشرطة) والأمن الخارجي (الدفاع)، والشؤون الخارجية (الدبلوماسية) وحتى يطمئن رئيس الحكومة البرلمان الفرنسي، صرح أمام النواب شهر جويلية من عام

1- Marc Ferro et autres : Le livre noir du colonialisme, Ed. Robert LOFFONT, Paris, 2003, p 535

2- مولود قاسم نايت بلقاسم: دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا خزانها والمغرب وتونس استقلالهما، بل وإفريقيا كلها حريتها، مجلة الثقافة، العدد 83، سبتمبر-أكتوبر 1984، ص 67

3- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 150

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

1955 قائلا: "... إن الاتفاقيات الموقفة لا يمكن لا يمكن أن تسمح أبدا بأي مساس بالوجود

الفرنسي بتونس، الذي لن يلحقه أي مساس..."¹

لكن ومع تزايد نشاط الثورة الجزائرية واتساع رقعتها وفشل محاولات القضاء عليها، وتبني جناح الصالح بن يوسف أسلوبها من أجل التحرر ونيل استقلال غير مشروط،² جعل الحكومة التونسية تواصل ضغطها إدراكا منها للوضع وأخذت تدريجيا تطالب بتجاوز ما تم التوقيع عليه وبحق تونس في استرجاع استقلالها التام، وبجميع مقوماته من أمن داخلي (الشرطة) وخارجي (الدفاع) وتمثيل خارجي (ديبلوماسية) وعبر عن هذه المطالب، الحاكم العام الفرنسي في تونس روجي سيدو (1955-1956) « Roger SEYDOUX » رافضا المطالبة بمراجعة الاتفاقيات قائلا: "... لا توجد حكومة في العالم تطالب بعد عشرة أشهر من مفاوضات حرة نتج عنها اتفاقيات بمراجعتها بعد ثلاثة أشهر فقط من إمضاءها..."³

لكن النجاحات التي حققتها الثورة الجزائرية على المستوى الداخلي بالصمود والاستمرارية وعلى الصعيد الخارجي بالحضور القوي في مؤتمر باندونغ في شهر أفريل من عام 1955، ثم في التسجيل في أكبر هيئة أممية أي هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 30 سبتمبر من عام 1955،⁴ قد شجع التونسيين على المضي قدما في مطالبهم الجادة نحو الحصول على الاستقلال التام، وبالفعل فقد سافر حبيب بورقيبة "زعيم الحزب الدستوري التونسي الجديد" إلى باريس يوم 08 فيفري من عام 1956، ليطالب بالاستقلال التام مستغلا الظروف العصبية

1- مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص ص 70-71

2- منصف الشابي: صالح بن يوسف حياة كفاح، دار الأوقاس للنشر، تونس، 1990، ص 197

3- مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص 72

4- محمد لحسن زغيدي: الثورة الجزائرية بين البعد الإفريقي والاستراتيجية العسكرية ومشروع السلم 1954-1965، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 28

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

التي تمر بها فرنسا، وأجرى مفاوضات مع غي مولي « Guy MOLLET » رئيس الحكومة الفرنسية¹ ومنداس فرانس وآلان سافاري « Alain SAVARY ». وبعدها أصدرت كتابة الدولة الفرنسية للشؤون التونسية والمغربية بيانا جاء فيه: "لقد عبر بورقيبة عن الأمل في أن تعدل بعض بنود الاتفاقيات الموقعة بين فرنسا وتونس سابقا لتسمح لتونس في أن تمارس باتفاق تام مع فرنسا مسؤوليتها في مجالس الدبلوماسية والدفاع..."¹

والملاحظ عن هذا البلاغ مطالبة تونس بتغيير بنود الاتفاقيات وبالتحديد في المجال الخارجي وفي شؤون الدفاع وهذا في الواقع ما كانت ترفضه تماما فرنسا قبل هذا التاريخ.

واصل الحبيب بورقيبة سفرياته إلى باريس لانتزاع ما يستطيع ضمن سياسة المراحل المعروف بها، وطلب الحصول على الأمن الداخلي (الشرطة) لكي يحقق الأمن في تونس.

غير أن السلطات الفرنسية كانت تراوغ في كل مرة وتراجع على ما تم الاتفاق عليه تحت ضغط المستوطنين الفرنسيين والابطاليين الراضين لاستقلال تونس والتخلي عن امتيازاتهم إضافة إلى رفض الحاكم العام في الجزائر الذي حذر من تأثير تونس المستقلة على الجزائر الفرنسية.²

لكن تصميم الحبيب بورقيبة على استغلال الظروف المناسبة ومواصلته في طلب الاستقلال التام رافضا خدعة الاتحاد مع فرنسا لأن ذلك هو مواصلة الاستعمار تحت شعار جديد.³

1- مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص 72

2- رونالدو اوليفر، انتوني أتمور: مرجع سابق، ص 277

3- الحبيب ثامر: هذه تونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 179

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

تواصلت المفاوضات خلال شهر مارس من عام 1956، حتى تم التوقيع على استقلال تونس بعد مفاوضات قادها على الجانب التونسي محمد الصمودي والباهي الأدغم، وعن الجانب الفرنسي كريستيان بينو وآلان سافاري وهذا يوم 02 مارس من عام 1956، وهنا يعترف آلان سافاري كاتب الدولة الفرنسية لشؤون تونس والمغرب قائلاً: "لو كنا في ظروف طبيعية لاشتربنا استقلالاً مشروطاً للمغرب وتونس لكن الظروف السائدة... فلو تشددنا لفقدنا كل شيء... ولاستقل المغرب وتونس بدوننا أو ضدنا..." وهذا اعتراف واضح وصريح بدور ثورة التحرير الجزائرية في هذا الاستقلال.¹

المطلب الثاني: قضية المغرب الأقصى:

1- الخلفية التاريخية للمغرب الأقصى:

بدأ اهتمام أوروبا بالمغرب الأقصى أو مراكش كما كانت تسمى بشكل جدي منذ القرن 19، وأكثر من اهتم بها من القوى الاستعمارية إسبانيا، التي ترى بحكم موقعها الجغرافي القريب جداً من المغرب، و أن لها حقوقاً تاريخية منذ امتلاكها لمدينة مليلية نهاية القرن 15، ثم مدينة سبتة فيما بعد، وما وقعته من معاهدات مع سلاطين المغرب خصوصاً معاهدة 1860 التي حددت المناطق الإسبانية في الأراضي المغربية، وبالتالي فإسبانيا أقدم القوى الأوروبية تواجدا عسكرياً و ديمغرافياً و ديبلوماسيا في المغرب من غيرها، ما يعطيها الحق في التوسع على أراضيها. أما فرنسا فمُنذ احتلالها للجزائر سنة 1830، صارت تربطها حدود برية طويلة مع المغرب، ضف إلى ذلك العلاقات البحرية التي كانت تربط البلدين منذ القرن 17،* ثم يلي

1- مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص 93

* نذكر منها معاهدتي 17 و 20 ديسمبر 1631، التين وقعهما الشريف عبد المالك مع فرنسا، واللتان تسمحان بحرية ممارسة الدين والتجارة وإقامة قنصليات فرنسية على الأراضي المغربية. للمزيد انظر Victor.L TAPIE : France in the age of Louis XIII and Richeulieu, TRanslated by : D.McN. LOCKIE, Cambrdge University Press, New York, 1984, p 259

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

ذلك معاهدة طنجة 1844 بينها وبين فرنسا.¹ غير أن أطماع فرنسا كانت تكبر كل مرة من أجل ضم المغرب إلى مستعمراتها في شمال إفريقيا، نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات زراعية ومعدينية إلا أنها كانت حذرة في تصرفاتها خوفا من رد فعل القوى الأخرى و منها خصوصا بريطانيا، الدولة البحرية الكبرى، التي ترى المغرب وما يحتله من موقع استراتيجي ممتاز يحمي مصلحتها البحرية، و هذا بعدما استولت على منطقة جبل طارق عام 1704. ثم الهيمنة فيما بعد على قناة السويس وبالتالي ضمان سلامة طرقها البحرية من وإلى المستعمرات البريطانية في شرق آسيا وجنوب إفريقيا. ضف إلى ذلك أن بريطانيا هي الأخرى لها اتفاقيات ومعاهدات مع سلاطين المغرب منذ سنة 1857.²

لكن مع بداية القرن 20 احتدم الصراع الأوربي أكثر قصد الانفراد باحتلال المغرب خاصة بظهور دولة رابعة هي ألمانيا التي أخذت تطالب بالمجال الحيوي والمستعمرات فيما وراء البحار، فأخذت الدبلوماسية تنشط بشكل سري وفعال.³

وفي هذه الظروف سارعت فرنسا الخطى لمغالبة القوى الأخرى فعقدت اتفاقيات بينها وبين إسبانيا لتقاسم أقصى الجنوب المغربي، فأخذت فرنسا موريطانيا وتركت لإسبانيا ما يعرف اليوم بالصحراء الغربية، وأجبرت السلطان على توقيع بروتوكول الاتفاق سنة 1902.⁴ وبعده حاولت فرنسا استرضاء القوى الأخرى فعقدت اتفاقا مع إيطاليا سنة 1902 يسمح لها بالتوسع على حساب طرابلس الغرب "ليبيا" وفي المقابل تسكت عن توسع فرنسا في المغرب، ثم جاء الدور مع بريطانيا سنة 1904 و عقدت اتفاقا عرف بالاتفاق الودي سمح

1- محمد علي القوزي: مصدر سابق، ص 38

2- ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 292

3- نور الدين بن قويدر: المد التحرري وتراجع الاستعمار في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 5، نوفمبر 2016، ص 73

4- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 153

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

لبريطانيا في التوسع على حساب أراضي النيل مقابل توسع فرنسا في الأراضي المغربية.¹

وهكذا لم يبق إلا ألمانيا في طريق فرنسا للاستيلاء على الأراضي المغربية، غير أن التفاهم مع ألمانيا لن يكون بنفس سهولة الدول الأخرى، ذلك أن الاتفاقيات سابقة الذكر قد أثارت حفيظة الألمان لكونها لم تراع مصالحهم، ما جعل الإمبراطور الألماني غليوم الثاني يزور المغرب وينزل في طنجة سنة 1905. وفي خطاب ألقاه هناك أعلن أن ألمانيا لن تسمح لأي دولة أجنبية أن تمس سلطة الحاكم الشرعي للمغرب، الأمر الذي أثار المواقف فدعت ألمانيا إلى عقد مؤتمر الجزيرة في إسبانيا سنة 1906 حضرته مجموعة من الدول على رأسها إسبانيا وفرنسا وألمانيا النمسا وغيرها. وجاءت قرارات المؤتمر داعمة للنفوذ الفرنسي والإسباني.²

وفي سنة 1911 أرسلت ألمانيا بارجة بحرية إلى مدينة أغادير على ساحل المحيط الأطلسي تلميحا منها على إمكانية استخدام القوة العسكرية إذا لم تتحصل على امتيازات في المغرب.

وفي هكذا وضع متأزم جرت مفاوضات بين فرنسا وألمانيا في نفس السنة تنازلت فيها فرنسا لألمانيا عن أراضي في شمال الكونغو "المستعمرة الفرنسية في إفريقيا الاستوائية" مقابل أن لا تعارض ألمانيا فرنسا أي عما تقوم به في المغرب.

وهكذا استطاعت فرنسا أن تتجاوز جميع العقبات التي تتعرض لإعلان الحماية على مراكش "المغرب"،* وانتهزت فرنسا ثورة بعض القبائل على السلطان عبد الحفيظ واحتلت

1- علال الفاسي: مصدر سابق، ص 102

2- ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 299

* للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة، انظر الملحق رقم 13، ص 337

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

بعض المناطق على الحدود الجزائرية، ثم راحت تتوغل بعد ذلك واحتلت فاس يوم 30 مارس من عام 1912 وتم توقيع معاهدة الحماية والتي تعرف بمعاهدة فاس 1912.¹ والتي جاء فيها:²

الفصل الثاني

يقبل جلالة السلطان منذ الآن أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد إعلان حكومته في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في المغرب كما أنه يقبل أن تزول الحكومة الفرنسية كل عمل من أعمال الحراسة برا وبحرا في المياه المغربية.

الفصل الثالث

تتعهد حكومة الجمهورية أن تبذل المساعدات لجلالته دائما ضد كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه أو سيقلق راحة ولايته وسيضمن من (جانبها) نفس التأييد لو ارث العرش ولتابعيه من بعده.

الفصل الخامس

ستمثل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان بواسطة مندوب مقيم عام حاصل لكل تفويضات الجمهورية في المغرب وساهر على تنفيذ هذا الاتفاق الحاضر. وسيكون المندوب المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان وبين الممثلين الأجانب

1- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 153

2- أبي الهدى محمد الباقر محمد بن عبد الكبير الكتاني، ترجمة الشيخ محمد الكتاني المسماة أشرف الأماني بترجمة الشيخ سيدي محمد الكتاني: ، تقديم محمد بن عبد الكريم الخطابي، تحقيق نور الهدى عبد الرحمن الكتاني، ط 1، دار ابن الحزم للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2005، ص ص 439-441

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وبينهم وبين الحكومة المغربية في العلاقات التي لهم، وسيكلف خصوصا بكل القضايا التي تهم الأجانب في المملكة الشريفة.

وباسم الحكومة الفرنسية سيصادق على كل الأوامر الصادرة من جلالتهم ويأذن بنشرها.

2- المقاومة المغربية:

لم تختلف معاهدة فاس 1912 عن معاهدة البارادو 1881، حيث ركزت على ضرورة موافقة السلطان المغربي لفرنسا باحتلال مناطق من البلاد تراها ضرورية لحماية النظام، كما أنها صاحبة الحق في حماية النظام العام في البلاد ومراقبة المياه الإقليمية، وفرنسا الحق في تعيين مقيم عام يمثل سلطات الجمهورية الفرنسية لدى السلطان ويكون في ذات الوقت وسيطا بين السلطان وممثلي الدول الأجنبية، كما يجب على السلطان ألا يعقد أي اتفاق مع أي دولة أخرى إلا بموافقة فرنسا. وبعد ذلك وضعت فرنسا تفاهات مع إسبانيا حتى لا تتصدم الدولتان في صراع مسلح بينهما. فتحت البلاد بعد ذلك للهجرة والاستيطان الفرنسي والأوروبي وأخذت فرنسا في نزع الملكية بجهة المصلحة العامة وغزت المنتوجات الفرنسية الأسواق المغربية وسيطرت عملة فرنسا على العملة المغربية وتحولت الإدارة إلى المستشارين الفرنسيين وتلاشت سلطة السلطان أمام المقيم العام الذي أضحى يسيّر شؤون الإدارة والاقتصاد والقضاء والأمن.¹

وفي ظل هذه الظروف كانت المقاومة تشتد ضد الوجود الفرنسي خاصة في وسط وجنوب البلاد ما يفيد من الظروف الطبيعية المناخية للمنطقة إلا أن فرنسا كانت ترسل القوات المسلحة البرية منها والبحرية إلى هذه المناطق مما مكنها من السيطرة عليها وعلى الموانئ الساحلية الغربية والجنوبية وطردت المقاومة إلى الصحراء البعيدة.²

1- نفسه، ص 441

2- ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 302

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

تزايد عدد المستوطنون حتى بلغ بعد الحرب العالمية الأولى 200 ألف مستوطن، وكذا الشركات الاستغلالية وتمت السيطرة على خيرات البلاد السطحية والباطنية وأصبح الشعار "إن الأسلوب الوحيد للتعاون المشترك بين شعبين في البلد ثم احتلاله بالقوة هو خضوع المهزومين لإدارة المنتصر" ، وهو ما طبق في المغرب.¹

لم يكن الشعب المغربي ليرضى بمثل هكذا استغلال واستعباد خاصة من طرف المحتل الاسباني (منطقة الريف) فثارت القبائل عليه في ثورة شعبية قادها أحد القضاة يدعى عبد الكريم الخطابي سنة 1921، ألحق بالإسبان خسائر كبرى أجبرتهم على التراجع إلى المدن الساحلية وشكل حكومة محلية أعلن من خلالها على:

- عدم الاعتراف بالحماية الفرنسية.

- جلاء الإسبان عن جميع المناطق المحلية ما عدا سبتة وميلية.

- إقامة علاقات متساوية مع جميع الدول.

- الاستفادة من الفنين الأوربيين في جمهورية الريف واستغلال ثوراتها وتطويرها.²

ثم واصل عملياته الثورية ضد منطقة التواجد الفرنسي غير أنه واجه جبروت الجيش الفرنسي الذي تحالف مع الجيش الاسباني وأحاط منطقة الريف بجدار من الحديد والصلب استخدم ما فيه وسائل الحرب القوية والحديثة لمقاومة القبائل الثائرة لذلك أصبحت المقاومة مستحيلة ما دفع بالقائد الخطابي الاستسلام في ماي من عام 1926.

مهدت فترة الكفاح المسلح التي قادها الخطابي شمال البلاد ببعث وتطور الحركة الوطنية المغربية التي تزعمها شباب متقف ومتحمس للنضال حيث عبر أحمد بلفريج سنة 1926 "وبدون حرية فإن ظلام القبر أفضل للروح من أشعة الشمس".¹

1- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 213

2- ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 304

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

نشطت هذه الفئة وأسست جماعات صغيرة تعمل على تنوير الرأي العام بأضرار الحماية الفرنسية، وكانت جامعة القرويين بفاس ملتقى الطلبة الواردين من كل جهة. وتم تأسيس صحيفة سرية تتوج هذا النشاط أطلق عليها اسم "أم البنين" واجهت الحركة الشبانية السياسية البربرية التي حاولت فرنسا تطبيقها ضمن ما يعرف بالظهير البربري في ماي من عام 1930، وعمت المظاهرات معظم المدن المغربية الكبرى، تدخلت القوات الفرنسية وسجنت العديد من الشباب الثائر وأمام استمرار المظاهرات أطلقت فرنسا سراهم وتشكلت كتلة العمل المراكشي، أصدرت مجلة العمل المراكشي سنة 1932.²

نزلت بأفكارها إلى الميدان سنة 1934 مطالبة بوحدة التشريع والإدارة في جميع المغرب ووحدة البلاد والفصل بين السلطات وتأسيس مجالس بلدية وإقليمية ومجلس وطني من المغاربة.³

قام السلطان محمد بن يوسف بزيارة إلى فاس أبرز معاقل الكتلة الشبانية لكن فرنسا منعت التواصل بين السلطان والكتلة، بل وحتى منعت الصلاة في جامع القرويين، فحدثت صدامات بين أعضاء الكتلة والسلطات الاحتلال ورفعت فرنسا من إجراءات المراقبة عن نشاط الكتلة الشبانية وعلى صحافتها، لكن جماعة الكتلة لم تستسلم وواصلت نشاطها لكن تحت اسم جديد وهو "الحزب الوطني" بقيادة علال الفاسي وأصدر جريدتين هما "الأطلس" باللغة العربية و"العمل الشعبي" بالفرنسية، مما شجع على انضمام الفئات العمالية والفلاحية إلى هذا التنظيم الجديد الذي أخذ ينظم ويقوى شيئاً فشيئاً، لكن سلطة الاحتلال لم تكن لتسمح لهذا الحزب أن يتقوى على مصالحتها فأصدرت الأمر بحله في أكتوبر من عام 1937 ونفي الفاسي

1- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 214

2- ناهد إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 306

3- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 157

إلى الغابون في إفريقيا حتى سنة 1946.¹

اندلعت الصدامات من جديد وتصدى لها الجيش الفرنسي مما جعل العمل يكون في السر أكثر منه في العلن، ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية فأعطت وقعا جديدا في المغرب استعمله ما بقي من أعضاء الحزب القومي خارج السجون للتأسيس حزب جديد سمي ب"حزب لاستقلال المغربي" سنة 1944 بزعامة علال الفاسي المنفي، وكان المسير الفعلي له أحمد بلفريج وأعلن مباشرة عن أهدافه في بيان صدر عنه ويتضمن:

- المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه والسعي للانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة.
- توثيق الروابط مع دول العالم عامة والدول العربية والإسلامية خاصة.
- يعلن الحزب ولائه للأسرة الحاكمة وينادي في نفس الوقت بالملكية الدستورية ومنح الحريات الديمقراطية لجميع أفراد الشعب.²

رفعت المطالب إلى السلطان الذي تعاطف مع الحزب وأيد المطالب، أما رد فعل الإدارة الفرنسية فقد كان الرفض التام لها ووقفت ضد تعاطف الملك محمد الخامس الذي أغضب كثيرا إدارة الاحتلال خاصة بعد خطاب طنجة الذي كان يوم 10 أفريل من عام 1947، الذي أكد فيه وحدة المغرب في ظل العرش ورغبته في الاستقلال والمغرب جزء من البلاد العربية الإسلامية.

اعتبرت فرنسا هذا الخطاب تحديا لها، فقامت بتغيير الحاكم العام وعينت آخر جديد هو الجنرال جوان « Général Alphonse JUIN » وسمحت للفاسي بالعودة من منفاه إلى

1- علال الفاسي: مصدر سابق، ص 232

2- جون هاتش: مصدر سابق، ص 187

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

باريس للتفاوض، وهذا تعبيراً منها عن عدم رضاها على خطاب الملك. هذا الأخير الذي يقرب أكثر من حزب الاستقلال، بل وتبنى مطالبه وزاد عن هذا بالتوجه إلى فرنسا سنة 1950، وقدم مذكرة تضمنت عقد معاهدة حماية جديدة تضم بعض الإصلاحات بناء على التطورات التي شهدها العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.¹

هذا الوضع جعل الحاكم العام الجديد "جوان" يتخذ سياسة صارمة في المغرب تذهب إلى حد منع المغاربة في التفكير بالاستقلال ونقل السلطة التشريعية من الملك إلى مجلس وزراء مختلط وقد صرح قائلاً في إحدى خطبه بما يلي: "إن هنالك معاهدة أمضيت هنا بين البلدين، وهذه المعاهدات يجب أن تحرم لأنها لازلت قائمة، وهي تكلفنا بالقيام في هذا البلد بمهمة الإصلاح والسير بالمغرب نحو التقدم الاجتماعي والمادي بصفة تستعجل النهاية السعيدة لتطوره، والحرية كما قلته وكررتة ولا أخشى أن أرددته هي شكل قانوني، يجب أن يتطور في تطور هادئ حذر وحكيم ومنجز في دائرة النظام وللوصول إلى هذه الغاية يجب تحقيق الإصلاح الذي تختص باقتراحه ولكن لا ينفذ إلا بموافقة جلالة السلطان، وهذا ما يسير بنا سيرا طبيعياً نحو شكل عقد ثان ولكن بعد تطور حذر وحكيم ومنجز دائماً في دائرة النظام".²

زادت هذه السياسة المنتهجة من قبل الحاكم العام في التقاف المغاربة أحزاباً وشعباً حول الملك وفي الوقت نفسه قابلتها الحكومة الفرنسية والمستوطنين بالعناد والتصلب، ولم تجد فرنسا سبيلاً إلا الانتقام من الملك والشعب وأن واحد. فقدم الجنرال إلى الملك يوم 26 جانفي من عام 1951، مطالب فرنسا في حزم ومما جاء فيها:

1- نفسه، ص 188

2- علال الفاسي: مصدر سابق، ص 345

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

- حل حزب الاستقلال.

- طرد أعضاء الديوان الملكي وكبار الموظفين من العاصمة.

- ضرورة التوقيع على المراسيم التي يقرها الحاكم العام.¹

كما هدد الملك من قبل الحاكم العام "الجنرال جوان" بأنه في حالة عدم التوقيع فعليه الاستعداد للتخلي عن العرش وإلا الخلع بالقوة.

رفض الملك الاستجابة، فحاصرت القوات الفرنسية القصر الملكي واحتلت المدن الكبرى، مما جعل الملك يوقع على بروتوكول يعد فيه بدراسة مطالب فرنسا، فرفع الحصار عليه، لكن الغضب اشتد في قلوب الشعب المغربي ونتج عنه إضرابات واعتداءات على المصالح الفرنسية وزادت هذه الاضطرابات لهيبا بعد اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد نهاية عام 1952، واصلت فرنسا سياسة القمع والعنف ضد الوطنيين بالخصوص وتزايدت معها الرغبة في التخلص من الملك، وبالفعل لم يتردد الحاكم العام الجنرال أوغستين غيوم « Général Augustin » GUILLAUME في خلعه ونفيه إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر شهر أوت من عام 1953، و عوض بعمة محمد بن عرفة الذي كان يعد لهذا الحدث منذ عام 1951. هذا التصرف الفرنسي بعث نشاط الحركة الوطنية المغاربية بوجه عام إلى صورة الكفاح المسلح هذه المرة والذي انطلق مع بداية عام 1954.

3- استقلال المغرب الأقصى وأثر الثورة الجزائرية 02 مارس 1956:

كانت مطالب الشعب المغربي حين اندلاع الثورة الجزائرية تتمثل أساسا في:²

1- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 161

2- علاء الفاسي: الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، ط 7، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2010، ص 362

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

- المطالبة بعودة الملك محمد الخامس من منفاه باعتباره هو من كان يرعى الحركة الإصلاحية والمطلبية ولكن نفيه إلى مدغشقر في أوت 1953 أثر سلبا على النشاط السياسي وعلى آمال الشعب المغربي لذا كانت الضرورة ملحة لعودته سريعا إلى عرشه.
- استرجاع الاستقلال الذي انتزع منه وعرضته معاهدة الحماية التي تعرف بـ"معاهدة فاس" والتي فرضت على الشعب المغربي سنة 1912 وأنهت عقودا طويلة من الاستقلال الذي تمتع به المغرب الأقصى.

لكن رد السلطات الفرنسية كان الرفض التام لعودة الملك محمد الخامس. وصرح رئيس الحكومة الفرنسية إدغار فورديوم 30 جويلية من عام 1955: "إنه ليس من المقصود عودة السلطان السابق "محمد الخامس" إلى العرش وإن الحكومة الفرنسية تتعامل وتعتمد على سلطة السلطان الحالي محمد بن عرفة..."¹

لكن هذا التصريح يكذب تكديبا قاطعا بعد 48 ساعة من هجومات الشمال القسنطيني (20 أوت 1955)، وما حققته من انتصارات باهرة، جعلت تقوم فرنسا يوم 22 أوت 1955 بافتتاح المحادثات المغربية الفرنسية في إيكس لبان (Aix Les-Bains) والتي دامت أسبوعا كاملا وكان محورها هو عودة السلطان محمد الخامس إلى عرشه.²

تماطلت فرنسا وأجلت الحسم في المفاوضات كعادتها قصد ربح الوقت. وفي ظل استمرار الثورة في المغرب واتساع لهيب ثورة الجزائر والتهديد بالعودة إلى العمل المسلح من جديد من قبل مجاهدي تونس، ونجاح جبهة التحرير في إيصال القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة.

1- مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص 80

2- هيلين دالميدا توبور: مرجع سابق، 382

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

أمام كل هذه التطورات العسكرية والسياسية المتلاحقة لم تجد فرنسا بديلا سوى العودة للمفاوضات من جديد حول عودة الملك محمد الخامس إلى عرشه خاصة بعدما قرر الملك العميل "محمد بن عرفة" التنازل عن العرش والتوجه إلى طنجة بتاريخ 30 أكتوبر من عام 1955، فاسحا المجال لعودة الملك الشرعي. ويسجل أن رئيس الحكومة الفرنسية إدغار فورد قد صرح أمام أعضاء البرلمان: "ينبغي أن نفعل كل شيء لمنع عودة الملك محمد الخامس إلى العرش وأن السياسة المتبعة الآن تهدف إلى منع حدوث مثل هذا الاحتمال..."¹

لكن الأحداث فندت هذه التصريحات كلها ذلك أن الملك محمد الخامس عاد إلى عرشه بعد 15 يوما بعد تلك التصريحات أي يوم 16 نوفمبر من عام 1955، معززا مكرما باعتراف من حكومة باريس بشرعيته.²

وبعد ذلك تبدأ المفاوضات بين الحكومة المغربية المشكلة حديثا وبين انطوان بيناي « Antoine Pinay » وزير الخارجية الفرنسي في حكومة إدغار فورد حيث تمت محادثات سان كلو (Saint-Cloud) وجاء فيها: "ستكون مهمة الحكومة المغربية بصفة خاصة التفاوض مع فرنسا بقصد إيصال المغرب إلى وضع رسمي يكون به دولة مستقلة موحدة مع فرنسا بعلاقات دائمة وتداخل محدد عن طواعية..."³

لكن الأحداث تتسارع في غير صالح فرنسا لصالح المفاوضين في المغرب الأقصى الذين رفضوا ما أطلق عليه الاستقلال المتداخل خصوصا من قبل زعماء حزب الاستقلال المغربي. غير أن فرنسا تتماطل وترفض أي تعديل فيما تم الاتفاق عليه وهذا طيلة شهري

1- مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص 81

2- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 275

3- مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص 86

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

ديسمبر وجانفي. وأمام تزايد ضغط الثورة التحريرية الجزائرية تجبر فرنسا على الجلوس للمفاوضات شهر فيفري من عام 1956، حيث عاودت المفاوضات مسارها رغم التناقض الكبير بين الطرفين، ففرنسا تتمسك في مطلبها في الاحتفاظ بالاختصاصات والامتيازات التي كانت لها بحكم معاهدة فاس (معاهدة الحماية 1912) وفي المقابل طالب قادة حزب الاستقلال المغربي بحق المغرب في الدفاع والأمن و الدبلوماسية كدولة ذات سيادة.

كان رئيس الحكومة الفرنسية إدغار فوردي يفكر في تركيز قواته العسكرية في الجزائر والتخطيط

لكيفية الحفاظ عليها وليس مستعدا لتطور جبهات عسكرية أخرى في كل من المغرب وتونس.¹

وما كان من فرنسا والوضع هكذا إلا أن تعترف للمغرب الأقصى باستعادة استقلاله وبجميع صفاته من أمن داخلي و دفاع و دبلوماسية. ونص المعاهدة التي وقعها على الجانب الفرنسي وزير الخارجية كريستيان بينو « Christian PINEAU » ، وعن الجانب المغربي مبارك البكاي رئيس مجلس الوزراء: " إن حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة سلطان المغرب يلاحظان بأن معاهدة فاس 1912 صارت لا تتلاءم مع ضرورات الحياة العصرية بعد التقدم الذي حققته المغرب في طريق الرقي والمعاهدة المذكورة غير صالحة لسير العلاقات المغربية الفرنسية، ولذا حكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد عزمها على احترام وحدة التراب المغربي. وتم هذا يوم 2 مارس من عام 1956."²

1 -Mark FERRO : Op-cit, p 536

2- جريدة المقاومة الجزائرية: العدد 8، 11-03-1957، ط 3 ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2012، ص 90

الفصل الثالث الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية 1954-1960

وبهذا أصبح المغرب دولة مستقلة ذات سيادة، وتقلصت مساحة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في القارة الإفريقية التي سوف تواصل النقص. والحقيقة أن المغاربة قد استفادوا من الكفاح المسلح الذي قام به الشعب الجزائري في الحصول على استقلالهم وفي ذات الوقت استفاد الكفاح المسلح الجزائري من أشقائهم في تونس والمغرب كقواعد خلفية داعمة له ولثورته.

خاتمة الفصل:

- رسم مؤتمر برازافيل سياسة فرنسا الإمبراطورية في مستعمراتها الإفريقية التي سوف تعمر طويلا.
- الحركة القومية في إفريقيا الفرنسية، ارتبطت في مسيرتها وتطورها بمدى تراجع الاستعمار الفرنسي وفشله في تصفية الثورة الجزائرية. وتنامى ذلك الشعور نحو التحرر الكامل.
- نشطت الأحزاب السياسية في إفريقيا الغربية الفرنسية وانتقلت من المطالبة بالمشاركة في الحكم و المساواة في الحقوق المدنية، إلى المطالبة بالحكم الذاتي كمرحلة أولى. ثم المطالبة بالاستقلال و التحرر مع اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية.
- عند اندلاع الثورة الجزائرية سنة 1954، كان هم فرنسا هو القضاء عليها والعمل بكل قوة على منع انتقال صداها إلى باقي المستعمرات.
- تراجعت فرنسا عن الكثير من سياساتها الاستعمارية وأخذت تهادن الشعوب الإفريقية وتسترضيهم بإصلاحات ومنها الاستقلال والارتباط مع فرنسا. وما القانون الإطارى و نظام الجماعة الفرنسية إلا دليل على ذلك.
- اعتقدت فرنسا أنها بالخروج من المغرب و تونس سنة 1956، سوف تتمكن من لتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية، لكن هذه الأخيرة زادت اشتعالا و عنفا ضاربة بخطط فرنسا عرض الحائط.
- أرغمت فرنسا على الخروج من إفريقيا في وقت قصير بعد اندلاع الثورة الجزائرية وكانت قبل ذلك تراه بعيدا جدا.
- ساندت الدول المستقلة الثورة الجزائرية وكانت داعما لها ماديا ودبلوماسيا، ومن بينها دولة غينيا بقيادة أحمد سيكوتوري.

الفصل الرابع

الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في
المستعمرات البريطانية والبلجيكية

1954-1962

المبحث الأول: قضية جنوب إفريقيا 1954-1962

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لجنوب إفريقيا

المطلب الثاني: المقاومة بجنوب إفريقيا و أثر الثورة الجزائرية

المبحث الثاني: قضية روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لروديسيا الجنوبية

المطلب الثاني: المقاومة بروديسيا الجنوبية و أثر الثورة الجزائرية

المبحث الثالث: قضية الكونغو البلجيكي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للكونغو البلجيكي

المطلب الثاني: مقاومة الكونغو البلجيكي و أثر الثورة الجزائرية

تعرضت القارة الإفريقية لإدارة المستعمر الأوربي الذي فرض عليها بعد نجاح ثورته الصناعية استعباد الإنسان ونهب واستغلال الثروات. بدء بالمملكة المتحدة البريطانية التي تراكم فيها رأس المال بشكل كبير مما أدى إلى الرغبة في استثماره خارج بريطانيا. كما أن ظاهرة تراكم الإنتاج وتطور وسائل النقل خاصة البحرية منها دفع إلى البحث عن أسواق خارجي قادرة على امتصاص فائض الإنتاج من جهة والتزويد بالمواد الأولية من جهة ثانية. فكانت القارة الإفريقية الواسعة هي المثالية لذلك.

لم تكن بريطانيا وحدها في هذا المجال، بل نافستها دول أوربية أخرى كفرنسا وألمانيا وبلجيكا. إلا أن بريطانيا كانت صاحبة الحصة الكبرى، إذ لم يكد ينتهي القرن التاسع عشر، حتى كانت هذه الأخيرة قد نجحت في احتلال الجنوب الإفريقي والساحل الشرقي حتى البحر الأبيض المتوسط. كما أنها لم تترك الساحل الغربي الإفريقي لفرنسا وحدها، بل كانت لها عدة مراكز كانت ذات أهمية قصوى لتجارته بالمحيط الأطلسي.

إلا أن الوضع لم يبق لصالح الدول المستعمرة وشركاتها، ذلك أن الشعوب الإفريقية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت تطالب بحقها في تسيير شؤونها، ثم المطالب بالاستقلال والحرية والاستفادة من ثروات وخيرات قارتها. و الرفض الكلي لظاهرة الميز العنصري.

المبحث الأول: قضية جنوب إفريقيا 1954-1962

سنة 1795، نزلت القوات البريطانية في إقليم (كاب Cap) بأقصى جنوب إفريقيا، ثم توغلت في المناطق الداخلية أثناء حرب البوير. فتمكنت من الاستيلاء على المزيد من الأراضي، وبالتالي الاستفادة أكثر من ثروات وخيرات جنوب إفريقيا خاصة بعد اكتشاف الذهب والماس. هذا الأخير، كانت عائداته المالية تفوق جميع السلع المصدرة إلى العالم، فزادت أهمية المنطقة بالنسب لبريطانيا وشركاتها الرأسمالية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية:

كان البرتغاليون أول من نزل من البيض على شواطئ جنوب إفريقيا وذلك مع الرحالة فاسكو دي غاما « Vasco De Gama » (1469 - 1524) الذي وضع علامة أرضية بهذا المكان عام 1488، ثم واصل إبحاره نحو الشرق. لم يرحب الوطنيون بذلك ما جعل البرتغاليين يتحاشون هذه المنطقة متجهين نحو الشمال الشرقي وبالذات الموزمبيق حيث الأرض الخصبة والسهول الواسعة والمقاومة القليلة. هذه الأخيرة أصبحت بالفعل محطة تزودهم بالموثون خلال إبحارهم نحو الشرق الأقصى بعد ذلك دخل الهولنديون الصراع خلال القرن 17 لكنهم فشلوا في امتلاك الموزمبيق من البرتغاليين، فقرروا الاستيلاء على مستعمرة رأس الرجاء الصالح عام 1602 وهناك رسخ الهولنديون أقدامهم قصد تأسيس طريق الشرق الأقصى كما تم إنشاء ميناء الكاب وبعده شركة الهند الشرقية الهولندية.¹

أخذ الاستيطان الهولندي يزداد شيئاً فشيئاً ومعه التوسع نحو المناطق الداخلية، ثم لحق بالهولنديين مهاجرون فرنسيون فروا من الاضطهاد الديني الذي تعرضوا له في بلادهم، بلغ

1- جون هاتش: مصدر سابق، ص 76

عدد المستوطنين البيض عند نهاية القرن 17 حوالي 1000 نسمة كانوا ينتجون النبيذ والقمح ويربون الماشية و يمونون السفن بما تحتاجه في رحلاتها نحو أقصى الشرق.

استمر الوضع تسيطر عليه شركة الهند الشرقية الهولندية التي قامت سياستها على "المسيحية والثروة والسيادة للبيض والوثنية الفقر والعبودية للسود".¹

لم يستقر الوضع للهولنديين ذلك أن الأسطول البريطاني دخل المنافسة على الطرق التجارية و الموانئ، وأظهر البريطانيون التفوق والقوة، فقاموا باحتلال المستوطنة الهولندية عام 1795 (الكاب) وبعد ذلك فرض البريطانيون إرادتهم على المستعمرة رسميا سنة 1814 مما أدى إلى صدامات بين الهولنديين والبريطانيين عرفت بحرب البوير انتهت بهجرة الهولنديين (البوير) إلى الشمال الشرقي واستولوا على أراضي الوطنيين وقتلهم وطردوهم. وأسسا جمهورية البوير المستقلتين وهما (الترنسفال Transvaal أورانج - Orange) وبالتالي قسمت جنوب إفريقيا إلى معسكرين هما:

• المستعمرات البريطانية: وتضم منطقة الرجاء الصالح (الكاب) ثم منطقة الناتال (Natal).

• جمهورية إفريقيا البيضاء: وتضم الترانسفال والأورانج.

ونظرا لاستكشاف المعادن الثمينة بالجمهوريتين الأخيرتين (خاصة الذهب والألماس) سنة 1870 جعل البريطانيون يواصلون حربهم على البوير (1899-1902) والتي أنهت سيطرة بريطانيا الكاملة وإنهاء استقلال الجمهوريتين وتوقيع معاهدة بريتوريا سنة 1903 وبذلك أصبح جنوب إفريقيا كاملا تحت التاج البريطاني ومكونا من الولايات الأربع التالية (الكاب، ناتال، الترنسفال والأورانج).²

1- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 42

2- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 2 ، دار الزهرة، الرياض، 2002، ص 357

تتاسى البيض أحقادهم وصراعاتهم وقاموا ببناء الحياة الاجتماعية على أساس اللون في مستعمرة جنوب إفريقيا وأصبح شعار هو " لن تكون هناك أدنى مساواة بين البيض والسود في الدولة والكنيسة"¹

أخذت سلطة الأقلية² في تطبيق سياسة الباسكاب (سلطة البيض) ثم سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا كلها (سياسة العزل أو apartheid). ثم تلتها سياسة تفتيت القبائل واستغلالها واستعبادها حتى يفقد الإفريقي كرامته وإحساسه بالاتحاد القومي والقبلي.

بحلول القرن 20 تغيرت الحياة كليا في جنوب إفريقيا ذلك أن مزارع البوير في الشمال كانت تنتج المحاصيل النقدية كالنبيد والتبغ بأيدي الأفارقة المستعبدين ويعود الربح على البيض. وفي المناجم كان يشتغل الأفارقة الآخرون الفارون من المزارع في أقبح صور الاستغلال، وتجمع هؤلاء حول المناجم وشكلوا مدن الصفيح التي انتشر فيها الفقر والجهل والمرض والشعور بالقهر والتذمر.³

وفي ظل مواجهة الإفقار المتزايد وعدم الاستقرار الجغرافي قام السكان السود بعدد من التحركات للتقليل من وطأة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة عليهم، وكانت في مجملها تستهدف حماية أراضيهم ومواسيهم وكذا إلغاء الضرائب المفروضة على عانتهم

1- رونالد أوليفر، أنتوني أتمور: مصدر سابق، ص 232

2- تتكون الجماعة البيضاء من أصول أوربية تنفرع إلى :

المجموعة الأولى: جماعة الأفريكانز (Afrikaners) وتشكل 60% يسمون بالبوير (Boer) أي ملاك الأرض، وتضم في صفوفها أبناء الهولنديين الأوائل الذين جاءت بهم شركة الهند الشرقية الهولندية للعمل في محطة الكاب البحرية خلال النصف الثاني من القرن 17، إضافة إلى أعداد من الألمان الذين جاؤوا في نفس الفترة طمعا في الحصول على أراض لهم. وأعداد من الفرنسيين الذين فروا من الاضطهاد الديني في بلادهم.

المجموعة الثانية: الجماعة المتحدثة بالانجليزية، وتضم مستوطنين بريطانيين غادروا بعدما احتلت بريطانيا مقاطعة الكاب سنة 1806، يضاف لهم جالية يهودية تقدر بحوالي 120 ألف نسمة. لمزيد من المعلومات انظر: إبراهيم نصر الدين: حركة التحرير الوطني لجنوب إفريقيا، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1989، ص ص

12-13

3- جون هاتش: مصدر سابق، ص 97

وأعمال السخرة التي يعانون منها.¹

هذه التحركات الاجتماعية شكلت جهدا كبيرا من قبل السود ليوажوها بصورة جماعية سياسة الميز العنصري التي فرضت عليهم من قبل أقلية بيضاء جعلت منهم عبيدا في المزارع وبرولتاريين في المناجم وهذا الشعور سمح لهم فيما بعد تشكيل تنظيمات مهنية وسياسية لتدافع عن حقوقهم المهضومة.

المطلب الثاني: المقاومة بجنوب إفريقيا وأثر الثورة الجزائرية

1- تأسيس حزب المؤتمر الإفريقي:

يحق لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي (African national Congress) ANC أن يقول بأنه أقدم حركات التحرر في إفريقيا، ذلك أنه تأسس سنة 1912 تحت اسم الحزب الوطني الأهلي لجنوب إفريقيا، وكان يضم النخبة الإفريقية التي تستهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جنوب إفريقيا ضمن إطار شرعي لا يؤمن بالعنف وسيلة. ضم الحزب محامين ورجال دين ومدرسين من جميع القبائل ومن كل جنوب إفريقيا وترأس الحزب الكاهن جون لانجاليا ليلي ديبو « John Langalibalele Dube ».²

وكان الحزب قد أسس جريدة البانتو - باثو (Abanto-Batho) ومعناها جريدة الشعب.

وأخذ الحزب يناضل ضد أقدم العنصرية في القارة الإفريقية وأقواها وأطولها استمرارية، حيث استطاع هذا النضال أن يتخطى معظم الأزمات التي واجهته منذ إنشاء إتحاد جنوب إفريقيا سنة 1910، وتشكل الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا أكبر أقلية بيضاء من الناحية

1- ريتشارد جيبسون، مصدر سابق، ص 57

2- لمزيد من المعلومات انظر الملحق رقم 14، ص 340

العديدية تعرفها القارة الإفريقية، استطاعت أن تمسك بزمام كامل الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية في البلاد. وكذا محاربة قانون امتلاك الإفريقي للأرض، حتى يبقى الإفريقي بروليتاري يستغله الأبيض وقت ما يشاء وكيفما يشاء.¹

قام الحزب برفع عريضة وأرسلها مع وفد من أعضاء الحزب إلى لندن، لكنه عاد دون فائدة، واندلعت الحرب العالمية الأولى فأخرت المطالب، ثم سافر مرة أخرى وفد من الحزب بعد نهاية الحرب إلى مؤتمر فارساي بباريس، لكنه لم يعط أي شيء.

وفي عام 1923 أصبح الحزب يعرف باسم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وزاد قمع السود إثر الإضرابات التي قام به عمال المناجم البيض ضد تشغيل السود، مات منهم وجرح العديد.²

استمر الوضع يتدهور والسود يتعرضون للاضطهاد، وفي النهاية وافق قادة الحزب على عقد مؤتمر جامع نهاية سنة 1935، لكن نتائج المؤتمر كانت مخيبة للآمال، ذلك أنها كانت تطالب بالتمثيل في المجالس المحلية والبرلمان، وهي بالنسبة للشعب مطالب شكلية. وشهدت الحرب العالمية الثانية تراجعاً كبيراً في شعبية الحزب، إذ لم يعد الأفارقة ينخرطون فيه إلا قليلاً.

ظل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي على الحال نفسه حتى سنة 1945، أين أرسل وفداً عنه إلى مؤتمر مانشستر البريطانية للوحدة الإفريقية (Pan Africaniste)، وقدم مطالب:

1- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 69

2- عفراء عطاء عبد الكريم الرئيس: نيلسون مانديلا حياته ودوره السياسي، دار الكتب والوثائق، بغداد،

2015، ص ص 98 - 99

- حق السود الأفارقة في التصويت، رجل بصوت.
- إسقاط جميع الحواجز العنصرية.
- إبطال قانون المرور البغيض.
- تعليم متكافئ وأجور متساوية.
- حق شراء الأراضي.

ثم سافر أكسوما « Aksouma » أحد زعماء الحزب إلى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ليبدأ في أروقة الأمم المتحدة (UN) نضالا لا طائل منه، أساسه العرائض والالتماسات من حكومة جنوب إفريقيا.¹ هذه الأوضاع دفعت بالشباب السود إلى ضخ دماء جديدة في الحزب، وخصوصا إدخال مفهوم القومية الإفريقية إلى مطالب الحزب ردا على رئيس حكومة جنوب إفريقيا مالان « D.F MALAN » (1948-1954) الذي أكد على جعل حكومة جنوب إفريقيا بيضاء إلى الأبد وهذا سنة 1949، وتضمنت المطالب الجديدة لحزب (CNA):

- الحرية الوطنية والتحرر من السيطرة البيضاء.
- تحقيق الاستقلال السياسي.
- رفض سياسة الفصل العنصري أو سياسية " الأبارتهيد".
- الإبقاء على المطالب الاجتماعية الأخرى.²

ثم مع بداية الخمسينيات وبالضبط سنة 1952 بدأ الحزب يتحدى الحكومة، حيث جمع عشرة آلاف متطوع للإضراب عن العمل يوم 26 جويلية 1952، فقامت السلطات بقمعهم

1- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 80

2- إدوارد فيت: جنوب إفريقيا، ديناميكية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، دون ترجمة، أكسفورد براس، لندن، 1966، ص 61

لكن العدد تزايد حتى بلغ المائة ألف. ورغم الاعتقالات والسجن إلا أن الحزب واصل التحدي وعقد مؤتمرا نهاية السنة، ومنه تم اختيار الأب ألبرت جي لوتولي « Albert Lutuli »¹ المسيحي المخلص الذي يؤمن باللاعنف ويرفض اللجوء إلى الحرب والعنف في حل المسائل زعيما للحزب.²

وفي ظل هذه الظروف التي ابتعد فيها الحزب عن القومية الإفريقية باتباعه نهج جديد " نحن شعوب جنوب إفريقيا نعلن لبلادنا والعالم أن جنوب إفريقيا هي ملك لكل من يعيش فيها بيضا وسودا، وليس من العدل أن تطالب أية حكومة بالسلطة ما لم يكن ذلك المطلب نابعا عن إرادة الشعب".³

2- الزعيم ماتديلا وحركة " الأفريكانيست":

وفي هذه الأثناء ظهرت رابطة الشباب الإفريقي - التي كانت منطوية تحت لواء الحزب - بقوة لأنها رفضت هذا التوجه انطلاقا من سنة 1955، لكن ولسوء حظ التنظيم انقسم هو الآخر إلى فرعين:

الفرع الأول: طائفة الأفريكانيست (Africaniste) وهي مدافعة عن القومية الإفريقية التي نادى بها الزعيم لمبيدي سابقا.

1- ألبرت جي لوتولي Albert John Lutuli 1898-1967: زعيم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بين 1952-1967، قاد 10 ملايين إفريقي أسود في حملة مناهضة للعنف والتمييز العنصري. حصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1960. لمزيد من المعلومات انظر:

https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/1960/lutuli-bio.html

2- إدوارد فيت: مرجع سابق، ص 62

3- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 90

الفرع الثاني: هو فرع التقدميين الذي دعا إلى العمل مع البيض.¹

وفي هذه الوقت يظهر الزعيم نيلسون مانديلا « Nelson Mandela » * الداعم للفرع الأول المطالب بالتمسك بالقومية الإفريقية وحق الإفريقي في أرضه. لكن حكومة الأقلية البيضاء زادت في قمعها للقومية الإفريقية في جنوب إفريقيا وألقت القبض على 156 عضوا واتهمتهم بأنهم يشكلون جزءا من مؤامرة خائنة للإطاحة بالحكومة. ما جعل مانديلا يلجأ للاختباء ويستغل ذلك في الاطلاع ودراسة الثورات الإفريقية باهتمام كبير ومنها ثورات إثيوبيا وكينيا والكامرون والثورة الجزائرية التي وجدها متقاربة جدا مع نضال المؤتمر الوطني في جنوب إفريقيا.²

انعقدت محكمة الخيانة في شهر ديسمبر من عام 1956 واستغرقت وقتا طويلا في دراسة التهم، كما صدر إعلان يقضي بحل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

لكن حركة الأفريكانيست واصلت عملها سرا، وانسلت عن الحركة الأم بدءا من 2 نوفمبر 1958 وكانت تحت قيادة كل من نيلسون مانديلا وبوتلاكو كيتشنر ليبالو أحد المشاركين في الحرب العالمية الثانية وصاغا لائحة جاء فيها "نحن نبدأ معتمدين على أنفسنا بوصفنا حراسا ورعاة لسياسة حزب المؤتمر الوطني في الصيغة التي جاءت عام 1912".³

1 - جون هاتش: مصدر سابق، ص 100

* نيلسون مانديلا Nelson MANDELA 1918-2013: محامي ورجل سياسة جنوب إفريقي، كان عضوا في PNC، قاد جناحه العسكري رمح الأمة، تعرض للسجن والاعتقال عدة مرات، وكان من أكثر المناضلين معارضة لنظام الابرتهايد تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة 1993. لمزيد من المعلومات انظر: https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/1993/mandela-facts.html

2- أنتوني سامبسون: مانديلا السيرة الموثقة، ترجمة هالة النابلسي، غادة الشهابي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 245

3- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 94

وحتى تتمكن الأفريكانيست من مواصلة نضالها، أنشأت شهر أبريل عام 1959 حزب سمي حزب مؤتمر الوحدة الإفريقية¹ الذي بدأ في تعبئة الجماهير السوداء على نطاق واسع.

وفي شهر ديسمبر من عام 1959 عقد الحزب مؤتمرا في مدينة ديربان (Durban) لدراسة الأوضاع. وقد حذر رئيس الحزب من المنفى الأب لوكولي من الانقسام والأعمال المتهورة، لكن حزب الوحدة الجديد (الأفريكانيست) كان يدعو إلى العصيان الجماهيري رافعا شعار " لا كفالة، لا دفاع، لا غرامة، لا تصاريح مرور " ليتبنى بذلك سياسة أكبر كفاحية من سياسة المؤتمر الوطني.

وكان شهر مارس من عام 1960 شهر المواجهات والتحول في سياسة الحزب إذ أيد حزب الوحدة أسلوب التصعيد، وذلك برفض قانون المرور وخرج الشعب في مظاهرات واحتجاجات أمام مقرات الشرطة، مما جعل هذه الأخيرة تطلق النار وتقتل السود العزل في عدة مدن منها شاربفيل (Sharpeville) خاصة، مما جعل الحزب يندد بالمجزرة ويحدد يوم 28 مارس يوم حداد وطني عام.²

هذا الوضع جعل رئيس الحزب يقوم بحرق بطاقة العضوية، ولام الشباب المتهور ورفض العنف تماما، وعقد مؤتمرا آخر سنة 1961 بعدما أطلق سراح المعتقلين حاول مانديلا جمع جناحي الحزب (الحزب الوطني وحزب الوحدة) ودعا إلى إضراب نهاية ماي من نفس السنة، لكن الاضطراب فشل، مما أدى إلى تغيير العمل من الإضرابات إلى القيام بأعمال تخريبية ضد الممتلكات وليس ضد الأشخاص، ولا تكون الهجمات لا ضد الجيش ولا ضد الشرطة، لكن هذا الطلب قوبل بالرفض.

1- إبراهيم نصر الدين: مرجع سابق، ص 51

2- Carl W. HART : Nelson MANDELA, Macmillan, Thailand, 2016, p 37

مما جعل مانديلا يتمسك برأيه لأنه آمن بالكفاح المسلح منذ سنة 1952، حينما ناقش ذلك مع أحد زعماء الحزب والتر سيسولو* «Walter Sisulu» مؤكداً له أنه لم يبق أمام المؤتمر الوطني إلا اختيار استعمال العنف، وضرب له مثالا عن ذلك قائلاً: " إن هجمات الحيوان المتوحش لا ترد بأيدي عزل... ثم أضاف قائلاً: إذا لم نحمل أبناء الشعب ونوجه هجومنا ضد الظلم والاستبداد ونأخذ بزمام المبادرة الآن، فسوف نجد أنفسنا في الصفوف الخلفية وراء حركة لا سيطرة لنا عليها."¹

لقد بقي الحزب نصف قرن يعتبر العمل السلمي من صميم سياسته، لكن عام 1960، كان نقطة تحول كبرى في مسيرة حركة التحرر بجنوب إفريقيا. فهذا العام شهد مذبحه شاريفيل يوم 21 مارس، التي راح ضحيتها 60 إفريقيا. ثم تبع ذلك حظر كلي لنشاط تنظيمات حركة التحرر بجنوب إفريقيا. ضف إلى ذلك، أن عام 1960 شهد استقلال العديد من الدول الإفريقية خاصة تلك التي كانت خاضعة للاحتلال الفرنسي، وهذا بفعل نجاح الكفاح المسلح للثورة الجزائرية.²

وهكذا، أخذ الوضع الثوري داخل البلاد في النضج والاتجاه نحو العنف يتضح، وهذا ما يؤكد مانديلا نفسه: " الآن أصبح التنظيم مختلفا بعدما وضعنا أقدامنا على الطريق الجديد، إنه طريق العنف المنظم الذي لا نعلم عواقبه ونهايته."³

* أمين عام سابق لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، رفيق مانديلا والنضال وكذلك في السجن لمدة 26 سنة، توفي سنة 2003 عن عمر ناهز 90 سنة. لمزيد من المعلومات انظر: جريدة اليوم السعودية، عدد 10918، 7 ماي 2003

1- نيلسون مانديلا: رحلتي الطويلة من أجل الحرية، ترجمة عاشور الشامس، جمعية نشر اللغة العربية، جنوب إفريقيا، 1998، ص 162

2- إبراهيم نصر الدين: مرجع سابق، ص 141

3- نيلسون مانديلا: رحلتي الطويلة، مصدر سابق، ص 263

وكان مانديلا يعني ذلك بعدما حرص على اطلاعه على نشاط الجماعات الفدائية التي حاربت في كل من كينيا والجزائر والكامرون، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، لما قام الحزب بتأسيس جناح مسلح داخله أطلق عليه تسمية " رمح الأمة" (UMKHONTO- WESIZWE)، ويرمز له بـ (MK)، شهر نوفمبر 1961، وقد تم اختيار هذا الاسم كرمز لأن الرمح هو السلاح الذي استخدمه السكان السود في حروبهم السابقة ضد البيض.¹

وأوكلت مهمة هذا الجناح لمانديلا الذي أخذ في التسليح الروحي والمعنوي والمادي لعناصر هذا المولود الجديد، بعدما فشلت الأساليب السابقة وهي الإضرابات والمظاهرات والعصيان المدني ثم أسلوب عدم التعامل. آمن هذا الجناح باعتماد أربعة أساليب هي: الثورة المكشوفة، الإرهاب، حرب العصابات والتخريب.

• أسلوب الثورة المكشوفة: تم على نطاق محدود في الأرياف، باشره جماعة من منخرطي رمح الأمة والفلاحون ضد حكومة الأقلية الراغبة في الاستيلاء على مزيد من الأراضي وفرض الضرائب وفرض زعامات محلية موالية لها. فكانت المقاومة تقوم بعمليات تدمير الممتلكات واغتيال المسؤولين الموالين من مستشارين وزعماء محليين.

إلا أن حكومة الأقلية قد فرضت الأحكام العرفية وواجهت الانتفاضة بكل قوة وحسم وتمكنت من إخمادها.²

والحقيقة أن هذا الأسلوب لم ينل الإجماع نظرا لقلّة الإمكانيات وقلّة التدريب والخسائر في الأرواح التي ستنتج عنه خاصة في صفوف السود.

1 - Carl W.Hart : Op-Cit, p 38

2- إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص، ص 140- 142

- أسلوب الإرهاب: موجه أساسا ضد الأشخاص في شكل عمليات اغتيال خاصة للزعماء المحليين ورؤساء القبائل المواليين لحكومة جوهانسبورغ. إلا أن الحكومة تمكنت من اكتشاف التنظيم الممارس لهذا النشاط بعد عثور البوليس على قوائم تضم المخططين والفاعلين.
- أسلوب التخريب: وكان هذا الأسلوب هو المفضل حسبما يؤكد مانديلا نفسه: " لم يكن التخريب ينطوي على فقدان الأرواح، بل يستهدف الممتلكات، وهو يقدم أفضل أمل للمستقبل.¹ وقد قام رمح الأمة بحوالي 150 عملا تخريبيا، استهدف المنشآت الحكومية والمراكز الحضرية في البلاد خلال 18 شهرا التي نشط فيها. وكان قد انطلق في عمله التخريبي يوم 16 ديسمبر 1961، يوم احتفال البيض بالانتصار على السود، أو ما يعرف بيوم دنجان، وهو ذكرى للفرح والقوة، أما بالنسبة للسود، فهو رمز للضعف والانكسار. أين أصدرت القيادة العليا لروح الأمة الأوامر بتفجير محطات لتوليد الكهرباء ومخازن السلاح والمقرات الحكومية في مدن جوهانسبورغ، بورت اليزابيت ودوربان، وكذلك توزيع آلاف المنشورات من بيان تأسيس رمح الأمة.² وكان بمثابة إعلان بداية حرب. وبعد أسبوعين من التفجيرات الأولى وأثناء الاحتفالات برأس السنة الميلادية، قامت تفجيرات ثانية اختلطت فيها أصوات الأجراس مع أصوات سيارات الإسعاف والشرطة. أحدثت صدمة عنيفة بين البيض، جعلتهم يشعرون أنهم يعيشون فوق بركان ثائر. أما السود فقد انتبهوا إلى أن الحزب لم يعد منظمة للمقاومة السلبية، بل أصبح رمحا قويا يسير إلى النضال في مركز البيض.

1- نيلسون مانديلا : رحلتي الطويلة، مصدر سابق، ص 264

2- عفراء عطا عبد الكريم الرئيس، مرجع سابق، ص 145

استطاعت حكومة الأقلية البيضاء أن تتحصل على معلومات وتهاجم مقر التنظيم وتلقي القبض على 17 من أعضائه، شهر يوليو 1963، وحوكموا وسجنوا. لينتهي بذلك نشاط رمح الأمة.¹

• أسلوب حرب العصابات: وهو المرحلة الأطول في الكفاح المسلح التي ستخوضها الحركة التحررية في جنوب إفريقيا. إذ بدأ العمل بهذا الأسلوب قبل تشكيل رمح الأمة. حيث تم إرسال كوادر من حزب المؤتمر الإفريقي إلى خارج البلاد للتدريب على فنون حرب العصابات. ونقلها إلى أكبر عدد ممكن من الشباب، وعلى استخدام السلاح. كما تم إنشاء العديد من طرق المواصلات السرية لنقل السلاح والمؤونة إلى داخل البلاد. مما مكن من التوسع في الأعمال الفدائية بعد ذلك.

3- مقاومة جنوب إفريقيا وأثر الثور الجزائرية:

في أوائل سنة 1962، قام منديلا بجولة في إفريقيا للحصول على الدعم المادي والسياسي و تسهيلات قصد الاطلاع على ثورات التحرير الإفريقية، ثم فنون حرب العصابات وتدريب الكوادر وتأييد الكفاح المسلح.²

وفي هذا الإطار، قام مانديلا بمغادرة البلاد خفية إلى بعض البلدان الإفريقية وهناك اطلع أكثر على نشاط الحركة التحررية الجارية في القارة،³ وكذا المؤتمرات التي انعقدت من أجل دعمها، كما زار كذلك المقر المركزي لجيش التحرير الجزائري بالحدود المغربية، أين اطلع على النتائج المادية التي يمكن أن يحققها الكفاح المسلح ضد حكم الاحتلال ، وقد أثر ذلك فيه

1- إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص 142

2- نيلسون مانديلا: رحلتي الطويلة، مصدر سابق، ص 266

3 - Carl W.HART : Op-Cit, p 39

وجعله يقتنع أن الكفاح المسلح يمكن أن يكون وسيلة أساسية في الكفاح بجنوب إفريقيا ضد حكم الأقلية البيضاء وعن هذا الحدث كتب مانديلا في مذكراته: "كانت المغرب ملتقى المناضلين في أنحاء إفريقيا فهناك وجدنا أناسا من موريطانيا، أنجولا والجزائر وكانت أيضا معقل جيش الجزائر الثوري، وقضينا أياما مع رئيس البعثة الجزائرية في المغرب وكان الموقف في الجزائر هو النموذج الأقرب (سيطرة الأقلية) حيث كان الثوار يواجهون مجتمعا كبيرا من المستوطنين البيض - الجزائر ثاني أكبر مستوطنة بعد جنوب إفريقيا".

وشرح لنا الدكتور مصطفى حرب العصابات في الجزائر والهدف من ورائها، ونصحنا بعدم إهمال الجانب السياسي لكسب الرأي العالمي، إضافة إلى نصائح أخرى هامة جدا سجلها الزعيم مانديلا في دفتر مذكراته في عام 1962، نذكر من بينها:¹

- من المسائل الحيوية التي يجب أن تفضل في البال لدى بناء جيش ثوري أن تدرّب قومك في مدارسك الخاصة، وأن تبني مراكز التدريب إما في الداخل أو على الحدود.
- يجب التخطيط وتوفير البدلاء، لأنه سيسقط العديد من الرجال وعليك أن تظهر للعدو أن قوتك في ازدياد، كما يجب الأخذ في الحسبان أن الحرب كلما طالت أكثر، ازدادت المجازر وتعب الناس.
- يجدر أن يكون هناك تنسيق بين نشاط العصابات في الأرياف والمدن.
- يجب مهاجمة الأهداف التي تبعد عن السكان وتكون قريبة من العدو.
- يجب أن تأخذ الثورة صفة الحركة الثورية الشعبية حتى لا يصورها العدو على أنها لقلّة من الناس فقط.

1- نلسون مانديلا: مذكرات مانديلا حوار مع نفسي، ترجمة حنان محمد كسروان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2013، ص ص 122-126

- يجب التخطيط جيدا للهدف الاستراتيجي وأن لا تكون التكتيكات محكومة بالعمليات العسكرية فقط، لأن الوعي السياسي للجماهير الشعبية ضروري، وتحريك الحلفاء في الحقل الدولي مهم جدا، لأنك تهدف إلى تدمير شرعية حكومة الأقلية وتأسيس شرعية الشعب... إن بدأ الثورة أمر سهل لكن مواصلتها والاستمرار بها هو الأصعب، لذا وجب تحليل معمق للوضع قبل البدء في الثورة.

ثم أرسلنا إلى مدينة صغيرة حدودية بها مقر الجيش الجزائري، وبعد يومين كنت ضيفا على استعراض عسكري قوي".

تركت هذه الزيارة أثرا بالغا في نفس الزعيم مانديلا، دون ذلك في سجنه بعد 14 عاما قائلا: " ثورة الجزائر كانت تحذيرا مرعبا عن مصير محتمل في جنوب إفريقيا... لقد أثر جيش الجزائر الذي ولد في أتون المعركة الحقيقية في نفسي أكثر من أي عرض عسكري في إثيوبيا وغيرها... ما جعلني أشعر بالثقة الكاملة"¹

بعد ذلك سافر من الحدود الجزائرية المغربية إلى لندن، أين التقى بعض المناضلين السود، والمتعاطفين معهم من البريطانيين، ثم عاد إلى بلاده قدم ملاحظاته عن هاته الرحلة للمناضلين الشباب من حركة الأفريكانيست ورمح الأمة الذي هدد حكومة الأقلية البيضاء بضرورة تحقيق المطالب وإلا الحرب.

لكن شرطة الأقلية في جنوب إفريقيا كانت تترصده، وقامت فعلا باعتقاله شهر أوت من عام 1962، وحينها كان قائدا للجنح المسلح للمؤتمر الوطني والشخصية الأشهر والأكثر شعبية في الصراع المناهض للميز العنصري وأصبح "الثعلب الأسود" الرجل المطلوب بالحاح

1- أنتوني سامبسون: مرجع سابق، ص 251

في جنوب إفريقيا. إلا أنه واصل النضال داخل زنزانته واستطاع أن يحقق الحرية والمساواة للسود ويصبح رئيسا لبلاده وقد ، زار الجزائر سنة 1998، وأكد دور ثورة الجزائر قائلاً :
"إن عطاء ثورة الجزائر وجبهة التحرير الجزائرية كان عظيما وقويا وفعالا في الدعم مباشر
واسهاما في تحرير القارة الإفريقية. وستبقى الشعوب الإفريقية المحبة للعدالة والحرية تذكر
ذلك. وتتمن جهودها في توحيد وتضامن القارة والنهوض بالتنمية الاقتصادية بها".¹

1- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية وإفريقيا صفحة دبلوماسية ناصعة، مرجع سابق، ص 121

المبحث الثاني: قضية روديسيا الجنوبية البريطانية "زيمبابوي

"اليوم"

تسلل البريطانيون من منطقة الكاب نهاية القرن التاسع عشر إلى المناطق الشمالية من جنوب إفريقيا، ووصلوا إلى روديسيا. ونظرا لما تتوفر عليه من ثروات باطنية وسطحية استقرت بها وزاد عدد البيض الوافدين عليها، سواء في شكل بعثات تبشيرية أو مغامرين أو أصحاب رؤوس أموال. وكان من أشهرهم سيشل رودس « Cécile » (1853-1902) « RHODES » الذي عقد اتفاقيات مع ملك البلاد "لوبنغولا" « LOBENGULA ». ثم حكم البلاد وسميت باسمه.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لروديسيا الجنوبية

قبل عام 1879، كان الإفريقيون يحكمون أزيد من 90% من قارتهم. لكن بحلول سنة 1900، تغير الأمر وحكم الأوروبيون القارة بأكملها، باستثناء بعض المناطق القليلة جدا. وبعد ذلك تم تقسيم القارة بسرعة كبيرة، إذ لم يكد يدخل عام 1914، حتى كانت القارة قد قسمت وحسم أمرها بين القوتين الكبيرتين القديمتين بريطانيا وفرنسا. ثم لحقت بهما كل من إيطاليا وألمانيا بعد تحقيق وحدتهما. في حين كانت هولندا والدنمارك قد تخليتا عن مراكزهما التجارية لضعف قوتيهما. أما البرتغال وبلجيكا فقد احتفظتا بأراض محدودة. سمح تطور الملاحة النهرية وسكك الحديد بالتوغل داخل القارة والاستفادة من ثرواتها، فازدهرت التجارة الأوروبية وزادت معها الأرباح.¹ ثم حدث تطور ثان زاد كثيرا في وتيرة توسع الاحتلال، تمثل

1- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 25

في اكتشاف كميات كبيرة من الذهب في مستعمرة الرأس « Cape » ، ثم مستعمرة الترنسفال سنة 1886. ما جعل اللورد سالسبوري « Robert Salisbury » رئيس وزراء بريطانيا (1885-1892) يفتح طريق التوسع شمالا نحو أرض بوتشوانا لاند (بوتشوانا حاليا). ويتفق مع المغامر الثري سيسل رودس « Cécile Rhodes » على البحث على مناجم الذهب والألماس في هذه المناطق. وفعلا تم الكشف عن هذه المعادن الثمينة، ما جعل بريطانيا تقرر احتلالها والسيطرة عليها. وتوجهت قوافل المستوطنين البيض للاستثمار في الهضاب العليا الواقعة بأرض روديسيا.¹ ليصبح هذا الجزء من جنوب إفريقيا والمحاط باليابس من كل الجهات، الذي تحده نجانيقا من الشمال وجنوب إفريقيا من الجنوب ومحمية بوتشوانا ومن الشرق المستعمرات البرتغالية ومن الغرب الكونغو، تابعا للتاج البريطاني. هذا الإقليم عرف باتحاد وسط إفريقيا والمكون من الوحدات التالية:

* نياسالاند (ملاوي اليوم) الذي قدرت مساحته ب 78683 كلم مربع، وتعداد سكاني بلغ 2.7 مليون نسمة منهم 8600 أوربيون، تمتاز هذه المنطقة بغزارة الأمطار وخصوبة التربة مقارنة بالروديسيين.

* روديسيا الشمالية (زامبيا اليوم) تقع جنوب نياسالاند بمساحة تقدر ب 461008 كلم مربع، وتعداد سكاني بلغ 2.2 مليون نسمة منهم 72.000 أوروبيا.

* روديسيا الجنوبية (زيمبابوي اليوم) بمساحة تقدر ب 240.036 كلم مربع وتعداد سكاني بلغ 4.2 مليون نسمة منهم 211.000 أوروبيا² تحت الحماية البريطانية منذ 1891، وتديره شركة جنوب إفريقيا البريطانية (British south african company) بناء على

1- رونالد ويدنر: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة، راشد البدرابي، دار الجيل للطباعة، دت، القاهرة، ص 161

2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 308

امتياز وقع بين الحكومة البريطانية وهذه الشركة، ونظرا لما تتميز به هذه المنطقة من مناخ ملائم وثروات سطحية وباطنية كبيرة فقد توافد الأوروبيون عليها بشكل كبير، حتى أنهم ادعوا ملكيتهم لنصف أراضي روديسيا الجنوبية¹. هذه الأخيرة التي تتوفر على الذهب، الكروم، النحاس، النيكل، الكوبالت، خام الحديد، الرصاص، الزنك، الفضة، الفحم وغيرها من المعادن الأخرى، إضافة إلى مساحات واسعة من الأراضي الخصبة والجيدة الصالحة لزراعة مختلف المنتجات الفلاحية، خصوصا في إقليم الفيلد الأعلى، بالإضافة إلى تربية المواشي.²

و بانتهاء عقد امتياز شركة جنوب إفريقيا البريطانية، قرر المستوطنون البيض تنظيم استفتاء محلي قصد الانفراد بتسيير المستعمرة ذات الأرباح الطائلة وعدم الانضمام إلى اتحاد جنوب إفريقيا المجاور لها وتصبح إحدى مجموعات الدومينيون الأبيض ذات الحكم الذاتي في إطار الإمبراطورية البريطانية.

وبالفعل تم ذلك الاستفتاء عام 1922 وفي 12 أكتوبر 1923 منحت المستعمرة رسميا حكما ذاتيا كاملا من قبل الحكومة البريطانية باستثناء التشريعات التي تخص حقوق الأفارقة والسكك الحديدية والشؤون الدولية.³

تحول المستوطنون البيض بموجب هذا الاستقلال إلى حكام حقيقيين في البلاد، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي حيث صاغوا دستورا يخدم مصالحهم يضم مجلسين أحدهما تشريعي والآخر تنفيذي، يتم اختيار أعضائه بواسطة الانتخابات من قبل البيض فقط وحتى يمنعوا حق الانتخاب على الأفارقة. جعلوا ذلك مقرونا بمستوى الدخل الذي يجب أن يساوي

1- جون هاتش: مصدر سابق، ص 110

2- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 237

3- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 211

أوفوق 300 جنيه روديسي أو ممتلكات تساوي أو تفوق قيمتها المالية 600 جنيه روديسي وتعليم لا يقل عن السنة الثالثة ثانوي¹ ، وهذه الصفات لا تتوفر في مجتمع ريفي يعاني من الفقر والجهل.

وبالتالي شكل البيض سلطة أقلية حاكمة في البلاد تسير كيف تشاء بمساعدة حاكم عام بريطاني منحاز دوما إلى بني جلدته.

أما في المجال الاقتصادي فقد انصرف المستوطنون الأقلية إلى استغلال الثروات الطبيعية الهائلة التي تتوفر عليها البلاد بالتعاقد مع شركات الاحتكار العالمية واستغلال السكان الأصليين كعمال زراعيين في خدمة الملاك البيض وتم فرض الضرائب عليهم وتطبيق قوانين التمييز العنصري البغيضة واستمر الوضع على ما هو عليه حتى نهاية الحرب العلمية الثانية². ونظرا لحاجة الصناعة التعدينية لليد العاملة الإفريقية الرخيصة تم سن قانون الأرض سنة 1951 الذي حرم الإفريقي من ملكية الأرض في الأرياف، مما اضطر هؤلاء إلى التدفق على المناجم ومناطق التعدين فانتشر بذلك الفقر والجهل والإذلال والاحتقار.

المطلب الثاني: المقاومة بروديسيا الجنوبية وأثر الثورة الجزائرية:

وفي ظل هذه الظروف التي تمر بها روديسيا الجنوبية (زيمبابوي اليوم) شكل المجتمع الإفريقي الجمعيات والتعاونيات الأهلية للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتقديمها في شكل شكاوي ومظالم إلى سلطات الأقلية الحاكمة خصوصا ضد قانون تخصيص

1- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 237

2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 310

الأرض¹، والظاهر أنهم قد تأثروا بالأوضاع السياسية السائدة في الجارة جنوب إفريقيا ويتجلى ذلك من خلال الفرع النقابي الذي عرف ب"اتحاد عمال التجارة والصناعة" الذي نشط بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا في مدينة بولاوايو (Bulawayo) - ثاني أكبر مدن البلاد بعد سالسبيري (salisbury: هراري Harare اليوم)- والذي كان يقوده المناضل ماسوتشا ندلوفو² وطالب:

- رفض استغلال السود وخاصة الأطفال منهم في مناطق التعدين وكذا المزارع.
- وقف عملية الاستيلاء على الأراضي وتهجير السكان خاصة من إقليم الفيلد الأعلى.
- التنديد بساسة الميز العنصري ضد السكان خاصة في المدن.

والحقيقة أن هذه جميعها كانت مجرد توسلات وبصورة مستمرة لم تعرها سلطة الأقلية البيضاء أي اهتمام، بل إن تلك السلطة هددت بغلق الفرع وسجن النقابيين.

لكن الوضع الأهلي انتعش بفضل بروز مجموعة من الشباب المثقف الذي سمحت له الظروف بالدراسة بمدارس جنوب إفريقيا، وبالتالي كان لهم دور كبير في قيادة الحركة الوطنية التحريرية بروديسا الجنوبية، كغيرها من مناطق إفريقيا المستعمرة، ما سمح بظهور حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (Parti National du Congrès Africain) سنة 1957 بزعامة النقابي والمثقف الذي درس في جنوب إفريقيا واحتك بالمناضل نلسون مانديلا جوشوا نكومو « Joshua Mqabuko Nyongolo Nkomo » (1917-1999)³.

1- منصف بكاي: دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 101

2- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 237

3- منصف بكاي: مرجع سابق، ص 102

لكن سلطة الأقلية البيضاء وقفت له بالمرصاد وحلت الحزب نظرا لخطورته على مصالحها ولما حققه من التفاف جماهيري حوله، إذ يؤكد أحد أعضائه وهو جون ديبي قائلاً: "جرى الهجوم على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وعلى جبهة واسعة، ذلك أن الحزب أصاب نجاحا ملحوظا في نشر السخط والاستياء ضد قانون فلاح الأرض الوطني والذي كانت الحكومة تحاول تنفيذه سنة 1957، وجرى تنفيذ ذلك القانون فعلا، وقد كان يرمي إلى تحسين أساليب الزراعة دون أن يضع منفذوه في اعتبارهم استياء الأفارقة من جزئيتين أساسيتين ضمها ذلك القانون هما:

- التجريد من الماشية والتي هي مصدر رزق هام لهم.
- تحويل الأرض المملوكة ملكية جماعية إلى مزارع مملوكة للأفراد.

وفي معظم الأحيان ينظر الأفارقة إلى هذين الإجراءين على أنهما هجوم ضار على طريقة معيشتهم وعلى أساليب حياتهم التقليدية. وطوال وجوده كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي يشن هجومه العنيف مباشرة على القانون وعلى ساسة روديسيا الجنوبية وإدارتها، ولم يحاول الحزب أبدا طلب المساعدة من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية".¹

لكن نكومو ومجموعة من الشبان منهم خاصة جورج نياندورو «George Nyandoro» (1926-1994) وجيمس شكيرما «James Chkirma» قاموا بتأسيس حزب جديد وهو الحزب الديمقراطي الوطني لروديسيا الجنوبية (National Demoratic Party) سنة 1960² والذي كانت له عدة فروع خاصة بمديتني تسالسييري وبولاوايو، ارتكز برنامجه على:

1- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 240
2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص ص 316، 317

• الرفض المطلق لسياسة الميز العنصري المطبقة على السكان المحليين منذ عام

1923.

• المطالبة بالحقوق السياسية والمنافع الاقتصادية والعدالة والمساواة.

رفضت سلطة الأقلية الحاكمة الاستجابة للمطالب - ما جعل الوعي الوطني زاد توسعا

وتعمقا خاصة بعد عودة بعض مناضلي الحزب الذين شاركوا في مؤتمر أكرا بغانا سنة

1958 حيث تأثروا بحركات التحرير الإفريقية في مختلف أجزاء القارة. والواقع أن

زعيم الحزب جوشوا نكومو لم يعد إلى روديسيا الجنوبية بل سافر من غانا إلى القاهرة

المصرية للمشاركة في اجتماع مجلس منظمة تضامن شعوب آسيا وإفريقيا، و هناك اطلع على

نضال الشعب الجزائري و صموده المتواصل في وجه الاحتلال الفرنسي. ثم منها انتقل إلى

لندن حيث أنشأ هناك لجنة مؤتمر روديسيا الجنوبية شهر جانفي 1960 بالخارج.¹

ثم ومن لندن سافر إلى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وظهر لأول مرة في الأمم

المتحدة كمراقب غير رسمي لروديسيا الجنوبية شهر أكتوبر سنة 1960، وهو الشهر نفسه

الذي انتخب فيه غياييا كرئيس للحزب الوطني الديمقراطي من جديد. وأثناء عودته من

نيويورك، مر مجددا على غرب إفريقيا حيث وجد أن أغلب الدول قد تحصلت على استقلالها،

وذلك بسبب ضغط الثورة الجزائرية، مجبرة ديغول على الاعتراف بحقوق الأفارقة في الحرية

و تسيير شؤونهم السياسية و الاقتصادية. وبوصوله إلى روديسيا، لاحظ إحكام حكومة الأقلية

البيضاء على زمام الأمور ووصل الأمر إلى استخدام الشرطة والقوات الجوية لقمع أي تحرك

ضدها.²

1- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 241

2- أحمد طاهر: مصدر سابق، ص 249

هذا الوضع جعل نكومو والمناضلين معه يدركون أن كسب الدعم لقضيتهم لن يكون لا من لندن ولا من أروقة الأمم المتحدة، بل من الدعم المادي والمعنوي من قبل دول المواجهة كروديسيا الشمالية (زامبيا) أو نياسالاند (ملاوي)، وكذا الدول الإفريقية التي نالت استقلالها بالأخص بغرب إفريقيا.

ثم توحد الزيمبابويين أنفسهم، وهذا بالفعل ما حدث إذ أسس جوشوا نكومو الاتحاد الشعبي الإفريقي لزيمبابوي (Zimbabwe African People's Union) يوم 9 ديسمبر 1961، أي مباشرة بعد حل الحزب الديمقراطي الوطني. وهذا الحزب الجديد هو امتداد للحزب الديمقراطي الوطني الذي حل نهاية سنة 1961 وشكل له نكومو جناحا عسكريا هو الجيش الشعبي الثوري لزيمبابوي (Zimbabwe people's Revolution Army)¹

سارعت من جديد سلطة الأقلية إلى نشر التفرقة داخل التنظيم الجديد، وساعدتها على ذلك الخلافات القبلية السائدة سلفا، مما أدى إلى تراجع نشاط الحزب.

غير أن رغبة الشباب الزيمبابوي كانت أقوى من ذلك التصرف الذي قامت به سلطة الأقلية، فظهر على الساحة حزب جديد منافس لحزب نكومو عرف بالاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي (Zimbabwe African National Union) وأمينه العام هو القس سيتولي روبرت موغابي « Robert Mugabe ». وشكل له هو الآخر جناحا عسكريا أطلق عليه اسم " جيش التحرير الوطني الإفريقي لزيمبابوي " (Zimbabwe African National Liberation Army)².

ولحسن الحظ أن كلا الحزبين قد أدركا مع بداية ستينيات القرن الماضي بأن الوحدة بينهما

1- Norman Kriger : guerilla veterans inn post, war Zimbabwe, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1987, p 15

2- Ibid, p 15

هي سبيل حل قضية روديسيا الجنوبية، وأن الثورة المسلحة هي السبيل لجعل بريطانيا وسلطة الأقلية تعطي الأفارقة حقوقهم، كما أنه يجب التأكيد على تأثير الثورة الجزائرية على فكر زعماء روديسيا الجنوبية، خاصة في هذه المرحلة بالذات. لما شكلت الأحزاب السياسية أجنحة عسكرية، فهذا هو الزعيم السياسي نكومو قد صال وجال إفريقيا وأوروبا ثم أمريكا باحثا عن دعم سياسي سلمي لقضيته، لكنه لم ينجح واقتنع في الأخير بضرورة العمل المسلح والثورة كحل وحيد لاستقلال روديسيا الجنوبية،¹ خاصة بعدما أقصاهم دستور 1961 من أية سلطة. بل زاد هذا الدستور في الاحتقار والعنصرية، إذ جعل لـ 260 ألف مستوطن 50 مقعدا في المجلس التشريعي ولم يعط للأربعة ملايين إفريقي سوى 19 مقعدا فقط.

وارتفع صوت جوشوا نكومو عاليا في أوساط جماهير روديسيا الجنوبية قائلا: " إذا كان الشعب الجزائري قد واصل كفاحه خلال عمليات الإبادة والتعذيب على أيدي الجلادين والجيوش الفرنسية، واستطاع أن يحقق النصر في النهاية بالصد والكفاح، فإننا أيضا سنكافح تحت نفس الظروف... يجب أن تستعدوا للدفاع عن حقكم في الحياة وفي حكم أنفسكم بأنفسكم حتى ولو كان ذلك يعني السجن أو الاعتقال أو الموت".²

وبالتالي فقد حدد المناضلون في روديسيا الجنوبية خط العمل الوحيد أمامهم وهو الكفاح المسلح، ولم تغب الثورة الجزائرية عن أذهانهم، بل كانت هي المثال والقوة التي آمنوا بها وبأسلوبها.³ فسافرت مجموعة من الشبان الروديسيين (الزيمبابويين) إلى الخارج لتبدأ تدريبا عسكريا في كل من الجزائر والصين وتشيكوسلوفاكيا وغانا وتكون بالتالي الكوادر الأولى في

1- جريدة المجاهد: المارد الإفريقي يتحرك، العدد 38، 17 مارس 1959، ص 11

2- منصف بكاي: مرجع سابق، ص 105

3- محمد رمضان: اتصال الجزائر على المستوى الدولي، مجلة الجيش، العدد 164، نوفمبر 1977، ص

جيش تحرير زيمبابوي.¹

وبفضل هذا التدريب العسكري والمساعدات المادية، انطلقت حرب العصابات بضرب المرافق الحيوية لحكومة الأقلية البيضاء من سكك حديد ومخازن وجسور وخصوصا في كل من مدينتي سالسيري و بولاوايو .

غير أن الأقلية البيضاء لم ترض بهذا العمل الثوري، وواجهته بكل قوة وذلك بإعلان استقلال روديسا الجنوبية من جانب واحد بزعامة الوزير الأول إيان سميث « Ian Smith (1919-2007) » يوم 11 نوفمبر 1965 والذي صرح قائلا: " لن أسمح للأهالي الأفارقة بأي نصيب في إدارة البلاد وأن هدف حكومته هو إعلان استقلال حكومة روديسا الجنوبية ووضع دستور جديد لها، يكفل السيادة الكاملة للبيض ويضع في أيديهم كل السلطات والإمكانيات."²

بقيت معارضة بريطانيا شكلية لهذا التطور السياسي نظرا للتأثير الكبير الذي أحدثته المصالح المالية والصناعية والتجارية بين الأقلية الحاكمة بروديسا والقادة في لندن. وتبنت حكومة لندن خطا منحازا مفاده أنها وحدها هي التي لها الحق أن تفعل أي شيء بشأن روديسا الجنوبية، وأنها اختارت ألا تفعل ذلك.³

وبحلول عقد الستينات، تحول النضال في روديسا الجنوبية إلى العنف والمطالبة بالاستقلال وهذا بفضل الدعم المادي والدبلوماسي المقدم من طرف الدول المستقلة والتي على رأسها الجزائر التي أثبتت إلا أن تدعم الحركات التحررية في إفريقيا وكانت سندا قويا لها خاصة على منبر الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية عن طريق تدويل قضيتها العادلة

1- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 247

2- منصف بكاي: مرجع سابق، ص 105

3- ريتشارد جيبسون ، مصدر سابق، ص 244

الفصل الرابع الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات البريطانية والبلجيكية 1954-1962

والعمل على صدور لوائح سياسية تتدد بالاستعمار وممارسات الأقليات البيضاء لنظام التمييز العنصري الممارس من طرف البيض و الذي كان يعاني سكان روديسا الجنوبية بوجه خاص.

وقد برز ذلك بكل وضوح لما كانت الجزائر عضوا مشاركا في لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث قامت الجزائر رفقة بعض الدول الإفريقية بقطع علاقاتها مع بريطانيا بإعلان استقلال حكومة إيان سميث سنة 1965، ثم تكلفت الجزائر والسنغال وزامبيا بالدفاع عن القضية الروديسية من قبل منظمة الوحدة الإفريقية في هيئة الأمم المتحدة، ولم تتوان الجزائر في بذل أي جهد يخدم استقلال روديسا الذي تم سنة 1980.

المبحث الثالث: قضية الكونغو البلجيكي:

استطاعت الثورة الجزائرية أن تصل إلى معظم الشعوب الإفريقية وتجعلها تتحرك ضد المحتل الأوربي الذي طال بقاءه واستغلاله للإنسان والثروات وكان شعب الكونغو الذي خضع للاحتلال البلجيكي واحد من تلك الشعوب النائرة.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للكونغو البلجيكي

بينت اكتشافات هنري ستانلي « Henry Morton Stanley » * الأهمية الكبرى للقارة الإفريقية وسارعت الدول الأوربية إلى الاستفادة منها، انطلاقا من الظروف الخاصة بكل دولة خصوصا بعد الجولة الثانية لستانلي التي تمت سنة 1874.

ذلك أنه في هذه الفترة خرجت كل من إيطاليا وألمانيا إلى العالم كدولتين موحدتين تبحثان عن مناطق نفوذ وتوسع فيما وراء البحار، وكانت فرنسا هي الأخرى تبحث عن تعويض لخسارتها في الألزاس واللورين سنة 1871، وكانت بريطانيا أيضا تسعى إلى زيادة ممتلكاتها قصد زيادة الاستثمار. كما أن البرتغال عملت في هذه الفترة على تثبيت حقوقها فيما كانت تملكه من مستعمرات. وبالتالي فإن السنوات بين (1875-1885) شهدت صراعا قويا أوربيا على إفريقيا، وفي ظل هذه الصراعات يظهر الملك البلجيكي ليوبوند الثاني (1909-1935) « Leopold II »، صاحب الرغبة الشديدة في الحصول على مستعمرات ولوعن طريق الشراء، وعبر عن ذلك قائلا: "إن البحر يجاور ساحلنا والعالم أمامنا وقد ألغى

* عاش طفولة صعبة وهاجر إلى الو.م.أ سنة 1859 ثم صار جنديا وبحارا، مارس الصحافة وأصبح من المكتشفين المشهورين. قام بعدة رحلات إلى أواسط إفريقيا 1869-1874-1879. للمزيد انظر: عابدة موسى: مرجع سابق، ص 28

البخار والكهرباء المسافات، ويمكن لكل الأراضي التي لا صاحب لها (ومعظمها في إفريقيا) أن تكون مجالا لعملياتنا ونجاحنا"¹

ولكي يحقق الملك ليوبولد الثاني أطماعه قام بتأسيس جمعية سنة 1876 أطلق عليها اسم "الجمعية الإفريقية الدولية"²

وكانت هذه الأخيرة نقطة تحول بارزة في سياسة ليوبولد الثاني تجاه القارة الإفريقية، ذلك أنه حدد للجمعية أهداف وغايات وبرنامج واضح وجلب إليها جماعة كبير من أصحاب رؤوس الأموال ليكونوا شركاء فيها، واقنع هنري ستانلي أن يكون المبعوث الخاص للملك البلجيكي إلى إفريقيا، وكان هذا سنة 1879 لكي يحتل الكونغو.

استخدم ستانلي في هذه المهمة البندقية والسلع الأوربية زهيدة الثمن والغش الصريح ليكسب حوالي 450 رئيس قبيلة محلية وسيطر على أراضيهم لصالح ملك بلجيكا. لكن الملك واجه منافسة شديدة من قبل الدول الأخرى خاصة فرنسا وبريطانيا وإيطاليا التي أرسلت هي الأخرى مكثفين إلى حوض الكونغو ليقوموا بنفس مهمة ستانلي، كما دخلت البرتغال الصراع وادعت أنها أول من وصلت الكونغو.³

وتم حسم الصراع على الكونغو في مؤتمر برلين الذي انعقد يوم 1884/1885 لصالح تأسيس دولة الكونغو الحرة تحت حكم الملك ليوبولد الثاني ورفض ادعاءات الحكومات الأوربية الأخرى.

تبلغ مساحة الكونغو مليونين وثلاثمائة وخمسة وأربعين ألف كيلومتر مربع، أي أكبر من مساحة بلجيكا بثمانين مرة يخترقها خط الاستواء ما شكل حوض نهر الكونغو الواسع الذي

1- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 148

2- محمد الطوير: تاريخ حرمت التحرر، ص 165

3- زاهر رياض: استعمار القارة الإفريقية واستقلالها، دار المعرفة، مصر، 1966، ص 127

يجري فيه النهر وروافده، كما يشرف على الحوض مرتفعات إقليمي كاتانغا الغني جدا وكذلك إقليم كيغو. وتفتح البلاد على المحيط الأطلسي بواسطة مصب النهر ما يساعد على إقامة الموانئ المحركة جدا لعملية التجارة العالمية.¹

وبذلك حكم الملك البلجيكي (ليوبولد الثاني) هذه الجوهرة الإفريقية مدة حوالي ربع قرن من الزمن (1885-1908) وهي المستعمرة الوحيدة في العالم التي ادعاها شخص لنفسه ولم يضع قدمه فيها إطلاقاً.

بعدما امتلك ليوبولد الثاني الكونغو بدأ بإنشاء خط حديد، وبعده أمر بشق طريق ترابي بلغ طوله ثلاثمائة وخمسين كلم قرب النهر، ثم بدأ بعد ذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد رفقة شركات احتكارية باشرت عملها ويدها مطلقة في استعمال كافة الوسائل التي تراها صالحة لجني أكبر قدر ممكن من الأرباح.² ومنها على الخصوص العاج ثم جاءت مادة المطاط الطبيعي التي تنتشر بكثرة في غابات الكونغو مما جعل الملك ليوبولد الثاني يستغل سكان المنطقة أبشع استغلال من أجل جمع هذه المادة، وقد وصل الاستغلال إلى حد إبادة القرى التي كانت ترفض جمع المطاط.³

وباستغلال العاج والمطاط زادت أرباح الملك ومعها زاد الاستغلال والاضطهاد أكثر. وهذا ما كشفه للعالم وأوروبا خصوص الصحفي إدموند ديني موريل البريطاني «Dene Morel» «Edmund» (1873-1924)، الذي ضغط على الحكومة البريطانية لفضح جرائم ليوبولد الثاني، وبالفعل أمرت حكومة بريطانيا قنصلها روجار كاسيميت «Casement» «Roger» (1864-1916) بالقيام بجولات تفتيشية بحوض

1- عيسى مخول: موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، 2007، ص 223

2- زاهر رياض: مصدر سابق، ص 185

3- عائدة موسى: مرجع سابق، ص 30

الكونغو، ووصل من خلالها إلى فضائع ضد الإنسانية كان يرتكبها عمال ليوبوند ضد سكان الكونغو من أجل جمع المطاط، وأرسل تقريراً مفصلاً إلى وزارة الخارجية البريطانية. قامت هذه الأخيرة بنشر أجزاء من التقرير الفظيع ما جعل حكومة بلجيكا تتدخل لإخفاء الفضائح الملكية. ثم تفاوض الملك البلجيكي لتشتري منه مستعمرة الكونغو بداية من سنة 1906 وانتهت هذه المفاوضات سنة 1908 بحصول الملك على بمبلغ 110 مليون فرنك بلجيكي وينتهي بذلك ما عرف بدولة الكونغو الحرة وقرار مؤتمر برلين.¹ وهذا المبلغ سوف لن يدفع من ميزانية الحكومة البلجيكية ومن دافعي الضرائب، بل من تصدير ثروات الكونغو المتعددة.

بسطت الحكومة البلجيكية سيطرتها على الكونغو منذ عام 1908، ووضعت نظام الأقاليم محل النظام القبلي الذي كان سائداً من قبل، وجعلت على رأس كل إقليم حاكماً بلجيكياً له نفوذ قوي وهو يعين لجنة الحماية من الأوربيين الموجودين في الإقليم. حاولت الحكومة البلجيكية التحكم في الاحتكارات وإصلاح مساوئ العهد القديم إلا أن الوضع لم يتغير كثيراً، إذ ظهرت استثمارات أوربية كبرى في مجال استغلال الثروة المعدنية وخاصة إنتاج الماس في إقليم كاساي Kasai منذ سنة 1913، وتأسست الشركة البلجيكية العامة مناصفة مع الرأس المال الخاص.²

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى ظهر جلياً أسلوب استغلال المواد الخام من أجل الإنتاج بها وتحقيق الأرباح الطائلة، وفعلاً أصبحت الكونغو تمون العالم بما يعادل 75 % من الماس، و75% من الكوبالت، و10% من النحاس، و8% من البوكسيت، و5% من

1- نفسه، ص 31

2- موسى مخول: مرجع سابق، ص 323

المنغيز، 02% من الذهب.¹

وزادت بذلك إيرادات الحكومة البلجيكية وتحسن وضعها الاقتصادي مما جعلها تبقى على سياسة الحكم المباشر الذي تمثله بروكسل، وشعب الكونغو مبعد عن المشاركة في أي نشاط سياسي واستمر هذا الوضع حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.²

المطلب الثاني: مقاومة الكونغو البلجيكي وأثر الثورة الجزائرية

تمكن المجتمع القبلي في الكونغو و بطريقة غير مباشرة أن يتطور جزئيا بمرور الوقت في ظل الاستعمار البلجيكي، وقد كان لأحداث الحرب العالمية الثانية وامتداد حركات التحرر إلى أواسط القارة والحركات النقابية وقوة الرأي العام العالمي الرفض للاستعمار أن تؤثر في الاتجاه القومي الذي مثلته فئة الجيل المثقف الذي تخرج من مدارس البعثات التبشيرية ومدارس الاحتلال - نصف متعلمة لخدمة مصالحه - أن تكشف الظلم الذي يتعرض له شعب الكونغو من استغلال وسخرة وضرائب وعمالة الأطفال والنساء وقلة الرعاية الصحية وانتشار الأمية ونهب الثروات، لذا طالبوا بالمساواة في الأجور وتحسين الأوضاع العامة والمشاركة في المجالس المحلية.³

لم يسمح البلجيكيون بتكوين الأحزاب السياسية في الكونغو، إلا أنهم سمحوا بإقامة جمعيات ثقافية تساعد على نشر الثقافة والحضارة الأوروبية وبالتالي إيجاد طبقة موالية لبلجيكا من جهة ومن جهة ثانية منع ظهور النزعة القومية. لكن الوعي تسرب إلى هذه الجمعيات بفعل ما حدث في الجوار البريطاني والفرنسي (أي المستعمرات) ومثال ذلك تحول جمعية باكونجو (Bacongo Association) إلى حزب أبابكو (Parti Abako) فيما بعد، كما

1- زاهر رياض: مصدر سابق، ص 139

2- جون هاتش: مصدر سابق، ص 296

3- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 278

أصدرت هذه الجمعية جريدة سنة 1953 عرفت ب"الوعي الإفريقي (Manifeste de Conscience Africaine)* نشط فيها الشباب المثقف.¹

وبحلول منتصف الخمسينيات من القرن العشرين كانت الأقاليم الفرنسية التي لم يكن يفصلها عن ليوبولدفيل سوى النهر، تنتشط بها أحزاب سياسية تطالب بممارسة مسؤوليات سياسية أوسع والحق في الحكم الذاتي، وبالمقابل كانت بريطانيا في حوار متقدم مع قادة غانا ونيجيريا من أجل الاستقلال في إطار الكومنويلث، والثورات المسلحة مشتتة في عدة أنحاء من لقارة في الشرق ثورة الماوماو بكينيا وثورات شمال إفريقيا، كل هذا شجع الفكرة السياسية القومية على الانتشار ثم الانتقال من المثقفين إلى طبقة العمال الكادحين، وما زاد في انتشارها كذلك هو انخفاض أسعار النحاس وازدياد عدد البطالين وارتفاع أسعار المواد الغذائية.²

هذا ما جعل الأوضاع مهياة لبروز النشاط السياسي بالكونغو وعلى جميع الأصعدة انطلاقا من البطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية، إلى الجمعيات الثقافية إلى الجوار النشاط وبالتالي فالوضع على وشك الانفجار.

أحست السلطات البلجيكية بالخطر، فحاربتة بالاسترضاء وتمثل ذلك في زيارة الملك بودوين « Baudouin » (1930-1993) البلجيكي إلى الكونغو عام 1955، وألقى خطابا عن نيته في إذابة الكونغو في الشخصية البلجيكية، وسمح بعد هذا الخطاب بإجراء انتخابات نهاية 1957 لمجالس المدن في المدن الكبرى ليوبولدفيل وستانلي فيل وإليزابيثفيل (Leopoldville – Stanleyville - Elizabethville) والمجالس البلدية " في المدن

* مجلة أصدرها مجموعة من المثقفين الشباب سنة 1953 بالكونغو. تهدف إلى نشر الوعي الوطني. قامت على مبدئين أساسيين هما: - المطالبة والدفاع على الوحدة الوطنية. - الابتعاد عن العنف والتحرير. لمزيد من المعلومات انظر: Ndaywel E Nziem (I.), « Aux origines de l'éveil politique au Congo belge : Une lecture du manifeste Conscience africaine (1956) cinquante ans après », Présence africaine 1/2006,N 173, p,p 127-144

1- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 279

2- موسى مخول: مرجع سابق، ص 330

الصغرى"، والعضوية مفتوحة أمام البلجيكيين والوطنيين على حد سواء، ثم صدر مرسوم آخر في نفس السنة يخص المجلس الاستشاري العام للكونغو والمشاركة فيه للجميع، ثم أنشئ مجلس المستعمرة وكان مقره بروكسل وترأسه وزير المستعمرات.

وإذا كان، حتى نهاية 1957، أقصى أمانى الوطنيين الكونغوليين، التقدم في إطار الحكم البلجيكي، فإن الوضع قد تطور بسرعة خصوصا مع بداية سنة 1958 وما بعدها، إذ تأسس الحزب القومي الكونغولي (Mouvement national congolais) بزعامة باتريس لومومبا وقبله ظهر حزب أباكو (Alliance des Bakongo) تحت زعامة كازا فوبو « Kasa Vubu »¹.

ضف إلى هذا خطاب ديغول في برازافيل في شهر أوت من عام 1958، الذي قدم فيه الجماعة الفرنسية، ثم نجاح الثورة الجزائرية التي أصبحت معروفة جدا لدى الشعوب الإفريقية الخاضعة للاستعمار، كما أن انعقاد مؤتمر الشعوب الإفريقية في أكرا عاصمة غانا المستقلة نهاية سنة 1958 وحضور باتريس لومومبا* المؤتمر ولقائه بالعديد من الوطنيين الأفارقة والذي خلص إلى منح الاستقلال فورا لجميع المستعمرات الإفريقية، كل هذا قد وسع الأفق ورفع من سقف المطالب. والحقيقة أن الثور الجزائرية وأسلوب كفاحها، كان حاضرا بقوة في ذهن المناضل لومومبا، الذي كان يراه الأنجع ضد سياسة بلجيكا وهذا ما ساعد الشعب الكونغولي على تقرير مصيره. كل هذا جعل الهيجان السياسي ينفجر في شكل عصيان دموي، انطلق مع بداية سنة 1959 وتحديدا يوم 4 جانفي "يوم الشهداء"². خصوصا في مدينة

1- بن قويدر نور الدين: مرجع سابق، ص 66

* زعيم إفريقي مناهض للاستعمار وداعم للتحرر، أصبح من نشطاء نادي الإفريقيين المثقفين، التحق بمعهد البريد والهاتف، ثم أصبح زعيما نقابيا. أسس الحركة الوطني الكونغولية. حضر مؤتمر أكرا الغاني، واعتقل بعده بسنة بسبب رفضه للاستعمار البلجيكي. اغتيل سنة 1961. لمزيد من المعلومات انظر الحسن الحسيني معدي: موسوعة أشهر الثوار في العالم، دار النهار للنشر، مصر، 2012، ص 35

2- هيلين دالميدا تور: مرجع سابق، ص 380

ليوبولدفيل حيث قتل حوالي خمسين شخصا إفريقيا وجرح العديد وسادت أعمال النهب والتخريب وكشفت الاضطرابات على العداء الحقيقي بين الكونغوليين والبلجيكين وممتلكاتهم، فتدخلت القوات البلجيكية وألقت القبض على مجموعة من السياسيين وحلت الأحزاب ومنعت الصحف.¹

لكن الاضطرابات تواصلت وأعمال النهب والتخريب استمرت خصوصا في مدينة ستانليفيل موطن لومومبا، ما جعل السلطات البلجيكية تستسلم للأمر الواقع خوفا من تزايد الاضطرابات ضدها في الكونغو و حتى لا يصبح هذا البلد المليء بالغابات جزائر أخرى، خاصة أن الوطنيين هددوا بشن ثورة شعبية كالتى تدور في الجزائر. "إن حرب الجزائر هزت التوازن الاستعماري في الجزائر هذا عنيفا في إفريقيا، فلا يوجد في إفريقيا جهاز واحد لم تدخل على أجهزته تغييرات قرأت حسابا لحرب الجزائر"² خاصة في إقليم كاتانغا (Katanga) الغني بالثروات والذي تتركز فيه اقتصاديات ومصالح بلجيكا الحيوية.³

ولنفادي كل هذا تأكد الملك بودوان أن الكونغو سائر إلى الاستقلال، فدعا إلى اجتماع مؤتمر الطاولة المستديرة في بروكسل، بعدما تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين شهر فيفري من عام 1960 حضره كل الزعماء الكونغوليين* وكان الموضوعان الرئيسيان على طاولة البحث هما:

- موعد انتهاء الاستعمار البلجيكي بالكونغو.

1- موسى مخول: مرجع سابق، ص 333

2- فرانس فاون: مصدر سابق، ص، ص 152-160

3- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 281

* خاصة الأحزاب الكبرى التالية: حزب أباكو تحت قيادة جوزيف كازا فوبو ABAKO، حزب الحركة الوطنية الكونغولي MNC، بزعامة باتريس لومومبا

- دستور دولة الكونغو المستقلة.¹

وفيما يخص الموضوع الأول فإن الحكومة البلجيكية بادرت بالتصويت المباشر وتقريب موعد الاستقلال بيوم 30 جوان 1960، حتى تتفرغ للتخطيط الجيد للمحافظة على مصالحها وحصولها على الامتيازات في الكونغو المستقل، وبخصوص الموضوع الثاني فقد تقرر إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية لاحقاً.

دارت الانتخابات في عنف بالغ، اشترك فيها حزب أباكو بزعامة كازافوبو، وهذا الحزب تميز بالنزعة القبلية إذ يستند إلى قبيلة باكينجو التي تسيطر على غرب الكونغو وكانت ترغب في وجود دولة مستقلة في هذا الجزء. كما اشترك أيضا في الانتخابات حزب كوناكات (Conakat) أي الاتحاد الفدرالي لجماعات كاناتغا الانثولوجية" بزعامة تشومبي « Moïse Tshombe ».

وكان مركز نشاطه إقليم كاناتغا الغني بالثروات² و هو يطمح إلى إقامة دولة مستقلة ذاتيا في الإقليم.

ثم شارك كذلك حزب الحركة الوطنية الكونغولية بزعامة لومومبا وكان مؤمنا بالفكرة القومية والوحدة بين كافة أطراف الكونغو.³ والسمو فوق النزعات القبلية وإقامة حكومة مركزية تعزز تماسك عناصر الأمة المتعددة وتجمع أرجاء الكونغو الواسعة كما أنه كان يرى تنظيم قوات الأمن والجيش وإسنادها إلى أبناء الكونغو الذين يشرفون ويتولون جميع المناصب بالاستعانة بالدول التي لا أطماع لها في الكونغو، كما أنه كان يؤمن بسياسة الحياد الإيجابي والابتعاد عن التكتلات الدولية المتنافسة على ملء الفراغ وكان يعتقد أن تحرير الكونغو ما هو

1- موسى مخول: مرجع سابق، ص 334

2- جون هاتش: مرجع سابق، ص 305

3- عبد العزيز الرفاعي: مرجع سابق، ص 282

إلا خطوة لتحرير القارة أنه لا بد من دعم حركات الكفاح ضد الاستعمار. وكان من بين الزعماء الأفارقة الذين آمنوا بالثورة في سبيل تحقيق الوحدة والاستقلال للقارة الإفريقية، ولا أدل على ذلك من أن ثورة الجزائر كانت من القضايا التي شغلته واعتبرها من أقوى ثورات القارة الإفريقية والعالم الثالث.

كما كان يرى بأن القضيتين الكونغولية والجزائرية تجمعهما عوامل مشتركة وتقارب كبير ويأتي على رأسها أنهما قضيتا مواجهة وتصفية استعمار استيطاني. ويؤكد في بعض خطبه:

"إن الكونغو لا يتحرر إلا بالالتزام مع تحرر روديسيا وجنوب إفريقيا من الميز العنصري وأنغولا من الاستعمار البريطاني، والجزائر من الاستعمار الفرنسي."¹

وبيضيف: "... إننا نريد أن يظفر الكونغو باستقلاله الحقيقي... إننا نريد بلدا تسوده المحبة والأخوة والإنسانية... أننا فقط شعب حر... إننا جميعا مواطنون وعلينا أن نصون الوحدة الوطنية، إننا نريد أن نحرر القارة الإفريقية."²

وإيماننا منه بمدى فضل الثورة الجزائرية على الشعوب الإفريقية والشعب الكونغولي خاصة، أكد لومومبا بصفته رئيس حكومة بلاده في لقاء له مع عباس فرحات* رئيس الحكومة المؤقتة (GPRA)، شهر أوت عام 1960: "... أنه لا وجود لجزائر فرنسية في نظرنا، إنما هناك جزائر وكفى، وهذه الجزائر توجد في إفريقيا وعلى الغرب اليوم أن يختار إما أن يقبل بتحرير إفريقيا بكاملها ويعيش معها في ظل الصداقة، وإما أن يرفض صداقة إفريقيا.. وإنني أؤكد للرئيس عباس ووفده تضامن الشعب الكونغولي خاصة والشعوب الإفريقية عامة مع

¹ الهادي عامر: مواقف الدول الإفريقية من الثورة الجزائرية 1954 - 1962، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2015-2016، ص ص 114-115

² موسى مخول: مرجع سابق، ص 337

* للمزيد انظر الملحق رقم 15، ص 341

الكفاح البطولي الذي يقوده الشعب الجزائري من أجل الحرية¹ و بفضل هذا الإصرار والعزيمة، تمكن الشعب الكونغولي من الوصول إلى الاستقلال الذي عملت بلجيكا جاهدة على منعه.

أعلن الاستقلال يوم 30 جوان 1960 وأقيمت الاحتفاليات بهذه المناسبة، ونالت إعجاب المندوبين الأفارقة وألقى باتريس لومومبا خطابا حماسيا على مسامع الملك بودوان اعترف فيه بجميل الحاضر ولكنه حمل بلجيكا الإهانات التي تعرض لها الشعب الكونغولي طيلة سنوات الاحتلال وأعلن عن نيته بصفته رئيس الحكومة المستقلة القضاء نهائيا على بقايا النفوذ والسياسة الأبوية للاستعمار البلجيكي والأوروبي ونظام الميز العنصري في جنوب إفريقيا.

لكن بلجيكا لم تكن تسمح للنظام الجديد بإلحاق الضرر بمصالحها الحيوية في الكونغو وبدأت بنشر الدسائس والمشاكل بين القادة من جهة وزعماء الأقاليم من جهة ثانية.² وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد خاصة وأنها لم تكون الإطار الكونغولية القادرة على تحمل هكذا مشروع (الاستقلال). فدبت الانقسامات والاضطرابات والفوضى والنهب والسلب بالمدن والأقاليم وتعطلت المصالح وانتشرت الفوضى ودخل الكونغو من جديد في دوامة صراع المصالح بين القوى العظمى ودفع باتريس لومومبا والشعب الكونغولي ثمنا فادحا.

1- اسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 167

2- سعد زغول: مأساة الكونغو، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص 7

خاتمة الفصل:

- استطاعت الثورة الجزائرية بفضل صمودها أن تصل من جبال الأوراس و جرجرة إلى أدغال إفريقيا.
- إن قوة واستمرار الثورة الجزائرية في مواجهة الجيش الفرنسي والدول الاستعمارية المساندة لها سرع في نقل صداها إلى مستعمراتها، لذا بادرت بالتفاوض وهذا الحال ينطبق على بلجيكا في الكونغو.
- إن عبقرية الثورة في إيصال صداها إلى الشعوب الإفريقية عن طريق إرسال ممثلين عنها إلى المؤتمرات الإفريقية (فرانس فانون) جعلها تحظى بمكانة القدوة والمثال الذي يجب أن يتبع.
- كانت ثورة الجزائر تحذيرا مرعبا من مصير محتمل سواء في جنوب إفريقيا أوفي الكونغو.
- إن الوطنيين الإفريقيين استطاعوا الاعتماد على العنف في التحرر واستفادوا حقا بطريقة غير مباشرة من الكفاح المسلح الدائر في الجزائر.

الفصل الخامس

دور الجزائر المستقلة في دعم

تحرير المستعمرات البرتغالية

1963-1962

المبحث الأول: أسس و أبعاد السياسة الإفريقية للجزائر

المطلب الأول: البعد الثوري

المطلب الثاني: البعد العالمي و الجغرافي

المبحث الثاني: قضية أنغولا

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لأنغولا

المطلب الثاني: المقاومة الأنغولية

المطلب الثالث: دعم الجزائر المستقلة لكفاح أنغولا

المبحث الثالث: قضية الموزمبيق

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للموزمبيق

المطلب الثاني: المقاومة الموزمبيقية و دعم الجزائر المستقلة لها

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

باسترجاع الجزائر لاستقلالها - جويلية 1962-، لم تتكف على حالها بل آلت على نفسها مواصلة الكفاح حتى تحرير ما تبقى من البلدان الإفريقية التي لا تزال تكافح من أجل التحرر، كيف لا وهي التي عانت من استعمار بغيض دام لعقود، استعبد الإنسان واستغل موارد الأرض وحاول جاهدا تدمير الكيان.

هذا الكفاح الذي بدأ تحريريا سنوات الثورة استمر تحرريا بعد الاستقلال، ومعه حولت الجزائر التضامن الإفريقي من القول إلى الفعل، وكانت بحق كعبة الثوار كما وصفها ذات مرة المناضل الثوري الغيني أميلكار كابرال « Amilcar CABRAL » ، إن هذا القول يعكس بصدق استراتيجية الدولة الجزائرية المستقلة في دعم حركة التحرر الإفريقي، والتي هي عقيدة راسخة في السياسة الخارجية الجزائرية، إذ عبر عنها قادتها في غير ما موضع، على أن استقلال الجزائر لن يكون تاما والسيادة تبقى ناقصة مادامت هناك أقطار في إفريقيا لازالت تقبع تحت الاحتلال البرتغالي وشعوب جنوب إفريقيا تعاني من الاضطهاد والمييز العنصري.

المبحث الأول: أسس وأبعاد السياسة الإفريقية للجزائر

إن الأسس والأبعاد التي قامت عليها السياسة الإفريقية الجزائرية كانت قائمة على مواصلة الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية وظاهرة الميز العنصري وهذا في إطار التضامن ووحدة الشعوب الإفريقية حتى يتم تحقيق الاستقلال التام للقارة ، ومنه فإن يمكن تحديد أبعاد هذه السياسة في :

المطلب الأول: البعد الثوري

منذ اندلاعها في نوفمبر سنة 1954، اعتبرت ثورة التحرير الجزائرية نفسها جزءا لا يتجزأ من القارة الإفريقية ومن كفاحها ضد الاستعمار الأوروبي، وهو ما عبرت عنه بوضوح في موائيقها، خصوصا بيان أول نوفمبر 1954، في باب الأهداف الخارجية للثورة، مؤكدة على ضرورة التعاون مع إفريقيا ككل، وهذا في إطار تدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة الشمال الإفريقي داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي،¹

ثم جاء مؤتمر الصومام "أوت 1956" ليضع أسسا وقواعد واضحة تحدد سياسة الثورة الجزائرية اتجاه إفريقيا، وذلك بالدعوة إلى الاحتكاك بالحركات التحررية الإفريقية وتنظيم اتصالات بين الطرفين قصد الاستفادة من بعضها وتبادل الدعم القاري والعالمي.²

ولما صدر ميثاق طرابلس في جوان من عام 1962، حدد المعالم بدقة أكثر، حيث جاء فيه: "...إن الجزائر تستعيد سيادتها في سياق دولي، ما فتئ ميزان القوى فيه يتطور

1- لزهرة بديدة: مرجع سابق، ص 59

2- Slimane CHEIKH : La révolution algérienne sur la scène internationale ou naissance d'une diplomatie de combat, Revue d'Etudes Historiques, n° 9, Université d'Alger, 1995, p 35

لصالح الشعوب المحبة للسلام وعلى حساب الإمبريالية وتسلسها... ومن هذا فإنه من الواجب توجيه السياسة الخارجية للجزائر المستقلة بالاعتماد على محاربة الاستعمار والإمبريالية ودعم حركات التحرر والنضال خدمة للسلم¹.

وبهذا يكون قد حدد الأطر التي سوف تبني عليها السياسة الخارجية للدولة الجزائرية المستقلة، وأكدها بالفعل دستور الجزائر 1963 ثم ميثاق الجزائر أبريل 1964،* الذي ربط الأقوال بالأفعال وصار التضامن الإفريقي حقيقة ملموسة في شتى الميادين خاصة الميدان السياسي الذي ركز على ضرورة استرجاع الأقطار الإفريقية لحريتها واستقلالها، وبالتالي الحق في تقرير المصير والسيطرة على مواردها الاقتصادية.

ولن يتأتى هذا إلا بالاعتماد على الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة وتبني خيار الثورة الجزائرية التي كانت نموذجا يحتذى به وستبقى من أجل الاستقلال واسترجاع السيادة ورفض الوجود الاستعماري على الأرض الإفريقي تحت أي شكل من الأشكال." للجزائر ميل نحو إفريقيا ونضالها هو نضال شعوب القارة، بل إن نضال الشعب الجزائري من أجل استقلاله شكل جزءا من السيل الجارف الذي تمثله حركة التحرر الإفريقي وهذا التيار لا يستثنى أي شعب، إفريقيا قبر الاستعمار تنتصب اليوم، وتحمل في ذاتها ضمير العالم الحر الحقيقي... فحين تكون موحدة تستطيع كل شيء...."²

وبالتالي فالثورة الجزائرية أدركت أهمية القارة الإفريقية السياسية وقيمة الوحدة في إزالة

1- فضيلة علاوي: دور الجزائر وليبيا في حركة التحرر الإفريقي 1954-1974، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 12، ص 66

* انظر الملحق رقم 16، ص 354 و الملحق رقم 17، ص 343

2 - أندري ماندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة، ميشال سطوف، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 2007، ص 58

الاستعمار، وهذا باستخدام العنف الثوري إلى جانب النضال الوجودي، ذلك أن كل هذا هو دعم قوى للكفاح التحرري والتصدي للاستعمار ومقاومته بشكل فعال.¹

إن هذا الميل الثوري هو الذي جعل قادة الثورة يدركون أهمية التوجه دبلوماسيا إلى القارة الإفريقية ويعملون من أجل مواجهة الاستعمار خاصة الفرنسي والتأثير عليه، وفي ذات الوقت كسب الدعم للثورة وذلك بـ:

- تحديد الهدف من الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري.
- العمل على إفشال المخططات الاستعمارية في القارة، وخاصة تلك المتبعة من قبل الاستعمار الفرنسي.
- العمل على تقوية التضامن بين شعوب إفريقيا شمال الصحراء وجنوبها.
- فتح مكاتب خاصة بالثورة الجزائرية في دول إفريقيا قصد تجسيد التعاون والتضامن الإفريقي، وما تعيين فلاتر قانون في أكرامارس 1960 كتمثل للثورة الجزائرية إلا دليل على ذلك.
- المشاركة الدورية الفعالة في مؤتمرات الدول والشعوب الإفريقية قصد توحيد الجهود الإفريقية وتشتيت قوى الاستعمار.
- الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية خاصة في هيئة الأمم المتحدة والضغط على فرنسا من أجل حل القضية الجزائرية وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.²

و بالفعل استطاعت دبلوماسية الثورة أن تجر دولا إفريقيا للمعركة إلى جانبها، وهذا ما أشار

1- أحمد بن فليس: مرجع سابق، ص 130

2- منصف بكاي: مرجع سابق، ص 28

إليه الرئيس الغاني كوامي نكروما بعد استقلال بلاده إلى القول: "إن الاستعمار ما يزال متشبثا بسيطرته المباشرة في بعض المناطق في إفريقيا، وأن أكثر مثال لهذا التشبث الاستعماري الأعمى يتمثل في القضية الجزائرية، حيث يكافح الشعب الجزائري كفاحا بطوليا جبارا ضد أقوى جيش استعماري عرفه التاريخ... وقد لعب كفاح الشعب الجزائري دورا هاما في تحرير القارة الإفريقية بأجمعها... وإن حركة التحرر الإفريقي لم تأخذ شكلها العملي إلا بالمشاركة الإيجابية في ثورة الجزائر وبالعامل على إشعال نار الثورة ضد الاستعمار البرتغالي في أنغولا والموزمبيق وضد الحكم العنصري في إفريقيا الجنوبية...".¹

إن فالجزائر والدول الإفريقية تلتقي في ماضٍ مشترك، يتمثل في الخضوع للاستعمار الذي استعبد ونهب، وحاضر واحد هو الكفاح التحرري من أجل التخلص من هيمنته وسيطرته، ومستقبل يقوم على التضامن والوحدة والرؤى المتجانسة* لتجاوز ما خلفه الاستعمار من تركة ثقيلة في شتى المجالات² ولا غرو في ذلك.

و لا عجب إن وجدنا الجزائر تفتح أرضها لحركات التحرر الإفريقية المناهضة للاستعمار وخاصة تلك الحركات الشعبية ذات التمثيل الكبير كالحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر بزعامة كابرال أميلكار وجبهة تحرير موزنبيق والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا والاتحاد الوطني الإفريقي لزمبابوي بزعامة روبرت موغابي الذي تأسس سنة 1963 إلى جانب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا وغيرها.³

1 أحمد بن فليس: مرجع سابق، ص ص 131، 132

* للمزيد انظر الملحق رقم 18، ص 345

2 حسين فريجة: التعاون بين الجزائر والدول الإفريقية آفاق وطموح، مجلة الحقيقة، العدد 1، أكتوبر 2002، ص

198

3 منصف بكاي مرجع سابق، ص ص 45، 46

ولم تكتف الجزائر بما سبق ذكره بل قدمت المساعدات العسكرية من بمختلف الأسلحة ثم وفرت التدريب لكوادرها، كما أن الجزائر لم تبخل في الجانب الديبلوماسي، إذ كانت أروقة الأمم المتحدة ومنابرها شاهدا على النشاط الدؤوب الذي كانت تقوم به الجزائر من أجل دعم حركات التحرر الإفريقية سواء بتحويل قضاياها العادلة أو استصدار لوائح سياسية تتدد بالاستعمار البرتغالي أو الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا.

إن هذا التوجه الإفريقي بقي ثابتا في سياسة الجزائر الخارجية ومبدأ دعم حركات التحرر الإفريقية لم تحد عنه الجزائر المستقلة وهذا إيمانا منها بثوابتها الثورية، وقد أكد هذه الحقائق الرئيس الراحل أحمد بن بلة في خطابه بؤتمر أديس أبابا المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية 1963، ومما جاء فيه:

"إن في الجزائر عشرة آلاف من المتطوعين المدربين على القتال، ينتظرون أن تمنح لهم الفرصة للقتال في سبيل تحرير أنغولا... إن الجزائر على استعداد للمساهمة بدمائها في تحرير بقية المناطق الإفريقية من الاستعمار، كما أنها على استعداد للمساهمة في المشروع الخاص بالميثاق الإفريقي... ونعتقد أن ذلك الميثاق سيكون عديم القيمة ما لم تساعد شعوب أنغولا وجنوب إفريقيا وموزنبيق وتأييدها التأييد التام والذي تتوقعه منا لكي نخلصها من ريقة الاستعمار... إن إفريقيا لا تستطيع أن تسمح لعشرة ملايين برتغالي مواصلة إهانتهم بدون رادع لأكثر من ثلاثين مليون إفريقي...".¹

وهكذا ارتقى ساسة الجزائر بتفكيرهم إلى مستوى القارة لكي يحرروها بعدما حرروا وطنهم بقوة السلاح، وبهذا اكتسبت الجزائر المكافحة على الصعيد الداخلي (العسكري)

1- محمد مختار أمين مكرم: أضواء حول إفريقيا، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، دت، ص 135

والخارجي (السياسي والإعلامي) سمعة واسعة في العالم، ورثتها عنها الجزائر المستقلة وكانت بحق دافعا لها في المحافل الدولية.

المطلب الثاني: البعد العالمي والجغرافي

انطلقت فيه الدبلوماسية الجزائرية من موثيق المنظمات الأممية والإقليمية، وبوجه خاص منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وكذا جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، وركزت في ذلك على حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا المبدأ الذي يركز عليه القانون الدولي في تصفية الاستعمار.¹

وورد في المادة 86 من الميثاق الوطني أن الجزائر مع المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وبوجه خاص المادتين 1 و55 من ميثاق الأمم المتحدة، والمادتين 2 و3 في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.² وهذا المبدأ قد تمسكت به وناضلت من أجله الجزائر قبل وأثناء وبعد ثورتها وبالتالي فهو من المبادئ التي يجب عدم التفريط فيها وفيه تلتقي الجزائر وتتضامن مع كل الدول التي بقيت إلى جانب حق الشعوب في تقرير مصيرها والسعي الجاد إلى إحلال السلام في العالم.

وفي هذا السياق، جاء في المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري مايلي: "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها

1 - الميثاق الوطني، مصدر سابق

2- منصف بكاي: دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، مجلة

الدراسات الإفريقية، العدد 1، ص 105

من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية".¹

والحال أن الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة وقفت بصدق إلى جانب الحركات التحررية في العالم، وبالأخص الإفريقية منها كأنغولا والموزنبيق وجنوب إفريقيا، ولقد دربت الكثير من الذين قادوا الكفاح التحرري في بلدانهم، وتحولت الجزائر إلى طريق لعبور الأسلحة والمؤن لدعم الحركات التحررية وإنجاح ثورات التحرر،² وقد جاء في مذكرات بن بلة في مجال المساعدات الآتي: "إن إفريقيا في حاجة إلى بنك من الدماء وليس إلى بنك من الفرنكات"، وهذا في معرض رده على الزعماء الأفارقة الذين اقترحوا فتح بنوك مالية لجمع الأموال. هذا كله يصب في تحقيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالتالي الوصول إلى إحلال الأمن والسلم والعدالة والمساواة بين جميع الشعوب دون تمييز ولا تفرقة، وهذا معناه الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.³

وفيما يخص البعد الجغرافي أو ما يعرف بالفضاء الجيو سياسي، فقد اكتسبته الجزائر انطلاقا من موقعها الجغرافي الاستراتيجي (الذي جعلها دولة متوسطة بحكم شريطها الساحلي الطويل - 1200كم)، وقربها من الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وما حدث بين الجزائر وهذه الدول (L'Arc Latin) من تجاذبات سياسية عبر العصور التاريخية، وبالتالي فهي دولة متوسطة لها وزنها باعتبارها الأكبر مساحة من جهة وبتعدادها السكاني ومواردها الاقتصادية، ومن جانب آخر فالجزائر تمتد في العمق الإفريقي

1- الدستور الجزائري 1963، ص 4

2- رابح لونيبي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 132

3- سعيد الصافي: بن بلة يتكلم، ط2، منشورات عروبيبا، تونس، 2012، ص 145

وتربطها حدود برية مع سبع دول مجاورة لها، ما سهل عملية التواصل والتوغل إلى أعماق القارة الإفريقية، وبالتالي فالجزائر بهذا الموقع تعتبر همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، وبين أقطار الشمال الإفريقي كذلك باعتباره القطر الذي يملك حدود مشتركة مع الجميع.¹

وعليه، فإن هذا الفضاء الجيوسياسي الذي تملكه الجزائر ساعدها على صياغة سياستها الخارجية على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والدعوة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، واعتماد أسلوب الحوار كأساس لحل وفض كل الخلافات التي قد تنشأ بين الدول، يضاف إلى هذا دعم حق الشعوب في الاستقلال والرفاه الاجتماعي والاقتصادي. بهذه الأسس والأبعاد، استطاعت الجزائر التواجد ضمن اللجنة الأولى* من بين لجنتين اختيراهما المؤتمر التنفيذي لوزراء خارجية الدول الإفريقية شهر ماي 1963 لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، اختصت هذه اللجنة بدراسة الموضوعات التالية:

- إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية.
- التعاون بين الدول الإفريقية في مختلف الميادين.
- أثر التكتلات الإقليمية القائمة على نمو اقتصاد إفريقيا.
- العلاقة بين إفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة.²

و بعدما تم تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية فقد تم اختيار الجزائر كعضو أساسي في لجنة

1- محمد العربي ولد خليفة: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، ط 2، دار هوم، الجزائر، 2007، ص- ص 28، 35

* انتخبت اللجنة الأولى السيد دودو تيام Doudou THIAM رئيسا لها والسيد العياشي ياكور المندوب الجزائري مقررا لها Layachi Yaker. انظر بطرس بطرس غالي: مرجع سابق، ص 53

2- إسماعيل حلمي محروس: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الجزء 2، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص 735

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

التحرير الإفريقية إلى جانب مصر، تانجانيقا، نيجيريا، أوغندا، غينيا، السنغال، إثيوبيا، الكونغو (ليوبولد فيل).

هذه اللجنة اجتمعت مرتين سنة 1963 في تنزانيا (دار السلام)، وكان جدول الأعمال هو تجميع القارة في عمل مشترك لإنهاء الاستعمار في إفريقيا ودعم الحركات التحررية بصورة فعالة وبدون تأخير، كما خلصت اللجنة في ختام أشغالها إلى تشكيل لجنة فرعية تكونت من الجزائر، مصر، نيجيريا، غينيا، تنجانيقا (تنزانيا حاليا) وتمثل عملها في:

- إنشاء سكرتارية تنفيذية.
- إنشاء الصندوق الخاص بتمويل حركات التحرر الوطنية، ووضع ميزانية خاصة به لمدة 6 أشهر.
- توزيع المساعدات الخاصة بحركات التحرر الوطنية في كافة الميادين.
- الإسراع في تنفيذ القرارات الخاصة بجنوب إفريقيا والبرتغال.
- دراسة المشاكل المتعلقة بهيمنة الاستعمار في كل إقليم وتحديد السياسة التي ستتبعها اللجنة إزاء هذه المشاكل.¹

ثم وبعد تشكيل هيكل منظمة الوحدة الإفريقية كليا، ظفرت الجزائر بمنصب نائب الأمين العام سنة 1964، والمتمثل في شخص السيد محمد سحنون (1931-2018) الذي عد الشخصية الثانية في المنظمة والناطق الرسمي باسمها حتى سنة 1973.²

1- محمد أبو الفتوح الخياط: الوحدة الإفريقية، دار المعارف، مصر، 1965، ص ص 70-71
2- Nicole Grimaud : La politique extérieure de l'Algérie 1962-1978, Edition Rahma, Alger, 1994, p 271

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

وانطلاقا مما سبق، فإن الجزائر أصبحت واحدة من بين الدول الفاعلة في إفريقيا ثم في العالم الثالث سنوات قليلة بعد استرجاع سيادتها، كل هذا بفضل كفاحها الثوري الرافض للاستعمار مهما كان شكله وجنسيته، ثم بفضل سياستها الخاصة المبنية على دعم الشعوب وحقها في تقرير مصيرها مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، مما أكسبها مصداقية وفعالية كبيرة حتى على المستوى العالمي.

المبحث الثاني : قضية أنغولا

قال الرئيس الراحل أحمد بن بلة : "...إذا كانت الثورة قد نجحت في امتحان الحرية وهذا رغم أنف الخارج لاعتبارات الأخلاق والتطور الإنساني، فإنه لم يكن ليُسمح لها باجتياز امتحان التنمية، وذلك لاعتبارات المصلحة والتطور الاقتصادي، لكن خرجنا من الثورة بدولة (علم ونشيد ورمز وحدود). لكن وجهها لوجه مع النظام العالمي وبلا أية قدرة...على الرغم من ذلك قررنا أن تستمر الجزائر...وأن تدعم الآخرين... وقد حدث...".¹

فالثورة أنارت الطريق التحرري للشعوب الإفريقية المضطهدة، وقد تحصل العديد منها على استقلاله مع نهاية العقد السادس من القرن الماضي، حتى عد عام 1960 بعام إفريقيا. أما ما بقي من شعوب لم تتحصل على استقلالها خاصة تلك الخاضعة للاحتلال البرتغالي، فلم تتراجع الدولة الجزائرية المستقلة عن تقديم الدعم المادي والسياسي لها حتى تنعم هي الأخرى بالحرية والاستقلال، و منها أنغولا.

1-المطلب الأول: الخلفية التاريخية لأنغولا

تعرضت أنغولا للاحتلال البرتغالي سنة 1482، ثم تمكنت هولندا أن ترغم البرتغال على التخلي عن الأراضي الأنغولية عام 1641 ، لكن البرتغال استطاعت العودة إليها عام 1848 ومارست عليها أبشع أنواع الاستغلال البشري والاقتصادي.²

¹ أحمد المسلماني: طريق الثورة صعود وهبوط العالم العربي، دار ميريت، القاهرة، 2005، ص ص 85 -

للمزيد انظر الملحق رقم 20، ص 349

² محمد امحمد الطوير، مرجع سابق، ص 198

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

مثلت البرتغال أسوأ أنواع الاستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية، ذلك أنها منذ نهاية القرن 15، وبعد تمكنها من إقامة مراكز لها على السواحل الغربية للقارة، مارست القرصنة وشتت الغارات على السكان واختطفتهم وباعتهم في أسواق الرقيق بأوروبا وأمريكا، محققة بذلك أرباحا طائلة، ما شجعها على التوسع أكثر حيث بنى القائد البرتغالي جوا أفونسو أفبيرو على سواحل البنين (الداهومي سابقا) التي وصلها عام 1486 مراكز تجارية ضخمة زودها بالحراسة ومنها اتجه إلى سواحل الآكان (غانا حاليا)، ومناجمها الغنية بالذهب،¹ وبعدها نزل جنوبا إلى سواحل الكونغو وأنشأ بها هي الأخرى مراكز تجارية وحربية، مما شجع الحكومة البرتغالية على التوسع أكثر.

لكن هذه المرة إلى جنوب رأس الرجاء الصالح سنة 1488، وشرق القارة الإفريقية فاستولت البرتغال على كلوة ثم زنجبار وهذا عام 1520 ثم مالاندي و موقديشو ومنها الوصول إلى مستعمرة الموزمبيق عام 1530، وأسسوا المراكز التجارية والحربية بها أيضا، ومن أشهرها مركز سوفالا.²

لكن رغم كل هذه التوسعات، بقيت أنغولا المصدر الأساسي للرقيق المصدر إلى البرازيل قصد توفير اليد العاملة الرخيصة للزراعة خاصة البن والسكر والتبغ، وبذلك سميت أنغولا بمملكة الرقيق أو الأم السوداء.³

وزاد اهتمام البرتغال بأنغولا أكثر مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حين عين

1- عابدة موسى مرجع سابق، ص 44

2- Bernard LUGAN et autres : Les guerres d'Afrique des origines à nos jours, éditions Rocher, Paris, 2013, p 195

3- جيمس دفي: الاستعمار البرتغالي في إفريقيا، ترجمة الدسوقي حسنين المراكبي، مراجعة وتقديم محمد

صبيحي عبد الحكيم، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1963، ص 47

عليها فرانسسكودي سوسا (1780-1926) « Francisco Inocéncio de Sousa Coutinho » حاكما عاما، فعمد على التقليل من تجارة العبيد حتى لا تتعرض المستعمرة للإفلاس البشري ، ثم قام ببناء قلعة (كاكاندا) لتكون مركزا عمرانيا ليستقر المستوطنون حولها، وطالب من الحكومة تشجيع استغلال رأس المال الحكومي والخاص.¹ لكن الحكومة البرتغالية لم تعمل بهذه النصائح وواصلت الاعتماد على مستعمرة البرازيل التي كانت المصدر الأساس لمداخل الحكومة وأهم دعائم الكيان القومي البرتغالي.

غير أن نظرة الإهمال للمستعمرات الإفريقية أخذت تتغير بفعل تزايد أطماع الدول الأوروبية الأخرى في إفريقيا ومحاصرتها لمناطق التواجد البرتغالي، ثم خروج البرازيل عن السيطرة البرتغالية، ما حتم على البرتغال تبني سياسة استعمارية نشطة، جاءت انطلاقها من تأسيس الجمعية الجغرافية للشبونة « Sociedade de Geografia » de Lisboa شهر ديسمبر من عام 1875 تحت قيادة لوسيانو كورديرودي سوسا (1844-1900) « Luciano Baptista Cordeiro de Sousa » رفقة مجموعة من المثقفين البرتغاليين، وكان الهدف من وراء تأسيس هذه الجمعية في هذا الوقت هو مواجهة نشاط الجمعية الدولية الإفريقية التي كان ورائها الملك البلجيكي ليوبولد الثاني (AAI 1876) « Association Africaine Internationale »، ومن خلالها ادعى هذا الأخير العمل على نشر الحضارة الأوروبية في إفريقيا، لكنه في الأصل كان يخفي ورائها أطماعه التوسعية في القارة.²

استطاعت هذه الجمعية البرتغالية إرسال عدة رحلات جغرافية وعلمية إلى الأراضي الإفريقية

1 - زاهر رياض: استعمار القارة الإفريقية واستقلالها، مصدر سابق، ص 156

2 - منصف بكاي: دور الجزائر في تحرير إفريقيا، مرجع سابق، ص 53

قصد رسم الخرائط لها وتحديد الطرق البرية والنهرية التي تربطها ببعضها، حتى تؤكد البرتغال للقوى الأوروبية المنافسة لها أحقيتها بهذه المناطق.

وكان من أهم تلك الرحلات رحلة الضابط ألكسندر بنتو «Alexandre Alberto da Rocha de Serpa Pinto» (1846 - 1900) الذي قام سنة 1877 برحلة من لواندا¹ على الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي، ثم اتجه شرقا إلى عبر المسالك التي كانت تستخدمها القوافل التجارية الإفريقية قديما، حتى وصل إلى مدينة دربان (Durban) على المحيط الهندي، مروراً بالأراضي الموزمبيقية، فكان لرحلته صدى كبير حيث رفع العلم البرتغالي في هذه الأراضي، ما يعني أنها مستعمرات برتغالية². ثم توالى الرحلات البرتغالية إلى الأراضي الإفريقية للأغراض السياسية والتجارية حتى انعقاد مؤتمر برلين (1884/1885)، حيث كان للساسة الأوروبيين المجتمعين في هذا المؤتمر رأي آخر في ادعاءات البرتغال في الأراضي الإفريقية، إذ كان من نتائجه أن اعترفوا للبرتغال بالسيطرة على مستعمرتي أنغولا والموزمبيق وغينيا، في حين أن المناطق التي تربط بها قد منحت لبريطانيا، كما حصلت كل من فرنسا وبلجيكا على أراضي الكونغو³.

أمام هذه الظروف والصراعات بين القوى الأوروبية في القارة الإفريقية، أخذ البرتغاليون يركزون أكثر على مصالحهم الاقتصادية في مستعمراتهم، وذلك بتنفيذ مشاريع ضخمة في مجالات الزراعة واستغلال الثروة المنجمية التي تتوفر عليها المستعمرات، وذلك

* لواندا : أول وأكبر مركز عمراني أسسه البرتغال في أنغولا سنة 1576. تقع على ساحل المحيط الأطلسي. اتخذها الرحالة المشهور يوليودياس دس نافيس مقراً له Lunda. انظر جيمس دفي: مصدر سابق، ص 47

2- عبد العزيز الرفاعي: مصدر سابق، ص 22

3- محمد علي القوزي: مصدر سابق، ص 117

بتوسيع الاستيطان ثم الاعتماد على رأس المال المحلي والأجنبي، والسماح للشركات الدولية باستغلال رؤوس أموالها بكل حرية.¹

غير أن الأوضاع المتدهورة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في البرتغال عرقلت كثيرا سيطرة البلاد على كل مستعمراتها، إلا مع بداية القرن العشرين أي بعد القضاء على النظام الملكي سنة 1910، وقيام الجمهورية البرتغالية الأولى.

لكن الوضع لم يستقر أيضا حتى مع الجمهورية، إذ وقع انقلاب عسكري سنة 1926 أوصل أنطونيو دي أوليفيرا سالازار « António de Oliveira Salazar » (1889 - 1970) إلى السلطة، وطبق نظاما ديكتاتوريا مطلقا استمر حتى عام 1974.²

حاولت حكومة الجمهوريين -التي لم تعمر طويلا (1910-1926)- أن تؤسس لبعض الإصلاحات على طريقة باقي الحكومات الأوروبية الاستعمارية- من خلال حماية الوطنيين من الاستقلال، سواء عن طريق الدولة أو أصحاب الشركات، وتحسين ظروف العمل ورفع الأجور، ثم إنشاء الملاجئ للعجزة والمرضى وفتح المستشفيات ومراكز العلاج، إضافة إلى بناء المدارس لإتاحة التعليم أمام الصغار وفرص التدريب المهني أمام الكبار.

إلى جانب تشجيع الزراعة وتقديم البذور والاستشارات الفنية ومنح الفلاح الأنغولي مبلغا ماليا عادلا مقابل محصولاته وتعديل نظام العمل الإجباري دون إلغائه، لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى جعلها تتعطل يستفيد منها الإنسان الأنغولي مدة أطول.

1- زاهر رياض: استعمار إفريقيا واستقلالها، مدر سابق، ص 157

2- منصف بكاي: دراسات و أبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، دار الأمة، الجزائر، 2017،

وبعد الحرب انصرفت الحكومة البرتغالية إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة الأم، أما مشاكل المستعمرات فهي مؤجلة إلى حين.¹

طال عجز الحكومة في حل هذه المشاكل، ما مكن في حدوث الانقلاب عليها، ووصل بالتالي أنطونيو سالازار إلى الحكم، وطبق حكما ديكتاتوريا عرف بالعهد الجديد الذي بني على عناصر ثلاث هي (الجغرافيا، البطولة القومية والتجارة). وعبر عن ذلك سالازار قائلا: "بهذه الخاصة القومية.. نحكم مستعمراتنا ونديرها... رغم ظروف الموقع الجغرافي ... فنحن وحدة سياسية وقانونية متماسكة".²

ولكي تحقق حكومة العهد الجديد سيطرتها على المستعمرات الإفريقية، قامت بتغيير التنظيمات الجمهورية السابقة، الإدارية منها والسياسية.*

1- جيمس دفي: مصدر سابق، ص 144

2- نفسه، ص 157

* أصبحت على الشكل التالي:

- سميت المستعمرات اسم أقاليم البرتغال في ما وراء البحار.
- تقسم أنغولا إداريا إلى الوحدات الإدارية التالية:
 - كاباندا وعاصمتها كاباندا - كونغو وعاصمتها أوريچ - لواندا وعاصمتها لواندا - كوانزا نورث (الشمالية) وعاصمتها فيل سالازار - كوانزا ساوث (الجنوبية) وعاصمتها مالانغا - بنجويلا وعاصمتها بنجويلا - هومبو وعاصمتها نوبا ليجبوا - اميكسيكو وعاصمتها فيلا لوسو - هويلا وعاصمتها سادا بانديرا
- ثم قسمت هذه الوحدات إلى بلديات أصغر أين يستقر المستوطنون وهم المسيرون.
- أما الهيئات السياسية المختصة فهي:
 - مجلس الأمة الذي يضع المقترحات الخاصة بتسيير المستعمرات تكون في شكل مشروعات قوانين تعرض على - - مجلس الوزراء. مجلس الوزراء: هيئة تنفيذية تطبق القوانين الصادرة عن مجلس الأمة.
 - وزارة المستعمرات: مسؤولة على الجهاز الإداري والسياسة الداخلية ومراقبة الإرساليات والشخصيات الإفريقية.
 - الحاكم العام: يختار في الغالب من رجال السلك العسكري. يعين لمدة أربع سنوات وهو يمثل السلطة العليا في المستعمرة. مسؤول عن الوحدات السياسية والإدارية. يختار معاونه، يوزع لميزانية، يحدد المشاريع، يحمي المواطنين.

للمزيد انظر جيمس دفي: مصدر سابق، ص 180-182

ثم انتقلت بعد ذلك إلى عملية الاستغلال الذي مورس على السكان الأصليين، والذين كانوا يمثلون حوالي 95 بالمئة من جملة سكان أنغولا، طبقت عليهم سياسة التفرقة العنصرية والثقافية والحضارية، واستغلوا في أعمال السخرة وتوسعة الموانئ ومد طرق المواصلات وسكك الحديد، وفي استخراج الثروة المنجمية ومختلف النشاطات الزراعية، وإن تحصلوا على راتب فإنه زهيد مقابل الأرباح الطائلة التي تحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال، فعلى سبيل المثال فقد كانت شركات الألماس في أنغولا تدفع للعامل الواحد 16 شلنا في الشهر الواحد بينما هي تجني أرباحا سنوية تجاوزت أربعة ملايين ومئتين وخمسين ألف جنيه.¹

ومن استغلال الإنسان إلى استغلال الثروات السطحية والباطنية التي تتوفر عليها أنغولا، والهدف من ذلك هو تخطي الحكومة في لشبونة لعجزها المالي والوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه جيرانها في أوروبا.

ويلخص الدكتور سالازار سياسة العهد الجديد قائلا: "إننا الآن، وبعد أكثر من أربعة قرون ونصف من وجودنا في إفريقيا، مشغولون أكثر من أي وقت مضى في تنفيذ العديد من المشروعات العظيمة - طرق المواصلات - لاستثمار الأراضي البكر، وإنشاء المدن وبناء المدارس وقيادة الجماهير الإفريقية البدائية نحو حياة أفضل، وتهذيب غرائزهم وصقلها... وتطهير أرواحهم من أدران الوثنية، نحكمهم بعدالة وتفهم... هذا العمل لا يدانيه من الشرف والنبل إلا القليل... إنه عملنا التاريخي الذي حملناه عن نبل وطواعية ورضى، كل شيء يدل بجلاء ووضوح على أننا في بداية عصر جديد، يسخر فيه كل شيء من أجل الصالح العام ورفع شأن الوطن الأم...".²

1- زاهر رياض: مصدر سابق، ص 160

2- جيمس دفي: مصدر سابق، ص 176

المطلب الثاني: المقاومة الأتغولية

لم تكثف حكومة سالازار باستغلال الإنسان والأرض الأتغولية، بل عملت على تشجيع الآلاف من البرتغاليين على الهجرة إلى أنغولا، ومنحهم كل المعونات والتسهيلات، فارتفع العدد إلى ثلاثة مائة وخمسين ألفاً، وكان العدد لا يتعدى أربعة وأربعين ألفاً عند اندلاع الحرب العالمية الثانية.¹

وفي المقابل حرم الوطنيون من أبسط الحقوق، مما أدى بهم بادئ الأمر إلى المطالبة بحقوقهم بالطرق السلمية عن طريق العرائض والاحتجاجات المكتوبة، رافضين بذلك أعمال السخرة والعمل الإجباري القسري والتهجير، وقلة الرعاية الاجتماعية وضعف التعليم وقساوة شروط التوظيف وغيرها من المظالم الاجتماعية التي يعانيها الوطني الأونغولي، لكن سلطة الاحتلال استخدمت أشد وسائل القسوة ضد المحتجين مركزة نشاطها بالخصوص على مطاردة القوى الوطنية والفئات المثقفة والقيام بسجنها دون محاكمة.²

هذه الحالة زادت من حدة المقاومة التي انتقلت إلى المنظمات الوطنية والمهنية كعمال سكك الحديد والحرفيين والحركة الطلابية، ما سمح بتوسع حركة المقاومة أكثر ضد الاحتلال البرتغالي.

وواجهت البرتغال هذه الحركات بتشديد الرقابة على الوطنيين باستخدام رؤساء القبائل المتعاونين ثم رخص التنقل والعقوبات الجسدية على المحتجين، لكن هذه الإجراءات لم تمنع

1- منصف بكاي: دور الجزائر...، مرجع سابق، ص 297

2- ظاهر محمد جاسم: إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال دراسة تاريخية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003، ص 289

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

من انتشار حدة الاحتجاجات، خاصة سنة 1953 حيث ظهرت بعض الأحزاب والمنظمات السرية التي أخذت تتحمل عبء المقاومة بدلا من الجماهير حتى سنة 1955 وهي:

- حزب اتحاد الشعب الأنغولي.
- حزب حركة التحرير الشعبي لأنغولا.
- حزب حركة التحرر الأنغولية.¹

ثم ظهرت جبهة تحرير أنغولا شهر ديسمبر سنة 1956، والتي تعتبر أول حركة تحريرية استقلالية. (Mouvement Pour la Libération d'Angola) أي (MPLA).²

نشطت هذه الحركة بالخصوص في المناطق الحضرية ومناطق تمركز قبيلة كيمبونو (Kimbundu) ، التي كانت حول لواندا والمناطق المجاورة لها، وهي تشكل أزيد من ثلث سكان البلاد.

ويعد أوغستينو نيتو « Agostinho NETO » وإدواردو ماندلاني « Eduardo MONDALANE » من مؤسسيها البارزين،³ هذا -بالإضافة إلى حركات تحريرية أخرى منها:

- الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (Font National de la Libération d'Angola) (FNLA) سنة 1975 بزعامة روبرتو هولدن « Holden Roberto » (1923-2007) ، والتي كانت تمثل ربع سكان أنغولا الذين ينتمون لقبيلة كيكوبو والبلنكاجو، وترتكز في شمال البلاد، وتعتمد على الخارج في تقوية كفاحها.

1- أحمد امحمد الطوير: مرجع سابق، ص 199

2 - Bernard LOGAN : OP-cit, p 197

3- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 319

- الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا التام (UNITA : Union Nationale) بزعامة جوناس سافامبي « Jonas Malheiro Savimbi » (1934-2002). ظهر سنة 1966 وارتكز على قبيلة (أفيمبوندو Ovimbundu) والتي تشكل حوالي ثلث سكان البلاد وتتموقع بالجنوب والوسط، وتمتلك أراضي زراعية مما جعلها تحتاج إلى التموين العسكري فقط.¹

عملت هذه الحركات جميعها للتحرر من قبضة الاحتلال البرتغالي الذي سيطر على كل شيء في البلاد لصالح الديكتاتور سالازار ومن كان في خدمته، ثم المستوطنين البرتغاليين الذين تزايد عددهم كثيرا خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

لكن الحكومة في لشبونة رفضت التخلي عن أسطورة إفريقيا البرتغالية وأن البرتغال قد نجحت في رسالتها التاريخية. فها هو البرتغالي الأبيض يتجول في أنغولا دون رقابة، وها هي مشاريع التنمية الاجتماعية تشيد هنا وهناك والعديد من السود الأنغوليين قد تحصلوا على الجنسية الأنغولية، وأن ما يسود مستعمرات البرتغال فيما وراء البحار هو نتيجة التدخل الأجنبي وبالخصوص الشيوعية العالمية،² وأن البرتغال قادرة على مواجهة هذا المد، ذلك أن الإفريقي يفضل أن يكون برتغاليا على أن يكون حرا، ما يؤكد نجاح سياسة الوحدة الإفريقية البرتغالية.

لكن الحقيقة هي غير هذا تماما، حيث صرح سالازار شهر ماي عام 1959 قائلا:
"الحقيقة الواقعة هي أن إفريقيا تشتعل، وأن السنة اللهب قد امتدت إلى حدود البرتغال - يعني المستعمرات الإفريقية البرتغالية- ولكن لماذا تشتعل إفريقيا؟ دعنا نترك جانبا إرجاع ذلك إلى

1- منصف بكاي: دراسات و أبحاث... (المجلة)، مرجع سابق، ص 65

2- جيمس دفي: مصدر سابق، ص 254

احتدام الموقف الداخلي والمد التاريخي الذي لا يمكن تجنبه والذي يدفع الشعوب إلى الثورة والتمرد والانفصال والاستقلال... لقد وجه إينا النقد بسبب قلة مهارتنا في التعمير وبطء عجلة الإنتاج في نشر التعليم وانخفاض مستوى الأجور والوقاية الطبية... لكن التدخل الأجنبي قد أشعل الوضع ودفع الشعوب دفعا...¹

إن هذا الخطاب يؤكد بوضوح أن البرتغال معرضة وبكل قوة للمصير الذي لاقته القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى في إفريقيا، ورغم ذلك قررت الاحتفاظ بسلطانها الاستعمارية متحدية بذلك كل تغير تشهده باقي المستعمرات، وتأكدت هذه السياسة على لسان أحد معاوني سالازار الذي صرح قائلاً: "لسنا في إفريقيا كمعظم الآخرين، ولسوف نواصل سياستنا التي اتبعناها دائماً وهي سياسة الإدماج والتوحيد... وإلى أن نصل إلى هذه النتيجة يجب أن لا نحيد ولا نتغير".

وأضاف على هذا التصريح رئيس حزب الاتحاد القومي (حزب سالازار) الدكتور كاتروفيرنانديز قائلاً: "إن البرتغال موجودة في إفريقيا وستظل هناك."²

لكن الوطنيين الأنغوليين تأثروا بما جرى حولهم من تطورات وقرروا تقرير مصيرهم بأنفسهم، فانتقل نضالهم من الصفة السلمية إلى الثورية وتساعد الاحتجاج على الوجود البرتغالي ومؤسساته، فردت الحكومة البرتغالية بتنفيذ نظام رعب وقمع ونفي وتعذيب وسجن واختطاف، وسادت الاعتقالات الواسعة مختلف شرائح الوطنيين الأنغوليين خاصة ما بين سنتي 1959-1960 حيث تم اعتقال أوغستينو نيتو زعيم الحركة الشعبية لتحرير أنغولا.³

1- نفسه، ص ص 255، 256

2- ريتشارد جيبسون: مصدر سبق، ص 320

3- محمد حربي: مصدر سابق، ص 362

هذه التصرفات جعلت الصراع في أنغولا يأخذ طابع الكفاح الجزائري الذي انطلق بداية من عام 1961 حين تجاوزت مختلف المنظمات التحررية الأنغولية خلافاتها الداخلية ووجهت كل جهودها لمواجهة الاستعمار البرتغالي.¹

وكانت البداية الفعلية مساء يوم 4 فيفري من عام 1961 حين هاجمت الجماهير الأنغولية الغاضبة سجن لواندا ومركزين للشرطة مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والسجناء. ونتج عن ذلك مقتل 7 أفراد من الشرطة والعديد من الوطنيين، ثم تجددت المواجهات في اليوم الموالي أثناء تشييع جنامين الشرطة قتل خلالها حوالي 24 أنغوليا وجرح العشرات،² ما جعل هذه الأعمال تتحول إلى ثورة فلاحية ضخمة انتقلت إلى خارج لواندا واستمرت على عكس ما صرحت به سلطة الاحتلال البرتغالي. ثم قامت هذه الأخيرة بإعطاء الضوء الأخضر لقواتها من الجيش والشرطة بارتكاب أعمال وحشية فظيعة ضد الوطنيين، ساعدهم في ذلك عصابات من المستوطنين المسلحين والحاquدين على الشعب الأنغولي، فكانت الحصيلة أكثر من 10 آلاف قتيل.³

ورغم كل هذا الاضطهاد، واصلت حركات تحرير أنغولا تأدية واجبها الوطني رغم حالات الخلاف التي كانت سائدة بينها، وقامت هذه الحركات بتوجيه العديد من الهجمات الناجحة ضد مصالح العدو البرتغالي سواء من داخل البلاد أو من خارجها، هذا الخارج الذي اتخذته حركات التحرر كقواعد خلفية لنضالها ما خدمها كثيرا خاصة الكونغو التي لها حدود طويلة مع أنغولا.

1-Bernard LOGAN : Op-cit, p 198

2- جريدة المجاهد: حقائق عن ثورة أنغولا، العدد 101، 31 جويلية 1961، ص 1

3- هيلين دالميدا توبور: مرجع سابق، ص 387

ضف إلى ذلك حصولها على استقلالها سنة 1960 ثم تزايد الدعم لهذه الحركات وبالخصوص الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا بعدما تمكن زعيمها من الفرار من السجن سنة 1962 ولكونها ذات تمثيل جماهيري واسع خلافا لباقي الحركات.¹

المطلب الثالث: دعم الجزائر المستقلة لكفاح أنغولا

بعد حصول الجزائر على استقلالها، لم تنس أن هناك شعوبا إفريقية لا تزال تعاني من الاستعباد والاستغلال، خاصة تلك الخاضعة للاحتلال البرتغالي كأنغولا، موزمبيق، غينيا بيساو، وساوتومي و برانسيب. لذا قررت الدولة الجزائرية المستقلة مواصلة النهج التحرري ودعم الحركات التحررية، خاصة الإفريقية منها، وكانت الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا واحدة من هذه الحركات نتيجة لنهجها الذي يتماشى ومبادئ الدولة الجزائرية.

و أكد هذه الحقيقة السيد لويس نيتو كيامياتا مساعد رئيس الجمهورية الأنغولية أثناء انعقاد المؤتمر الدولي حول الاستعمار بالجزائر صيف 2006 قائلا: "يسرني أن أجد نفسي مجددا في هذا البلد الذي كان مهذا للعديد من محاربي الحرية، وممثلي عدة شعوب الذين كانوا آنذاك مضطهدين ومحبين للحرية والسلاح...استفاد الشعب الأنغولي خلال كل مسيرته النضالية والكفاحية المناهضة للاستعمار من أجل الاستقلال من المساعدة اللازمة القادمة من البلدان الصديقة لكي يصبح حرا وسيدا... ساعدت شعبنا عدة شعوب ومن بينها الشعب الجزائري الذي كان يكافح أيضا ضد الاستعمار الفرنسي...وبعد استقلال الجزائر تعززت الصداقة أكثر...العديد من الإطارات الأنغولية تم تكوينها هنا بالجزائر وشاركوا في الكفاح من أجل الاستقلال...يتوجب علي من جديد أن أهنيئ الشعب الجزائري للمساعدة التي قدمها لنا..."²

1- محمد امحمد الطوير: مرجع سابق، ص 199

2- لويس نيتو كيامياتا: أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، جويلية 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 222

وواقع الحال أن الجزائر قد دربت العديد من المقاتلين الأنغوليين تدريباً عسكرياً،* وكونت العديد من الزعماء السياسيين كذلك في الجزائر. وهو ما أقر به المسؤول الأنغولي السابق في مداخلته. حيث كانت مراكز الـ FLN والـ ALN والـ ANP ما بين سنوات 1960-1970 تدرب العديد من الشباب خاصة بمنطقة مغنية بالقرب من الحدود المغربية. وقام كل من مانديلا وبن بلة بزيارة بعض من هذه المراكز، أين التقى مانديلا بالعديد من الشباب الأفارقة هناك.¹

ثم أن الجزائر أقامت معسكرات تدريب المقاتلين الأنغوليين أشرف عليها مدربون جزائريون، ومن بين هؤلاء العقيد مختار كركب،² والذي كان معروفاً لدى مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، نظراً لما قدمه من عمل عسكري ميداني وإشراف شخصي على مختلف مراحل عمليات التدريب التي كان يخضع لها مقاتلو الجبهة الشعبية. ثم في مرحلة ثانية أرسلت كل من الجزائر ومعها الكونغو العشرات من ضباطها الفدائيين إلى أنغولا لتدريب الثوار هناك، وتمكنت هذه الإمدادات المادية من تقديم الدعم المادي واللوجستي الذي كانت تحتاجه الثورة المسلحة القائمة ضد النظام الاستعماري البرتغالي،³ ما مكن من تحرير العديد من المناطق خاصة تلك المجاورة للكونغو.

كما قامت الجزائر بإيصال سفينة شحن على متنها العديد من الأسلحة إلى برازافيل أواخر شهر سبتمبر من عام 1964، كما أفرغت طائرة جزائرية حمولة 3 شاحنات غرب أوغندا في منتصف شهر نوفمبر من نفس العام.⁴

* للمزيد انظر الملحق رقم 19، ص 347

1- Mohamed GUENTARI : Op-Cit 872

2- منصف بكاي: دور الجزائر في تحرير إفريقيا، مرجع سابق، ص 86

3- جيمس دفي: مصدر سابق، ص 9

4- Jeffrey James Byrne : Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order, Oxford University press, USA, 2016, p254

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

وهذا الدعم يؤكد الرئيس بن بلة في خطاب للبلدان الإفريقية من أجل أن تحذو حذو الجزائريين: " نحن نعرف الاستعمار. إنه لا يفهم إلا لغة السلاح والعنف، إخواننا الأفارقة، علينا التعاون".

في منتصف شهر نوفمبر 1963، كانت الجزائر تقدم الملجأ، النقود، الأسلحة والتدريب لـ 6 دول إفريقية على الأقل: أنغولا، الكونغو، الموزمبيق، غينيا البرتغالية، جنوب إفريقيا، ناميبيا... ثم يضيف علانية: "أقول بكل صراحة وعلانية، في اللحظة التي يطلب فيها الأنغوليون السلاح منا، سيصلهم في غضون 48 ساعة".¹

والحقيقة الأخرى أن دعم الجزائر لم يكن ماديا فقط، بل تعداه إلى الجانب السياسي حيث كانت تطالب الحكومات الإفريقية بدعم الحركات التحررية، خاصة تلك التي تربطها معها حدود مجاورة، وأن الحركات التحررية يجب أن تتوحد تحت جبهة تحررية واحدة حتى تتمكن من تحقيق الانتصار على العدو، ووصل الوضع إلى حد الاشتباك، حيث اشتبك الدبلوماسيون الجزائريون مع رئيس وزراء الكونغو موسى تشومبي بسبب لا مبالاته في دعم الثوار الأنغوليين.²

كما قامت الجزائر بفتح مكاتب تابعة للحركات التحررية الإفريقية، خاصة تلك التي تكافح ضد الاحتلال البرتغالي، وكلفت المجاهد جلول ملائكة ممثل لهذه الحركات بها ونذكر منها:

- الحركة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA
- جبهة تحرير الموزمبيق Frelimo
- الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر BAIGC

1- Ibid, p 190

2- Ibid, p 252

• حركة تحرير الساوتومي وبرانسيب LMSTP

وقد أعلن بن بلة الرئيس الجزائري على أن هذه العمل هو واجب الأمة الجزائرية اتجاه الشعوب الإفريقية التي لازالت لم تتحرر بعد، وقد استخدم لفظ واجب ليؤكد على مدى فناعة الجزائر بضرورة دعم هذه الحركات.

وإلى جانب ذلك، كانت الجزائر عضوا فعالا في لجنة تحرير إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية باعتبارها إحدى الدول البارزة في تأسيسها، وقد تبرعت بمبلغ سبعين ألف جنيه استرليني¹ لها رغم أوضاعها آنذاك، ثم منها انطلقت دبلوماسيةها في مناهضة الاستعمار البرتغالي والفرنسي في جيبوتي وجزر القمر، والبريطاني في السيشل، وكذا رفض الميز العنصري في جنوب إفريقيا.

وبادرت الجزائر انطلاقا من أهداف اللجنة إلى قطع علاقاتها بالبرتغال شهر جوان من عام 1963 ومعها الجمهورية العربية المتحدة، الكامرون وإثيوبيا، ثم العمل على مواصلة الضغط السياسي على البرتغال حتى تم طرده من عضوية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.

بعدها دعت الجزائر إلى الاعتراف بحكومة أنغولا الوطنية المشكلة في المنفى وتقديم الدعم المادي والسياسي لها.²

ثم واصلت الجزائر دعم الحركة التحررية في أنغولا، خاصة عندما انعقدت الدورة 13 للجنة تحرير إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، حيث ألقى الرئيس بومدين يوم 15 جويلية سنة 1968 خطابا ركز فيه على ضرورة مواصلة دعم الكفاح ضد الاحتلال البرتغالي

1- Nicole GRIMAUD : Op-cit, p 272

2- زاهر رياض: استعمار إفريقيا واستغلالها، مصدر سابق، ص 162

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

الذي لا زال يسيطر على أنغولا والموزمبيق وجزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو، وخصصت الجزائر إمكانيات هامة لمساعدة تلك الحركات.¹

لم تكتمف الجزائر بالفضاء الإفريقي بل انتقلت إلى منظمة الأمم المتحدة داعمة الحركات التحررية الإفريقية، وكان خطاب الرئيس أحمد بن بلة يوم 9 أكتوبر من عام 1962 واضحا حيث قال: "من أجل كل قرار ملموس للتحرر ويخص المشاكل الدولية، نحن مستعدون للعب دور بلد مسؤول من أجل السلام والأمن العالمي..."، ثم أضاف قائلاً: "الجزائر لن تتسى إخوانها في جنوب إفريقيا وأنغولا، وستقدم لهم دعمها الغير المشروط".²

إن هذا الضغط قد كانت له أصداء إيجابية في أروقة الأمم المتحدة، حيث صدر عن مجلس الأمن الدولي قرارات ولوائح أدانت بشدة ووضوح البرتغال، إذ صدر عن مجلس الأمن شهر أوت 1963 قرار بتحريم تصدير الأسلحة إلى البرتغال ووقف دعم الحلف الأطلسي له، وقد صدر القرار رغم امتناع الو.م.أ وبريطانيا وفرنسا عن التصويت.³

إضافة للائحة رقم 312 الصادرة بتاريخ 04 فيفري 1972 والتي جاء فيها:

المادة 1: يحدد مجلس الأمن حق شعوب أنغولا، الموزمبيق، غينيا بيساو في تقرير مصيرها واستقلالها طبقا للائحة 1514 والمؤرخة في عام 1960، كما يعترف المجلس بشرعية كفاح هذه الشعوب.

المادة 2: يدين المجلس الرفض المتواصل للحكومة البرتغالية تطبيق اللائحة 1514 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

1- موسى ملايم: الرئيس هواري بومدين، دار الهدى، 2017، ص 92

2 - Jeffrey James Byrne : Op-cit, pp 172-189

3- جيمس دفي: مصدر سابق، ص 9

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

المادة 3: يرى المجلس أن الوضع الراهن سببه السياسة البرتغالية في مستعمراتها وتهديداتها المتواصلة ضد دول الجوار، مما يهدد الأمن والسلام الدوليين في القارة الإفريقية.¹

ولكن رغم هذه اللوائح المشجعة إلا أن الجزائر انتقدت وبشدة عند لقاء السفير الجزائري بالكونغو لوفد من الأنغوليين، نهاية شهر سبتمبر من عام 1964، بسبب اعتمادهم على منظمة الأمم المتحدة للتحرر حيث قال: "لدينا خططنا الخاصة لأنغولا، وإفريقيا يجب أن نتحدث معنا لحل هذه المشكلة".²

كما كانت الجزائر ترى بأنه من الضروري توحيد جميع الحركات المقاومة من أجل التفوق والحصول على الاستقلال في أسرع وقت ممكن، وكانت الجزائر تفضل الأهداف التحريرية على تحقيق مصالحها الاقتصادية الذاتية. وواصلت الجزائر دورها السياسي والعسكري في دعم استقلال الشعب الأنغولي، وكان للانقلاب الذي حصل في البرتغال ضد حكم الديكتاتور سالازار سنة 1974 دور إيجابي لصالح حل النزاع الذي تم شهر نوفمبر 1975 و نال أنغولا استقلالها.

1 - منصف بكاي: دور الجزائر...، مرجع سابق، ص ص 89، 90

2- جيمس دفي: مصدر سابق، ص 9

المبحث الثالث: قضية الموزمبيق:

البرتغال من أسبق الدول الأوروبية في احتلال إفريقيا، حينما قامت بتأسيس مراكز مسلحة على السواحل الشمالية والغربية والشرقية لإفريقيا، ثم بعض الجزر بالمحيط الأطلسي، وشكلت كل من أنغولا على الساحل الغربي والموزمبيق¹ على الساحل الشرقي أهم المستعمرات البرتغالية في القارة الإفريقية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للموزمبيق

كان الوصول الأول للبرتغاليين إلى موزمبيق عام 1498، ومباشرة بدأوا بعد ذلك في إنشاء مراكز تجارية زودوها بالقلع والحصون للمراقبة والدفاع عن وجودهم، وكانت البرتغال تتطلع إلى تطوير حركة التجارة، فاستغلال الذهب والعاج من المناطق الداخلية ثم ترويج حركة التجارة أكثر مع مناطق جنوب شرق آسيا كالهند وإندونيسيا والصين.

وما إن حلت سنة 1509 حتى كان الساحل الشرقي الإفريقي كله تحت سيطرة البرتغال،² ومنذ ذلك التاريخ أخذت البرتغال تعمل على التوسع داخل الموزمبيق.

إلا أن المقاومة الأهلية من جهة والظروف المناخية والطبيعية الأخرى من جهة ثانية كانت حائلا وراء تحقيق ذلك بسهولة، إلى أن عقد مؤتمر برلين 1884-1885، إذ لم يبق

* تقع على الساحل الشرقي لإفريقيا، مساحتها ثمانمائة ألف وتسعون كيلومترا مربعا، أي حوالي ثمانية أضعاف مساحة البرتغال. أكبر مدنها لورينسو ماركيز، مائة وثمانون ألف نسمة. تليها مدينة بيرة، خمسة وثمانون ألف نسمة وهي ميناء هام. ومدينة كوين ماي بعشرين ألف نسمة. خضعت للاستعمار البرتغالي منذ 1498. للمزيد انظر ريتشارد غيبسون: مصدر سابق، ص 397-398

للإمبراطورية البرتغالية من مستعمراتها الهامة سوى أنغولا والموزمبيق وبعض الجزر الصغيرة، وذهبت باقي المستعمرات إلى القوى الأوروبية الأخرى.

أخذت الحكومة البرتغالية تشجع على الهجرة إلى هاتين المستعمرتين وفرضت وجودها العسكري والاستيطاني كذلك، كما فتحت المجال للاستثمار وظهر بموجب ذلك ثلاث شركات كبرى استحوذت على الثروة الباطنية (المعادن) والسطحية (الأراضي الزراعية) في البلاد، وهذه الشركات هي:

- شركة الموزمبيق: (Mozambique Company) أنشئت هذه الشركة عام 1891، وهي أكبر الشركات الثلاث، تحتكر أكثر من تسعة وتسعين ألف كلم² من الأراضي، ومدة الامتياز 50 سنة، تعفى الشركة من الضرائب مدة 25 سنة وتأخذ الحكومة 7.5 بالمئة من الأرباح. كما يحق لها أن تحتكر التجارة والبحث على المعادن وجمع الضرائب من الوطنيين الموزمبقيين مع العمل على توفير المدارس والملاجئ لهم، إضافة إلى ضرورة اتباع القوانين البرتغالية، وبذلك استطاعت هذه الشركة تحقيق أرباح طائلة على حساب الحكومة والشعب الموزمبقي معاً.¹
- شركة نياسا (Niassa Company) ظهرت إلى الوجود هي الأخرى سنة 1891، وحصلت على امتياز مدته 25 سنة على مساحة تقدر بثلاث المساحة التي حصلت عليها شركة موزمبيق وبنفس الشروط تقريباً، إلا أنها فشلت في تحقيق أرباح، مما اضطرها إلى الانسحاب.²

1- جيمس دفي: مصدر سابق، ص 74

2- نفسه، ص 75

- شركة زمبيزيا (Zambezia Company): أنشأت هي الأخرى في نفس الفترة واحتكرت بموجب عقد الامتياز منطقة من أغنى مناطق موزمبيق وهي الأراضي الواقعة بين مقاطعتي تيت وكيلمين*، ونظرا لغنى الإقليم فقد حققت الشركة أرباحا طائلة وكانت أكبر منتج للسكر وجوز الهند المجفف في البلاد. كل هذه الأرباح كانت على حساب الإنسان الموزمبيقي الذي عانى من الاسترقاق في أعمال السخرة والضرائب والفقر والمجاعات وقلة الخدمات الصحية والتعليمية.¹

وفي سنة 1926 أصدرت حكومة لشبونة قانون الإنديجينا حتى تتحكم أكثر في العمل الإجباري والاستمرار في استنزاف ثروات الموزمبيق المادية منها والبشرية في أبشع الصور الاستغلالية، وكانت أيضا تضيق الخناق وتترصد كل حركة قومية قد تؤثر على وجودها في المستعمرة.² وراحت تتباهى إذ أضحت أكبر القوى الاستعمارية في إفريقيا بعدما فقدت كل من بريطانيا وفرنسا مستعمراتها في حين بقيت هي متواجدة ولم تفقد ولا مترا مربعا واحدا من الممتلكات التي منحت لها خلال مؤتمر برلين وهي ترجع ذلك إلى نجاح سياستها الاستعمارية،** لكن هذا الاعتزاز والافتخار سوف لن يستمر طويلا.

* إقليم تيت Tete: يقع غرب الموزمبيق بالقرب من بحيرة كاهورا باسا. وعلى نهر زامبيزي. يتربع على مساحة تزيد عن مئة ألف كيلومتر مربع.

أما مقاطعة كيلمان Quelimane، فتقع في الجنوب الشرقي للبلاد على ساحل المحيط الهندي. للمزيد انظر جغرافية القارات، مرجع سابق

1- ظاهر جاسم محمد: إفريقيا فيما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 221

2- منصف بكاي: مرجع سابق، ص 70

** حتى سنة 1960، بلغت مساحة المستعمرات البرتغالية 27 مليون كيلومتر مربع، بتعداد سكان فاق اثني عشرة مليون نسمة. أما بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا، فقد فقدت معظم مستعمراتها، إن لم نقل كلها. لمزيد من المعلومات انظر محمد الطوير: مرجع سابق، ص 163

المطلب الثاني: المقاومة الموزمبيقية ودعم الجزائر المستقلة لها

كانت الطبقة المثقفة -على قلتها- تظهر النقد لسياسة الحكومة البرتغالية في الموزمبيق وتظهر حالات البؤس والاستعباد ثم الاضطهاد الوحشي الذي يتعرض لها الوطنيون السود في مقالات نشرت على صفحات جريدة (أوبرادو أفريكانو O Brado Africano) التي تأسست في عشرينيات القرن الماضي،* وهدت أول مطبوعة موزمبيقية تعمل على فضح سياسة لشبونة، لكن الحكومة قامت بإسكاتها بواسطة سن قوانين فاشية منعتها من الصدور والاستمرار.

ما جعل النضال ينتقل إلى العمال الذين قاموا باحتجاجات وإضرابات ضد الظلم والاستغلال المسلط عليهم، ولكن القمع الوحشي طالهم أيضا، وقتل العديد من عمال الموانئ عام 1947.¹

رغم ذلك فإن الاحتجاجات استمرت وتزعّمها الفلاحون في الأرياف الذين رفضوا دفع الضرائب وأعمال السخرة وزراعة القطن، ثم ساندتهم عمال الموانئ بالإضراب للمرة الثانية وشلت حركة التجارة في ميناء دلورتنسو ماركيز،² وكالعادة قامت سلطة الاحتلال بأعمال اضطهاد وحشي من قتل ونفي وسجن اعتقالا منها بأن هذه الأعمال سوف تعيد المستعمرة إلى الاستقرار.

* أسسها جواو خوسي ألباشيني سنة 1918 بلورينزو ماركيز. وانتشرت أكثر مع بداية العشرينات. كانت تنشر مقالات المثقفين وقصائد الشعراء. وكانت تتناول أوضاع الطبقة الكادحة من عمال فلاحين والظلم المسلط عليهم من طرف المستوطنين البرتغاليين. استمرت في نشاطها حتى عام 1974 رغم مضايقات الحكومة البرتغالية. للمزيد انظر

Ilídio Rocha : *Catálogo dos periódicos e principais seriados de Moçambique da introdução da tipografia à independência, 1854 – 1975* [Lisbon: Edições 70, 1985], pp., 52-53

1- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 407

2- ظاهر جاسم محمد: إفريقيا فيما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 228

وفي ظل هذه الظروف المشددة على كل نشاط داخل الموزمبيق، تحرك الوطنيون المنفيون في الخارج، وأسسوا ثلاثة اتحادات وطنية رئيسية خلال سنوات 1960-1962، وهي:

- الاتحاد الديمقراطي الوطني الموزمبقي (Union Démocratique Mozambique) : UDENAMO الذي تأسس في 2 أكتوبر من سنة 1960، وضم في صفوفه الموزمبقيين المنفيين في روديسيا ومالواي حالياً تحت زعامة أدلينو جوامبي « Adelino Gwambe »، ثم نقل مقره إلى دار السلام في أبريل عام 1961.
- الاتحاد الوطني الإفريقي الموزمبقي (Union Nationale Africaine Mozambique) : MANU، وتأسس هذا الاتحاد في شهر فيفري عام 1961 من الموزمبقيين المنفيين في كينيا وأوغندا وتانجنيقا، وكانت مدينة ممباسا الكينية مقراً له، ثم انتقل بعد ذلك إلى دار السلام هو الآخر.
- الاتحاد الإفريقي لاستقلال موزمبيق (Union Africaine du Mozambique Independent) : UNAMI، الذي أسسه زعماء إقليم تيتي في نفس الفترة، وانتقل هو الآخر إلى دار السلام.¹

كان لتواجد الاتحادات الثلاثة في دار السلام عاصمة تانجنيقا (تنزانيا حالياً) العامل المبرر للرئيس نيريري جولوس لكي يمارس الضغط القوي على زعمائها قصد إيجاد نوع من الوحدة بينها لكي تتقوى وتشكل حركة تحررية تخلص الموزمبيق من الاستعمار البرتغالي. وبالفعل نجح الرئيس نيريري فيما كان يدعو إليه، إذ أعلنت الحركات الثلاث² يوم 25 جوان

1- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 408

2- Bernard LOGAN : Op-cit, p 199

1962 عن تشكيل جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO : Front de Libération du Mozambique) وترأس هذه الجبهة الموحدة الأستاذ الجامعي الدكتور إدواردو شيفامبو ماندلاني « Eduardo Chivambo Mondlane » وسمح لها الرئيس التنزاني بإقامة القواعد العسكرية ببلاده والانطلاق منها لضرب المصالح الاستعمارية البرتغالية، كما تعهدت بعض الدول الإفريقية بالمساندة كذلك.¹

وبعد أزيد من عامين من تأسيسها أي يوم 25 سبتمبر 1964 بدأت قوات العصابات التابعة للجبهة، والتي تم تدريبها في الجزائر وفي الجمهورية العربية المتحدة، كذلك تمارس عملها لأول مرة انطلاقا من إقليم كابو ديلجودو « Cabo Delgado » الشمالي على الحدود التنزانية.² وعلى نفس طريقة أعمال جيش تحرير الجزائر وهي الكمائن وحرب العصابات وعدم المواجهة قصد إلحاق أكبر قدر من الضرر بجيش الاحتلال ثم الحصول على الأسلحة مما يتم الحصول عليه في مثل هذه الأعمال الفدائية الناجحة ثم العمل على تخريب منشآت العدو وخاصة الحرق حتى تعرقل تحركاته وإفشاله في اللحاق بالثوار وكذلك الاختفاء في المناطق الجبلية والغابية التي توفرها منطقة الماكوندي « Makonde » البعيدة.³

ثم تزايد دعم الدول الإفريقية وخاصة تلك العضوة في لجنة تحرير إفريقيا التي كانت الجزائر عضوا فيها، حيث قدمت فيها الدعم المادي والمعنوي لجبهة تحرير الموزمبيق ما ساعد هذه الأخيرة على توسيع نطاق عملياتها الفدائية، حتى وصل إلى إقليم نياسا وبحيرتها ذات الغطاء النباتي الكثيف وسط البلاد واستخدام الأراضي الملاوية المجاورة.

1- رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مصدر سابق، ص 321

2- ريتشارد جيبسون: مصدر سابق، ص 415

3- ظاهر جاسم محمد: إفريقيا فيما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 229

وفي سنة 1968 تمكنت الجبهة من الوصول بكفاحها إلى منطقة تيتي Tete، وبانت تهدد أكبر المشاريع البرتغالية في موزمبيق ألا وهو سد كاهورا باسا الكبير (Cahora Bassa) وكان يعد من أكبر السدود في العالم ما جعل سلطات الاحتلال تزيد من عدد قواتها العسكرية وتزودها بطائرات. وأسندت القيادة للجنرال أرياجا (Kaulza Oliveira de Arriaga) غير أن التكاليف الباهضة والمتزايدة لهذه القوات وتأثيرها السلبي على ميزانية البلاد وجعلت حكومة لشبونة تقلص العدد والعدة، مما كان في صالح الثوار الذين حاولوا تهديد المشروع مرات عدة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في سنة 1969 استطاعت السلطات البرتغالية أن تغتال رئيس جبهة تحرير الموزمبيق يوم 03 فيفري بواسطة طرد ملغم¹ فخلفه القائد العسكري للجبهة وهو سامورا مويس ماشال « Samora Moisés Machel » (1933-1986) الذي يعد من أبرز المقاتلين الموزمبيين الذين تلقوا تدريبات عسكرية منتظمة بالأكاديمية العسكرية بشرشال سنة 1963 ليعود إلى بلاده سنة 1964 وينضم إلى المقاتلين الذين أعلنوا الكفاح ضد البرتغال خريف 1964 ويكون هو القائد العسكري لجبهة تحرير الموزمبيق.²

كما تدرّب إلى جانب سامورا ماشال 200 مقاتلا آخرين في مراكز تدريب عسكرية جزائرية حسب ما أكدته وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) والتحقوا بالكفاح في الموزمبيق نهاية سنة 1964.³

و الحال أيضا أن الجزائر لم تكثف بتدريب المقاتلين الموزمبيين على أرضها فحسب بل

1- ريتشارد جيبسون: مرجع سابق، ص 418

2- منصف بكاي: مرجع سابق، ص 85

3- Jeffrey James Byrne : Op-cit, p 248

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

ساهمت في إنجاز مراكز تدريب في تنزانيا لمساعدة ثوار جبهة تحرير الموزمبيق وعلى استعمال الأسلحة وإنجاز العمليات الفدائية وحرب العصابات، وصناعة المتفجرات وتفكيكها وتفجيرها. ومن أبرز المراكز مركز باغامويو (Bagamoyo) بتنزانيا وكذلك بالمناطق المحررة في الموزمبيق على الحدود مع تنزانيا بالخصوص. ويؤكد هذه الحقيقة الكولونيل جلول راجع، الذي كان مسؤول التدريب في مركز كيداني قائلا: "ساهمت الجزائر في استقلال القارة الإفريقية بالتكوين والتدريب والدعم، ومثل ذلك رمز الأخوة والتضامن مع الأفارقة الذين يريدون الحرية والسلام في هذه القارة."¹

كما أن الجزائر لم تهمل الجانب السياسي، إذ قدمت الدعم اللازم سياسيا، وكان مكتب السفير الجزائري نور الدين جودي بدار السلام التنزانية مفتوحا على الدوام لتقديم الدعم والمشورة لقادة وزعماء الحركات التحررية خاصة الموزمبيقية، ومساعدتهم على الوحدة من أجل تحقيق الاستقلال وإنهاء الظلم والاستعباد المسلط على الشعب الموزمبقي.²

كما كانت الجزائر إلى جانب هذه الحركات وحق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها في أروقة ومنابر الأمم المتحدة منددة دوما بسياسة الاستعمار البرتغالي، داعية إلى إصدار اللوائح الرافضة والمعادية له، ثم الدعوة إلى مقاطعة هذا البلد سياسيا واقتصاديا قصد إجباره على الاعتراف بحق الشعوب الإفريقية في الحرية والاستقلال. وهو ما أكده الزعيم الثوري لجبهة تحرير موزمبيق إدواردو ماندلاني حيث قال: "حربنا ضد البرتغال سوف تحقق ما حققته ثورة الجزائر عام 1962، فالطريق واحد والأسلوب في الكفاح الوطني متطابق وحرب العصابات التي تساعد عليها الطبيعة الجغرافية الواحدة، وكل هذا هو ما ساعد على ارتباط

1- Mohamed GUENTARI : Op-Cit, p 890

2- Jeffrey James Byrne : Op-cit, p 248

الفصل الخامس دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية 1962-1963

موزمبيق عسكريا بثورة الجزائر، ثم إن استقلال الجزائر سنة 1962 ساعد على إعطاء دفعة قوية لثورة موزمبيق".

وبعد حصول الموزمبيق على استقلالها في جوان 1975، اصطحب الرئيس سامورا ماشال بعض الضباط الجزائريين الذين دربوا مقاتلي الجبهة وصرح أمام حشد شعبي بما يلي "هؤلاء الضباط هم من كونوا عسكريا أغلبية مقاتلي الفريليمو"¹، وما ذلك إلا اعتراف بالجميل.

1- منصف بكاي: دور الجزائر..، مرجع سابق، ص 96

خاتمة الفصل:

- إن التجربة الجزائرية الطويلة في مواجهة الاستعمار الفرنسي مكنتها من الحصول على رصيد ثوري كبير استخدمته في رسم معالم سياستها الخارجية.
- إن إحساس الجزائر بمدى الظلم والقهر والاستعباد الذي سلط على الشعب الجزائري طيلة سنوات الاحتلال الفرنسي جعلها تدرك مدى معاناة الشعوب الإفريقية خاصة تلك الخاضعة للاحتلال البرتغالي .
- عرفت الجزائر قيمة الدعم الآسيوي والإفريقي لإنجاح ثورتها، لذا لم تتراجع عن دعم الحركات التحررية الإفريقية بعد حصولها على استقلالها، بل وجعلته من أولويات سياستها الخارجية.
- استخدمت الجزائر المنظمات الإقليمية والدولية خاصة منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة كمنابر فعالة لإسماع صوت الشعوب المكافحة، وكان صوتها عاليا ومدويا حقق عدة انتصارات سياسية لصالح تلك الشعوب.
- قدمت الجزائر الدعم المادي بمختلف أشكاله للحركات التحررية خاصة المناضلة ضد الاستعمار البرتغالي والميز العنصري في جنوب إفريقيا رغم حداثة استقلالها وتعرض مصالحها للخطر، لكن إيمانها بدعم تلك الحركات جعلها لا تتردد.
- إن ما قدمته الجزائر من دعم للحركات التحررية الإفريقية ووقوفها في خط واحد مع جميع الحركات هو الذي جعلها تلقب بمكة الثوار.

الخلاصة

عانت القارة الإفريقية أكثر من غيرها من قارات العالم من استعمار أوروبي دام لقرون، نهب الثروات وتاجر بالإنسان كسلعة في أسواق العبيد مما أثر سلبا على الحركة الطبيعية للمجتمع الإفريقي ولم تكثف هذه القوى الاستعمارية بما قامت به، بل قامت بعقد مؤتمر برلين الثاني من أجل تقاسم أراضي القارة فيما بينها دون أدنى اعتبار للمجتمعات الإفريقية والكيانات القائمة، وما إن حل القرن العشرين حتى كانت جل أراضي القارة الإفريقية تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي الذي طبق سياسات تخدم مصالح شعوبه وتزيد في تقدمه وازدهاره على حساب الإفريقيين الذين استغلهم حتى خارج قارتهم خصوصا في الحربين العالميتين، ودفعوا ثمنا باهضا في حروب لا دخل لهم فيها، لكن ويقدر ما كانت الحربين العالميتين نقمة فقد كانت نعمة على الشعوب الإفريقية لأنها جعلتهم يطلعون على حقائق عدة عمل الاستعمار على حجبها عليهم. و ما إن حل عقد الخمسينيات من القرن العشرين حتى كانت فكرة القومية وتأسيس الأحزاب الوطنية والنفابات العمالية والطلابية تنشط بشكل واسع عبر مختلف أجزاء القارة.

سنوات قليلة بعد ذلك وبفعل النشاط الثوري في الشمال الإفريقي وخصوصا بفعل الثورة الجزائرية أخذت الأحزاب الإفريقية حديثة النشأة تخطو خطوات جريئة فتطالب بالاستقلال وخروج الاحتلال من إفريقيا بدلا من الاكتفاء بالمطالبة بالمشاركة في تسيير شؤونها الداخلية بل وتتجرأ على حمل السلاح والقيام بثورات مسلحة أسوة بالشعب الجزائري وبذلك تنتهي قرونا من الاستعباد والاستغلال المسلط على القارة وشعوبها من قبل الاستعمار الأوربي وبالمجمل فقد خلصت إلى الاستنتاجات التالية:

- أحكمت القوى الاستعمارية الأوروبية سيطرتها على الأراضي الإفريقية بعقد مؤتمر برلين الثاني 1885/1884 ونالت كل من بريطانيا وفرنسا الحصة الأكبر.
- طبقت القوى الاستعمارية الأوروبية في مستعمراتها الإفريقية أساليب حكم تتماشى وإيديولوجيتها وبالكيفية التي تمكنها من البقاء أطول مدة ممكنة وباستغلال أقصى للإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها المستعمرة.
- دمر الاستعمار الأوروبي النظام القبلي الإفريقي القائم ما أثر سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإفريقية، كما أثر سلبا على تطورها الحضاري والثقافي حتى الآن.
- قمعت القوى الاستعمارية الحركات الرافضة لوجوده على أراضيها تارة باستخدام القوة العسكرية المفرطة وتارة بالتلويح بالذساتير والإصلاحات وهذا كله خدمة لمصالحها ومصالح شركاتها والمستوطنين البيض.
- لم تقدم الدول الاستعمارية الأوروبية بمشاريع قصد تحسين أوضاع الإفريقيين وكل ما أنجزته من مشاريع كالطرق وسكك الحديد والموانئ هو فقط من أجل نهب أكثر للثروات الإفريقية.
- ساد الجهل والامية والأمراض الفتاكة المجتمعات الإفريقية حتى أنه وجد العجز في اليد العاملة ومع ذلك لم تقم الدول الاستعمارية الأوروبية بتحسين الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الإفريقي، بل طبقت عليه الميز العنصري وزيادة الضرائب وأعمال السخرة والتجنيد الإجباري.
- استغلت مقدرات القارة في الحربين العالميتين وخاصة الثانية بشكل كبير في المجال الجغرافي والبشري والاقتصادي.

- لم يختلف وضع مستعمرة الجزائر من خلال النهب والاستغلال وسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية عنه في المستعمرات الإفريقية الأخرى.
- عرفت المجتمعات الإفريقية انتشار القومية والوعي السياسي والوطني بعد الحرب العالمية الثانية بفعل تأثيرات محلية وعالمية وسمح بتأسيس الأحزاب والنقابات العمالية والطلابية وأخذ المجتمع الإفريقي يطالب بالمشاركة في تسيير شؤونه وكذا تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية وكانت المستعمرات البريطانية أسبق إلى ذلك من غيرها.
- حاولت الدول الاستعمارية الالتفاف عن القومية الإفريقية الآخذة في الانتشار والتجذر بوضع دساتير وصياغة قوانين مختلفة الجوانب للحد من هذه الظاهرة التي أضحت تهدد وجودها ومصالحها وكان من بينها قانون الجزائر الخاص 1947 الذي لم يرض الحركة الوطنية واعتبرته قانونا لا يتماشى وتطور المجتمع الجزائري وما قدمه من تضحيات لصالح فرنسا وبالتالي التوجه نحو الكفاح المسلح.
- كان لاندلاع الثورة الجزائرية الأثر الإيجابي على الحركة التحررية في كل من المغرب وتونس حيث تسارعت وتيرة المفاوضات وتميزت بالجدية خلافا لما كانت عليه قبل اندلاع الثورة وانتهت إلى استقلال كل من المغرب وتونس شهر مارس من عام 1956.
- إن صمود الثورة الجزائرية أمام محاولات فرنسا للقضاء عليها عسكريا وحصارها سياسيا مكنها من تجاوز حدود الجزائر إلى المغرب العربي ومنه إلى إفريقيا جنوب الصحراء وأصبح صداها يرد لدى شعوب المستعمرات الإفريقية.

- استطاعت الثورة الجزائرية بفضل نجاحاتها العسكرية وحيوية ديبلوماسيتها أن تؤثر على سياسة الدول الاستعمارية في مستعمراتها الإفريقية بوجه عام وخاصة على فرنسا في مستعمراتها غرب وشمال إفريقيا.
- إن تماطل القوى الاستعمارية الأوروبية في الاعتراف بحقوق الشعوب الإفريقية دفعهم إلى تبني خيار الثورة الجزائرية ألا وهو الكفاح المسلح لانتزاع الحقوق المغتصبة.
- استطاعت الثورة الجزائرية بفضل مبادئها الإنسانية وعدالة قضيتها وصمودها أن تؤثر في مختلف قضايا التحرر في القارة الإفريقية سواء تلك التي خضعت للاستعمار البريطاني أو البلجيكي أو الفرنسي أو البرتغالي.
- وقفت العديد من الدول الإفريقية التي نالت استقلالها قبل الجزائر إلى جانب الثورة التحريرية وقدمت لها الدعم اللازم وخصوصا السياسي في المحافل الدولية ومنها على الأخص منبر الأمم المتحدة
- بحصول الجزائر على استقلالها لم تنس أن هناك شعوبا إفريقية أخرى لا تزال تعاني الاستعباد والقهر وبالتالي فتحت أراضيها لتدريب الثوار الأفارقة وأرسلت أبناءها لتدريبهم وقدمت الأموال بالرغم من حاجتها الماسة لها اقتصادها حتى سميت الجزائر كعبة الثوار.
- ساهمت الدولة الجزائرية المستقلة بشكل فعال في دعم القضايا التحررية خاصة تلك الخاضعة للاستعمار البرتغالي وكانت أ ورقة الأمم المتحدة ومؤتمرات الوحدة الإفريقية ومن بعدها عدم الانحياز شاهدة على ذلك النشاط والدعم والذي انتهى بنيل تلك الشعوب استقلالها.

- وفي الأخير فإن ثورة بهذا الحجم والتأثير وتلك المبادئ لجديرة بالبحث والاهتمام من قبل الباحثين والدارسين قصد التعرف وبشكل أعمق على خصائصها ومميزاتها وتأثيرها على محيطها الإقليمي والقاري والعالمي ومدى إسهامها في إنهاء الظاهرة الاستعمارية.

الملاحق

الملحق رقم 1: المستعمرات الأوروبية في إفريقيا:



أوطان افريقية مستعمرة		افريقيا
او تحت الوصاية	او تحت الاحتلال الانكليزي	الاطن المستقلة : ٦٥ مليون
١١٠ مليون	٥٥ مليون نسمة : بال وتولاندا بنشوالاندا ، الصومال ، غمبي جزيرة موريس ، نيجيريا ، قسم من الكامرون ، روديسيا نياسلندا ، اوغاندا ، سيراليون ، زنجبار ، قسم من الطوغو تانجانيا	مصر ٢٠ مليون الجنينة ١٦ مليون السودان ٩ مليون المغرب ٩ ملايين غانا ٤ ملايين ليبيريا مليون ونصف تونس ٣ ملايين ونصف ليبيا مليون ونصف
تحت الاحتلال الفرنسي	تحت الاحتلال الفرنسي	اطن افريقية تكاليف من اجل الاستقلال
١٦ مليون	١٦ مليون	٢٢ مليون
افريقيا الغربية وتشمل عل الداهومي ، غينيا ، السودان ، ساحل العاج ، موريطانيا	تحت الاحتلال الاسباني	الجزائر ١٢ مليون كينيا ٦ ملايين الكامرون ٤ ملايين
تحت الاحتلال الاسباني	تحت الاحتلال البرتغالي	
٣٠٠ الف	١٢ مليون	
غينيا الاسبانية ، وافريقيا الغربية ، (افغني ، ريو دورو)	انغولا ، موزامبيك ، وغينيا البرتغالية ، جزر الراس الاخضر	
	تحت الاحتلال الابطالي	
	٤ مليون ونصف	
	صوماليا الايطالية	
	٤ مليون ونصف	
	تحت الاحتلال البرتغالي	
	١٢ مليون	
	النيجر ، فولتا العليا ، قسم من الصومال والوطوغو ، افريقيا الاستوائية (وتشمل على النشاد الغابون ، كونغو الاوسط ، واو بيانغي تشاري) مدغشقر لا ريونيون	

المصدر: جريدة المجاهد، عدد 21، 1 أبريل 1958، ص 7

UB:530

CODE DE L'ALGÉRIE

ANNOTÉ

Robert ESTOUBLON

Directeur honoraire de l'Ecole de Droit d'Alger
Professeur à la Faculté de Droit de Paris

Adolphe LEFEBURE

Conseiller à la Cour d'Appel d'Alger
Professeur honoraire à l'Ecole de Droit d'Alger



Recueil Chronologique

des

LOIS, ORDONNANCES, DECRETS, ARRETES, CIRCULAIRES, ETC.

formant la

LEGISLATION ALGERIENNE

Publié par les soins du Service de Législation
institué auprès du Gouverneur Général de l'Algérie

SUPPLEMENTS des ANNEES 1946 et 1947

par

A. CARAYOL

Directeur général honoraire au Gouvernement Général de l'Algérie

II. — ANNEE 1947

LA MAISON DES LIVRES
12, Rue Dumont d'Urville
ALGER

1951

LOI N° 47-1853

portant statut organique de l'Algérie (1) (2)

20 septembre 1947

*(J.O. du 21 septembre 1947, p. 9470
et rect. au J.O. du 14 novembre 1947,
p. 11231**J.O.A. du 3 octobre 1947 1^{re} partie, p. 995)*

L'Assemblée nationale et le Conseil de la République ont délibéré,

L'Assemblée nationale a adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

TITRE I^{er}DU REGIME POLITIQUE
ET DE L'ORGANISATION DES POUVOIRS
PUBLICS

Article 1^{er}. — L'Algérie constitue un groupe de départements doté de la personnalité civile, de l'autonomie financière et d'une organisation particulière définie par les articles ci-après de la présente loi.

Art. 2. — (3) L'égalité effective est proclamée entre tous les citoyens français.

Tous les ressortissants de nationalité française des départements d'Algérie jouissent, sans distinction d'origine, de race, de langue, ni de religion, des droits attachés à la qualité de citoyen français et sont soumis aux mêmes obligations. Ils jouissent, notamment, de toutes les libertés démocratiques, de tous les droits politiques, économiques et sociaux attachés à la qualité de citoyen de l'Union française. Toutes les fonctions publiques leur sont également accessibles. Dans les armées de terre, de

(1) La loi du 20 septembre 1947 a donné lieu à plusieurs études. V. notamment :

Le nouveau Statut de l'Algérie par Esuter - Recueil Dalloz 1947 - Chroniques p. 165.

Le Statut organique de l'Algérie par L. Milliot - Recueil Sirey 1948 p. 1193.

Le Statut de l'Algérie par P. Lampué.

Les caractères politiques et le Régime législatif de l'Algérie par P.E. Viard - Bibliothèque de la Faculté de droit d'Alger - Vol. VIII.

(2) Bien que le supplément de 1947 ne doive renfermer, en principe, que les textes de ce millésime, une exception a été faite, pour simplifier les recherches, en ce qui concerne les décrets et arrêtés d'application du statut publiés en 1948. Ces textes figurent en note sous les articles auxquels ils se rapportent.

(3) V. en ce qui concerne l'application de cet article les décrets des 20 mars et 22 juin 1948 (J.O. 14 avril et 24 juin 1948 p. 3692 et 4085) relatifs aux forces armées, et du 2 juillet 1948 (J.O. 4 juillet 1948 p. 6490) relatif aux retraites des ouvriers des établissements de l'état.

mer ou de l'air, dans la magistrature et dans toutes les administrations, services publics ou concédés, services subventionnés, secteurs nationalisés, les conditions de recrutement, de promotion, d'avancement, de rémunération, d'allocation, de mise à la retraite, de pensions s'appliquent à tous, sans distinction de statut personnel.

Des décrets détermineront, dans un délai de six mois à compter de la promulgation de la présente loi, les conditions d'application de l'alinéa précédent, notamment en assurant l'égalité absolue des traitements, allocations ou pensions et la constitution des cadres communs uniques dans les diverses branches des administrations ou services.

Aucune mesure, règle ou loi d'exception ne demeure applicable sur les territoires des départements algériens.

Art. 3. — Tous les citoyens qui n'ont pas expressément renoncé à leur statut personnel continuent à être régis par leurs droits et par leurs coutumes en ce qui concerne leur état, leurs successions et ceux de leurs immeubles dont la propriété n'est pas établie conformément aux lois françaises sur le régime foncier en Algérie ou par un titre administratif, notarié ou judiciaire. Sauf accord des parties, leurs contestations continuent à être soumises aux juridictions qui en connaissent actuellement selon les règles en vigueur.

Quand ils résident en France métropolitaine, ils y jouissent de tous les droits attachés à la qualité de citoyen français et sont soumis aux mêmes obligations.

Art. 4. — Les femmes d'origine musulmane jouissent du droit de vote. Une décision de l'assemblée algérienne, prise dans les conditions prévues aux articles 14, 15 et 16 du présent statut, fixera les modalités de l'exercice du droit de vote.

Art. 5. — Le gouverneur général représente le Gouvernement de la République française dans toute l'étendue de l'Algérie.

Il réside à Alger.

Il exerce le pouvoir réglementaire, sauf les exceptions prévues par le présent statut. (4)

Il assure le maintien des libertés constitutionnelles.

Il préside aux délibérations du conseil de gouvernement et peut assister aux débats de l'assemblée algérienne.

(4) V., au sujet du pouvoir réglementaire en Algérie, note sous le titre II ci-après : « Du régime législatif de l'Algérie. »

blée algérienne, rendues exécutoires selon la procédure instituée aux articles 15 et 16 du présent statut.

TITRE VIII

DISPOSITIONS ANNEXES

Art. 56. — L'indépendance du culte musulman à l'égard de l'Etat est assurée au même titre que celle des autres cultes, dans le cadre de la loi du 9 décembre 1905 et du décret du 27 septembre 1907 (1).

L'application de ce principe, notamment en ce qui concerne l'administration des biens habbous, fera l'objet de décisions de l'assemblée algérienne, rendues exécutoires selon la procédure instituée aux articles 15 et 16 du présent statut.

Les grandes fêtes musulmanes : Aïd es Seghir, Aïd el Kebir, Mouloud et Achoura sont déclarées fêtes légales en Algérie.

Art. 57. — La langue arabe constituant une des langues de l'Union française, les mêmes dispositions s'appliquent à la langue française et à la langue arabe en ce qui concerne le régime de la presse et des publications officielles ou privées éditées en Algérie.

L'enseignement de la langue arabe sera organisé en Algérie à tous les degrés.

L'application de cette dernière disposition fera l'objet de décisions de l'assemblée algérienne, rendues exécutoires selon la procédure instituée aux articles 15 et 16 du présent statut.

Art. 58. — L'assemblée algérienne devra être élue, au plus tard, le 15 janvier 1948 (2) et se réunir dans les quinze jours qui suivront son élection.

L'assemblée financière, créée par l'ordonnance du 15 septembre 1945 (3) sera dissoute de plein droit le jour de la réunion (4) de l'assemblée algérienne instituée par la présente loi.

Le régime législatif prévu au titre II de la présente loi entrera en vigueur à la même date. Jusqu'à cette date, l'assemblée financière exercera les attributions conférées à l'assemblée algérienne par les articles 14 et 52 de la présente loi, cette assem-

(1) Code suppl. 1907.

(2) Date remplacée par celle du 15 avril 1948 par la loi du 7 janvier 1948 (J.O. 8 janvier 1948 p. 239 et J.O.A. 23 janvier 1948 1^{re} ptie p. 54).

(3) Code suppl. 1945.

(4) La première réunion de l'assemblée algérienne a eu lieu le 22 avril 1948 (arrêté du G.G. du 12 avril 1948 mentionné au compte rendu des débats de la séance du 22 avril).

blée ne pouvant, toutefois, être saisie que par le gouverneur général.

Art. 59. — Des décrets portant règlement d'administration publique, pris sur la proposition du gouverneur général et sur le rapport du ministre de l'intérieur, pourront déterminer les conditions d'application de la présente loi (5).

Art. 60. — La loi du 19 décembre 1900 portant création d'un budget spécial pour l'Algérie et les lois qui l'ont modifiée et complétée, l'ordonnance du 15 septembre 1945 créant une assemblée financière de l'Algérie ainsi que toutes dispositions contraires à la présente loi, sont abrogées sous réserve du régime transitoire établi à l'article 58.

ARRÊTÉ DU GOUVERNEUR GÉNÉRAL

réglementant les conditions de commercialisation et de circulation des maïs, sorgho, millet et alpiste.

22 septembre 1947

(J.O.A. du 26 septembre 1946, 1^{re} partie, p. 959)

ARRÊTÉ DU GOUVERNEUR GÉNÉRAL

portant statut des fonctions de guides-gardiens et gardiens des ensembles archéologiques d'Algérie.

22 septembre 1947

(J.O.A. du 7 octobre 1947, 1^{re} partie, p. 1033)

ARRÊTÉ DU GOUVERNEUR GÉNÉRAL

complétant l'article 8 de l'arrêté du 24 octobre 1933 (6) fixant les conditions du concours d'expert principal du service de la protection des végétaux.

23 septembre 1947

(J.O.A. du 30 septembre 1947, 1^{re} partie, p. 978)

(5) V. des décrets de cette nature sous les articles 7, 13 et 31 ci-dessus.

(6) J.O.A. 1933 1^{re} ptie p. 778.

المصدر: أرشيف ولاية قسنطينة، علبة رقم UB 530

الملحق رقم 3: خطاب ديغول الافتتاحي لمؤتمر برازافيل :

Discours de Brazzaville 30 janvier 1944

[Le 30 janvier 1944, le général de Gaulle, président du Comité français de la Libération nationale, ouvre à Brazzaville une conférence consacrée à l'avenir des colonies africaines de la France. Conscient qu'un combat pour la liberté doit apporter plus de liberté à ceux qui l'ont mené, il peut désigner l'objectif : les Africains devront « participer chez eux à la gestion de leurs propres affaires ». Il n'est certes pas encore question d'indépendance, mais la voie de l'émancipation est ouverte, et « il ne faut pas tarder ».»]

Si l'on voulait juger des entreprises de notre temps suivant les errements anciens, on pourrait s'étonner que le Gouvernement français ait décidé de réunir cette Conférence africaine.

« Attendez ! » nous conseillerait, sans doute, la fausse prudence d'autrefois. « La guerre n'est pas à son terme. Encore moins peut-on savoir ce que sera demain la paix. La France, d'ailleurs, n'a-t-elle pas, hélas ! des soucis plus immédiats que l'avenir de ses territoires d'outre-mer ? »

Mais il a paru au gouvernement que rien ne serait, en réalité, moins justifié que cet effacement, ni plus imprudent que cette prudence. C'est qu'en effet, loin que la situation présente, pour cruelle et compliquée qu'elle soit, doive nous conseiller l'abstention, c'est, au contraire, l'esprit d'entreprise qu'elle nous commande. Cela est vrai dans tous les domaines, en particulier dans celui que va parcourir la Conférence de Brazzaville. Car, sans vouloir exagérer l'urgence des raisons qui nous pressent d'aborder l'étude d'ensemble des problèmes africains français, nous croyons que les immenses événements qui bouleversent le monde nous engagent à ne pas tarder ; que la terrible épreuve que constitue l'occupation provisoire de la Métropole par l'ennemi ne retire rien à la France en guerre de ses devoirs et de ses droits enfin, que le rassemblement, maintenant accompli, de toutes nos possessions d'Afrique nous offre une occasion excellente de réunir, à l'initiative et sous la direction de M. le Commissaire aux Colonies, pour travailler ensemble, confronter leurs idées et leur expérience, les hommes qui ont l'honneur et la charge de gouverner, au nom de la France, ses territoires africains. Où donc une telle réunion devait-elle se tenir, sinon à Brazzaville, qui, pendant de terribles années, fut le refuge de notre honneur et de notre indépendance et qui restera l'exemple du plus méritoire effort français ?

Depuis un demi-siècle, à l'appel d'une vocation civilisatrice vieille de beaucoup de centaines d'années, sous l'impulsion des gouvernements de la République et sous la conduite d'hommes tels que : Gallieni, Brazza, Dodds,

Joffre, Binger, Marchand, Gentil, Foureau, Lamy, Borgnis-Desbordes, Archinard, Lyautey, Gouraud, Mangin, Largeau, les Français ont pénétré, pacifié, ouvert au monde, une grande partie de cette Afrique noire, que son étendue, les rigueurs du climat, la puissance des obstacles naturels, la misère et la diversité de ses populations avaient maintenue, depuis l'aurore de l'Histoire, douloureuse et imperméable.

Ce qui a été fait par nous pour le développement des richesses et pour le bien des hommes, à mesure de cette marche en avant, il n'est, pour le discerner, que de parcourir nos territoires et, pour le reconnaître, que d'avoir du coeur. Mais, de même qu'un rocher lancé sur la pente roule plus vite à chaque instant, ainsi l'oeuvre que nous avons entreprise ici nous impose sans cesse de plus larges tâches. Au moment où commençait la présente guerre mondiale, apparaissait déjà la nécessité d'établir sur des bases nouvelles les conditions de la mise en valeur de notre Afrique, du progrès humain de ses habitants et de l'exercice de la souveraineté française.

Comme toujours, la guerre elle-même précipite l'évolution. D'abord, par le fait qu'elle fut, jusqu'à ce jour, pour une bonne part, une guerre africaine et que, du même coup, l'importance absolue et relative des ressources, des communications, des contingents d'Afrique, est apparue dans la lumière crue des théâtres d'opérations. Mais ensuite et surtout parce que cette guerre a pour enjeu ni plus ni moins que la condition de l'homme et que, sous l'action des forces psychiques qu'elle a partout déclenchées, chaque individu lève la tête, regarde au-delà du jour et s'interroge sur son destin.

S'il est une puissance impériale que les événements conduisent à s'inspirer de leurs leçons et à choisir noblement, libéralement, la route des temps nouveaux où elle entend diriger les soixante millions d'hommes qui se trouvent associés au sort de ses quarante-deux millions d'enfants, cette puissance c'est la France.

En premier lieu et tout simplement parce qu'elle est la France, c'est-à-dire la nation dont l'immortel génie est désigné pour les initiatives qui, par degrés, élèvent les hommes vers les sommets de dignité et de fraternité où, quelque jour, tous pourront s'unir. Ensuite parce que, dans l'extrémité où une défaite provisoire l'avait refoulée, c'est dans ses terres d'outre-mer, dont toutes les populations, dans toutes les parties du monde, n'ont pas, une seule minute, altéré leur fidélité, qu'elle a trouvé son recours et la base de départ pour sa libération et qu'il y a désormais, de ce fait, entre la Métropole et l'Empire, un lien définitif. Enfin, pour cette raison que, tirant à mesure du drame les conclusions qu'il comporte, la France est aujourd'hui animée, pour ce qui la concerne elle-même et pour ce qui concerne tous ceux qui dépendent d'elle, d'une volonté ardente et pratique de renouveau.

Est-ce à dire que la France veuille poursuivre sa tâche d'outremer en enfermant ses territoires dans des barrières qui les isoleraient du monde et, d'abord, de l'ensemble des contrées africaine ? Non, certes ! et, pour le prouver, il n'est que d'évoquer comment, dans cette guerre, l'Afrique Équatoriale et le Cameroun français n'ont cessé de collaborer de la façon la plus étroite avec les territoires voisins, Congo belge, Nigeria britannique, Soudan anglo-égyptien, et comment, à l'heure qu'il est, l'Empire français tout entier, à l'exception momentanée de l'Indochine, contribue dans d'importantes proportions, par ses positions stratégiques, ses voies de communications, sa production, ses bases aériennes, sans préjudice de ses effectifs militaires, à l'effort commun des Alliés.

Nous croyons que, pour ce qui concerne la vie du monde de demain, l'autarcie ne serait, pour personne, ni souhaitable, ni même possible. Nous croyons, en particulier, qu'au point de vue du développement des ressources et des grandes communications, le continent africain doit constituer, dans une large mesure, un tout. Mais, en Afrique française, comme dans tous les autres territoires où des hommes vivent sous notre drapeau, il n'y aurait aucun progrès qui soit un progrès, si les hommes, sur leur terre natale, n'en profitaient pas moralement et matériellement, s'ils ne pouvaient s'élever peu à peu jusqu'au niveau où ils seront capables de participer chez eux à la gestion de leurs propres affaires. C'est le devoir de la France de faire en sorte qu'il en soit ainsi.

Tel est le but vers lequel nous avons à nous diriger. Nous ne nous dissimulons pas la longueur des étapes. Vous avez, Messieurs les Gouverneurs généraux et Gouverneurs, les pieds assez bien enfoncés dans la terre d'Afrique pour ne jamais perdre le sens de ce qui y est réalisable et, par conséquent, pratique. Au demeurant, il appartient à la nation française et il n'appartient qu'à elle, de procéder, le moment venu, aux réformes impériales de structure qu'elle décidera dans sa souveraineté. Mais, en attendant, il faut vivre, et vivre chaque jour c'est entamer l'avenir.

Vous étudierez ici, pour les soumettre au gouvernement, quelles conditions morales, sociales, politiques, économiques et autres vous paraissent pouvoir être progressivement appliquées dans chacun de nos territoires, afin que, par leur développement même et le progrès de leur population, ils s'intègrent dans la communauté française avec leur personnalité, leurs intérêts, leurs aspirations, leur avenir.

Messieurs, la Conférence Africaine Française de Brazzaville est ouverte.

المصدر :

<http://mjp.univ-perp.fr/textes/degaulle30011944.htm>

الملحق رقم 4 : أنواع المستعمرات الفرنسية

أقاليم الاتحاد الفرنسي في عهد الجمهورية الرابعة كانت تشمل ثلاثة أقاليم رئيسية، هي الجمهورية و الأقاليم المشتركة والدول المشتركة، و نعرضها وفق الشكل الآتي:

1- الجمهورية:

أ- المقاطعات الأوربية: تابعة لفرنسا و تضم كورسيكا و بعض الأقاليم على الحدود الإيطالية.

ب- مقاطعات ما وراء البحار: و هي: الجزائر، الرينيون و هي جزيرة بالمحيط الهندي، والجوادلوب بالبحر الكاريبي، و المارتينيك الواقعة بأرخبيل الانتيل الكاريبي كذلك، وجيانه بأمريكا الجنوبية.

ج- أقاليم ما وراء البحار: و هي المستعمرات التي لم تتحول إلى مقاطعات و هي تقع في إفريقيا و تنقسم إلى مجموعتين:

- الأقاليم المجمة و تشمل مجموعتين هي: إفريقيا الغربية الفرنسية، و تحتوي على ثمانية أقاليم هي: السينغال و مالي و غينيا و ساحل العاج و داهومي و موريطانيا والنيجر و فولتا العليا. المجموعة الثانية: إفريقيا الاستوائية الفرنسية و تحتوي أربعة أقاليم: الكونغو الأوسط، ألبانجي تشاريو التشاد و الغابون.

- الأقاليم الموحدة: و تشمل سان بيروميكلون في أمريكا الشمالية، و أرخبيل كومور في المحيط الهندي، و جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي، و ساحل الصومال الفرنسي. وجزر ميلانيزي بكاليدونيا الجنوبية و بولينيزي في المحيط الهادي.

2- الأقاليم المشتركة:

و هي إقليم طوغو الواقع بين غانا و مستعمرات إفريقيا الغربية، و إقليم الكاميرون. و كانتا سابقا مستعمرتين ألمانيتين ضمنا إلى فرنسا.

3- الدول المشتركة:

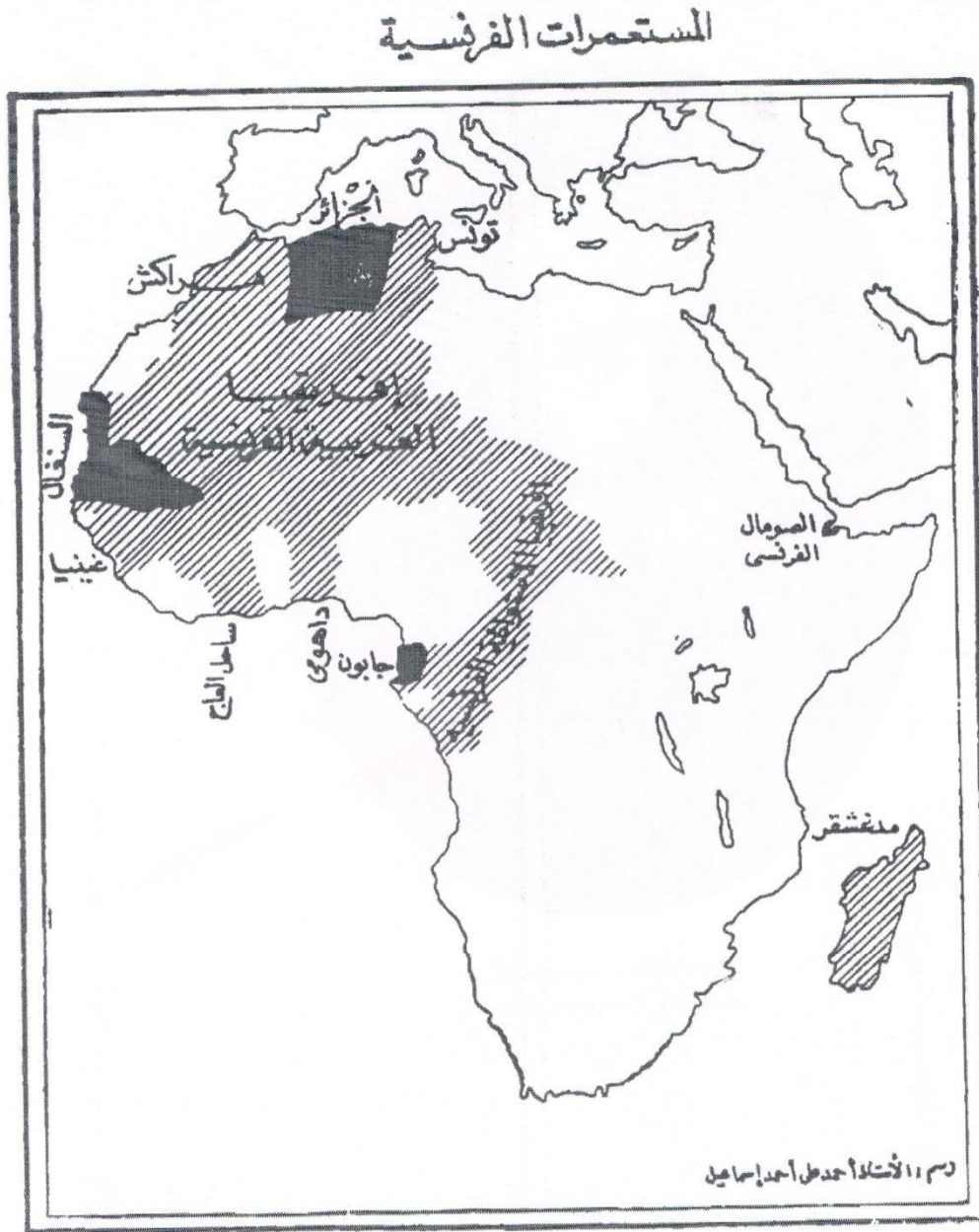
و تشمل دول الهند الصينية الثلاث التي قبلت الاشتراك في الاتحاد الفرنسي (فييتنام، لاوس، كمبوديا)

ملاحظة: لم يأت المؤلف على ذكر وضعيتي محميتي تونس و المغرب.

المصدر: عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية و إفريقيا صفحة دبلوماسية ناصع، مرجع سابق،

ص ص 30-31

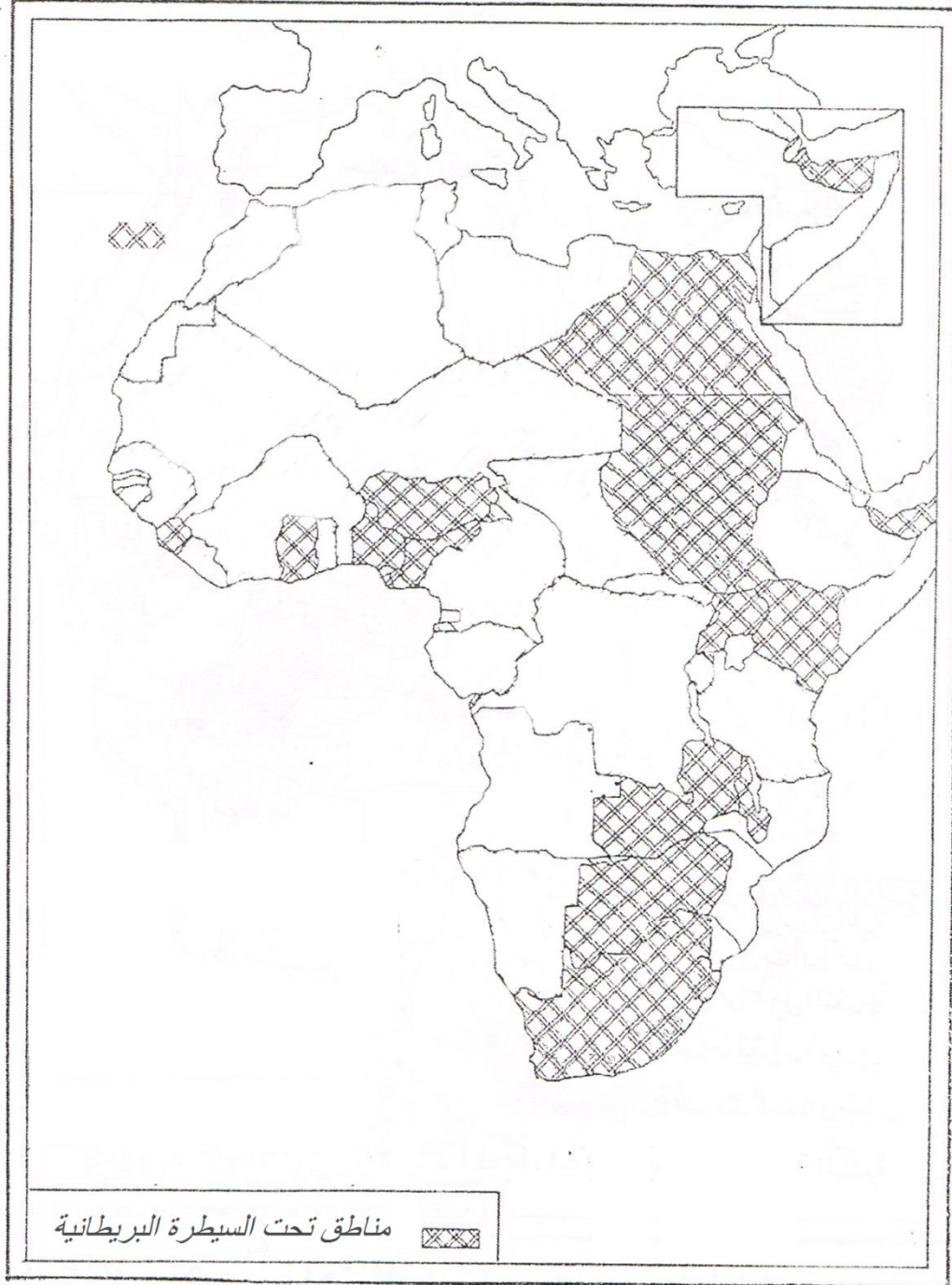
الملحق رقم 5: خريطة المستعمرات الفرنسية في إفريقيا



ممتلكات فرنسية في عام 1912 ▨
مستعمرات في 1880 ■

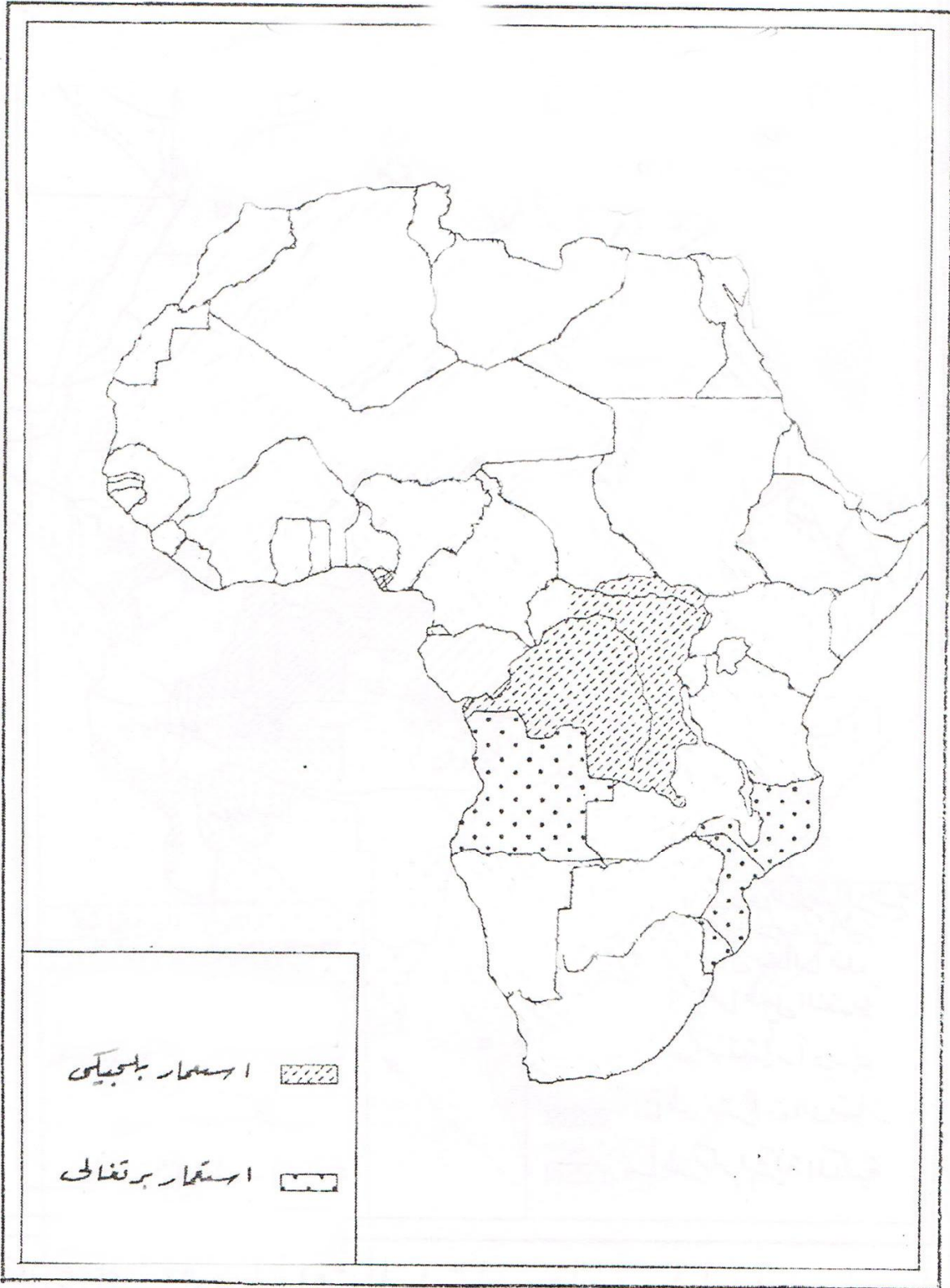
المصدر: زاهر رياض: استعمار إفريقيا، مرجع سابق، ص 456

الملحق رقم 06: خريطة المستعمرات البريطانية في إفريقيا



المصدر: رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 463

الملحق رقم 07: خريطة المستعمرات البرتغالية و البلجيكية في إفريقيا



المصدر: رونالدو أوليفر، أنتوني أتمور: مرجع سابق، ص 463

262/04/01

LA POLITIQUE AFRICAINE

I) Analyse de la situation :

Jusqu'en 1945, l'Afrique était sous domination européenne, en fait sous la domination de l'Angleterre et de la France. Depuis la fin de la guerre mondiale, le processus de libération et de décolonisation s'est déclenché.

En plus des pays déjà libérés, 1960 est déjà l'année de l'indépendance du Togo, du Caméroun, du Nigéria et de la Somalie, dans le cadre de procédures internationales longues et compliquées.

Pour lutter contre l'inévitable décolonisation des pays assujettis, la France a toujours fait appel à son armée.

La guerre du peuple algérien qui dure depuis six ans accélère le processus de décolonisation de tout le continent africain, et les peuples africains, sinon les gouvernements, ne l'ignorent pas.

Le général de Gaulle, pour stopper ce processus, a inventé le statut de la Communauté, qui groupe la majeure partie des pays de l'Afrique noire sous domination française.

Malgré le soin que prend le Chef de l'Etat Français de ne pas se laisser distancer par les événements, ce statut éolote, un an à peine après sans application. Déjà, la France se voit dans l'obligation de reconnaître le droit à l'indépendance de la fédération du Mali, constituée malgré elle et contre elle. Demain, ce sera le tour de Madagascar et des autres républiques africaines. Cette indépendance -pour l'instant téléguidée par la France -est une brève étape vers l'indépendance totale.

Il faut noter que dans un tel processus, le rôle de la Révolution Algérienne a été prééminent.

L'Algérie et le F.L.N. tiennent une grande place dans la lutte du continent africain.

Cependant sur le plan de l'activité politique et diplomatique, nous sommes pratiquement absents en Afrique. A l'exception de notre participation à certains congrès ou conférences, nos contacts avec les pays de l'Afrique noire sont inexistantes.

المصدر: الأرشيف الوطني، علبه رقم 262/04/01



D'autre part la situation de pays Asiatique lui permet de servir de couverture aux capitaux américains. D'où son rôle de "pays occidental situé en Asie"

La Situation Générale en Afrique :

Tout autre est la situation en Afrique. L'année 1960^e année de l'Afrique, a vu accorder à l'indépendance 17 nouveaux territoires. Alors qu'en 1954 la quasi totalité de "l'Afrique Noire" était colonisée, sous l'impulsion de la révolution Algérienne, le continent Africain s'est libéré ici tandis que le craquement des structures coloniales annoncent ailleurs une libération prochaine.

Ce mouvement de libération est devenu une ^{force} politique de premier plan sur l'échiquier mondial. Son évolution et son ampleur ont surpris les observateurs les plus avertis, obligeant le colonialisme à se replier en plus ou moins bon ordre.

AFRICANISME :

Mouvement de libération ce courant se veut également être un mouvement unitaire. Né d'un destin commun le panafricanisme est une volonté des peuples africains de se rassembler, de se poser, en s'opposant aux blocs qui les menacent. Les manifestations de ce courant se sont multipliées: Conférence des peuples africains à Tunis (Janvier 1960) Conférence des Etats africains à AddisAbbeba Juin 1960 réunion de Léopoldville. Conférence du Caire qui aura lieu le 23 Mars prochain.

Le mouvement recouvre plusieurs tendances : Celle Orthodoxe de G. Padmore, plus "raciste" (libération de la Diaspora Noire) cette tendance fut incarnée un moment par le Docteur N'Krumah mais l'éclatement de la Fédération du Mali a amené les dirigeants africains à s'intéresser sur la viabilité des "Empires Millénaires" les incitant à plus de prudence et renforçant la conception unitaire de Sekou Touré sur une base foncière^{politique}.

./...

الملحق رقم 10: الدعم الغيني و الغاني للثورة الجزائرية

N°	ORIGINE ET REFERENCE	SOURCE	VALEUR ET DATE	RENSEIGNEMENT
4 -	CS/ZOM n° 1 n° 2252 du 20 Octobre 60 (Ann. Bridgée NIANEY)	Inform.	0/3 5.10.60	<p>correspondance F.L.N. s/s. Implantation F.L.N. à KANO - ABIDJAN et FORT LAMY -</p> <p>MOULAY AMAR MAHMOUD, commerçant à NIANEY et collecteur de fonds pour le F.L.N., a reçu une lettre d'un nommé EL HADJ MOHAMED KACEM, actuellement à KANO. Cette lettre précise l'implantation des F.L.N. de KANO, ABIDJAN et FORT LAMY et demande de prévenir tous les sympathisants F.L.N. de redoubler de prudence, certains gouvernements ne leur étant pas favorables.</p> <p>Opinion de B/2.G.C.S. - EL HADJ MOHAMED KACEM pourrait s'identifier à EL HADJ AHMED AKACEM qui a demandé son retour au NIGER et qui se trouverait actuellement à KANO (déclaration d'un informateur bien placé) s/s.</p>
5 -	DOSSIER «B» Fiche du 13 Décembre 1960	P.	A 12.12.1960	<p>Prise de position du Parti Démocratique Guinéen s/s. guerre d'Algérie -</p> <p>Le 12, le Secrétaire Général des Affaires Extérieures signale au Président du Conseil que le Parti Démocratique de GUINEE au cours de la session de la Conférence Nationale a dénoncé " traîtres à l'AFRIQUE ", tous les dirigeants d'Etats et d'organisations africains dont l'attitude équivoque ou les prises de position réactionnaires favorisent la prolongation de la guerre d'ALGERIE s/s.</p>

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1596

PAYS STRANJERS		PAYS D'AFRIQUE (autres que MAROC-TUNISIE-LIBYE-EGYPTE) AIDE LOGISTIQUE AUX REBELLES ALGERIENS		FICHE N° B.73 (4)		1961
N°	ORIGINE ET REFERENCE	SOURCE	VALEUR ET DATE	RENSEIGNEMENT		OBS.
20	DOSSIER "B" n° 2395 du 18 Septembre 1961	P.	B 18.9.1961	<p>- Installation radio F.L.N. possible en SUHRE - De la Direction des Transmissions Nationales à TUNIS à COMAKKI : " Pour MOP ALASSANE, Ministre des Télécommunications : " Vous demande mettre disposition camarades instruction matériel électrique " nécessaire installation " " Possibilité construction oscillateur B.F. - Ingénieur arrivera prochainement " /.</p>		A.24
21	S.L./D.S.T. n° 5799 du 4.10. 1961	Requête	n.c. du 15.8. au 15.9. 1961	<p>- Présence de troupes A.L.N. - F.L.N. au MALI - Voir renseignements dans FICHE n° A.90 " /. Voir sens. 18 - 22 -</p>		A.90
22	S.L./D.S.T. n° 5777 du 7.10.61	Requête	B/1 Sept. 1961	<p>- Activité au F.L.N. au MALI - Des rebelles F.L.N. sont stationnés à IN TABEINI, situé à 30 km au N.W. de KIDALI (MALI). Armée de fusils "MAS" 36, fournis par les Maliens, ils poursuivent de nuit un entraînement intensif. L'objectif de ces H.L.N. serait de tenter une infiltration au HOGGAR pour y effectuer des coups de main sur les postes frontalières français. / Il n'a cependant pas été possible de déterminer, même approximativement, la date de leur mise en mouvement. / MCA FISHER - Confirmer les sens. n° 18 (B.73) et n° 44 (B.70). Voir sens. 21 - 23 -</p>		A.90

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1754

PAYS ETRANGERS		PAYS D'AFRIQUE		1960	
		(autres que MAROC-TUNISIE-LIBIE-ETHIOPIE)		FICHE N° E.74 (1)	
INSTRUCTION (Ecoles, Camps		RENSEIGNEMENT			
ORIGINE ET REFERENCE	SOURCE	VALEUR ET DATE	OBS		
DOSSIER "E" Fiche du 3.3. 1960	P.	A n.p.	<p>- Camerounais indésirables en stage aux IRANS/A.I.H. =</p> <p>Le Commandant des Transmissions Nationales fait demander à RABAT qui a pris l'initiative d'admettre les 2 Camerounais en stage d'opérateur.</p> <p>Ils sont rayés du stage et doivent être remis à celui qui les a donné au Service des Transmissions./.</p> <p>Voir refs. n° 12 et 14 FICHE A.3/1959</p> <p>Voir refs. n° 261 - FICHE O.1/1959</p> <p>Voir refs. n° 2</p>		
DOSSIER "E" Fiche des 5 et 6 Mars 1960	P.	A 5.3.1960	<p>- Instruction des Camerounais =</p> <p>Le Lieutenant LAROUSSI signale le 5.3.1960 au Commandant OHAP, Directeur des Transmissions, que les frères du CAMEROU sont en stage officiel. Le Colonel BOURDIERNE a demandé que leur formation d'opérateur radio soit terminée. Ils seront en mesure d'exploiter dans un mois.</p> <p>Enfin, LAROUSSI signale que le renvoi des Camerounais avant terme deservirait la cause F.I.H. /.</p> <p>Voir refs. n° 1</p>		
B.R./ZOM n° 1 du 3 Mars 1960 (EE 452/ZOM n° 1)	Presse	n.p. 3.2.1960	<p>220 soldats de volontaires pour le F.I.H. =</p> <p>- 4 Ghanéens, les dénommés S.K.K. PETER, Albert I. JUMÉVI, Vase Ouidia KERRY et Charles K. JUMÉVI, tous originaires de KOFORIDIA (E.R.), ont décidé de s'engager dans la Brigade de volontaires pour l'ALGERIE. Ils doivent rejoindre ACCRA où se trouve le P.C. de la B rigade.</p> <p>- Une mission de 3 Ghanéens, dont les noms sont tenus secrets, doit se rendre en AFRIQUE FRANÇAISE pour prendre contact avec les leaders des partis d'opposition dans chaque Etat de la Communauté. Leur départ est prévu pour le 11.2.1960. Le but de leur mission est d'aider au recrutement de volontaires africains pour l'ALGERIE.</p>		

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1596

	ET REFERENCE	SOURCE	VALEUR ET DATE	RENSEIGNEMENT
4 -	C.S. ZONE Ouvé-Mer N°1 n° 375 bis 23.2.1960	np.	B/1 1.2.60	- Appel aux anciens militaires africains volontaires pour servir dans l'Armée Algérienne. Le 1.2.1960 à 19 h.45, KADIC DOUMAI radiodiffusait sur ses antennes une allocution de SEKOU TOURE, faite au SOUSSOU, aux termes de laquelle ce dernier faisait, en même temps que l'apologie de la rébellion algérienne, appel aux anciens militaires gabonais volontaires pour servir dans les rangs de l'AL. A. 29
5 -	S.D.E.G.E.A. N° 28430 /A du 29.2.60	np.	B/3 25.2.60	- Volontaires Soudanais pour l'AL.N.A.A. (?) Le ministre de l'Information Soudanais cherche à encourager, aux fins de propagande, l'envoi de volontaires dans l'Armée de Libération africaine qui doit combattre en Algérie aux côtés de l'AL.N.A.A. Le Gouvernement est encore hésitant, mais, au début du mois prochain, un " mouvement " doit être fondé sous la direction d'un officier en retraite ou d'un Comité national. La presse de KHARTOUM a déjà fait connaître le nom de quatre volontaires.- A. 29
6 -	SECEC N°20.829 du 10 Mars 1960	n.p.	A/6 5.2.1960	Aide humanitaire au P.L.A. - Certains milieux diplomatiques occidentaux d'ACCRA croient savoir que des représentants officiels du G.P.N.A. se trouveraient début février au GHANA où ils auraient enregistré des candidatures de Ghanéens pour la Brigade de "volontaires africains" destinés à l'ALGERIE. Monsieur KOJO KWESIO, qui dirigeait la délégation ghanéenne à la Conférence de TUNIS, a déclaré à l'issue d'un entretien avec le Docteur NKRUMAH, Premier Ministre du GHANA, que le gouvernement ghanéen ne ferait pas obstacle au départ de volontaires pour l'ALGERIE /- Voir news. n° 3. - 7 A. 29
7 -	20 Mars au 9.3. 1960 (20M n°1 n° 511 du 11.3)	n.p.	B/2 14.2.1960	- Légion africaine pour le P.L.A. - 7 originaires de GHA, résident à ACCRA et KUMASI, ont rejoint le corps des volontaires africains pour l'ALGERIE. La propagande en faveur du recrutement a pris une nouvelle forme; elle se fait aujourd'hui sous couvert de la défense de l'ISLAM. A. 29

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1596

PAYS ÉTRANGERS		PAYS ÉGYPTIENNE (autres que MAROC-TUNISIE-LIBYE-EGYPTE) ALGERIE HOUSTONNE AUX REBELLES ALGERIENS		FICHE N° B-73 (3)		1561
N	ET RÉFÉRENCE	SOURCE	VALEUR ET DATE	RENSEIGNEMENT		
13	13- I CROSSIN/AMIRP 10, N° 307 du 5.8.1961	n°	24/61	- Arrivée d'armes au F.I.N. In Délégation de Conakry, arrivés par le capitaine BARRY le 2 septembre 1961 par le capitaine de Massacres, Kélibou. Le capitaine aurait envoyé les armes à la base de l'Armée Nationale au F.I.N. conformément à la décision prise précédemment par les chefs à l'Etat de GUINA, GUINEE, MALI.		
13	13- HL BRH N° 33 du 9.8.1961 Tr. N° 607 du 11.8.1961 CSZCM N° 1	Semaine du 3 au 9.8.1961	NC NP	- Arrivée d'armes à COMAKRY Un cargo égyptien chargé d'armes destiné au MALI est arrivé à COMAKRY. NOTE : ces armes pourraient en réalité être destinées au F.I.N.		
14	14- HI DOSSIER n° fiche du 17. 8.1961	P	A 20.7.1961	- Chef de poste rabou F.I.N. à BAWAKO Le 20 Juillet à 11 h. COMAKRY demande au Centre Territorial des Trains missions de l'Ouest algérien à OUDA, par l'intermédiaire de TUNIS et BABY, de diriger le troisième chef de poste sur BAWAKO. Voir news. 17		
15	15- Z Poste de Sé- curité N° en AL-grie et au Sahara N° 7102 du 5.9.61	2° Bureau GCS.ZCM I du 3 au 8.8.61	B/3 8.8.61	- Arrivée d'un cargo égyptien chargé d'armes à COMAKRY. Un cargo égyptien chargé d'armes destinées au MALI est arrivé à COMAKRY. NOTE : ces armes pourraient en réalité être destinées au F.I.N.		
16	16- C.S./Z.O.M. 1 n° 665 du 9.9.1961	B.a.H. du 26.8. au 3.9.61	n°C 26.8. 3.9.61	- Trafic d'armes et munitions pour le F.I.N. à partir du MALI Un trafic d'armes et de munitions qui aurait son origine à GRAND BASSAM au LIBERIA, serait organisé à partir du MALI au profit du F.I.N. tout particulièrement.		

ABBREVIATIONS : NP : Non Précisée - P : Protégée - HC : Honorable Correspondent - NC : Non Cotée - VT : Voir Texte.

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1754

PAIS D'AFRIQUE (autres que le MAROC-TUNISIE-LIBYE-EGYPTE)		FICHE N° E.75 (5)		1960
AIDE EN PERSONNEL AUX ARMEES ALGERIENNES				
RENSEIGNEMENT				
N°	VALEUR ET DATE	n.p.	n.c.	OBS.
27-	Synthese de Renseignements Extraordinaires n° 1530/CHA n°1 du 1er Août 1960 (B.S. n° 1554 du 3 Août 1960)	n.p.	n.c.	<p>A/S. Brigade de volontaires Chagguens pour l'Algérie -</p> <p>La Brigade des volontaires pour le F.L.N. comprendrait actuellement 5 camps : ACCRA (Camp GLEPARD), KOUASSI, TKALE, TAKORADI, BOUNA.</p> <p>L'effectif donné par le Gouvernement du GHANA serait de 500 hommes; en fait, il semble que l'effectif réel atteigne, à peine, une centaine d'hommes.</p>
28-	C.S./Z.O.N. n°1 du 24.8.1960 COLEBERG.S. COTONOU (1797 du 26.8.1960)	Inform.	C/3 19.8.1960	<p>Campagne de recrutement de volontaires pour l'A.L.N. à ACCRA -</p> <p>Une nouvelle campagne de recrutement doit débuter prochainement à ACCRA pour la mise sur pied d'un corps de volontaires destiné à prêter main forte à tout mouvement de libération en AFRIQUE.</p> <p>Nota origine - Il semble qu'ACCRA veuille relancer l'idée du Corps de volontaires pour l'ALGERIE, mais en élargissant sa destination initiale ./.</p>
29-	Cant Sup. ZOM n°1 n° 1955 du 14 Sept. 1960	Inform.	B/3 Août 60	<p>Camp secret dans la région de BOIE (GHANA) (50 km S.E. BOUNA) -</p> <p>Un camp secret aurait été créé dans la région de BOIE. Il serait situé dans les montagnes que l'on aperçoit de BOIE en direction du Nord-Est.</p> <p>NOTA ORIGINE - D'après les indices recueillis, il semblerait que le camp de BOIE ait été utilisé pour l'instruction de la "LESION DES VOLONTAIRES AFRICAINS" destinée au F.L.N. ./.</p>
30-	S.D.S.C.B. n° 37.919 du 24 Novembre 1960	n.p.	B/2 Nov. 1960	<p>A/S. Recrutement prochain de volontaires en MALI -</p> <p>Au cours d'une réunion d'étudiants africains qui s'est tenue à KENHI, le représentant du F.L.N. dans cette ville (CHEKIF CHELIAL) a fait allusion à des négociations secrètes qui seraient actuellement menées entre le G.P.R.A. et le MALI et qui viseraient l'ouverture éventuelle d'un nouveau front contre la FRANCE.</p> <p>Il a déclaré que le recrutement de volontaires des pays afro-asiatiques allait commencer très prochainement./.</p> <p>NOTA ORIGINE - A ne pas communiquer aux alliés.</p> <p>voir puis. n° 1/1961</p>

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1596

PAYS D'AFRIQUE
(autres que MAROC - TUNISIE - LIBYE - EGYPTE)
AIDE FINANCIERE AUX REBELLES ALGERIENS

1960
FICHE N° B.72 (1)

N°	VALEUR ET DATE	RENSEIGNEMENT	DES
1 -	DELTA 40 n°44 du 4.1.1960 (69 au 16.1.60) n.p. Actuelle	- Aide financière au SOUDAN au F.L.N. D'après renseignements puisés dans un document tunisien, le SOUDAN a approuvé et apportera au F.L.N. l'aide financière suivante : - le 13.1.1960 = 12.000.000 de francs - le 12.2.1960 = 7.000.000 de francs	080
2 -	Z.O.M. n°1 - B/2 B.R. du 25.3.60 n.p. (ZOH n°1 n° 622 du 28 Mars 1960)	- Aide financière au GHANA au F.L.N. pour formation de Dames Expéditionnaires Le gouvernement ghannéen vient d'allouer un crédit pour la formation du Corps Expéditionnaire en ALGERIE; une première tranche de 10.000 livres vient d'être versée. /.	073 039
3 -	DOSSIER E Fiche du 15.5.60. H	- Aide au LIBERIA. Le 14 Mai, la Présidence du Conseil signale au Ministère des Affaires Extérieures au CIARE que le LIBERIA n'a fourni aucune aide matérielle, financière ou sociale au G.P.R.A. /.	4.35
4 -	DOSSIER n°P Fiche des 28 et 29 Mai 1960	- Aide au LIBERIA au F.L.N. /. Le 26 Mai, KALU BELAKOSSI rend compte à FERHAT ABBAS à HAÏMAT que le Président TUBMAN (Président du LIBERIA à MONROVIA) a remis 25.000 dollars au Chef de la Mission F.L.N. à ACCRA. /.	4.39
5 -	S.D.M.E.C.F. N° 31827 /A du 7.6.60. n.p.	- Aide financière au SOUDAN. Dans sa séance du 31 Mai, le Conseil des Ministres Soudanais a décidé que le SOUDAN accordera une aide financière aux rebelles algériens. Il ne prendra aucune initiative mais répondra aux demandes du G.P.R.A. /.	2.75

10^e REGION MILITAIRE 2^e BUREAU

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1596

		FICHE N° B.77 (1)	
		(autres que MAROC, TUNISIE, LIBYE, EGYPTE)	
		AIDE AUX REBELLES ALGERIENS : DIVERS	
		RENSEIGNEMENT	
N°	CS/ZOM n°	VALEUR ET DATE	RENSEIGNEMENT
1	CS/ZOM n° 1 Fiche du 18.7.1960 (BE n° 1456 du 20.7.1960)	P.I.R. NIGER B/3 12.7.60	Cellule F.L.N. au KAO Une cellule F.L.N. chargée d'encadrer les cotisations des sympathisants résidents au NIGER, a été découverte à KAO. Ces versements sont difficilement contrôlables. Ils seraient mis à la disposition du F.L.N. par intermédiaire d'une banque dont le nom n'a pas encore été précisé. NOTE G.C.S./Z.O.M.1. - Renseignement à accueillir avec beaucoup de réserve. Certes les commerçants arabes et libano-cyriens sont assez nombreux à KAO mais l'existence d'une cellule F.L.N. dans cette ville a toujours été contestée par les représentants de la FRANCE notamment./
2/-	DOSSIER "E" Fiche du 15 Août 1960	P. A n.p.	- A/s. Aide de l'ETHIOPIE au F.L.N. - Le Directeur de Cabinet de KHIM demande à TUNIS tous les renseignements concernant " l'aide éthiopienne au F.L.N. " décidée lors de la dernière conférence des pays africains ". NOTE - A notre connaissance, cette aide éthiopienne a peut-être été décidée lors de la Conférence Africaine du 14 au 24 Juin, mais en tout cas, pas par l'ETHIOPIE Sauf, " accord secret " toujours possible bien sûr ./
3	T.O./GENESUPER DAKAR n° 1975 du 16.9.1960	n.p. B/2 n.p.	- Création à AGRA (GHANA) d'un Comité chargé des Affaires Algériennes - Le Comité chargé des Affaires Algériennes est composé de : - ASSARE = Ministre des Affaires Etrangères - FLANGE = Major Armée - LEVOR = Bureau Affaires Africaines. Sa mission : Etudes et suggestions concernant l'aide à apporter par le GHANA à l'indépendance de l'ALGERIE. - Recherche de renseignements sur audience internationale C.F.R.A. et sur puissance A.L.N.A. - Ce Comité pourra séjourner à l'Ambassade Algérienne à TUNIS

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1596

PAYS ÉTRANGERS

1961

PAYS d'AFRIQUE
(autres que MAROC-TUNISIE-LIBYE-ÉGYPTES)

ALIDE FINANCIÈRE aux FEMMES AIDÉES FICHE N° 3.72 (1)

RENSEIGNEMENT

N°	ORIGINE ET RÉFÉRENCE	SOURCE	VALEUR ET DATE	REMARKS
9	S.D.E.C.E. n° D 2127 du 11 Janvier 1961	n.p.	C/3 9.1.1961	- Aide financière mentionnée par le P.A.L.M. - Selon Monsieur KAMALOU OULOZO, Commissaire adjoint à l'information, le Président MODIBO KEITA aurait déclaré à FERREAT AVOUS que le MALI avait promis une aide financière à l'A.L.H.A. /.
10	S.D.E.C.E. n° D 2127 du 18 Octobre 1961	A 562 049	C/3 2.9.1961	- Aide financière planifiée en P.L.M. - Lors d'une réunion tenue à ACORA le 2.9.1961 par le C.M.A./U.C. (Syndicats ivoiriens), il a été décidé d'accorder une aide financière accrue au F.I.L. Les sommes à verser par les syndicalistes sont proportionnelles au traitement perçu et varient de 25 à 1.000 francs C.F.A. Une somme de 175.000 francs C.F.A. a déjà été collectée. /.
3	S.D.E.C.E. n° D 2126 du 18 Octobre 1961	A 562 051	C/3 13.9.1961	- Aide financière de l'Union Culturelle Kousoulane (U.C.K.) à NIKEY - Au cours d'une réunion qui s'est tenue le 13 Septembre 1961, chez OUBA BOU commerçant nord-africain de NIKEY, Vice-Président de l'Union Culturelle Kousoulane (U.C.K.), il a été demandé qu'un effort financier accru soit fait en faveur du F.I.L.N. Les organisateurs de cette réunion voudraient pouvoir envoyer à la rebellem la somme de 125.000 francs C.F.A. tous les 4 mois et non tous les 6 mois. /.
4	S.D.E.C.E. n° D 3248 du 9 Novembre 1961	A 570 607	F/6 Oct. 1961	- Aide financière de SOMALIE avec fonds fournis par l'U.R.S.S. - Le gouvernement somali aurait décidé, en Conseil de Gouvernement, d'accorder une aide financière au C.P.R.A., les fonds étant fournis par l'U.R.S.S. /.

ABBREVIATIONS : NP : Non Précisée - P : Protégée - HC : Honorable Correspondant - NC : Non Cotée - VT : Voir Texte.

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1754

N°	ET REFERENCE	SOURCE	VALEUR ET DATE	RENSEIGNEMENT
19-	Z.O.M. n° 1 B.R. du 15.4. 1960 (ZOM n°1 n°746 du 14 Avril 1960) Sous-Brigade	n.p.	B/2 31.3.1960	<p style="text-align: center;"><u>Légions de Volontaires pour l'ALGERIE</u></p> <p>Les volontaires pour l'ALGERIE au CHAMA sont répartie en 2 camps : L'ACORA et TAMALE. L'effectif avoisnerait 600 et le recrutement se poursuit. L'écusson des volontaires porte le sigle A.V.C. (sans doute Africa Voluntary Corps).</p> <p>Un officier marocain, un officier de la R.A.U., des officiers et Sous-officiers guinéens sont attendus. Le problème de la participation des Etats Africains Indépendants aux frais d'entretien et d'équipement de cette Légion doit être discuté au cours d'une prochaine réunion.</p> <p style="text-align: right;">voir temp. n° 12-</p> <p>- Légion de volontaires chargés pour le P.L.N. -</p> <p>2 Guinéens ont demandé leur inscription à la Brigade des Volontaires Africains pour l'ALGERIE. Ce sont : - G.S.A. HAYFORD, opérateur de cinéma - I.K.A. DOMALLY, imprimeur tous deux de TAMALE.</p> <p>Ils ont affirmé que dès qu'ils auraient une réponse ils se chargeraient de recruter 40 autres citoyens.</p> <p>- <u>Légion de volontaires pour l'ALGERIE</u></p> <p>Le recrutement du corps des volontaires pour l'ALGERIE se fait par l'intermédiaire de l'Association des Anciens Combattants qui, au G.A.M., est chargée de la coordination de cette brigade.</p> <p>Cinq ressortissants de la Haute-Volta ont servi dans les troupes françaises ont rejoint le corps des volontaires pour l'ALGERIE. Parmi eux se trouvent un sergent et un caporal-chef.</p> <p>Deux officiers, capitaines MORAND FACIEL et BEN BELLOM (ce dernier d'origine marocaine) sont arrivés au CHAMA pour l'encadrement des volontaires. Des sous-officiers guinéens sont également attendus.</p>
20-	B.R./ZOM n°1 du Presse 28 Avril 1960 (B.R. n° 860 du 30.4.1960)	n.c.	14.4.1960	
21 -	C.S. de la Zone d'Outre-Mer Re L. No 846 du 29.4.1960	n.d.	B/3 mars 60.	

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1596

1950

PAYS AFRICAINE
(autres que MAROC, ALGERIE, TUNISIE, SAHARA OCCIDENTAL)
AIDE FINANCIERE AUX REBELLES ALGERIENS

FICHE N° 3.72 (2)

RENSEIGNEMENT

	SOURCE	VALEUR ET DATE	REMARKS
9 -	S.D.E.C.B. n° 34.774 du 1er Septembre 1950	n.p. E/2 Juillet 1950	Aide chèque en P.P.L.
10 -	E.N.G.D.N./Res. Trac. n° 8108 du 5 Nov. 1950	n.c. n.p.	Le budget du ministère chargé des Affaires Etrangères pour l'année 1961 prévoit une somme de 5.000 livres sterling au titre de l'aide au G.P.R.A. Aide au GHANA en P.L.L. Le G.P.R.A. reçoit divers subides en numéraire des pays amis ; cette aide est officielle et à charge pour les budgets annuels des pays bailleurs. D'autres pays envoient des quantités importantes, mais sans caractère officiel. Ainsi le GHANA qui, au début de l'année, a envoyé 10.000 livres./.

Fili-

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1596

الوطنى العربى * - 6 -
National Archives

Il nous faut une mobilisation de tous les Arabes autour de notre juste cause, qui est une cause arabe.

De toute manière, le G.P.R.A. ne doit pas perdre de vue que l'aide des pays arabes restera insuffisante. A l'effort de guerre de la France, qui a su mobiliser ses alliés de l'O.T.A.N., nous devons répondre par un effort équivalent. Les Etats Arabes, divisés et subjugués, ne peuvent le fournir.

Il nous faut frapper à d'autres portes. Et les seules qui peuvent s'ouvrir devant nous sont celles de la Chine, de l'U.R.S.S. Ces deux puissances, si notre diplomatie est à la hauteur, peuvent financer notre Révolution et armer le front de l'Ouest.

Il est temps d'agir dans ce sens.

Deux Etats africains, concurremment à la Tunisie et au Maroc, peuvent faciliter le passage des armes : le Ghana et la Guinée.

Agir vite et discrètement auprès de ces deux Etats

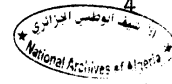
Enfin, des investigations peuvent être faites sérieusement en Amérique du Sud, au Venezuela et à Cuba en particulier.

De toute façon, nous devons, en 1960, arriver à ravitailler notre armée par l'Ouest.

Dans les premiers mois de l'année, notre objectif est l'armement et le financement de l'A.L.N. Nous devons suppléer aux méthodes artisanales.

...

.262/04/01



LA POLITIQUE ARABE

I) La Politique Nord-Africaine :

a) Analyse :

Le Congrès de la Soummam déclarait dans la plate forme :
"Les Algérien sont en même temps des Nord-Africains sincères, attachés avec passion et clairvoyance à la solidarité naturelle et nécessaire des trois pays du Maghreb . Cette solidarité doit donc se traduire naturellement dans la création d'une fédération des trois Etats Nord-Africains " .

Cette politique a été notre préoccupation première et trouvait sa concrétisation à la Conférence de Tanger le 22 Avril 1958 .

Cependant , malgré Tanger , le Maroc et la Tunisie ont continué à pratiquer une politique conditionnée par leurs relations avec la France et leurs intérêts les plus immédiats . En fait, les résolutions de la Conférence de Tanger n'ont pas été mises en application . Il faut noter que les Occidentaux , et en particulier les Américains , exercèrent des pressions sur nos partenaires Tunisiens et Marocains pour nous amener à accepter un compromis .

Il faut ajouter que les questions de revendications territoriales ainsi que celles posées par les richesses du Sahara et l'implantation toujours croissante des contingents de l'A.L.N. et des réfugiés ont été souvent des sujets de discorde, causant même des conflits sérieux .

En Tunisie où notre implantation militaire est plus massive qu'au Maroc , la situation s'est encore gravement détériorée depuis le printemps 1959 et s'est traduite notamment par des entraves à l'acheminement .

Cependant , les deux pays nord-africains et plus spécialement la Tunisie , restent des plateformes vitales pour le ravitaillement et l'armement de notre armée. Notre isolement dans ces deux pays risquerait d'entraîner l'asphyxie de notre Révolution .

المصدر: الأرشيف الوطني، علبة رقم 2G2/04/01

En ce qui concerne les Etats Arabes, il nous est permis d'être beaucoup plus exigeants. La guerre a trop duré. Notre peuple a trop souffert. L'aide des pays arabes devra donc être plus substantielle. Nous devons les en persuader. Personne n'a plus le droit de douter de notre succès et, par voie de conséquence, de nous marchandier son aide.

L'aide du monde arabe doit être en argent et en armes.

En ce qui concerne la Tunisie et le Maroc, l'aide doit se traduire également par des facilités plus larges. Il convient d'amener les deux pays frères à prendre une part plus grande dans notre effort de guerre.

Pour leur démontrer que nous sommes attentifs à leur propre diplomatie, nous devons répondre à chacune de leurs déclarations par une note d'approbation ou de désapprobation. Relever leurs moindres gestes est la seule manière de les amener à compter avec nous et à tenir compte de notre existence.

Dans l'immédiat, nous devons obtenir :

- des armes,
- de l'argent,
- des volontaires,
- la conférence des Chefs d'Etat,
- la réunion de l'Assemblée Générale des Nations Unies,
- la rupture avec la France.

Témoins de tout ce que notre peuple a enduré pendant plus de cinq années de guerre, nous devons faire comprendre aux peuples frères que leurs applaudissements ne suffisent plus.

...

نصّ معاهدة باردو المنعقدة في 12 مايو سنة 1881

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سموّ باي تونس - لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاثل، كالتّي حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار - قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين.

وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائباً مفوضاً من طرفه، فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية:

البند الأول: إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة، وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسموّ باي تونس، قا. وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني: لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان، فقد رضي سموّ باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل. ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطانان الحربيتان - الفرنسية والتونسية - وتقرران معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دواة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته، أو يعيث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية .

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع التضايا التي تهّم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدماً .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها، وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن .

الإمضاء

محمد الصادق باي

الجنرال بريار

وكتب بباردو في 12 مايو سنة 1881 .

الملحق رقم 13: النص الكامل لمعاهدة فاس 1912:

معاهدة منعقدة بين فرنسا والمغرب لتنظيم الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة:

"بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية، وحكومة الجلالة الشريفة بتأسيس حكم منظم في المغرب، قائم على السكينة الداخلية والأمن العام، ومساعد على إدخال الإصلاحات، وضمن نمو البلاد الاقتصادي، اتفقت الحكومتان على المواد الآتية:

"الفصل الأول : اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب، يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية، والدارسية والاقتصادية، والمالية والعسكرية، التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للثرب المغربي.

"وهذا النظام" الجديد" سيحفظ الوضعية الدينية، وحرمة السلطان ومكانته المعتادة، تطبيق الدين الإسلامي، وسيصون المؤسسات الإسلامية، خصوصا: مؤسسات الأحباس.

كما أنه سيتضمن تنظيم مخزن شريف على أساس إصلاحي.

"وحكومة الجمهورية ستتفاوض مع الحكومة الإسبانية في موضوع المصالح التي لها بالمغرب" من أجل موقعها الجغرافي، وممتلكاتها الأرضية على الشاطئ المغربي.

"كما أن مدينة طنجة ستحتفظ بالطابع الخاص، الذي اعترف لها به، والذي سيحدد نظامها البلدي.

"الفصل الثاني: يقبل جلالة السلطان منذ أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد إعلام المخزن، في الاحتلالات العسكرية التي تارها ضرورة لاستتباب السكينة، وتأمين المعاملات التجارية في التراب المغربي، كما أنه يقبل أن تزاول الحكومة الفرنسية كل عمل من أعمال الحراسة في المياه المغربية.

"الفصل الثالث : تتعهد حكومة الجمهورية، أن تبذل لجلالته الشريفة تأييدا دائما ضد

كل خطر سيهدد شخصه أو عرشه، أو سيقلق راحة أيلته، وسيقدم من " جانبها " نفس التأييد لو ارث العرش و لتابعيه من بعده. "

" **الفصل ال اربع** : سيصدر الأمر من جلالته الشريفة، أو من السلطات التي ينيبها، بالتدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديد، طبقا لاقتراح الحكومة الفرنسية، وكذلك سيجري الأمر في الضوابط الجديدة، وتنقيحات الضوابط الموجودة من قبل. "

" **الفصل الخامس** : ستمثل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان، بواسطة مندوب مقيم عام، حامل لكل تفويضات الجمهورية في المغرب، وساهر على تنفيذ هذا الاتفاق الحاضر. "

" وسيكون المندوب المقيم العام، هو الوسيط الوحيد بين السلطان والنواب الأجانب، وبينهم وبين الحكومة المغربية في العلاقات التي لهم معها، وسيكلف - خصوصا - بالقضايا التي تهم الأجانب في المملكة الشريفة. "

" وباسم الحكومة الفرنسية سيصادق على كل الأوامر الصادرة عن جلالته الشريفة ويأذن بنشرها. "

" **الفصل السادس** : سيكلف نواب فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل " المغرب " وحماية الرعايا المغاربة والمصالح المغربية في الخارج. "

" ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يعقد اي عقد ذي صبغة دولية، دون رضى سابق من حكومة الجمهورية الفرنسية. "

" **الفصل السابع** : حكومة الجمهورية الفرنسية و حكومة جلالته الشريفة، سيحددان - باتفاق مشترك أصول تنظيم مالي، يسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة، وجباية مداخيل المملكة بانتظام، مع رعاية الحقوق المخولة لحامل سندات الديون العمومية

المغربية. "

"**الفصل الثامن** : يتمتع جلالته الشريفة من أن يعقد في المستقبل، أرسا أو بواسطة،
أي سلف عمومي أو خصوصي، أو يمنح أي امتياز على أي شكل كان دون ترخيص
من الحكومة الفرنسية. "

"**الفصل التاسع** : سيقدم هذا الاتفاق الحاضر، لمصادقة حكومة الجمهورية الفرنسية،
ووثيقة هذه المصادقة سترفع إلى جلالته السلطان في أقصر أجل ممكن. "
" وإقراره بما هو أعلاه، حرر الموقعان الاتفاق الحاضر وختماه بطابعيهما . وضع

بفاس في 30 مارس 1912 - موافق 11 ربيع الثاني 1330

توقيع (2)

عبد الحفيظ

سلطان المغرب

توقيع (1)

رينو

سفير فرنسا

المصدر: أبي الهدى محمد الباقر محمد بن عبد الكبير الكتاني: مصدر سابق، ص ص 439-441

الملحق رقم 14: أسماء و مراكز و مهن قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي

الاسم	المركز والمهنة
قس / جون ديوي	رئيس المؤتمر (طبيب ، تلقى تعليمه الجامعي في إحدى الجامعات الأمريكية) .
قس / روبوسانا	نائب الرئيس (قس ، حاصل على الدكتوراه الفخرية في الآداب من جامعة ماكنلي بأمريكا) .
سولومون بلاتيحي	السكرتير العام (رئيس تحرير صحيفة Ntsala بكمبرلي ، ومؤلف العديد من الكتب) .
مونتسوا	السكرتير الإداري (محام امام المحكمة العليا بجوهانسبرج) .
د. كاسيمي	أمين الصندوق (محام امام المحكمة العليا بجوهانسبرج ، تلقى تعليمه في جامعة كولومبيا واكسفورد) .
بايكيلا	المتحدث الوطني (مقاول بناء) .
قس / مكوبولي	الزعيم الروحي للمؤتمر (قس ميثودستي) .
قس / نجكاييا	مساعد الزعيم الروحي (رئيس الكنيسة الاثيوبية) .
ماكجاثو	نائب الرئيس (رئيس الكنيسة الميثودية لويلز - تلقى تعليمه الجامعي في بريطانيا) .
مانجينا	نائب الرئيس (محام - تلقى تعليمه الجامعي في بريطانيا) .
بليم	نائب الرئيس (رجل اعمال) .

المصدر: إبراهيم نصر الدين: مرجع سابق، ص 37

الملحق رقم 15: لقاء بين فرحات عباس و باتريس لومومبا:

ORIGINE ET		VALEUR ET DATE	RENSEIGNEMENT
B.71 () PAYS D'AFRIQUE (autres que MAROC - TUNISIE - LIBIE - EGYPTE) AIDE DIPLOMATIQUE aux REBELLES ALGERIENS FICHE N° B.71 (1) 1962		H. - S.D.M.C.E. No 31E27/A du 7.8.60.	- Anné du SOMALI, au GPR, pour la reconnaissance de ce régime par les Pays Africains. A la quatrième conférence africaine qui aura lieu à DJIBI ADECH, du 14 au 20 Juin 1960, le SOMALI soumettra toutes suggestions concernant à une reconnaissance " en bloc " du " Gouvernement provisoire algérien " par les Etats Africains.
2 -	MONDE ISLAMIQUE du 30.7.1960	NP n.c. 29.7.1960	- Reconnaissance prochaine du G.P.R.A. par le COMRO - Monsieur Patrice LUMUMBA, Président du Gouvernement de la République du COMRO, a affirmé aux représentants du F.L.N., que son Gouvernement compte reconnaître bientôt le Gouvernement algérien. C'est à Monsieur CHAMBERLAIN, représentant F.L.N. à NEW-YORK que le Président LUMUMBA a fait cette déclaration en l'assurant de l'admiration du peuple congolais pour la lutte que mène le peuple algérien ./..
3 -	DOSSIER "E" FICHE DU 11.8.1960	P A	- Entrepreneurs LUMUMBA - FERRAT ABBAS. FERRAT ABBAS, KRUI et YAZID se sont entretenus avec LUMUMBA de la coordination entre les deux Gouvernements et de la reconnaissance du GPR.A. par les Congolais. Le GPR.A. qui voudrait obtenir cette reconnaissance à court et par tous les moyens envisage ses représentants à COMKARY et AOKA de l'arrivée éventuelle au Congo de technicien de la radiodiffusion SERGE MICHEL. NOTE: SERGE MICHEL est le commentateur de presse de la radio tunisienne en langue française dont les propos anti-français sont particulièrement odieux. Note fichier: SERGE MICHEL : KOKOSZINSKI Maczeslan ; alias MICHEL.

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي باريس، علبة رقم 1H/1596

ميراث استعماري ثقيل بأن يظلوا أدنى درجة من غيرهم ، يدل على ذلك . ان هدفنا هو القضاء على الشقوق الموجودة في جدارنا ، فلن تكون أحرارا كاملين طالما وجد في بلادنا آتاس منحون .

لذلك كان مجهودنا في الميدان الاجتماعي هاما ، فبلدنا من البلدان القلائل التي خصصت عشر الميزانية للصحة العمومية ، وقد مكن عملنا لفائدة الطفولة البائسة من تحقيق نتائج لم تتحصل عليها بلدان عديدة بـعـد مجهودات سنوات عديدة .

ان اطفال شهدائنا مثل ماسحي الاحذية الصغار الذين كانوا جزءا من اللوحة الجزائرية قبل الاستقلال ينلهي بهم السواح قد وجدوا اليوم في مراكز مريحة وسائل وجود وتكوين تعطيههم كل الفرص ليكونوا من بين احسن بناء المجتمع الجديد .

ضرورة الوحدة الافريقية

ان ما نريده لانفسنا نريده ايضا للاخرين . لقد اقمنا الدليل على ذلك بالاعمال ومساندتنا المتينة والدائمة لكوبا مهما كان ثمنها واعانتنا المالية والمادية لانغولا وموزامبيق ، ولفينيا المسماة بالبرنغالية ، ولافريقيا الجنوبية مثل مساندتنا الدائمة لكل حركات التحرير . كل هذا يعبر عن وفائنا لبدا ثابت هو حق الشعوب في تقرير مصيرها وعن تصلبنا ازاء الامبريالية والاستعمار .

ان تحرير البلدان التي ما تزال مستعمرة في افريقيا هو شرط لحرية ووحدة ورقى القارة الافريقية . وهذا ما ساهمنا في اقراره باديس ابابا .

ان ضرورة الوحدة الافريقية قد سجلت في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية التي عرفنا كيف نبقي اوفياء لها حتى عندما تعلق الامر بالنزاع الذي حدث مع المغرب .

ان عملنا لفائدة الوحدة الافريقية اختيار اساسي لاننا مقتنعون بان استقلالنا وتطورنا مرتبط ارتباطا متينا بكل القارة الافريقية . كما ان كل

الملحق رقم 17: دستور الجزائر 1963

المبادئ و الأهداف الأساسية

المادة الأولى: الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية.

المادة 2: و هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و العالم العربي و إفريقيا.

المادة 3: شعارها "الثورة من الشعب و للشعب".

المادة 4: الإسلام دين الدولة و تضمن الجمهورية لكل فرد احترام أرائه و معتقداته و حرية ممارسة الأديان.

المادة 5: اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة.

المادة 6: علم الدولة أخضر و أبيض يتوسطه هلال و نجم أحمران.

المادة 7: عاصمة البلاد الجزائرية هي مدينة الجزائر، مقر المجلس الوطني و الحكومة.

المادة 8: الجيش الوطني جيش شعبي، و هو في خدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني.

- و هو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

المادة 9: تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها و اختصاصها.

تعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية و الاقتصادية و الاجتماعية.

المادة 10: تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في:

- صيانة الاستقلال الوطني و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية.

- ممارسة السلطة من طرف الشعب الذي يؤلف طبيعته فلاحون و عمال

و متقنون ثوريون.

- تشييد ديمقراطية اشتراكية، و مقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله، و ضمان حق العمل و مجانية التعليم، و تصفية جميع بقايا الاستعمار.

المصدر: دستور الجزائر، ص ص 3، 4

-السلام في العالم.

- استتكار التعذيب و كل مساس حسي أو معنوي بكيان الإنسان.

المادة 11 : توافق الجمهورية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و تتضمن إلى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري و ذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي.

الحقوق الأساسية

المادة 12: لكل المواطنين من الجنسين نفس الحقوق و نفس الواجبات.

المادة 13: لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره حق التصويت.

المادة 14: لا يجوز الاعتداء على حرمة السكن، و يضمن حفظ سر المراسلة لجميع المواطنين.

المادة 15 : لا يمكن إيقاف أي شخص و لا متابعته إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون و أمام القضاة المعيّنين بمقتضاه و طبقا للإجراءات المقررة بموجبه.

المادة 16: تعترف الجمهورية بحق كل فرد في حياة لائقة و في توزيع عادل للدخل القومي.

المادة 17: تحمي الدولة الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع.

المادة 18: التعليم إجباري، و الثقافة في متناول الجميع بدون تمييز إلا ما كان ناشئا عن استعدادات كل فرد و حاجيات الجماعة.

المادة 19: تضمن الجمهورية حرية الصحافة، و حرية وسائل الإعلام الأخرى، و حرية تأسيس الجمعيات، و حرية التعبير، و مخاطبة الجمهور و حرية الاجتماع.

المادة 20: الحق النقابي، و حق الإضراب، و مشاركة العمال في تدبير المؤسسات معترف بها جميعا، و تمارس هذه الحقوق في نطاق القانون.

المادة 21: تضمن الجمهورية الجزائرية حق الالتجاء لكل من يكافح في سبيل الحرية.

المادة 22 : لا يجوز لأي كان أن يستعمل الحقوق و الحريات السالفة الذكر في المساس باستقلال الأمة و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنية و مؤسسات الجمهورية و مطامح الشعب الاشتراكية، و مبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني.

- 0 - 241 008.03.002



Le panafricanisme du leader guinéen est ^{la base} ~~partie~~ de toute ~~la~~ politique. "Nous disons qu'il y a une nation ~~ghanéenne~~ une Nation Guinéenne une Nation Algérienne ect... mais par-dessus ces nations il y a une nation africaine et c'est à sa formation que nous travaillons" déclarait récemment un des proches collaborateurs du Président Guinéen « Sékou-Touré s'élevant contre ce qu'ils appellent une "prétendue opposition" entre l'Afrique Noire et l'Afrique Blanche. ~~Pour-tant~~ il ne s'agit là que d'un thème de manœuvre des colonialistes et de leurs agents."

"Toujours pa"

Ainsi l'ensemble Ghana, Guinée, Mali qui tend aujourd'hui à s'édifier ne constitue pour les tenants du panafricanisme qu'une étape dans l'édification d'ensemble plus vaste.

D'un autre côté d'autres ensembles s'esquissent - plus prudents, peut être plus réalistes, leurs leaders donnent la priorité à la coopération technique et économique entre Etats africains, à l'accroissement des échanges commerciaux et à l'établissement de voies de communications ~~et~~ territoriales marquant la première étape de ces regroupements.

La seconde caractéristique et la plus importante, c'est qu'ils s'établissent avec l'aide et sous l'auspice de l'impérialisme.

Nous voyons ainsi les deux tendances ^{principales} préétablies du mouvement unitaire africain - Une première tendance dite panafricaine se définit et se précise dans la lutte anti-impérialiste, son objectif est l'unité de tout le continent & bien qu'elle se manifeste déjà en des dimensions plus modestes.

La seconde tendance ^{inspirée par} ~~inspire et subvertit~~ les anciennes puissances colonisatrices recherche à opérer des regroupements limités dans l'espace et dans leur contenu. Elle n'est que plus dangereuse parcequ'elle liant les pays où la conscience politique est la plus avancée (Sénégal, Niger) aux pays où les gouvernements pro néocolonialistes sont les plus solidement assis (Cote d'Ivoire) elle freine et dans certains cas paralyse le mouvement révolutionnaire africain.

./...



PANAFRICANISME ET ARABISME :

L'importance du panafricanisme en tant que mot d'ordre a même de mobiliser les masses africaines est telle qu'une idéologie aussi puissante, aussi exclusive que l'arabisme est obligé de lui sacrifier.

Ami La R A U veut aujourd'hui être le premier pays africain. Le Président ^{parle} de libération de la "Patrie Africaine" et à la conférence de Casablanca il a même déclaré que son pays aidait l'Algérie parcequ'elle était "le portail indispensable" dans leurs relations avec l'Afrique. Est-ce là simple propos de circonstances ou esquisses d'une doctrine ? La question reste posée.

REBROUPEMENTS NEO COLONIALISTES :

Face a ce courant panafricain (libération et unitaire) et s'appuyant sur la "tendance régionaliste" que nous avons évoquée tout à l'heure le colonialisme opère une reconversion de ses structures.

Abandonnant le pouvoir politique à des gouvernements qu'il sait lui être acquis et sur lesquels il garde des moyens de pression le colonialisme ne se soucie plus que de préserver ses intérêts vitaux.

Il en est ainsi dans les pays de l'ancienne communauté française et dans les anciennes colonies anglaise excepté au Ghana dont la position demande a être nuancée.

- C'est cette politique que la conférence africaine qui s'est tenue à Tunis a dénoncée comme "Néo colonialiste"

- Elle se caractérise par une assistance "technique et économique" fournie exclusivement par l'occident. L'ancienne puissance occupante fournissant les cadres de l'armée de l'administration et de même qu'elle conserve des bases militaires dans le pays.

./...

1961

PAYS D'AFRIQUE
(autres que MAROC - TUNISIE - LIBYE - EGYPTE)
AILE EN PERPETUEL SUR HEBELLES ALGERIENS

FICHE N° 2.75 (2)

1961

RENSEIGNEMENT

C.E.S.

ORIGINE ET REFERENCE	SOURCE	VALEUR ET DATE
C.A.C. / Z.E.C. N° 2.368 du 2/12/61	Interrogatoire	F/3 25/11/61
S.D.E.C.E. N° 6.414/N du 22/12	S.D.E.C.E.	B/2 Oct./Nov. 1961

Arrivée de Soldats noirs au Camp du MELLEQUE

SY 91 L 75 (région OUEZZA), il se confirme que l'adjoint du 43^e Bataillon aurait d'un Détachement de 200 Soldats noirs venus d'un (S.D.E.C.E.) pays d'AFRIQUE. Selon AIT RANDANE Nourredine, il s'agirait de maquisards congolais. --

Formation de terroristes ANGOLAIS dans un Camp F.L.N. du MAROC

Deux jeunes noirs originaires de l'ANGOLA sont arrivés au Camp F.L.N. de KEBDANI vers le 15/10/61. Ils y ont suivi des cours de sabotage. Dix d'entre eux ont quitté le camp le 24 ou le 25 Novembre pour rentrer en ANGOLA. Deux sont morts à la suite d'une maladie.

NOTE : -- Roberto HOLDEN, président de l'Union des populations de l'ANGOLA, a déclaré de son côté à MEM-YOKK que 45 Angolais étaient actuellement entraînés aux tactiques de la guérilla, par les forces du F.L.N.; 55 autres Angolais doivent prochainement suivre un stage semblable. --

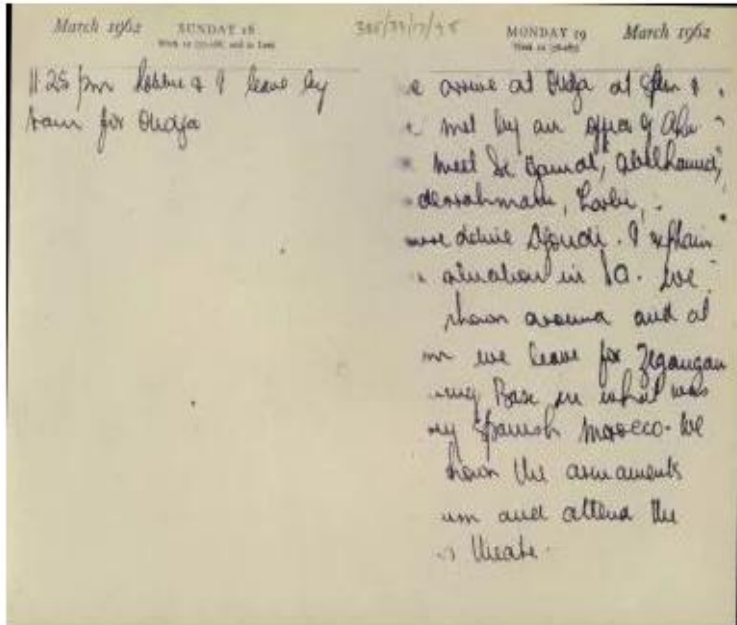
1961

ABBREVIATIONS : NP : Non Précisée - P : Protégée - HC : Honorable Correspondant - NC : Non Cotée - VI : Voir Texte

المصدر: الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي بباريس، علبة رقم 1H/ 1754

	SOURCE	VALEUR ET DATE	RENSEIGNEMENT	ORIG
3- HL	Message 313 du 9.8.1961 de GENESURER DAKAR.	B/I A oct 1961	- Encadrement et emplacement <u>Mill-F.L.N.</u> Camp entraînement jeunes gens maliennes évalué à 400 hommes encadrés par personnel F.L.N. se trouverait à AGUELHOC 100 kilomètres sur TESSALIT.	08E
4 HL	BRH N° 33 du 9.8.1961 Tr. N° 607 du 11.8.1961 CS704 N° 1	NC NP	- <u>Recrutement d'éléments ghanéens, guinéens et maliens en vue action souterraine F.L.N. sur SAHARA.</u> Des éléments ghanéens, guinéens et maliens devraient être regroupés dans la région de GAO en vue d'une action de soutien au F.L.N. dans le sud du SAHARA. Cependant aucune arrivée de ghanéens ou de guinéens n'a encore été signalée. Un camp de 400 maliens encadrés par des éléments du FLN serait installé dans la région d'AGUELHOC.	1.50
5 -	AFRANCE ESPAGNE n°1528/ Attaché Milli- taire du 6.11. 1961 (B.E. n° 7003/EMGIN/Gen/ CER/B du 16.11. 1961)	N.S.C. 30.10.61	- <u>Présence au camp F.L.N. de DAR KEDANI de noirs enrôlés.</u> Des renseignements indiquent que le 11 de ce mois, 24 noirs enrôlés ont été incorporés au camp algérien de DAR KEDANI et ont commencé leur instruction. L'arrivée de nouveaux contingents est attendue ./.	1.55
6 -	Z.S.O./13me D.I. n° 1887 du 7 Novembre 1961 (B.E. 2868/CAO/ du 17.11.1961)	E/6 V. Texte	- <u>Présence de camerounais au Camp de SEGARGAN</u> 7 camerounais sont arrivés fin juillet au camp de SEGARGAN pour suivre la même formation que les recrues du F.L.N. Selon le rallié ils sont destinés à devenir des cadres, qui, à l'issue de leur stage, retourneraient au CAMEROUN (ils ont à l'instruction au F.E.C.). (Déclaration de ADJA Beayabla O/Djillali, djouadi à la 1re Section/1re Cie/9me Bataillon - rallié le 3 Novembre au poste de FORT SAINT-LOUIS). ABREVIATIONS: NP: Non Précisé - P: Proférée - HC: Honorable Correspondant - NC: Non Cotée - VI: Voir liste.	1.55

الملحق رقم 20: مذكرات سفر مانديلا إلى شمال إفريقيا



Légende: Courrier manuscrit archivé au [Mandela Memory Centre](#).

Autre page du journal datée du 19 mars 1962. Le jour où le cessez le feu est annoncé en Algérie.

« Nous sommes arrivés à Oujda à 8h du matin. Attendus par un groupe de l'ALN. Nous avons rencontré Si Jamal (de son vrai nom Chérif Belkacem), Abdelhamid (de son vrai

nom Nourredine Djoudi), Abderrahmane (?), Larbi (?), (..) sommes (..) par Djoudi. (..) expliquons notre situation en SA (Afrique du Sud). Nous visitons les environs et le matin nous allons partir vers la base de l'armée à Zegangan près du Maroc Espagnol (dans le Nador). On nous montre les armements et nous assistons au théâtre (pièce de théâtre ou champ opérationnel?). »

المصدر:

[Http://7our.wordpress.com/2013/12/06/mandela-algerien/](http://7our.wordpress.com/2013/12/06/mandela-algerien/)

Consulté le : 28/08/2017

الملحق رقم 21: صور لبعض الثوار الأفارقة رفقة قادة جزائريين

نيلسون مانديلا خلال إقامته في الجزائر في عام 1962 للتدريب العسكري
Nelson Mandela during his stay in Algeria in 1962 for military



Légende: photo de groupe dans le camp ALN au Nador. De gauche à droite : en compagnie de combattants inconnus, le beau père de Cherif Belkacem en noeud papillon, Cherif Belkacem, Nelson Mandela, Mohamed Lamari, Hamilcar Cabral, et

Noureddine Djoudi.



المصدر:

<http://www.quid.ma/international/voici-pourquoi-nelson-mandela-n-a-jamais-reconnu-la-rasd>

Consulté le : 2017/08/28



Dr. NETO, Président du mouvement de libération angolaise puis président de la République d'ANGOLA formé militairement avec ses compagnons de Lutte dans la Révolution Algérienne et après l'indépendance de l'Algérie.
De droite à gauche : Cherif MESSAADIJA - Dr. NETO - Djelloul MALAIKA

Mohamed GUENTARI, Op-Cit, p 876

المصدر:



De gauche à droite : OSCAR MONTIRO-EDOUARDO MANDLAI
Les deux responsables du Mouvement de libération MOZAMBIQUE.
Djelloul MALAIKA , Moudjahid , est chargé des mouvements de
Libération de l'Afrique en Algérie.

Mohamed GUENTARI, Op-Cit, p 879

المصدر:

بييليو نغرافية

الأطروحة

أولاً: المصادر:

1- الوثائق الأرشيفية:

أ- الأرشيف الوطني

- علبة رقم 2G2/04/01

- علبة رقم 2G1/008/03

- علبة رقم 2G1/008/03/002

ب- أرشيف ولاية قسنطينة

- Recueil chronologique des lois, ordonnances, décrets, arrêtés, circulaires, Archives de la wiliaya de Constantine, UB : 530 (Statut organique de l'Algérie)

- الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي / باريس CADF

- علبة رقم 1H/1754

- علبة رقم 1H/1596

2- المصادر المطبوعة:

- وثيقة (بيان) أول نوفمبر 1954

- ابن عبد الكبير الكتاني أبي الهدى محمد الباقر محمد: ترجمة، الشيخ محمد الكتاني

المسماة أشرف الأمانى بترجمة الشيخ سيدي محمد الكتاني، تقديم، محمد بن عبد

الكريم الخطابي، تحقيق، نور الهدى عبد الرحمن الكتاني، ط1، دار ابن الحزم

للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2005

- بانيكار ماديهورك: الثورة في إفريقيا، ترجمة، رافائيل جرجس، مراجعة، محمد محمود الصياد، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، 1964
- بطرس غالي بطرس: منظمة الوحدة الإفريقية، دار الجيل للطباعة، القاهرة، 1964
- تيفود جري ألبير: إفريقيا الثائرة، تعريب، نجدة هاجر، سعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة و التوزيع والنشر، بيروت، 1960
- ثامر الحبيب: هذه تونس، تقديم، الرشيد ادريس، مراجعة و تحقيق، حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988
- جليسي جوان: ثورة الجزائر، ترجمة، عبد الرحمان صدقي أبو طالب، مراجعة، راشد البراوي، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، القاهرة، 1966
- جيبسون ريتشارد: حركات التحرير الإفريقية، النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، ترجمة، صبري محمد حسن، مراجعة و تقديم، حلمي شعراوي، الهيئة العامة للشؤون و المطابع الأميرية، القاهرة، 2002
- حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة، نجيب عياد، صالح مثلولي، موقف للنشر، الجزائر، 1994
- حياة تحد صمود، مذكرات سياسية، 1945-1962، ترجمة، عبد العزيز بوبكير، علي قسايسية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004
- خوجة حمدان بن عثمان: المرأة، تقديم و تعريب و تحقيق، محمد العربي الزبيري، طباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007
- الخياط محمد أبو الفتوح: الوحدة الإفريقية، دار المعارف، مصر، 1965

- خير الدين محمد: مذكرات الشيخ محمد خير الدين، الجزء 1، مطبعة دحلب، الجزائر،
1985
- دستور الجزائر 1963
- دفي جيمس: الاستعمار البرتغالي في إفريقيا، تر: الدسوقي حسنين المراكبي، مراجعة
و تقديم، محمد صبحي عبد الحكيم، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1963
- الرفاعي عبد العزيز: الحركة القومية في إفريقيا أصولها نشأتها تطورها، المكتبة
العالمية، القاهرة، 1962
- رفلة فيليب: جمهورية الجزائر سياسيا و اقتصاديا و طبيعيا، المكتبة الانجلومصرية،
القاهرة، 1956
- رياض زاهر: استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، 1965
- استعمار القارة الإفريقية و استقلالها، دار المعرفة، مصر، 1966
- رياض محمد، عبد الرسول كوثر: إفريقيا دراسات لمقومات القارة، ط 2، دار النهضة
العربية، بيروت، 1973
- زغلول سعد: مأساة الكونغو، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، د.ت
- سيكوتوري أحمد: إفريقيا و الثورة، ترجمة، مجموعة من الاختصاصيين، مراجعة،
أديب اللجمي، ط 2، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1968
- غينيا بعد عام من استقلالها، دون الدار القومية للطباعة و النشر،
القاهرة، د.ت

- شارل ديغول: مذكرات الحرب- الأمل- التجديد 1958 - 1962، ترجمة، سموحي فوق العادة، مراجعة، أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971
- مذكرات الحرب- الوحدة- 1942-1944، ترجمة، عبد اللطيف شرارة، مراجعة، أحمد عويدات، ط 2، منشورات عويدات، 1982
- طاهر أحمد: إفريقيا في مفترق الطرق، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، القاهرة، د.ت
- الفاسي علال: الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، ط 7، دار أبي رقرق للطباعة و النشر، الرباط، 2010
- فانون فرانتز: من أجل إفريقيا، ترجمة، محمد الميلي، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980
- فائق محمد محمد: عبد الناصر و الثورة الإفريقية، دار الوحدة، بيروت، 1980
- فيت ادوارد: جنوب إفريقيا، ديناميكية حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، دون ترجمة، أكسفورد براس، لندن، 1966
- مانديلا نلسون: مذكرات مانديلا حوار مع نفسي، ترجمة، حنان محمد كسروان، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، لبنان، 2013
- رحلتي الطويلة من أجل الحرية، ترجمة، عاشور الشامس، جمعية نشر اللغة العربية، جنوب إفريقيا، 1998
- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2010
- مقلد محمد يوسف: موريطانيا الحديثة غابرها و حاضرها أو البيض في إفريقيا السوداء، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1960

- مهساس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة ، الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002
- هاتش جون: تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة، عبد العليم السيد منسي، مراجعة، محمد أنيس، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، مصر، 1969
- ووديس جاك: جذور الثورة الإفريقية، ترجمة، و تعليق، أحمد فؤاد بليغ، مراجعة، عبد المالك عودة، الهيئة المصرية للتأليف و النشر، القاهرة، 1971

3- الجرائد:

- 4- جريدة المقاومة الجزائرية، العدد 8، 11-03-1957، ط3 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2012
- المجاهد: خريطة المستعمرات الأوربية في إفريقيا، عدد 21، 01-04-1958
- رسالة موجهة إلى شباب الأوطان المضطهدة، عدد 25، 14-06-1958
- ثورة الجزائر 1954، عدد 27، 27-07-1958
- تحية لغينيا، جريدة المجاهد، عدد 10، 30-10-1958
- المارد الإفريقي يتحرك، العدد 38، 17-03-1959
- انتصارات جديدة لشعوب إفريقيا ، عدد 51، 21-09-1959
- أحمد سيكوتوري، زعيم يعيش مع الشعب، عدد 56، 30-11-1959
- الثورة الجزائرية و تحرير إفريقيا، العدد 66، 18-04-1960
- إفريقيا و الأفارقة، عدد 86، 02-01-1961

- حقائق عن ثورة أنغولا، العدد 101، 31-07-1961

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم الدسوقي ناهد: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008

- إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 1998

- الإبراهيمي طالب أحمد: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي عيون البصائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997

- من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1972 إبراهيم حلمي محروس: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004

- أجرون شارل روبير: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919، ج 2، ترجمة، م.حاج مسعود، ع. بلعربي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007

- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985

- أمين سمير: المغرب العربي الحديث، ترجمة، كميل قيصر داغر، دار الحداثة، بيروت، 1981

- أندري جوليان شارل: إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، ترجمة، المنجي سليم، الدار القومية للطبع، تونس، 1976

- أوليفر رونالدو ، أتمور أنتوني: إفريقيا منذ عام 1800، ترجمة، فريد جورج بوري،
مراجعة، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، الهيئة العامة للشؤون و المطابع الأميرية، القاهرة،
2005
- بجاوي محمد: الثورة الجزائرية و القانون 1960 - 1961، دار الرائد للكتاب، ط 2،
الجزائر، 2005
- بديدة لزهري: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية و أبعادها الإفريقية، دار السبيل للنشر
والتوزيع، الجزائر، 2009
- بكاي منصف: دراسات و أبحاث في تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء ، دار الأمة،
الجزائر، 2017
- دور الجزائر في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأم
للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2017
- بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة،
الجزائر، 2009
- بوالطمين لخضر جودي: لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،
1987
- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، البصائر الجديدة
للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013
- بورعدة رمضان: الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم
والخلاص، منشورات بونة للبحوث و الدراسات، الجزائر، 2017

- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985
- بيتس ر.ن: أساليب السيطرة الأوروبية و مؤسساتها، تاريخ إفريقيا العام 1880-1935، المجلد السابع، مراجعة، م. أسواجو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990
- تركي رابح: التعليم القومي و الشخصية الوطنية 1931 - 1956، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1975
- توبور هيلين دالميدا: إفريقيا في القرن العشرين، تعريب، صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013
- توردوف ويليام: الحكم و السياسة في إفريقيا، ترجمة، كاظم هاشم نعمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، د.ت
- جاسم ظاهر محمد: إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال دراسة تاريخية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003
- دراسات تاريخية في العلاقات العربية الإفريقية، دار شموع الثقافة للطباعة و النشر و التوزيع، ليبيا، 2003
- الجمل شوقي عطا الله، إبراهيم عبد الله عبد الرزاق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهرة، الرياض، 2002
- الجمل شوقي: كشف إفريقيا و استعمارها، ط2، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، 1980
- العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974

- حافظ حمدي، الشرقاوي محمود: كفاح شعب ومستقبل أمة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت
- حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999
- حمادة البخاري: فلسفة الثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005
- خليفي عبد القادر: محطات من تاريخ الجزائر المجتهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
- دبش اسماعيل: السياسة العربية و المواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع
- ذواوي زهير: تحولات العمل الوطني التونسي سنوات الثلاثين 1929 - 1939، الأطلسية للنشر، تونس، 2003
- رزاق عبد الرحمن: تجارة الجزائر الخارجية صادرات الجزائر ما بين الحربين العالميتين، ش و ن ت، الجزائر، 1976
- الريس عفراء عطاء عبد الكريم: نلسون مانديلا حياته و دوره السياسي، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2015
- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- زوزو عبد الحميد: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
- تاريخ الاستعمار و التحرر في إفريقيا و آسيا، دار هومه، الجزائر، 2012

- دور المهاجرين الجزائريين في فرنسا 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974
- ساغلييف. ي ، فاسلييف. ج: موجز تاريخ إفريقيا، تعريب، أمين الشريف، مؤسسة العصر الحديث، القاهرة، د.ت
- سامبسون أنتوني: مانديلا السيرة الموثقة، ترجمة، هالة النابلسي ،غادة الشهابي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001
- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1954، المجلد الثاني، ط 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005
- سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات و آفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000
- سيد محمود: إفريقيا و الأطماع الغربية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009
- الشابي منصف: صالح بن يوسف حياة كفاح، دار الأقواس للنشر، تونس، 1990
- صاري الجيلالي ، قداش محفوظ: المقاومة السياسية 1900-1954، ترجمة، عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987
- الصافي سعيد: بن بلة يتكلم، ط2، منشورات عوريبيا، تونس، 2012
- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع، 2013
- طاهر أحمد: فصول من الماضي و الحاضر، دار المعارف، القاهرة، 1979
- الطاهري حمدي: إفريقيا بين الاستعمار و الاستقلال، ج 1 إفريقيا تحت نير الاستعمار، مكتبة الآداب، القاهرة، 1998

- الطوير أحمد امحمد: تاريخ حركات التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث في الوطن العربي و إفريقيا و آسيا و الأمريكتين، منشورات تانيت، الرباط، 1998
- عباس محمد: ديغول و الثورة الجزائرية، دار هومه، الجزائر، 2007
- عميري ليندة: معركة فرنسا حرب الجزائر بفرنسا، تعريب، فضيل بومالة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013
- عيسى مخول: موسوعة الحروب و الأزمات الإقليمية في القرن العشرين، بيسان للنشر و التوزيع و الاعلام، لبنان، 2007
- غنيمي الشيخ رأفت: إفريقيا في التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة و النشر، القاهرة، 1982
- فاضلي إدريس: حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة و دليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
- فرغلي علي تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر الكشوف الاستعمار الاستقلال، العلم و الإيمان للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2008
- فريمو جاك: فرنسا و الإسلام من نابليون إلى ميتيران، ترجمة، هشام صالح، دار الأرض للنشر، قبرص، 1991
- فوتيه كلود: إفريقيا للإفريقيين، تر: أحمد كامل يونس، دار المعارف ، القاهرة، د.ت
- فيج جي دي: تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة و تقديم و تعليق، السيد يوسف نصر، مراجعة، بهجت رياض صليب، دار المعارف، القاهرة، 1982
- القوزي محمد علي: في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2006
- كارنيه ريموند: الحرب العالمية الثانية 1942-1945، الجزء 2، ترجمة، سهيل سماحة، انطوان مسعود، ط2، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983

- كي زيربو جوزيف: تاريخ إفريقيا السوداء، القسم 2، ترجمة، يوسف شلب الشام، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1984
- كيامبياتا لويس نيتو: أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية و الجدل السياسي، جويلية 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- لونيبي رايح: رؤساء الزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011
- ماندوز أندري: الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة، ميشال سطوف، المؤسسة الوطنية للنشر و الأشهار، الجزائر، 2007
- المبروك يونس محمد: تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية 1952-1977، اللجنة الثورية للثقافة و الإعلام، 2007
- محروس اسماعيل حلمي: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، الجزء 2، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002
- المسلماني أحمد: طريق الثورة صعود و هبوط العالم العربي، دار ميريت، القاهرة، 2005
- معدي الحسن الحسيني: موسوعة أشهر الثوار في العالم، دار النهار للنشر، مصر، 2012
- مقالاتي عبد الله: الثورة الجزائرية و إفريقيا صفحة دبلوماسية ناصعة، شمس الضياء للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013
- الثورة الجزائرية و إفريقيا، الضياء للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013
- الثورة الجزائرية و إفريقيا، صفحة دبلوماسية ناصعة، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2012

- المرجع في تاريخ الثورة و نصوصها السياسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
- مكرم محمد مختار أمين: أضواء حول إفريقيا، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، دت
- ملايم موسى: الرئيس هواري بومدين، دار الهدى، 2017
- موسى عائدة: العبودية في إفريقيا، دار الشروق، الجزائر، 2009
- موسى علي ، الحمادي محمد: جغرافية القارات، دار الفكر، دمشق، 1982
- نصر الدين إبراهيم: حركة التحرير الوطني لجنوب إفريقيا، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1989
- هلال عمار: أبحاث و دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995
- وطبان عبد العزيز: الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون تاريخ
- ولد خليفة محمد العربي: الاحتلال الاستيطاني للجزائر، مقارنة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، ط 3، منشورات ثالة، الجزائر، 2010
- الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، ط 2، دار هومه، الجزائر، 2007
- ويدنر رونالد: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة، راشد البدر اوي، دار الجيل للطباع، د.ت، القاهرة
- يوسف محمد: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة، محمد شريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين لاستقلال الجزائر، الجزائر

ثالثا: المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

- ABBAS Farhat : La nuit coloniale Guerre et révolution d'Algérie, Editions ANEP, Alger, 2006
- ADDI Lahouari : De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale « économie et société », ENL, Alger, 1985
- AGERON Charles Robert : Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1964, Presses universitaires de France, Paris, 1964
- BART François et autres : L'Afrique continent pluriel, éditions SEDES, Belgique, 2005
- BENACHENHOU Abdelatif : Formation du sous développement en Algérie, Essai sur les limites du développement du capitalisme, 1830/1962, édition 6, O.P.U, Alger, 1976
- BYRNE Jeffrey James: Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order, Oxford University press, USA, 2016
- CHIKH Slimane : L'Algérie porte de l'Afrique, Editions Kasbah, Alger, 2000
- COLLOT Claude : Les instructions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, OBU, Alger, 1987
- COQUERY- VIDROVITCH Catherine: Les changements économiques en Afrique dans le contexte mondial (1935 -1980), Histoire générale de l'Afrique, Tome 8, Éditions Unesco, 1998
- De TOCQUEVILLE Alexis: Premier rapport sur l'Algérie Extraits du premier rapport des travaux parlementaires de Tocqueville sur l'Algérie en 1847, Edition numérique, Quebec, 2002
- DELPARD Raphaël : L'histoire des pieds-noirs d'Algérie, 1830-1962, Ed. Michel Lafon, France, 2001

- DESCHAMPS Hubert et autres : Histoire générale de l'Afrique noire, Tome 2 de 1800 à nos jours, Presse universitaire de France, Paris, 1971
- EL-HARIER Idris S : L'Afrique et la seconde guerre mondiale, Presse universitaire de France, France, 1985
- FARAJALLAH B. Sammane: Le groupe Afro-asiatique dans le cadre des nations unies, Librairie DROZ, Genève, 1963
- FERRO Marc et autres : Le livre du colonialisme, Ed. Robert LOFFONT, Paris, 2003
- GANTARI Mohamed : Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne 1954-1962, OPU, Vol 2, Alger, 2011
- GENDARME René : L'économie de l'Algérie sous-développement et politique de croissance, les Capricines, Paris, 1960
- GODWIN Têtêvi et autres: Père de l'unité africaine des peuples, sa vie, sa pensée, ses réalisations, tome1, harmattan, paris, 2000
- GRIMAUD Nicole: La politique extérieure de l'Algérie 1962-1978, Edition Rahma, Alger, 1994
- HEART Carl. W: Nelson MANDELA, Macmillan, Thailand, 2016
- HUGO Victor : Choses vues, Charpentier et Co, Paris, 1888
- JAMES W. Martin : Historical dictionary of Angola, The scarecrow Press, Toronto, 2011
- KADDACHE M, SARI D : L'Algérie pérennité et résistance 1830– 1962, OPU, Alger, 2002

- KRIGER Norman : guerilla veterans inn post, war Zimbabwe, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 1987
- LUGAN Bernard et autres : Les guerres d'Afrique des origines à nos jours, éditions Rocher, Paris, 2013
- MAAMMERI Khalfa : Les nations unies face à la question algérienne, SNED, Alger, 1969
- MAZOUNI Abdallah : Culture et enseignement en Algérie et au Maghreb, Editions Maspero, Paris, France, 1968
- MAZRUI Ali et autres : Histoire générale de l'Afrique, L'Afrique depuis 1835, tome 8, Editions UNESCO, Paris, 1989
- MOLINA Joëlle, BARTOLINI Anouk : Démocratie et système colonial, Le cas de l'Algérie, Première partie, 1830-1848, UPA, France, 2014
- MONLAU Jean : Les états barbaresques, Editions BUF, Pars, 1964
- NOUSCHI André : La Naissance du Nationalisme Algérien: 1914 - 1954, Editions de Minuits, Paris, 1962
- OUAR Larbi : Les Procès de l'impérialisme et du colonialisme français, l'Algérie Bastion de la résistance, ENL, Alger, 1986
- OULMONT Philippe, VAISSE Maurice : De Gaule et la décolonisation de l'Afrique subsaharienne, Nouvelle imprimerie Laballery, France, 2014
- OWUSU Maxwell: L'agriculture et le développement rural, Histoire générale de l'Afrique, Tome 8, Éditions Unesco, 1998
- SURET CANAL Jean : La république de Guinée, Editions sociales, Paris, 1970

- TAPIE Victor.L : France in the age of Louis XIII and Richeulieu, TRanslated by : D.McN. LOCKIE, Cambrdge University Press, New York, 1984
- TURIN Yvonne : Affrontement culturel dans l'Algérie coloniale, médecine et religion 1830-1880, ENAL, Ed2, Alger, 1983
- UCHECHUKWY IGWE Austine: ZIK OF AFRICA, AN APPRAISAL OF THE CONTRIBUTIONS OF DR. NNAMDI AZIKIWE TO AFRICAN SOCIO-POLITICAL AND ECONOMIC GROWTH IN THE TWENTIETH CENTURY, Global Journal of Arts Humanities and Social Sciences, No.4, 2015
- WAHL Maurice : L'Algérie, Libraire Baillière, Paris, 1882
- YAHIAOUI Fadila: Roman et Société Coloniale dans l'Algérie de l'entre-deux guerre, éditions GAM ,Bruxelles, 1985

رابعاً: الأطروحات الجامعية:

- بن فليس أحمد: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثابت و المتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، إشراف الأستاذ الدكتور سليمان الشيخ، السنة الجامعية 2007-2008
- بلبالي عبد الكريم: الثورة الجزائرية و علاقاتها بالدول الإفريقية 1954-1962، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف الدكتور مبارك جعفري، جامعة أدرار، السنة الجامعية 2016-2017
- زغيدي محمد لحسن: الثورة الجزائرية بين البعد الإفريقي و الإستراتيجية العسكرية ومشروع السلم 1954-1965، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف الأستاذ الدكتور بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013

- عامر الهادي: مواقف الدول الإفريقية من الثورة الجزائرية 1954 - 1962، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، إشراف الدكتورة شتوان نظيرة، جامعة الجزائر 2، 2015-2016

- ليتيم عيسى: دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا و العالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ الدكتور على أجقو، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2015-2016

خامسا: الجرائد و المجلات:

1- باللغة العربية:

- بكاي منصف: دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 1

- بن شرقي حليبي: تطور التيار الاستقلالي في الجزائر بعد مجازر ماي 1945، قراءة في الخفيات و الأبعاد، مجلة عصور الجديدة، عدد 9 ، 2013

- بن قويدر نور الدين: المدى التحرري و تراجع الاستعمار في إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 5، نوفمبر 2016

- تركي رابح: ابن باديس و الشخصية الجزائري، مجلة الأصالة، العدد 2، ماي 1971

- جريدة اليوم السعودية، عدد 10918، 7 ماي 2003

- حلوش عبد القادر: حركة التنصير في الجزائر عهد الاحتلال، مجلة الرؤية، عدد 1، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 1996

- رايح تركي: الصراع بين جمعية العلماء و الإدارة الفرنسية، مجلة الثقافة، العدد 85،
جانفي 1985
- سليمان يوسف: جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا 1894 - 1962
مجلة الدراسات الإفريقية، عدد 5، 2016
- شيبان عبد الرحمن: مقدمة مجلة الشهاب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000
- الشيخ سليمان: مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر
- صاحب منعم مساعد أسامة: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية
1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات
الإنسانية، العدد 3، 2014
- عامر رخيلا: الثورة الجزائرية و المغرب العربي، مجلة المصادر، العدد 1، 1999
- علاوي فضيلة: دور الجزائر و ليبيا في حركة التحرر الإفريقي 1954-1974، مجلة
المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، العدد 12
- غضبان مبروك: قراءة تحليلية سياسية لبيان أول نوفمبر 1954، مجلة التراث، العدد 13
خاص، جويلية 2005
- غيلاني السبتي: الحالة الاقتصادية و الاجتماعية و التعليمية للمجتمع الجزائري بين
1930-1945، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية، العدد 2، جوان 2009
- فريجة حسين: التعاون بين الجزائر و الدول الإفريقية آفاق و طموح، مجلة الحقيقة، العدد
1، أكتوبر 2002

- كارليل عبد القادر: تطور الصحافة الوطنية 1919-1939، مجلة المصادر، العدد 13،
السداسي الأول 2006
- تطور التدويل و التفاوض في وثيقتي أول نوفمبر 1954 و أرضية
الصومام 1956، مجلة المصادر، العدد 23، السداسي الأول 2011
- محمد رمضان: اتصال الجزائر على المستوى الدولي، مجلة الجيش، العدد 164، نوفمبر
1977
- مهساس أحمد : التعليم و الثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، تعريب، حسن بن
مهدي، مجلة الثقافة، العدد 85، جانفي 1985
- مياسي إبراهيم: المرجعية التاريخية لثورة التحرير الكبرى، مجلة أول نوفمبر، العدد
169، نوفمبر 2006
- ميسوم بلقاسم: سياسة فرنسا الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر خلال 1930-1954،
مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 6، جوان 2013
- نايت بلقاسم مولود قاسم: دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا خزانها والمغرب و تونس
استقلالهما، بل و إفريقيا كلها حريتها، مجلة الثقافة، العدد 83، سبتمبر-أكتوبر 1984

2- باللغة الأجنبية:

- CHEIKH Slimane : La révolution algérienne sur la scène internationale ou naissance d'une diplomatie de combat, Revue d'Etudes Historiques, n° 9, Université d'Alger, 1995
- CLARENCE-SMITH William: Grands et petits planteurs de caoutchouc en Afrique, 1934 – 1973, Revue Economie rurale, N 331, 2012

- HAMON Leo : Introduction à l'étude des partis politiques de l'Afrique noir, E Revue juridique et politique d'outre mer, Paris, Avril-Juin
- NZIEM Ndaywel E : Aux origines de l'éveil politique au Congo belge, Une lecture du manifeste Conscience africaine, 1956, cinquante ans après , Présence africaine, N 173, 2006
- ROCHA Ilídio : Catálogo dos periódicos e principais seriados de Moçambique da introdução da tipografia à independência, 1854– 1975 [Lisbon: Edições 70, 1985]

سادسا: المواقع الالكترونية:

- <https://7our.wordpress.com/2013/12/06/mandela-algerien/>
- <http://www.afrigatenews.net/node/19701>, consulté le 21-10-2017
- <http://www.afrigatenews.net/node/19701>, consulté le 21-10-2017
- http://www.dakaractu.com/Deuxieme-Guerre-mondiale-du-role-oublie-de-l-Afrique-dans-le-debarquement_a68077.html
- <http://www.fao.org/docrep/68738f/68738f07.htm> , consulté le: 18/08/2017
- https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/1960/utuli-bio.html
- https://www.nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/1993/mandela-facts.html
- www.presenceafricaine.com
- <http://biography.yourdictionary.com/frederick-john-dealtry-lugard>

الفهارس

➤ فهرس الملاحق

➤ فهرس الأعلام

➤ فهرس الأماكن

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
307	خريطة المستعمرات الأوروبية في إفريقيا	1
310 - 308	النص الكامل لقانون الجزائر الخاص 1947	2
313 - 311	خطاب ديغول الافتتاحي لمؤتمر برازافيل	3
315 - 314	أنواع المستعمرات الفرنسية	4
316	خريطة المستعمرات الفرنسية في إفريقيا	5
317	خريطة المستعمرات البريطانية في إفريقيا	6
318	خريطة المستعمرات البرتغالية والبلجيكية في إفريقيا	7
319	أثر الثورة الجزائرية في تسريع تحرير القارة الإفريقية	8
320	أثر الثورة الجزائرية في تحرير إفريقيا	9
332 - 321	الدعم الغيني والغانى للثورة الجزائرية	10
334 - 333	الدعم المغاربي للثورة	11
336 - 335	النص الكامل لمعاهدة البارود 1881	12
339 - 337	النص الكامل لمعاهدة فاس 1912	13
340	أسماء ومراكز ومهن قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي	14
341	لقاء بين فرحات عباس وباتريس لومومبا	15

342	الميثاق الوطني أفريل 1964	16
344 - 343	دستور الجزائر 1963	17
346 - 345	التضامن والدعوة إلى الوحدة الإفريقية	18
348 - 347	الثوار الأفارقة المدربون في الجزائر	19
349	من مذكرات سفر نيلسون مانديلا إلى شمال إفريقيا	20
352 - 350	صور لبعض الثوار الأفارقة رفقة قادة جزائريين	21

فهرس الأعلام

رقم الصفحة	اسم الشخصية
196	أحمد الماطري
209-207	أحمد بلفريج
288 -287 -286 - 285 -272 - 268 -266 -67	أحمد بن بلة
93	أحمد سوكارنو
-183-182-181-180-178-177-170-169-135 216-186-185-184	أحمد سيكوتوري
66	أحمد مزغنة
214-213-212-199	إدغار فور
249	إدموند ديني موريل
297- 295 -280	إدواردو شيفامبو ماندلاني
299-297-281	إدواردو ماندلاني
90	أدولف هتلر
4	أرشيلد ويفل
3	آرنست بيفين
5 -4	أروين رومل
282 - 280	أغستينو نيتو
202 -201	آلان سافاري
102	ألبرت ساروت
ل-157	ألبيير تيفود جري
209	ألفونس جوان
275	ألكسندر بنتو
96	أليون ديوب
265 -261	أميلكار كابرال
213	أنطوان بيناي
ك-81-276 -277 -278 -279 -281-282-289	أنطونيو دي اليفرا سالازار
211	أوغستين غيوم

246-245	إيان سميث
257-256-254-253-ع-ح	باتريس لومومبا
202	الباهي الأدغم
190-189	الباي محمد الصادق
193	البشير صقر
65	بول رامدي
11	تشيكيدي
190	ثيودور رويستين
48	جورج بلانشيت
241	جورج نياندورو
132	جورج هاردي
3	جوزيف تشامبرلين
244-243-242-240	جوشوا نكومو
190	جول فري
241	جيمس شكيرما
201 -200 -198 -197 -196 -195-158	الحبيب بورقبيبة
265-243	روبرت موغابي
280	روبرتو هولدن
200	روجي سيدو
85	رونالدو أوليفر
179	روني بليفان
298-296	سامورا مويس ماشال
175	ساموري توري
204	السلطان عبد الحفيظ
213-212-209-158	السلطان محمد الخامس
208	السلطان محمد بن يوسف
237 -236	سيسيل رودس
ج-43-56-57-59-152-153-156-165-166-167- 185-183-182-179-173-172-171-170-169-168	شارل ديغول

195 - 197 - 200	الصالح بن يوسف
193-194	عبد العزيز الثعالبي
207	عبد الكريم الخطابي
ل-208-209	علال الفاسي
174	غاسبار رتيودور موليان
159-160-163-165	غاستون دوفري
132	غوستاف ويرنيك
157-158-182-201	غي مولي
220	فاسكو دي غاما
258	فرانز فانون
198-211	فرحات حشاد
56-57-64-65-159-256	فرحات عباس
144	فرنسوا ميتران
85	فيليكس ايبوي
202 - 214	كريستيان بينو
41	كميل شوتان
265-267	كوامي نكروما
296-298	كولزا أوليفرا دي أرياغا
4	لوكلارك
174	لويس إدوارد بوي ويلوماز
172	ليون أمبا
98	ماركوس غارفي
214	مبارك البكاي
211 - 212 - 213	محمد بن عرفة
252	الملك بودوين
248-249-272-274-276	الملك ليوبولد الثاني
86-198-199-201	منداس فرانس
39	موريس واهل
4	موسولينيني

286 - 255	موسى تشومبي
286-284	نيتو كيامياتا لويس
195	نيريري جولوس
ل-م-ع-226-227-228-229-230-231-232-233- 287-242-240-234	نيلسون مانديلا
195	الهادي نويرة
175	هنري جوزيف يوجين غورو
248-247	هنري ستانلي
57	هنري مارتن
289-287	هواري بومدين
169-163	هوفوت بوانيبه
193	ويلسون
4	وينستون تشرشل

فهرس الأماكن

اسم المكان	الصفحة
الاتحاد السوفياتي	أ - 91 - 102
إثيوبيا	5 - 6 - 228 - 235 - 271 - 289
اسبانيا	202 - 203 - 204 - 206
الاسكندرية	4
آسيا	92 - 103 - 111 - 114 - 119 - 203 - 268 - 292
أغادير	204
أكرا	ب - 254 - 265
ألمانيا	3 - 4 - 7 - 18 - 76 - 180 - 190 - 203 - 204 - 220 - 237 - 248
إليزابيثفيل	253
أندونيسيا	93 - 292
أوروبا	3 - 6 - 7 - 8 - 13 - 76 - 83 - 109 - 112 - 115 - 121 - 122 - 158 - 202 - 250
أوغندا	5 - 7 - 14 - 104 - 107 - 139 - 271 - 287 - 296
إيطاليا	3 - 4 - 5 - 6 - 8 - 189 - 190 - 203 - 236 - 247 - 248
باريس	19 - 29 - 83 - 84 - 98 - 138 - 162 - 166 - 169 - 173 - 176 - 193 - 195 - 200 - 201 - 210 - 225
برازافيل	س - 150 - 153 - 155 - 156 - 157 - 162 - 163 - 170 - 174 - 177 - 180 - 216 - 254 - 287
البرتغال	2 - 81 - 82 - 237 - 248 - 249 - 273 - 274 - 275 - 276 - 277 - 280 - 282 - 283 - 289 - 290 - 291 - 292 - 298 - 299
بروكسل	82 - 252 - 254 - 255
بريطانيا	2 - 3 - 4 - 6 - 7 - 9 - 78 - 79 - 80 - 83 - 91 - 96 - 102 - 104 - 110 - 111 - 120 - 127 - 129 - 136 - 140 - 203 - 219 - 220 - 221 - 236 - 237 - 244 - 245 - 246 - 247 - 248 - 258 - 277 - 290 - 294
بلاد العرب	120

-249 -237 -220 -148 -127 -114 -82 -81 -10 -3 -2 294 -276 -259 -258 -255 -254 -252	بلجیکا
5	بنغازي
238 -11	بوتسوانا
246 -242 -241	بولوايو
177 -173 -85 -84	تشاد
271	تجانيقا
ل - س - 5 - 150 - 156 - 158 - 159 - 163 - 188 - 189 - 190 -201 -200 -199 -198 -197 -195 -194 -193 -192 -191 216 -214 -202	تونس
203	جبل طارق
ج - ه - و - ز - ح - ط - م - ن - س - ع - ف - 5 - 17 - 18 - 19 - 20 -21 -22 -23 -25 -26 -29 -32 -33 -35 -38 -40 -42 -43 -46 -48 -49 -50 -51 -53 -56 -57 -58 -59 -60 -64 -67 -69 -70 -74 -132 -151 -162 -163 -164 -183 -190 -201 -214 -231 -234 -236 -246 -247 -255 -257 -261 -262 -264 -266 -267 -268 -269 -270 -271 -272 285 -286 -287 -288 -289 -290 -291	الجزائر
288	جزر القمر
129 -113 -84	جمهورية إفريقيا الوسطى
د - خ - م - ع - 78 - 117 - 143 - 203 - 219 - 221 - 222 - 223 -224 -225 -226 -227 -228 -230 -233 -234 -235 -236 -237 -238 -239 -241 -257 -258 -259 -262 -266 -267 269 -271 -287 -288 -289 -301	جنوب إفريقيا
288 -6	جيبوتي
299 -296 -271	دار السلام
177 -134	داكار

274 - 173 - 172 - 157 - 126 - 84	الداهومي (بنين)
229	ديربان
245 - 242 - 239 - 238 - 237 - 219 - 126	روديسيا الجنوبية
244 - 238 - 126 - 116	روديسيا الشمالية
247 - 244 - 238 - 127	زامبيا
ع - 127 - 219 - 237 - 238 - 240 - 244 - 245 - 246	زيمبابوي
13	ساحل الذهب
ح - 84 - 173 - 177	ساحل العاج
4	ساكس
241	سالسبيرري
271 - 247 - 177 - 175 - 173 - 134 - 126 - 84	السنغال
288	السيشل
230 - 229	شاربفيل
203	الصحراء الغربية
6 - 5	الصومال
5 - 4	طبرق
190	طبرقة
أ - 4 - 203	طرابلس
213 - 209 - 204 - 202 - 71	طنجة
209 - 177 - 173 - 106 - 84	الغابون
107 - 100 - 10	غامبيا
ح - 100 - 107 - 133 - 174 - 182 - 243 - 246 - 253 - 254 - 274	غانا
ح - س - 84 - 100 - 105 - 118 - 133 - 139 - 140 - 150 - 170 - 171 - 174 - 175 - 176 - 177 - 178 - 179 - 181 - 182 - 184 - 185 - 186 - 187 - 188 - 217 - 218 - 219 - 220 - 221 - 222 - 223 - 224 - 225 - 226 - 227 - 228 - 229 - 230 - 231 - 232 - 233 - 234 - 235 - 236 - 237 - 238 - 239 - 240 - 241 - 242 - 243 - 244 - 245 - 246 - 247 - 248 - 249 - 250 - 251 - 252 - 253 - 254 - 255 - 256 - 257 - 258 - 259 - 260 - 261 - 262 - 263 - 264 - 265 - 266 - 267 - 268 - 269 - 270 - 271 - 272 - 273 - 274 - 275 - 276 - 277 - 278 - 279 - 280 - 281 - 282 - 283 - 284 - 285 - 286 - 287 - 288 - 289 - 290	غينيا
215 - 214 - 212 - 208 - 206 - 204	فاس

-26-23-21-20-19-18-17-13 -10 -9 -8 -7 -6 -4 -3-2 -60-59-57-56-55-53-51-50-49-43-39-32-31-30-27 -110-102-98-96-93-91-86-85-84-83-73-66-64-61 -140-139-137-136-134-133-127-121-120-114-111 -158-157-156-155-154-153-152-151-147-143-142 160-159	فرنسا
177 -173 -84	فولتا العليا
12 -7 -6 -4 -3 -2	القارة الإفريقية
ب - ط - 93	القاهرة
203 -6 -4	قناة السويس
237 -222 -221	الكاب
255 -250	كاتانغا (إقليم)
251	كاساي (إقليم)
ح - 289 -174 -158 -156	الكامرون
186 -182 -179 -170 -159	كوناكري
د - ح - ع - 6 -10 -82 -84 -112 -113 -118 -219 -238 -258 -257 -256 -255 -253 -252 -251 -250 -249 -248 290 -288 -287 -286 -285 -276 -274 -271 -259	الكونغو
145 -139 -133 -107 -100 -95 -14 -6 -5	كينيا
282 -279 -81	لشبونة
298 -295 -294 -282 -279 -275 -81	لشبونة
284 -281 -276	لواندا
ح - 4 -5 -193 -203	ليبيا
271 -255 -253	ليوبولدفيل
296	مالاوي
ح - 174 -173 -99	مالي
212 -184 -174 -170 -157 -8 -6	مدغشقر
204 -202	مراكش

ح - 4 - 93 - 182 - 271	مصر
ح - س - 71 - 150 - 156 - 158 - 159 - 163 - 188 - 198 - 201 - 202 - 203 - 204 - 205 - 207 - 208 - 209 - 210 - 212 - 213 - 214 - 215 - 216 - 234	المغرب
202	مليلية
84 - 87 - 172 - 174 - 177 - 203 - 234	موريطانيا
ز - ح - ف - 133 - 221 - 261 - 266 - 276 - 287 - 288 - 289 - 290 - 292 - 293 - 294 - 295 - 296 - 297 - 298 - 299 - 300	الموزمبيق
287	ناميبيا
8	نورماندي
84 - 173	النيجر
6 - 10 - 14 - 100 - 107 - 112 - 113 - 126 - 130 - 133 - 139 - 253 - 271	نيجيريا
93	نيودلهي
ط - 226 - 243	نيويورك
127	هاراري
92 - 93 - 120 - 156 - 182 - 184 - 198	الهند
92 - 93	الهند الصينية
أ - 10 - 91 - 102 - 107 - 120 - 130 - 226 - 243	الولايات المتحدة الأمريكية

فقه الرضا

المحتوي

إلى	من	
ف	أ	مقدمة
14	1	المدخل
7	3	1- الجانب الجغرافي
14	7	2- الجانب البشري والمادي
73	15	الفصل الأول: الأوضاع العامة في الجزائر ما بين 1945-1954
43	18	المبحث الأول: الوضع الاجتماعي والثقافي للجزائر ما بين 1945-1954
24	18	المطلب الأول: الوضع اجتماعي
43	25	المطلب الثاني: الوضع الثقافي
54	44	المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي للجزائر ما بين 1945-1954
49	44	المطلب الأول: وضع الزراعة
51	49	المطلب الثاني: وضع الصناعة
54	51	المطلب الثالث: وضع التجارة
72	55	المبحث الثالث: الوضع السياسي للجزائر ما بين 1945-1954
59	55	المطلب الأول: الوضع السياسي للجزائر ما بين 1939 - 1947
69	59	المطلب الثاني: صدور قانون الجزائر الخاص 1947 و تطور الحركة الوطنية
		حتى 1954
72	70	المطلب الثالث: تفجير الثورة الجزائرية و أبعادها الداخلية و الخارجية
	73	خاتمة الفصل

الفصل الثاني: الأوضاع العامة في إفريقيا جنوب الصحراء ما بين

148	74	1954-1945
101	77	المبحث الأول: الوضع السياسي ما بين 1954-1945
87	77	المطلب الأول: نظام الحكم و الإدارة
93	87	المطلب الثاني: القومية الإفريقية و عوامل ظهورها
101	93	المطلب الثالث: القوى السياسية المحركة
122	102	المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي ما بين 1954-1945
108	104	المطلب الأول: وضع الزراعة و ملكية الأرض
119	108	المطلب الثاني: وضع الصناعة
122	119	المطلب الثالث: وضع التجارة
136	123	المبحث الثالث: الوضع الاجتماعي و الثقافي ما بين 1954-1945
129	123	المطلب الأول: الوضع الاجتماعي
131	129	المطلب الثاني: الوضع الصحي
136	131	المطلب الثالث: الوضع الثقافي
146	137	المبحث الرابع: مقارنة بين أوضاع مستعمرة الجزائر و مستعمرات إفريقيا جنوب الصحراء 1954-1945
141	137	المطلب الأول: سياسيا
143	141	المطلب الثاني: اقتصاديا
146	143	المطلب الثالث: اجتماعيا و ثقافيا

148	147	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: الثورة الجزائرية وقضايا التحرر في المستعمرات الفرنسية		
216	149	1960-1954
187	152	المبحث الأول: تجليات تغيير السياسة الفرنسية اتجاه مستعمراتها بغرب إفريقيا
1960-1954		
156	152	المطلب الأول: مؤتمر برازافيل
173	157	المطلب الثاني: أثر الثورة الجزائرية في تغيير السياسة الفرنسية في إفريقيا
187	174	المطلب الثالث: قضية غينيا
215	188	المبحث الثاني: تجليات تغيير السياسة الفرنسية في مستعمراتها بشمال إفريقيا
1956 - 1954		
202	188	المطلب الأول: قضية تونس
215	202	المطلب الثاني: قضية المغرب الأقصى
	216	خاتمة الفصل
الفصل الرابع: الثورة الجزائرية و قضايا التحرر في المستعمرات البريطانية		
258	217	والبليكية 1962-1954
235	220	المبحث الأول: دراسة حالة جنوب إفريقيا 1962-1954
223	220	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لجنوب إفريقيا
235	223	المطلب الثاني: المقاومة بجنوب إفريقيا و أثر الثورة الجزائرية
	236	المبحث الثاني: قضية روديسيا الجنوبية البريطانية (زيمبابوي)

239	236	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لروديسيا الجنوبية
246	239	المطلب الثاني: المقاومة بروديسيا الجنوبية و أثر الثورة الجزائرية
257	247	المبحث الثالث: قضية الكونغو البلجيكي
251	247	المطلب الأول: الخلفية التاريخية الكونغو البلجيكي
257	251	المطلب الثاني: مقاومة الكونغو البلجيكي و أثر الثورة الجزائرية
	258	خاتمة الفصل
		الفصل الخامس: دور الجزائر المستقلة في دعم تحرير المستعمرات البرتغالية
		1962-1963
299	259	
271	262	المبحث الأول: أسس و أبعاد السياسة الإفريقية للجزائر
266	262	المطلب الأول: البعد الثوري
271	267	المطلب الثاني: البعد العالمي و الجغرافي
289	272	المبحث الثاني: قضية أنغولا
278	272	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لأنغولا
284	279	المطلب الثاني: المقاومة الأنغولية
289	284	المطلب الثالث: دعم الجزائر المستقلة لكفاح أنغولا
298	290	المبحث الثالث: قضية الموزمبيق
292	290	المطلب الأول: الخلفية التاريخية للموزمبيق
298	293	المطلب الثاني: المقاومة الموزمبيقية و دعم الجزائر المستقلة لها
	299	خاتمة الفصل

305	300	الخاتمة
352	306	الملاحق
374	353	بيبليوغرافية الأطروحة
386	375	الفهارس
392	387	فهرس المحتويات

الملخص:

في الوقت الذي اعتقد فيه المحتل الفرنسي أنه تمكن من الجزائر أرضا وشعبا، قام هذا الأخير بتفجير ثورة شعبية مسلحة شهر نوفمبر عام 1954 كانت حاسمة في إنهاء تواجده بالجزائر. ومنها انتقل صداها إلى باقي مستعمرات القارة الإفريقية التي اتخذتها شعوبها قدوة لتنتهي بها سنوات القهر والاستعباد. وبحصول الجزائر على استقلالها، واصلت دعمها لحركة التحرر الإفريقية قصد تخليص شعوب القارة تماما من الاستعمار الذي سلط عليها سنوات طويلة.

Résumé :

Au moment où la France a cru avoir soumis la terre et le peuple algériens, ce dernier riposte en novembre 1954, en éclatant une révolution populaire armée qui a mis fin à son existence en Algérie. De là, l'écho de la révolution algérienne s'est répandu sur le reste des colonies africaines qui ont pris l'Algérie comme un modèle à suivre. Après l'indépendance, l'Algérie a continué à soutenir les mouvements de libérations en Afrique afin de libérer ses peuples définitivement du colonialisme dont ils ont longuement souffert.